

سلسلة نظريات علم الاجتماع  
الكتاب الأول

## بناء النظرية الاجتماعية

تأليف  
دكتور/ علي ليلة  
أستاذ النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس



للطباعة والنشر والتوزيع

٣ ش أحمد ذو الفقار - لوران الإسكندرية

تليفاكس : ٠٠٢/٠٣/٥٨٤٠٢٩٨

عمول : ١٢/٤٦٨٦٠٤٩

جميع الحقوق محفوظة  
للمكتبة المصرية

---



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ربنا افتح بينا وبيننا قدماً بالحق وأنت خير الفاتحين﴾

صدق الله العظيم

---

**الكتاب الأول**  
**بناء النظرية الاجتماعية**  
**الإفتراسات النظرية والعلاقة بالواقع الاجتماعي**

---

# الفهرس

الصفحة	الموضوع	مقدمة
٩		
	الفصل الأول	
	طبيعة التفكير العلمي ومكونه	
٣١	تمهيد:	
٣٣	أولاً: المعرفة العلمية، طبيعتها وخصائصها	
٣٥	ثانياً: المنهج كمكون في نسق التفكير العلمي	
٣٩	ثالثاً: طبيعة الواقعة أو الحقيقة الاجتماعية	
٤٢	رابعاً: تعريف النظرية وطبيعة بناؤها	
٥٢	خامساً: وظائف النظرية الاجتماعية	
٥٥	سادساً: النظرية والبحث الاجتماعي طبيعة العلاقة المتبادلة	
٦٠	سابعاً: النظرية كوحدة محورية في بناء العلم	

## الفصل الثاني

### استراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية

٨٣	تمهيد:
٨٥	أولاً: تأسيس النظرية الاجتماعية العمليات الأساسية
٩٢	ثانياً: استراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية
١٠٥	ثالثاً: نظريات المرحلة الكلاسيكية، البحث عن إطار تحليلي
١١٢	رابعاً: الأيديولوجيا ونظرية علم الاجتماع
١٢٥	خامساً: الاختيار النظري، لوصف الواقع وتفسير معطياته

### الفصل الثالث النظرية الاجتماعية تياراتها وعلاقتها بالواقع الاجتماعي

١٤٠	تمهيد:
١٤٣	أولاً: الفكر المثالي، أصوله وعلاقته بنظرية علم الاجتماع
١٥٧	ثانياً: الفكر الوضعي، أصوله وإسهاماته في نظرية علم الاجتماع
١٧٠	ثالثاً: الفكر النفعي وتأثيره على قضايا نظرية علم الاجتماع
١٨٥	رابعاً: النظرية والواقع الاجتماعي، طبيعة العلاقة المتبادلة

### الفصل الرابع الافتراضات الأساسية لنظريات علم الاجتماع

٢١٦	تمهيد:
٢١٩	أولاً: افتراضات التنظير السوسيولوجي
٢٢٧	ثانياً: الافتراضات العامة
٢٣٥	ثالثاً: الافتراضات الكامنة
٢٤٩	رابعاً: افتراضات المجال

## مقدمة:

يشكل ظهور النظرية في بناء العلم دالة علي نضج بنائه الفكري واكتماله، وبرغم أن النظرية هي المكون الأخير الذي يكتمل به بناء العلم، إلا أنها تظل الوحدة القادرة علي منح العلم هويته. وهي الفعالة في توجيه إنجازاته وحركته في دراسة الظواهر التي تشكل مجال فاعلية العلم وإطار بحثه وإدراكه. ويرجع كون النظرية هي الوحدة الأخيرة التي يكتمل بها بناء العلم لعاملين، الأول أن المراحل الأولى للعمل تتميز بمحاولة تلمس المعطيات المتعلقة بالظواهر الواقعية لإدراكها، والوصول من خلال هذا الإدراك إلي مجموعة من التعميمات التي يمكن أن تشكل بعد تجربتها وإعادة تنظيمها أساساً لبناء النظرية. وهو ما يعنى أن العلم في سعيه لاستكمال نظريته ابتداءً من تلمس المعطيات الواقعية وإنهاءً بالوصول إلي القضايا المجردة. ويتمثل العامل الثاني في اعتبار امتلاك العلم لقدر من المعرفة التي تشكل كيانه شرطاً أساسياً لامتلاكه نظريته، إذ تعتبر النظرية في هذا الإطار وسيلة لتتقيد المعرفة، وإعادة تنظيمها وفرض الرمزية عليها. ومن ثم فامتلاك العلم للمعرفة يعتبر الشرط الأساسي والضروري لامتلاك النظرية التي تعد بطريقة أخرى هي ذات المعرفة ولكن علي مستوى أكثر كثافة وأكثر تنظيماً.

وحتى يكتمل بناء النظرية، فإننا نجد يمر عادة بأربعة مراحل تسلم كل منها إلي الأخرى. في المرحلة الأولى نجد أن الجهد العلمي لعدد من الباحثين في مجال معين من مجالات العلم يثمر مجموعة من القضايا أو الفرضيات التي يمكن أن تتكامل لتصبح توجهاً أو موقفاً فيما يتعلق بمشكلة واقعية محددة. بحيث يبدأ الباحثون في الاستشهاد بهذه القضايا حين تتناول ظواهر أو مشكلات مماثلة سواء في عمليات الوصف أو التحليل أو التفسير، وقد يستغرق الباحثون فترة طويلة في اختبار هذه القضايا وإعادة اختبارها وصياغتها حتى تصبح صالحة أو مؤهلة لتكون وحدة مكونة وفعالة في أي من الأبنية النظرية التي قد تتشكل.

فإذا تكاثرت القضايا، وإذا تجانس المجال الواقعي الذي تجرد عنه هذه القضايا، فإنها تنتظم لكي تشكل نموذجاً نظرياً يؤسسه باحث مبدع، لكي يستخدمه في عمليات البحث التالية أو يستخدمه الآخرون. أو يؤسسه باحث تأسيساً إرادياً ومؤقتاً كي يستفيد منه في عمليات تنظيم المادة الواقعية وتحليلها وتفسيرها بما يبرز مجموعة من القوانين الحاكمة لها. غير أن هذا الجهد من شأنه إذا تكرر من قبل عدد من الباحثين فإنه يؤدي إلى نتيجتين، الأولى إعادة إختبار قضايا النموذج النظري بما يحدد درجة الثقة في كفاءتها العلمية، والثانية استيعاب النموذج النظري لقضايا جديدة في بنائه بما يساعد على توسيع نطاقه والاقتراب من نقطة التحول من نموذج نظري إلى نظرية علمية، وهو ما يؤكد القول الذي يذهب إلى التأكيد بأن النموذج النظري يشكل جسر العبور إلى النظرية العلمية.

وبتكاثر النماذج العلمية علي خريطة العلم فإن ذلك يعتبر دالة علي كثافة الجهود العلمية والبحثية التي تبذل في نطاق العلم، وأيضاً علي بداية التفاعل بين النماذج النظرية المختلفة، بحيث يؤدي هذا التفاعل عادة إلي تولد نماذج جديدة، غير أن هذه النماذج علي كثافتها، وقدرة تكاثرها، مازال كل منها قادر علي إدراك وفهم أي من جوانب الواقع الاجتماعي. وإذا كانت النماذج النظرية تشكل علي هذا النحو مجموعة من الجزر المنعزلة التي قد تعكس بعض جوانب الواقع غير أنها تعجز عن تصويره وإدراكه في كليته. فإننا نجد - كإتجاه عام - تتجه نحو الاتصال ببعضها البعض، وهذا الاتصال من شأنه أن يسلم عادة إلي أي من الأبنية النظرية سواء كن البناء النظري - التي أسلمت إليه - من نوع النظريات المتوسطة المدى أو النظريات الشاملة.

فإذا أتصلت مجموعة من النماذج النظرية بعضها البعض لتشكل بناءاً نظرياً أكثر شمولاً، فإن ذلك من شأنه أن يقود مجموعة أخرى من النماذج لتشكل هي الأخرى نظرية أخرى، مناظرة، أو بديلة، أو حتى مناقضة لهذه النظرية الأخرى. وهنا نجد أن العلم قد دخل مرحلة جديدة تماماً هي مرحلة



النظريات المتعددة أو المدارس الاجتماعية، التي تحتوى كل منها علي عدد من النظريات التي تتميز بطبيعة واحدة، كالمدرسة الوظيفية التي تضم نظريات دوركايم، وبارسونز، وميرتون، أو مدرسة الصراع التي تضم النظرية الماركسية، والماركسية المحدثه، إضافة إلي نظرية رالف دارندورف، ولويس كوزر، أو المدرسة النقدية التي تضم نظريات كل من ماكس هوركهايمر، وتيودور أدورنو، وهربرت ماركيز وجيرجون هابير ماس، إضافة إلي س. رايت ميلز. وفي مرحلة المدارس أو النظرية المتعددة. فإننا نجد أن كل نظرية من هذه النظريات تحاول من خلال البحث الواقعي والميداني أن تعيد اختبار قضاياها، لتطور هذه القضايا وتوسع في ذات الوقت من نطاق بنائها النظري ليستوعب قضايا من النظريات الأخرى أو المقابلة كما فعل روبرت. ك. ميرتون حينما حاول دعم نظريته الوظيفية من خلال إستعارة بعض المفاهيم الأكثر تجانساً مع منظورات الصراع كمفهوم التناقض، ومفهوم الأداء الوظيفي المعوق، والأداء الوظيفي المتعدد، والوظائف البديلة والوظائف الكامنة، بحيث جعل الاتجاه الوظيفي أكثر قدرة علي تناول قضايا الصراع والتغير. أو ما فعله منظروا المدرسة النقدية، وبخاصة منظروا مدرسة فرانكفورت، حينما اتجهوا إلي إستخدام أدوات البحث الامبيرقي أو الميداني وهي الأدوات التي طورها علم الأجنماع الغربي. إضافة إلي ذلك تحاول النظريات المختلفة خلال هذه الفترة إثبات زيف قضايا النظريات الأخرى أو المضادة ليس من خلال منطق ايدولوجي، ولكن من خلال ممارسة علمية، وذلك مثلما فعل س. رايت ميلز في انتقاداته للبارسونزية، أو حينما فعل تالكوت بارسونز حينما حاول البرهنة علي رؤية ماركس المختزلة للصراع.

ونحن الآن علي أعتاب المرحلة الرابعة، حيث الساحة في علم الأجنماع ممثلة بعدد من النظريات التي تمتلك تصورات مختلفة للواقع، بحيث يصل اختلافها أحيانا إلي حد التناقض. ومن المنطقي أن يساعد الجدل والحوار بين هذه النظريات المتعددة إلي الوصول إلي النظرية العامة أو

الشاملة للعلم، بحيث يرمز ذلك إلى تعميم علم الاجتماع كعلم بين العلوم. حقيقة أن هناك انقلاباً يحدث الآن في بناء التنظير الاجتماعي يتمحور حول استبدال الإدراك الموضوعي بالإدراك الذاتي الباحث عن المعنى، وحيث يستبدل التفسير بالتأويل ويستبدل الفهم بالتفهم، يسعى هذا الانقلاب الفكري إلى إدراك الواقع باعتباره جمعا من العناصر التي تغيب عنها أية نسقية، بل أن النسقية ذاتها أصبحت موضع تساؤل سوف نتعرض له في تحليلات قادمة.

ومن المعتقد أنه قد بذلت محاولات متنوعة من أجل الوصول إلى الالتقاء بين هذه النظريات العديدة والمتنوعة. وقد تجلت هذه المحاولات من خلال استراتيجيات متنوعة. تمثلت أولها في البحث عن مناطق الالتقاء بين هذه النظريات ومحاولة صياغة تكامل بينها، لتخليق بناء نظري جديد يضم أفضل ما بهذه النظريات المتعددة كمحاولة التأكيد على التكامل بين تنظير الصراع الذي تقول به الماركسية وتنظير التوازن الذي تؤكد عليه النظرية الوظيفية في إطار صياغة نظرية جديدة كتلك التي قال بها فان دنبرج، أو ن. ج. دي ميراث. غير أن الخطأ الذي يكمن في هذه الاستراتيجية يتمثل في محاولة جمع قضايا تعكس رؤية مستقطبة ومتطرفة للحقائق، ثم السعي لدمجها صوريا مع بعضها البعض. وعلى الرغم من إمكانية هذا الدمج الصوري، إلا إنها سوف تظل عاجزة أمام تنوع التفاعل الواقعي، الذي قد يقع أغلبه في منطقة الوسط وليس على مواضع الأطراف. ومن ثم فأعتقد أن الاستراتيجية الملائمة لصياغة هذا الالتقاء هي إستراتيجية المتصلات وليست المواقف المتطرفة أو المستقطبة.

وتعتبر النزعة التوفيقية الاستراتيجية الثانية، حيث تحاول هذه النزعة التأكيد على مواضع الالتقاء أو الميل إليه بين النظريات العديدة، إذ تؤكد هذه المحاولة على المواضع التي يمكن التوفيق بينها، وهي عادة القضايا التي تقع على هامش بناء النظرية أكثر من التأكيد على القضايا المميزة للنظرية أو تلك التي تكسبها طبيعتها. كالقول مثلا بأنه برغم تأكيد الماركسية على الصراع إلا أنها يمكن أن تطور تصورا للتوازن كذلك، وإنه إذا كانت

الوظيفية الأنثروبولوجية أو الوظيفية الاجتماعية في مراحلها الأولى قد أكدت علي مفاهيم التوازن والاستقرار، فإن الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع في مراحلها الأخيرة وبخاصة في نطاق المجتمعات الصناعية قد أستطاع أن يطور تصوراً لظواهر الصراع والتغير، بحيث تتكامل هذه التصورات مع القضايا المؤكدة علي التوازن داخل هذا الإتجاه، بيد أننا نجد أن هذه الإستراتيجية تغفل القضايا المحورية داخل هذه الأبنية النظرية، إضافة إلي كونها تتجاهل الأصول الابستمولوجية المتباينة لأي من هذه النظريات.

علي خلاف ذلك تتمحور الاستراتيجية الثالثة حول سعي الباحثون في مختلف النظريات نحو تطوير أطهرهم النظرية بحيث تشكل هذه الأطر النظرية محور النظرية الشاملة التي تشكل وعد علم الاجتماع. وهم في ذلك يمارسون آليات متنوعة، أبرزها اخضاع قضايا النظريات المضادة أو المقابلة لعمليات التأمل التحليلي والمنطقي وكذلك لمعطيات الواقع الأمبريقي، لتحديد ما هو صادق بها، وما تجاوزه الواقع، ثم بعد ذلك محاولة إستيعاب القضايا النظرية الصادقة بهذه النظريات في أبنيتهم النظرية، ذلك فعلة روبرت ميرتون، وحاوله لويس كوزر في إطار الاتجاه الوظيفي، حيث أعطوا اعتباراً لقضايا الصراع والتغير، وحاوله أيضا رواد المدرسة النقدية في علم الاجتماع، فأكدوا أن النظام الاجتماعي وليس الطبقة الاجتماعية، وهو الوحدة أو الكلية الشاملة التي يمكن أن ندرس بالنظر إليه أية وقائع جزئية.

وبغض النظر عن تقييمنا لكفاءة أي من هذه الاستراتيجيات كطريق للوصول إلي النظرية العامة للعلم، فإننا نعتقد أن الوصول إلي النظرية العامة للعلم مرهون بضرورة مراعاة ثلاثة شروط. ويتمثل الشرط الأول في ضرورة تجنب الجدل الأيديولوجي كمدخل لصياغة الالتقاء بين هذه النظريات المتعددة. ويرتبط بذلك ضرورة تجنب الجدل الأيديولوجي في إطار مناقشة القضايا النظرية، حيث قد يجهل البعض الحدود الفاصلة بين القضايا ذات الطبيعة العلمية للنظرية الاجتماعية، وبين المتضمنات الأيديولوجية للنظرية، وإذا كانت الوظيفة الأيديولوجية للنظرية هي إحدى

وظائفها- باعتبار أننا نتعامل مع المجتمع - فإن من الأخطاء الفادحة أن  
نتناول النظرية باعتبارها كياناً كلياً من خلال إحدى زواياها الجزئية،  
ونسطيع القول بأن اللعب علي الوتر الإيديولوجي للنظرية- باعتباره الوتر  
الرئيسي - كان أحد الممارسات التي أعاقَت نمو النظرية الاجتماعية علي  
نطاق الواقع الغربي وكذلك واقعنا العربي.

ويؤكد الشرط الثاني علي ضرورة التزام النظرية بحركة متغيرات  
الواقع. وسواء كانت النظرية هي التي تتولى توجيه التفاعل الواقعي لترشيد  
حركته، أو كانت تحاول فهم هذه الحركة. فإنها ينبغي أن تظل ملاحقة لحركة  
هذا الواقع وتفاعلاته المتجددة. بمعنى إنه إذا كان الواقع يتجه إلي الاستقرار  
فمن الخطأ أن تفرض عليه تصورات الصراع، وإذا كان الواقع تسوده  
تفاعلات الصراع، فمن المحذور أن ندعي أنه يبحث عن التوازن، علينا -  
نحن الباحثين- أن نكون أكثر أمانة مع الواقع فتفاعلاته هي التي لها  
الأولوية، وهي التي ينبغي أن تعكسها كافة القضايا النظرية، إن واقع النظام  
الدولي واقع متحرك الآن، وكذلك واقع المجتمعات المحلية، وعلي الأبنية  
النظرية أن تعكس - علي الأقل - هذه الحركة إن لم تستطع ترشيدها  
وتوجيهها.

ويرتبط الشرط الثالث بضرورة الالتزام بأصول المنهج العلمي حين  
التعامل مع الأنبياء النظرية. فإذا كان جهد المرحلة السابقة - من تطور  
النظرية الاجتماعية- قد تركز حول توفير القضايا والأنبياء النظرية، حيث  
لعب المنهج العلمي دوراً محورياً في تنظيم المعطيات التي أفضت إلي تخلق  
هذه القضايا، فإننا في هذه المرحلة ينبغي أن نعيد فحص القضايا التي تشكل  
العناصر المكونة بالنسبة لمختلف النظريات، بالنظر إلي سياقات متباينة من  
الواقع، بحيث نبقي علي القضايا التي تعكس التفاعل الكائن في غالبية هذه  
السياقات الاجتماعية. ذلك يعني أن دور المنهج العلمي خلال هذه المرحلة  
يتمثل في كونه يشكل المصفاه التي ننقي من خلالها أكثر القضايا  
موضوعية. ولأن الواقع متكامل، بغض النظر عن التناقضات الكامنة فيه،

فإننا نتوقع بناء نظرياً متكاملًا وشاملاً سوف يكون الوعد المأمول بالنسبة لعلم الاجتماع، والدالة التي تشهد علي اكتمال تعميم هذا العلم بين العلوم.

وفي اعتقادي أن هناك قدر من المعوقات أو الممارسات التي أعاقت أو بالأصح عطلت سير النظرية في هذا الاتجاه. من هذه المعوقات مثلاً تناول النظرية الاجتماعية من منطق ايديولوجي. فنظراً لأن النظرية الاجتماعية، هي في الغالب تعبير عن تفاعلات حدثت في واقع اجتماعي محدد، وهي قد تستخدم في محاولة إدراك التفاعلات الكائنة بأي سياق اجتماعي - خاصة إذا كان متجانساً في بعض جوانبه مع الواقع الذي جردت عن تفاعلاته - أو توجيه وترشيد هذه التفاعلات. ومن ثم فهي لا بد أن تطور إتجاهها نحو الواقع الحاضر، الكائن، وبنفس المنطق فإن عليها أن تطور إتجاهها نحو ما ينبغي أن يكون والخطأ كل الخطأ أن يغفل الباحث مسألة أن الواقع متحرك ومتجدد. ويطرح متغيرات جديدة دائماً. وإن علي هذه التفاعلات أن تتعكس بنفس القدرة في بناء النظرية. إذا فعل الباحث ذلك فإنه يتخلى عن بعض علميته ليصبح مناصراً ايديولوجياً يرى الأفكار صادقة دائماً، ففي رأيه أنه إذا تجاوز الواقع تصور النظرية فإن ثمة خطأ في الواقع ينبغي أن يكتشف، لتعاد المطابقة ثانية بين الواقع والنظرية. ولأن الواقع متحرك، ومستمر في التفاعل وفقاً لقوانينه الخاصة، فإن الباحث الذي يدعو لذلك يتجمد ويجمد النظرية معه، وكلما تحرك الواقع وطرح متغيرات جديدة إزدادت النظرية تخلفاً عن متابعة حركته وإزداد الباحث جموداً.

ويعتبر التآرجح الأخير الذي خضع له علم الاجتماع بين الاتجاه الوضعي والاتجاه المثال، أحد المعوقات التي أعاقت - بعض الشيء - نمو النظرية الاجتماعية نحو الاكتمال والنضج. ويتضح ذلك من الشوط الذي قطعه علم الاجتماع في تاريخه الطويل. فمنذ نشأ التيار الأساسي لعلم الاجتماع بداية من سان سيمون وأوجست كونت وحتى الآن، وهو يمارس إدراكه بالنظر إلي المنطق الوضعي المستند إلي منطق العلوم الطبيعية، الذي يدرس الظواهر باعتبارها متماثلة إلي حد كبير مع مادة العلوم الطبيعية، وأنه

من الضروري أكتشاف القوانين التي تحكم تفاعل الظواهر الاجتماعية مع بعضها البعض. غير أنه بعد فترة طويلة من الجهد العلمي، أدرك الباحثون في علم الاجتماع انه قد تراكم لديهم قدراً هائلاً من المعرفة وقدراً كبيراً من القوانين المتعلقة بهذه الظواهر، إلا أنهم مع ذلك لم يحققوا درجة عالية من الضبط والتحكم في المادة موضع الدراسة، ومن ثم فهم مازالوا في غالب الأحيان عاجزين عن التنبؤ بأوضاع ظواهر الحاضر في المستقبل. ونتيجة لذلك فقد حدث تحول في علم الاجتماع نحو المناهج الذاتية ذات الصلة بالفكر المثالي، والتي تسعى إلي فهم معاني الوقائع الاجتماعية سواء كانت أفعالاً أو أنماط سلوك، وهي الدعوة التي شكلت مثالية هيغل، والفلسفة الوجودية، وأفكار ماكس فيبر روافد لها، وهي الروافد التي تبلورت أخيراً في الفكر النقدي في علم الاجتماع، وهو الفكر الذي بدأته مدرسته فرانكفورت في العشرينات من هذا القرن.

وبعد الخلاف حول العمليات المحورية في بناء النسق أحد المعوقات الرئيسية التي أعاققت نمو النظرية في علم الاجتماع، حيث وجدنا بعض النظريات التي تؤكد علي التكامل والتعاون والأنسجام والتوازن باعتبارها العمليات المحورية، التي تخلع علي التفاعل بين البشر داخل النسق الاجتماعي طابعه الخاص به. في مقابل ذلك نجد بعض النظريات التي تؤكد علي الصراع والإغتراب والمنافسة باعتبارها العمليات الضابطة لإيقاع تفاعل البشر مع بعضهم البعض. ذلك برغم أن الواقع الاجتماعي في طبيعة الأساسية لا يسير التفاعل في إطاره علي هذه الحالة المستقطبة، بل إننا نجد في هذا الواقع بعضاً من الصراع مضافاً إلي بعض من التعاون، فالواقع تفاعله غير متجانس. حيث نجده أحياناً يتجه لتأكيد التكامل وأحياناً أخرى تظهر في نطاقه الآليات التي تهز هذا التكامل وتعمل علي إنهياره. ولعل ذلك هو السبب في إنه برغم إمتلاكنا لأبنية نظرية شامخة، إلا إن هذه الأبنية النظرية مازالت في غالبها عاجزة عن تصوير التفاعل الاجتماعي الواقعي بكل جوانبه وزواياه.

وإذا اعتبرنا التآرجح بين الوضعية والمثالية أحد المعوقات التي أعاقَت تطور النظرية الاجتماعية، فإن التآرجح حول مستوى تحليل التفاعل الاجتماعي وما ينتج عنه شكل معوقاً آخر. حيث نجد أن بض النظريات الكلاسيكية قد إتجهت إلي تطوير أنساق نظرية شاملة، ومن ثم فقد مارست تحليلاتها علي المستوى الشامل Macro بينما نجد أن هناك في المقابل طائفة من النظريات الاجتماعية التي مارست التحليل علي مستوى جزئي Micro أي علي مستوى العناصر الجزئية في التفاعل الاجتماعي. أحدها بدأ من أعلى بينما بدأ الآخر من أسفل، بدايات مختلفة ومنعزلة لم تتح الفرص لها لقيام تفاعل متبادل بين مستويي التحليل هذين. إذ نجد أن أحدهما لم يتأسس استطرأاً أو إمتداداً للآخر بحيث كان يمكن أن يتكامل الأداء علي مستويات التحليل هذه بما يشكل تراكمًا يساعد علي دفع النظرية الاجتماعية إلي الأمام بدلاً من الوضع الحالي المنقسم علي ذاته والذي يتآرجح وضع النظرية الاجتماعية علي ساحته بين تبني مستوى التحليل الشامل أو الجزئي في دراسة التفاعل الاجتماعي، الأمر الذي جعل من هذا الوضع عائقاً أمام تطور النظرية في علم الأُجتماع.

ويتمثل المعوق الخامس في التساقط المعاصر للنسقية التي جردت عنها النظرية الاجتماعية المعاصرة، سواء النظريات الشاملة أو الجزئية. ونحن إذا تأملنا أوضاع النظرية الاجتماعية المعاصرة فسوف نجد أنها في غالبها قد جردت عن مستوى النسق القومي، أي النسق الذي يعكس حالة مجتمع له حدوده الواضحة نسبياً، والذي يمتلك قدراً من الاكتفاء الذاتي. يصدق ذلك علي غالبية النظريات الشاملة الماركسية البنائية الوظيفية، نظرية ماكس فيبر، نظرية باريتو علي حين نجد أن النظريات التي تمارس تحليلها علي المستوى الجزئي تعمل في نطاق الجماعات أو السياقات الاجتماعية الصغيرة والمحدودة كالجماعات الصغيرة، أو العلاقة بين الأنا والآخر، وهو ما يعنى أنها تمارس تحليلها علي مستوي الأنساق الفرعية الصغيرة والمحدودة. وفي المرحلة الأخيرة بدأنا نواجه تيارين جديدين علي الساحة

الاجتماعية. الأول العولمة، منظومة من الأفكار والقضايا التي حيث تعمل علي صعيد النسق العالمي، وتؤكد مقولاتها علي أنها تسعى لتفتيت النسق القومي، وإهداره لصالح خلق نسقية جديدة هي نسقية النظام العالمي. وفي هذه الحالة سوف يتخلق وضع حاد تواجهه النظرية الاجتماعية، حيث تتلاشي النسقية التي جردت عنها وعملت هذه النظرية علي فهم تفاعلاتها، وبدأت نسقية جديدة في الظهور، هي النسقية العالمية الشاملة التي لم تجرد عن وضعيتها غالبية النظريات الاجتماعية المعاصرة ومن ثم فهي غير قادرة علي فهم تفاعلاتها وظواهرها.

ويتسق مع ذلك، وربما يتكامل معه بطريقة ما تيار ما بعد الحداثة، حيث يدرك الأشياء في ذاتها، باعتبارها عناصر لها وجودها علي ساحة المجتمع او تلعب دورها في التفاعل الاجتماعي، معانيها في ذاتها، وليست معانيها مكتسبة من خلال سياقها الاجتماعي او من خلال تفاعلها مع الآخر. وهي ليست ملتزمة بمعاني نمطية ثابتة ومحدودة، ولكنها ذات معاني متغيرة في كل وقت وفي كل سياق، تتشكل غالبية معانيها من الإعلان والاعلام وتكنولوجيا المعلومات. ومن ثم تعجز النظرية الاجتماعية التي اعتادت دراسة العناصر والمكونات في إرتباطاتها النسقية عن فهم هذه العناصر وهي سابحة في الفضاء حاملة معانيها في ذاتها، إذ يمكن أن ترتبط بأي سياق، كما يمكن أن تتفصل عنه. بذلك يمكن القول بأن غياب النسقية التي جددت عنها غالبية النظريات الاجتماعية المعاصرة يشكل معوقاً رئيسياً أمام إكمال نمو او نضج النظرية الاجتماعية المعاصرة.

ومن الطبيعي أنني سوف أحاول في هذه السلسلة التي أنتوي إصدارها وكتابتها عن النظرية الاجتماعية تتبع التطور التاريخي للتطير بشأن المجتمع، ساعياً إلي فهم حركة التفاعل الداخلي لبناء النظرية الاجتماعية. وهي الحركة التي يمكن رصدها علي عدة محاور تتفاعل عبرها النظرية الاجتماعية، فيتولد عن هذا التفاعل دائماً نماذج نظرية جديدة، أو علي الأقل ميولاً أو إتجاهات جديدة.



ويتمثل المحور الأول في التطور التاريخي، حيث نلاحظ تولد نماذج نظرية من أخرى، إما بسبب تغير الواقع وطرحه لمتغيرات جديدة، أو نتيجة لحركات التصحيح أو التقيح التي تظهر عبر تاريخ كل تنظيم إجتماعي.

وتبرز الجغرافيا علي المحور الثاني، حيث أننا إذا تأملنا التنظير الاجتماعي، فسوف نجده ينقسم في بنائه إلي مكونين أساسيين، البعد الاول تنظير يتضمن مجموعة من المقولات التي تتناول متغيرات مشتركة بين مختلف السياقات الإجتماعية، بينما هناك مكون تنظيري آخر، مازال مرتبطا بسياقات إجتماعية بعينها، ونفترض أن يحدث تفاعل وتغذية متبادلة بين مقولات هذين المكونين البنائين، بما يقربنا من الحالة التي نصل فيها إلي النظرية العامة للعلم. وإذا كنا نفترض أن النظرية الاجتماعية المعاصرة قد نشأت غربية بالأساس، فإن بروز أنماط جديدة من المجتمعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية (المتقدمة والنامية والمتخلقة) من شأنه أن يساعد علي تطوير مقولات تستوعب في بناء النظرية العامة بما يوفر لها مخزونا معرفيا متراكما، يجعلها قادرة علي فهم ودراسة الواقع المتباين، بذات المقولات، وهنا يمكن القول بأننا قد بلغنا شاطئ النظرية الاجتماعية العامة.

ويعد المحور الثالث الذي نحاول تتبع تطور النظرية الاجتماعية خلاله، محور نوعي، تتجلي نوعياته في إتجاهات عديدة. فهناك الخلاف علي طبيعة العمليات المحورية المحددة لطبيعة التفاعل الاجتماعي، وهناك الخلاف حول درجة الالتزام بالنسقية، وأي نسقية. وهناك مكونات جديدة بدأت تطرأ علي واقع المجتمعات، كالأرهاب الذي يسعى للعصف بجزء من بناء القوة سواء علي مستوى النسق القومي أو العالمي كمدخل لإحداث التغيير، وهي حالة جديدة علي التفاعل العالمي. وتعد القوة هي المكون الثاني الذي طرأت فاعليته علي الصعيد العالمي. فالأول مرة في تاريخ العالم تسعى القوة المحورية فيه مستندة في ذلك إلي شرعية احتمالية إستخدام القهر، حتى تغير العالم وفق رؤيتها، بحيث يصبح العالم بكامله بيئة مواتية لها. بالاضافة إلي ذلك يوجد الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، الذي تعمل بدأب وتوجيه لخلق

نسق عالمي متجانس، وهو هدف عجزت عنه أعني الفرى الاستعمارية عبر قرون كثيرة خلت.

علي هذه المحاور سوف أحاول تتبع حركة النظرية الاجتماعية، علنا أن نصل في النهاية إلى بصيرة نرى من خلالها التطورات غير المرئية وغير الظاهرة التي تخضع لها النظرية الاجتماعية، وما هو المنتهى الذي يمكن أن ترفأ فيه.

غير أنني قبل أن أنهى هذه المقدمة فإنني أتقدم بملاحظتين، الأولى: أن هذه السلسلة إتخذت نقطة انطلاق لها من كتابي النظرية الاجتماعية المعاصرة فقد أدت الإضافات إلى هذا الكتاب في الطبقات السابقة إلى تضخمه، بحيث أصبح كالصندوق الممتلئ والذي لا يحتمل أية إضافة جديدة، ومن ثم فقد قررت إعادة تصنيف المادة ووضعها في صناديق عديدة تحتتمل - برحب وسعة- الإضافة والتطوير وإمكانية الحركة السهلة، لذلك أبقيت علي المقدمة التي قدمنى بها أستاذى الكبير الأستاذ الدكتور محمد الجوهري عند طبعى لكتابي النظرية الاجتماعية المعاصرة في طبعته الأولى، أولاً لأنها كلمة علمية وشريفة لإستاذ عظيم تعلمت علي يديه، وثانياً لأنى إعتبرت مقدمته ميثاق شرف معه، أدعو الله أن يساعدني علي الوفاء به، بأن أقدم بإذن الله للتنظير الاجتماعي العربي بعض الإسهام ولو كان محدوداً. علي ذلك أن يكون شاهداً علي جدية التلميذ أمام عظمة الأستاذ.

وتتمثل الملاحظة الثانية في أنني ادرك أن هذا الجهد الذي أنتويه يشكل بداية مشروع كبير يحتاج إلي جهد كبير، وإذا كان عظيماً أن يعثر الباحث علي مشروعه الفكرى الذى سوف يعمل عليه لسنوات قادمة في بداية حياته، فإنه لما يثير الأسى والألم الانساني أن يصل الباحث إلي مشروعه العلمى وسنوات العمر، أصبحت معدودة. وهنا تصبح الأمور جميعها معلقة بأقدار الله الذى أوّمن به، وأدرك أن عالمنا عالمه، وأن ما يحدث به مسير بإذنه وبأمره، والله الموفق أولاً وأخيراً.

على ليلة

تصدير

بقلم

الدكتور محمد الجوهري

استاذ ورئيس قسم الاجتماع

وعميد كلية الآداب - جامعة القاهرة

يستوجب التسجيل لنشأة النظرية السوسيولوجية وتطورها - أيا كانت  
بؤرة اهتمام الباحث القائم بهذا التسجيل - أن نأخذ في الاعتبار بعدين  
أساسين:

أما السبع الأول فيتمثل في التفاعلات الواقعية التي عاصرت نشأة  
النظرية موضع الاهتمام، أو تلك التي جردت عنها. ونقصد بذلك البحث عن  
العلاقة بين مجموعة الأحداث الواقعية من ناحية، وبناء النظرية من حيث  
مقولاتها الأساسية وموقفها من هذه الأحداث من ناحية أخرى.

ويتمثل السبع الثاني في ضرورة أن نأخذ في الاعتبار الأصول  
الفكرية للنظرية موضع الاهتمام، وفي هذا الإطار ننظر إلي النظرية موضع  
الاهتمام من حيث أنها حلقة متنامية في إطار نسق نظري شامل له أبعاده  
التاريخية والمعاصرة.

وفي محاولة إدراك طبيعة وبناء النظرية السوسيولوجية - في  
تطوراتها التاريخية والمعاصرة - فإننا نجد أنه من الضروري أن نأخذ هذين  
البعدين في الاعتبار بهدف أن يكون إدراكنا أكثر كفاءة بقدر الإمكان، وأكثر  
تجنباً لنواحي النقص والقصور.

وفي إطار السبع الأول - حيث فاعلية الأحداث أو المعطيات الواقعية  
- نرى أن علم الاجتماع نفسه، ونظريته العامة قد ولد في إطار حركة شاملة  
لمحاولة تعقل الوجود الذي يعيشه الإنسان، بحيث دفع إلي ذلك وقوع أربعة

أحداث هامة كان لها تأثيرها في إشاعة حالة من الفوضى في مختلف جوانب الوجود الواقعي للإنسان مما جعل حياته في نطاقها صعبة ومستحيلة.

ويمثل إنهيار الكنيسة الكاثوليكية تحت وطأة انتصار الثورة البروتستنتية أول هذه الأحداث، حيث أنهار معها بناء كل من القيم والمعتقدات وأنماط السلوك. ومن ثم شكلت نظريات العقد الاجتماعي بالإضافة إلى بدايات الاتجاهات النظرية العامة الوسائل التي طرحها العقل البشري محاولا عن طريقها إعادة تنظيم واقعة.

أما الواقعة الثانية فقد تمثلت في الثورة الفرنسية. وإذا كانت الأحداث الأولى والفكر الذي تخلق عنها قد تعلقت أساسا بالنظام الاجتماعي، من حيث تشخيص أسباب انهياره وأكثر الاستراتيجيات ملائمة لإعادة البناء، فإن أحداث وفكر هذه المرحلة قد تعلق أساسا بالإنسان، كيف نحفظ له هويته في مواجهة المجتمع الذي خلقه، بينما نجده الآن يقهره.

ومثلما كان قاتما أن يعيش المجتمع الفرنسي أبان ثورته عصرا من الرعب تخلص في إطاره الثوار - من خلال القتل والتصفية - من النظام القديم بكل مظاهره الفاسدة، فلقد كان رائعا أن تكتب الدماء التي سالت وثيقة حضارية تؤكد حرية الإنسان وحقوقه الأساسية. ومن ثم فإذا كانت الواقعة الأولى قد حررت النظام، فإن الثانية هي التي تولت تحرير الإنسان المتضمن في هذا النظام.

وتعتبر الثورة الصناعية هي الواقعة الثالثة التي صاحبت ولادتها حالة من الفوضى وإنهيار التنظيم الاجتماعي في بعض جوانبه. هذا بالإضافة إلى أنها دفعت إلى ظهور النظام الرأسمالي بطابعه الحديث. وإنعكاسا لذلك تأسس نظام من التفكير يحاول إعادة تنظيم الواقع الاجتماعي بما يخلق علاقة متوازنة، حيث نظام اجتماعي يلائم تحقيق إمكانات الإنسان في مواجهة إنسان قادر علي التفاعل مع الآخر بما يدعم الوجود الاجتماعي ويشبع حاجاتهما معا في إطاره.

ولقد شكلت الأوتومية الواقعة الرابعة، حيث انتشر الظاهرة الصناعية والتنظيمات البيروقراطية المرتبطة بها في مختلف جوانب الواقع الاجتماعي، بحيث تحول النسق الاجتماعي إلي كل هائل له سيطرته القوية علي الإنسان المتضمن في إطاره، من حيث حركته وسلوكه وعلاقاته. بحيث أصبح الإنسان مستوعبا في إطار التفاعل الاجتماعي وليس مشاركا في صياغته. وأنعكاسا لذلك ظهرت الاتجاهات الراديكالية كمحاولة لاستعادة هوية الإنسان وحقوقه المسلوبة في مواجهة النسق الاجتماعي.

ولقد واكب تطور الأحداث الواقعية علي هذا النحو تطور فكري مناظرا له، حيث تحرك الفكر بشأن المجتمع متطورا من مرحلة إلي أخرى، ومتناميا من حيث قدرته علي الاتصال بالواقع، وقيادة تفاعله. وفي ضوء ذلك يمكننا تمييز أربعة مراحل أساسية تالية.

**المرحلة الأولى:** ويمكن تسميتها بمرحلة التأسيس الأكاديمي، وهي المرحلة التي أعقبت الاتجاهات النظرية العامة. ولقد شهدت هذه المرحلة أنساقا نظرية شامخة اشتقت تعميماتها من أصول فلسفية لها، وحاولت التعامل مع الواقع بالنظر إلي هذه التعميمات ويمكن أن نميز أربعة نماذج من التنظير في إطار هذه المرحلة.

١- الأنساق النظرية للرواد، كالنظرية الماركسية والنسق النظري لماكس فيبر، والنزعة السوسيولوجية لامييل دور كايم ونظرية الرواسب والمشتقات لباريتو. ولقد تميزت هذه الأنساق بمحاولة تقديم تصور شامل للواقع الاجتماعي، من حيث عناصره وعملياته يعكس إلي حد كبير رؤية المنظر وقناعاته الفلسفية.

٢- النظريات العاملية وهي التي رأت في الواقع الاجتماعي متغيرا تابعا لفاعلية متغير مستقل أساسا، اقتصاديا كان أو جغرافيا أو سلاليا أو حتى اجتماعيا.

٣- أما النموذج الثالث فيتمثل في نشأة المدارس النظرية التي تمتلك مجموعة من المقولات العامة التي تشكل طبيعة تصورهما للوجود الاجتماعي. ولقد تميزت هذه المدارس النظرية بإنتماء الرواد لها وليس العكس، هذا بالإضافة إلي تجريد تعميماتها عن معطيات أمبيريقية أساسا.

٤- النزعة الأمبيريقية التي بدأت بالأنجاه العلمي لكل من روجر وفرنسيس بيكون، واستمرت من خلال النزعة الأمبيريقية الانجليزية، ووجدت تجسيدها الحقيقي في الفكر الانثروبولوجي في مرحلة تاريخية تالية. ولقد تميز الفكر الأمبيريقى في هذه المرحلة بعدم رغبته في الابتعاد عن المعطيات، ورفضه الاستغراق في تأسيس الصياغات النظرية مفضلا رفع شعار دع الحقائق تتحدث عن نفسها.

ومن الملاحظ تميز التنظير الذي أفرزته هذه المرحلة بخاصيتين: الأولى: امتلاك الأنساق النظرية - باستثناء النزعة الأمبيريقية - لتصوير شمر فيما يتعلق بالواقع الاجتماعي من حيث عناصره وعملياته وعلاقاته، وانباعها الأسلوب الإنتقائي في البرهنة. وتتمثل الخاصية الثانية في تضمن هذه التصورات النظرية الشاملة لعدد من التوجيهات الأيديولوجية، بحيث فرضت تعميماتها علي الباحث موقفا اعتقاديا نحو الواقع الاجتماعي الذي يعيشه. ومن ثم فقد أعاقها ذلك في بعض الأحيان عن القدرة علي استيعاب متغيرات الواقع المتجددة، ونتيجة لذلك فقد عجزت النظرية الاجتماعية عن تطوير تراكم نظرى يعتبر نتاجا للعلاقة المتفاعلة بين إبداعات التنظير من ناحية ومعطيات الواقع المتنوعة من ناحية أخرى.

**المرحلة الثانية:** ويمكن أن نعتبرها المرحلة النقدية. حيث اتجه التفكير في إطارها إلي إخضاع التنظير الاجتماعي لنوع من التحليل والنقد بهدف تنقيح التعميمات النظرية القائمة بغية التوجه نحو صياغة نظرية إجتماعية عامة تمتلك مقومات النظرية العلمية من حيث إمكانياتها وكفاءتها التحليلية.

ويمكن تصنيف الإسهامات النظرية لهذه المرحلة الي ثلاثة نماذج أساسية:

- ١- النموذج الأول هو النقد الأكاديمي، الذي تولى تقييم الأنساق النظرية للمرحلة السابقة بالنظر إلى محاكات أكاديمية أساسا ومن أهم كتابات هذا النموذج مؤلف بيترم سروكن (النظريات الاجتماعية المعاصرة ١٩٢٨) ومؤلف دون مارتندال (طبيعة ونماذج النظرية السوسيولوجية ١٩٦١).
- ٢- أما النموذج الثاني فهو النقد الأيديولوجي، حيث قيم هذا النموذج من النقد الأنساق النظرية أو أي من تعميماتها بالنظر إلى متضمناتها الأيديولوجية، وكمثال علي هذا الطراز من النقد مؤلف ارفنج زايثلن (الأيديولوجيات ونشأة النظرية الاجتماعية ١٩٦٩). ثم مؤلفه الأخير (إعادة التفكير في علم الاجتماع ١٩٧٣).
- ٣- أما النموذج الثالث فيمكن أن نسميه بالتحلل أو النقد بالنظر إلى السياق، حيث الأفكار والتعميمات النظرية من وجهة نظر هذا النموذج ليست إلا انعكاسا مباشرا للواقع الاجتماعي التي ظهرت في إطاره وجردت عن تفاعلاته. ومن أهم الأمثلة علي هذا الطراز من الكتابات مؤلف الفن جولدنر (الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي ١٩٧١).

**أما المرحلة الثالثة:** فيمكن أن نسميها بمرحلة المراجعة النظرية، حيث تأسست في إطارها مجموعة من الجهود النظرية التي حاولت الاستفادة من منجزات المرحلة الأولى والثانية بهدف تأسيس مجموعة من التعميمات التي تشكل مساحات إتفاق من قبل مختلف نماذج النظرية الاجتماعية، بحيث تصبح هذه المرحلة أربع استراتيجيات للمراجعة:

- ١- وتتمثل الاستراتيجية الأولى في مجموعة الممارسات التوفيقية التي تحاول صياغة مجموعة من التعميمات النظرية التي يمكن الوصول إليها من خلال التسوية أو التوفيق بين التعميمات النظرية المتباينة والمنتمية لأنساق نظرية متضادة. ومن أهم الأمثلة علي ذلك تلك المحاولات التي

بذلها كل من فاندنبرج وجوندر فرانك G. Frank وأيضاً ن. ج. دى ميراث N.J.D Merath.

٢- وتهدف الاستراتيجية الثانية للمراجعة النظرية إلى إعادة صياغة الأنساق النظرية من حيث تصوراتها فيما يتعلق بجوانب محددة للبناء الاجتماعي سواء كانت ذات طابع استقرارى أو دينامى. ومن أهم المؤلفات في هذا الصدد مؤلف لومى Charles P. Loomis & Zona K. Loomi (النظرية الاجتماعية الحديثة ١٩٦١) ودراسة انتونى جدنز (الرأسمالية ونشأة النظرية الاجتماعية ١٩٧٧).

٣- وتهتم الاستراتيجية الثالثة من استراتيجيات المراجعة بتجميع التعميمات الصادقة أمبيريقيا والسليمة منطقيا التى وفرها التراث النظرى لعلم الاجتماع، وربما لعلوم اجتماعية أخرى كالأنثروبولوجيا وعلم النفس، بهدف تأسيس نظرية شاملة عن النسق الاجتماعى، ومن أبرز المحاولات في هذا الصدد ما أنجزه عالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز فيما يتعلق بنظريته العامة التى طورها في سلسلة مؤلفاته.

٤- أما الاستراتيجية الرابعة والاخيرة من استراتيجيات المراجعة فتتمثل في المحاولات التى تهدف إلى إعادة صياغة تعميمات مختلف المواقف النظرية فيما يتعلق بمفاهيم محددة لها متغيراتها الواقعية. ويمكن اعتبار دراسة عالم الاجتماع أيزنشتات للحصول على درجة الدكتوراة (معنى مصطلح اجتماعى فى علم الاجتماع) ومؤلف ريتشارد. ج. برنشتين (إعادة تأسيس النظرية الاجتماعية والسياسية ١٩٧٩) من أهم الدراسات في هذا الصدد.

أما المرحلة الرابعة فيمكن أن نسميها بالمرحلة الراضية، حيث قدمت الاتجاهات النقدية الحديثة في علم الاجتماع موقفا راديكاليا ترفض في إطاره كل منجزات الأنساق النظرية السابقة، أو على الأقل ترى فيها أنساقا نظرية عاجزة عن تقديم فهم لتفاعلات الواقع الإنسانى المتجدد.



ويقع موضوع الدراسة في إطار الاستراتيجية الرابعة من استراتيجيات المراجعة التي سادت المرحلة النظرية، حيث يتمثل هدفها الأساسي في تحديد المقولات التي طرحتها مختلف الأنساق النظرية فيما يتعلق بالفعل الاجتماعي كمفهوم أساسي، سواء تلك الخاصة بالجوانب المنهجية أو تلك المتعلقة بالمستويات العينية.

في إطار ذلك يتحدد هدف هذه الدراسة في تحديد القضايا الأساسية لنظرية الفعل الاجتماعي- في مستوياتها المنهجية والعينية - كما تراها مختلف الأنساق النظرية موضع التحليل. ثم تحديد طبيعة التباين بين مختلف الأنساق النظرية فيما يتعلق بذلك.

واستنادا إلى ذلك نستطيع أن نتبين أهداف الدراسة علي النحو التالي:

١- تحديد طبيعة المقولات الأساسية المتعلقة بإدراك الفعل الاجتماعي أو تلك التي تهتم بعناصره الأساسية في حالة تفاعلها الواقعي، وذلك من وجهة نظر الأنساق النظرية موضع التحليل.

٢- تحديد التغيرات التي قد تطرأ علي الطبيعة الأساسية للفعل كما يراها النسق النظري، مع تحديد العوامل المسؤولة عن هذه التغيرات سواء من داخل النسق النظري أو من خارجه.

٣- تحديد العوامل التي أدت إلى تباين مختلف الأنساق النظرية التي تعيش مرحلة تاريخية وفكرية واحدة فيما يتعلق بتصورها للمقولات الأساسية لنظرية الفعل الاجتماعي، وعما إذا كانت هذه العوامل ذات طبيعة ابستمولوجية أو ذات طبيعة انطولوجية.

٤- إجراء مراجعة نقدية لمختلف تصورات الفعل التي طورتها النظرية السوسيولوجية بهدف تحديد مواضع الاتفاق والتباين بين مختلف المواقف النظرية، سواء فيما يتعلق بمقولات الإدراك المنهجي أو مقولات التفاعل العيني، هذا بالإضافة إلى تحديد التطرفات التي قد تنتاب بعض المواقف النظرية، والعوامل المسؤولة عن ذلك، بهدف الوصول إلى صيغة تعكس

موقف مختلف المواقف النظرية فيما يتعلق بقضايا نظرية عن الفعل الاجتماعي.

ولإنجاز هذه الدراسة حددت الدراسة منهجيتها وفقا للابعاد الأساسية التالية:

أولاً: أختار الباحث ثلاث مراحل تاريخية مرت بها النظرية السوسيولوجية انتقي من بين كل منها الأنساق النظرية موضع التحليل بحيث تكون ممثلة للاتجاهات الأساسية التي سادت المرحلة، ويمكن تحديد هذه المراحل فيما يلي:

١- المرحلة الأولى: وهي مرحلة النشأة وتغطي هذه المرحلة الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر حيث بدأت هذه الفترة التاريخية بظهور نظريات العقد الاجتماعي وانتهت بظهور الاتجاهات النظرية العامة.

وفي هذا الإطار تناول المؤلف الاتجاهات النظرية العامة (المثالية، الوضعية، النفعية) باعتبارها تمثل ارهاصات البداية لنشأة النظرية السوسيولوجية، هذا بالإضافة إلى كونها قد طرحت تصورات متباينة من حيث العناصر الأساسية للفعل الاجتماعي.

٢- المرحلة الثانية: وهي المرحلة الكلاسيكية حيث تركز البحث خلال هذه المرحلة في طبيعة الفعل الاجتماعي ثم طبيعة المتغيرات ذات الفاعلية والأهمية في بناء الفعل. ولقد تناول المؤلف ثلاث أنساق نظرية كنماذج ممثلة لهذه المرحلة، وهي النظرية الماركسية، ثم نظرية أميل دوركايم، والنسق النظري لماكس فيبر.

٣- وتعتبر المرحلة المعاصرة هي المرحلة الثالثة: حيث عرض المؤلف في أطارها للموقف النظري فيما يتعلق بالفعل الاجتماعي. حيث محاولة تقديم صياغة مقننة لنظرية في الفعل الاجتماعي، مستندة إلى التراث الكلاسيكي، كتلك التي قدمها تالكوت بارسونز من خلال النسق البنائي

الوظيفي من ناحية. بالإضافة إلى وجهة نظر الاتجاهات النقدية الحديثة في هذا الصدد كتصور محدث.

ثانياً: أنجز المؤلف تحليله للأنساق النظرية موضع الاهتمام بالنظر إلى إطار تحليلي يحتوى على ثلاثة أبعاد رئيسية:

١- البعد المعرفي، وهو البعد الأول، حيث يتركز حول طبيعة السياق الاجتماعي والفكرى لنشأة النسق النظرى وذلك لمحاولة استكشاف طبيعة العلاقة بين التفاعلات الكائنة بالسياق الاجتماعي، وبين قضايا نظرية الفعل الاجتماعي التى جردت في إطاره. ثم علاقة هذه القضايا بالانجازات الفكرية التى أهلت لتأسيسها.

٢- البعد الثانى، وهو البعد المنهجي. حيث حاول المؤلف خلاله تحديد القضايا المنهجية المتعلقة بإدراك الفعل الاجتماعي كما يتبعها كل نسق نظري.

٣- أما البعد الثالث، فهو البعد العيني substantive حيث حاول المؤلف خلاله تحديد القضايا العينية المتعلقة بعناصر الفعل الاجتماعي الواقعي، أو تلك الخاصة بالتفاعل بين هذه العناصر والعلاقات بينها.

ولإنجاز ذلك قسم المؤلف دراسته إلى ثلاثة أبواب تتضمن سبعة فصول وقد حاول في الباب الأول والمعنون (نظرية الفعل الاجتماعي والبحث عن البداية) تحديد البداية التاريخية والتحليلية لنشأة نظرية عن الفعل الاجتماعي.

وفي الباب الثانى المعنون (نظرية الفعل الاجتماعي: ملامح المرحلة الكلاسيكية) حاول المؤلف تحليل الأنساق النظرية التى سادت المرحلة الكلاسيكية، حيث تناول النظرية الماركسية والنزعة السوسيولوجية لدوركيم والنسق النظري لماكس فيبر كتصورات ممثلة لهذه المرحلة.

وفي الباب الثالث المعنون (نظرية الفعل الاجتماعي من منظور محدث) عرض المؤلف لوجهة نظر البنائية الوظيفية فيما يتعلق بالفعل

الاجتماعي وفي فصل عرض الباحث آخر لوجهة نظر لاتجاهات النقدية الحديثة في هذا الصدد.

ولا شك أن هذا العمل الذي يسعدني أن أقدمه اليوم للقارئ العربي سوف يمثل معلما هاما من معالم تطور الكتابة الأكاديمية رفيعة المستوى في علم الاجتماع. فقد توج به صاحبه حقبتين قضاهما في الانقطاع المتفاني للبحث العلمي، ورفض أن يسير مع السائرين، وأن يقتنص الفرص العديدة التي لاحت له، رفض أن يستجيب لاغراءات الدنيا الزائلة وتشبث بالخلق القويم والرجولة الحقة والاخلاص الكامل للبحث العلمي. كانت هذه الثمرة البانعة التي ستضعه في مكانه الجدير به وسط أسرة الاجتماعيين العرب، كواحد من أبرز منظري هذا العلم علي مستوى الناطقين بالضاد. وبذلك، وعلي أساس هذا العمل يرقى البحث السوسولوجي العربي إلي آفاق رفيعة، يخلق فيها في زهو وأعتزاز واثق الخطا إلي جانب المدارس النظرية التي عرفت البلاد التي سبقتنا شرقا وغربا.

وإذا كنت قد تشرفت بمرافقة الدكتور علي ليلة على امتداد السنوات الاخيرة مشرفا علي بحثه هذا، فقد حققت لي هذه الزمالة (ولا أقول الأشراف) سعادة غامرة وفخارا أزهو به علي مر الأيام. وهو فوق كفاءته العلمية وسعة اطلاعه ونفاذ بصيرته، إنسان كريم الخلق، يجمع عديدا من صفات العالم الحق في التواضع والصبر والهدوء وسعة الصدر والأمل العريض.

لذلك لا أغالي إذا قلت إن هذه البداية التي نقدمها اليوم للقارئ إنما تبشر بإنتاج عريض وجهد خلاق مجددا في البحث والتفكير سوف يغنم منه كل قارئ وكل دارس لعلم الاجتماع علي امتداد رقعة الوطن العربي.

والله يوفقنا إلي ما فيها لخير والساداد

محمد الجوهري

## الفصل الأول

### طبيعة التفكير العلمي ومكوناته

تمهيد:

نشأت النظرة الاجتماعية في إطار عملية من المراجعة الشاملة، التي كانت انعكاسا لعدة تغيرات واقعية، أبرزها تحرر الإنسان من القهر الواقعي الذي فرض عليه من قبل تحالف قساوسة الكنيسة مع أباطرة السياسة. بيد أن عملية المراجعة هذه كانت لها قضاياها موضع الاهتمام في كل مرحلة. ففي مرحلة التنوير تميز البحث الاجتماعي بمحاولة استكشاف الطبيعة الأساسية للإنسان، ثم أكثر أشكال البناء الاجتماعي ملاءمة لدعم إمكاناته بما يجعل سلوكه إيجابيا في تشكيل واقعة المحيط، وبما يخلق إمكانية أن يكون ناتج العملية الاجتماعية التي أسسها لصالحه. غير أنه في أعقاب الثورة الفرنسية ظهرت الاتجاهات النظرية العامة (المثالية الوضعية، النفعية، التجريبية) التي تباينت أنساقها النظرية من حيث طبيعة إدراكها للواقع ونظرتها إليه، وإن أستمروا اهتمامها الأساسي مركزا حول الإنسان الذي يتحمل عبء العملية الاجتماعية، ومن هو الإنسان الذي ينبغي أن يستفيد من نتائجها؟. هل علي الإنسان أن يواصل الثورة التي بدأت حتى يخلق البناء الذي يساعد علي تفجير إمكاناته. أو عليه أن يتوقف ليفرض النظام والاستقرار علي الواقع الذي ينبغي أن يكون خاليا من الصراع والتناقض؟

وفي قلب هذه المرحلة نشأت بدايات النظرية الاجتماعية، التي كان من المنطقي أن تبحث عن هوية خاصة. هل يكون بناؤها علي غرار الأنساق الفلسفية التي تدرك الواقع من خلال مقومات منطقية مصدرها العقل، أو عليها أن تحذو حذو العلوم الطبيعية فيكون الواقع هو مصدر قضاياها وتجريداتها النظرية، برغم أنها إذا فعلت ذلك فإنها قد تقدم علي مخاطرة معاملة الإنسان كالمادة الجامدة، تدركه من خلال سلوكياته الخارجية دون محاولة أن تسبر أعماقه للبحث عن المعنى الحقيقي الذي يدفع إلي هذا السلوك أو ذاك. أو عليها أن تتبع الاستراتيجية الامبيريقية الفجة التي تجعل

من الباحث كاننا سلبيا في مواجهة معطيات الواقع تحت دعوى "دع الحقائق تتحدث عن نفسها" ويمكننا القول أنه وإن كان لهذه المواقف الخلافية تاريخها البعيد فإن استمرارها يشير إلي عدم نضج علم الاجتماع وإلي افتقار تنظيره القدرة علي تحديد هويته.

غير أنه وأن تميزت النظرية الاجتماعية في إطار المناخ الأوربي بأزدهار الميل نحو الارتباط بالأنساق الفلسفية من ناحية أو محاولة تمثل العلوم الطبيعية في منطق الإدراك والبحث من ناحية أخرى. فإن إنتقال علم الاجتماع إلي القارة الأمريكية جعله يسقط في أسر البراجماتية والميل نحو الارتباط بالنزعة الامبيريقية. وقد استمرت هذه وضعية علم الاجتماع بعد إنتقاله إلي الولايات المتحدة إلي أن أيقظته أزمة الثلاثينيات التي أكدت لديه عدم جدوى البحوث الامبيريقية ذات الإدراك الجزئي. ونتيجة لذلك تخلق لدى علم الاجتماع ميل واضح بضرورة تأسيس نظرية شاملة تيسر إدراك الواقع وفهمه وحمايته ونشأت البارسونزية في هذا السياق. واستمر الحال علي هذا النحو إلي أن وقعت أحداث عالمية وواقعية كثيرة ابتداء من الحرب الفيتنامية. وحركات الشباب في الستينيات، وبعض جوانب التأزم التي أصابت الواقع الرأسمالي من الداخل، والتناقض بين واقع البلدان النامية والمتقدمة. بحيث دفع ذلك كله إلي ظهور الفكر النقدي الذي أتخذ الأنساق النظرية القائمة هدفا مباشرا لهجومه.

وفي هذه المرحلة التاريخية قدمت حلول كثيرة لمواقف خلافية متعددة. ورغم ذلك مازالت هناك بعض المواقف التي استمر الخلاف بشأنها. من ذلك الخلاف حول المفاهيم الأساسية، ثم الخلاف حول الاهتمامات الرئيسي التي ينبغي أن تكون موضع تركيز العلم. بالإضافة إلي عدم إدراك الدور الحقيقي الذي يمكن للنظرية أن تؤديه في إطار بناء العلم من حيث ترشيد البحث الامبيريقى أو تجريد المعطيات القابلة للتراكم، ما هو المدخل إلي بناء النظرية، ثم ما هي المعايير التي تحكم أدائها في مختلف المجالات.

وإذا كان علم الاجتماع قد تأسس في أعقاب الثورة الفرنسية ضمن مجموعة العلوم التي تأسست في أعقاب إنتهاء الفلسفة الميتافيزيقية. فإن ذلك قد أدى إلى طرح أنساقا معرفية جديدة تختلف من حيث مكوناتها عن الأنساق الفلسفية السابقة عليها. ويكشف التشريح الداخلي لنسق التفكير العلمي عن وجود أربعة مكونات أساسية. المكون الأول هو المعرفة العلمية سواء اتخذت الطابع المنتظم في شكل نماذج أو نظريات أو هي تقترب من ذلك. أما المكون الثاني فهو المنهج العلمي كمدخل موضوعي لإدراك الحقيقة الواقعية بما يتضمنه من أدوات بحث لتلمس هذه الحقيقة. ثم تصورا محددا لطبيعة الحقيقة الواقعية التي تشكل مجال الأهتمام المحدد لأي من النظم العقلية إضافة إلى إستعراضنا للأيدولوجيا بإعتبارها عنصراً له تأثيره علي طبيعة المعرفة العملية، وفيما يلي سوف نتعرض لطبيعة وملامح كل من هذه المكونات الأربعة.

#### أولاً: المعرفة العلمية، طبيعتها وخصائصها

تشق المعرفة العلمية طبيعتها من العلم كنسق إدراكي. والعلم هو المعرفة المنظمة بظواهرات الكون التي تم التوصل إليها وصياغتها باستخدام أسلوب أو منهج معين هو المنهج العلمي، وهي ذات طبيعة تراكمية تمكن الإنسان من التعامل بكفاءة مع البيئة الطبيعية<sup>(١)</sup>. ويتميز العلم، أو المعرفة العلمية بالتحديد ووضوح الأهداف والابتعاد عن مناقشة المسائل الفلسفية التي ليس لها أهمية امبيريقية<sup>(٢)</sup>. وسواء تشكلت المعرفة العلمية في إطارات نظرية أو تخلقت عن ذلك فإنها تتميز بالملامح الأساسية التالية:

(أ) تتميز المعرفة العلمية بأنها ذات طابع نسبي، فالعلم لا يعرف الصدق أو الحقيقة المطلقة<sup>(٣)</sup>. ذلك لأن القضايا التي يتم تجريبها عن واقع محدد قد لا تصلح لواقع آخر متباين بالنظر إلي بعدى الزمان أو المكان، ويستتبع ذلك أنها ذات ارتباط مباشر بالواقع لأنه أساس هدفها. وبذلك تشكل المعرفة العلمية نسقا مفتوحا من المعاني علي عكس الأنساق المنطقية

المغلقة التي تستمد صدقها من ذاتها، ومن ثم فالمعرفة العلمية هي وحدها لقادرة علي استيعاب متغيرات الواقع المتجددة والمتنوعة.

(ب) تتميز المعرفة العلمية بكونها ذات طابع موضوعي، ويعني ذلك أنها تتميز بالدقة والتحديد المعتمد علي القياس، وعدم التأثر بالتحيز الذاتي للباحث، ولو أن هناك مداخل سوسيولوجية حديثة تؤكد علي موضوعية المعرفة العلمية من خلال الاتصال الذاتي للباحث بالحقيقة موضع الاهتمام لإدراك معانيها. وهي بلا شك تختلف عن المعرفة الفلسفية من حيث كون الأخيرة بطبيعتها إدراك ذاتي أساسا.

(ج) من خواص المعرفة العلمية انها ذات طابع تراكمي، إذ يعتبر العلم أكثر الأنساق الفكرية أتاحة للتراكم، حيث تبتكر المفاهيم الجديدة لكي تحل محل المفاهيم القديمة التي عجزت عن متابعة متغيرات الواقع المتنوعة، يؤكد ذلك ما يذهب إليه هوايتهد بتأكيد أنه العلم الذي يتردد في نسيان رواده يفقد نفسه<sup>(٤)</sup>. وفي ذلك يختلف العلم عن الفلسفة التي تضم بناءات فكرية لا ينفي أي منها الآخر وإنما هي تتواجد في نوع من التتابع التاريخي غير المتفاعل<sup>(٥)</sup>. فقد حلت المثالية محل الفلسفة المسيحية، وظهرت الوجودية والماركسية، ومع ذلك لم تلغ أي منها الآخر، ومازال لكل منها روادها وأتباعها. ويختلف العلم في ذلك عن نسق التفكير الديني حيث يشكل الأخير مجموعة من القواعد المعيارية التي تأتي إلي الإنسان من خارجه.

(د) إلي جانب ذلك تتميز المعرفة العلمية بالطابع الحتمي أيضا، بمعنى أن ادراكها للواقعة يتم من خلال التركيز علي العلاقات السببية لمكوناتها. ويعني ذلك عمليا القول بأن سبب الظاهرة يكمن في مجموعة الظواهر السابقة عليها، أو الأسباب التي أدت إلي وقوعها، وتختلف الحتمية العلمية عن الحتمية الميتافيزيقية، في أن الأولى تبحث عن مسببات الظاهرة في الطبيعة - أيا كانت نوعيتها - بينما تبحث الحتمية الميتافيزيقية عن مسببات الظاهرة فيما وراء الطبيعة<sup>(٦)</sup>. وقد يختلف علماء الاجتماع فيما



بينهم حول طبيعة هذه الحتمية، هل هي حتمية جغرافية، أو بيولوجية أو اقتصادية أو حتمية اجتماعية، كما تذهب المدرسة الاجتماعية بريادة اميل دوركايم<sup>(٧)</sup>.

(هـ) بالإضافة إلى ذلك تتميز المعرفة العلمية بأنها معرفة من الخارج، فهي تدرك الظاهرة من خلال مؤشرات الخارجية المرئية. وقد نقل علم الاجتماع هذه الخاصية عن العلوم الطبيعية. مثال ذلك دراسة دوركايم للإنحار عن طريق تحليل الإحصاءات كمؤشرات خارجية للظاهرة، وتعنى الخارجية كخاصية للمعرفة العلمية إدراك الظاهرة من خلال مؤشرات الخارجية. غير أنه برغم ذلك ظهرت مناهج حديثة في علم الاجتماع تحاول أن تؤكد أن فهم الواقعة الاجتماعية ينبغي أن يتم من الداخل، فهي في ذلك تختلف عن مادة العلوم الطبيعية، كالتفهم والمنهج الانتوميثودولوجي، ولو أنها تقتقد التقنين من حيث إمكانية استخدامها في إطار علم الاجتماع حتى الآن.

#### ثانياً: المنهج كمكون في نسق التفكير العلمي

يعتبر المنهج هو الوحدة الثانية من نسق التفكير العلمي، ومن الواضح أن علم الاجتماع استعار منهجيته من العلوم الطبيعية التي شهدت تقدمات منهجية واضحة في الفترة التي عاصرت نشأة علم الاجتماع. وبرغم ذلك نجد أن علماء الاجتماع قد أنفقوا الوقت الكثير في مناقشة المنهج واستخدامه في دراسة الظاهرة الاجتماعية. وكما لاحظ هنري بوانكاريه Poincare منذ نصف قرن مضى، أن علماء الاجتماع أصبحوا كهنة في مسائل المنهج، ومن ثم فقد أعاقهم ذلك عن بناء النظرية في مستوياتها العينية. ويؤكد روبرت ميرتون أن التركيز علي المسائل المنهجية وتطويرها يعكس متعاب علم لم ينضج بعد<sup>(٨)</sup>. وكما يذهب علماء الاجتماع فإن التركيز علي المنهج وتطويره شكل عائقاً أمام تقدم النظرية في علم الاجتماع، وتسعفنا في هذا الصدد عبارة بوانكاريه حينما كان بصدد فحص مناهج علم

الاجتماع إذ أكد (أنه العلم الذي يضم أكبر عدد من المناهج وأقل عدد من النتائج)<sup>(٩)</sup>.

ويكشف النظر إلي المنهج في علم الاجتماع عن تضمنه لثلاثة مستويات أساسية:

(أ) أما المستوى الأول فهو المنهج بمعنى منهجية Methodology ويقصد به الدراسة الأكثر تجريدا للأسس المنطقية لنوع معين من المعرفة أو أحد نظمها، وهذا الاستخدام يعالج المنهج من وجهة نظر فلسفة العلم.

وبذلك فإن المنهج بمعنى Methodology يحدد المبادئ الرئيسية لأي كيان نظري، ثم أسلوب سير هذا الكيان في عملية البحث العلمي وهو بذلك يؤكد علي النقاط التالية:

(١) افتراض ان الكيان النظري له مبادئه وقضاياه الرئيسية التي توجب علي أي بحث علمي مستندا إلي هذا الكيان أن يشتق فروضه الرئيسية منه، ثم بعد ذلك يستخدم المقولات الرئيسية للكيان النظري في عملياته الوصف والتحليل والتفسير والتنبؤ.

(٢) أن هذا الكيان يهتم بالجانب التفسيري، الذي يمثل الهدف المحوري للعلم، بل هو الأساس المنطقي لوجود البحث العلمي ذاته، فبال تفسير تختبر الأفكار التي بدأ بها الباحث، وتضاف أفكار جديدة بحيث تؤدي هذه الإضافة وذلك الاختبار إلي تأكيد النموذج التصوري أو مراجعته وتعديله أو رفضه تماما<sup>(١٠)</sup>.

(ب) أما المستوى الثاني للمنهج فيتمثل في المنهج بمعنى Methodological approach أي المدخل المنهجي، وهو مستوى أقل من المستوى السابق. فإذا كان المستوى السابق يتعلق بالمبادئ الأساسية للاطارات النظرية في علم الاجتماع فإن هذا المستوى عادة ما يستوحى هذه المبادئ في اقتراجه من الحقيقة الواقعية... وإذا كانت المداخل

المنهجية تمثل اقترابات عامة من الحقيقة فإن كل منها يتضمن عادة عديدا من أدوات البحث ووسائله. ويشيع الغموض فيما يتعلق بهذه المداخل في إطار النسق الفكري لعلم الاجتماع وينعكس ذلك في تحديد الكيانات الأساسية لهذه المداخل. فبينما نجد من يحددها بخمسة كالمنهج التاريخي، والمنهج الوصفي أو المنهج التجريبي، ومنهج دراسة الحالة، المنهج التتبعي، أو المسح الاجتماعي<sup>(١١)</sup>، نجد من يحددها أيضا بأنها المنهج التاريخي، والمنهج المقارن والمنهج الوظيفي، والمنهج الصوري والمنهج العلمي<sup>(١٢)</sup>. غير أن تحليل البناء المنهجي لعلم الاجتماع يكشف عن وجود ثلاثة مداخل منهجية أساسية هي المدخل أو المنهج التاريخي وهو الذي حل محل أسلوب الدراسة التطورية في المرحلة التي سادت المرحلة غير المنظمة في نظرية علم الاجتماع والذي يعتبر المنهج الجدلي أحد نماذجه، ويعتبر تحليل مضمون الوثائق، وتحليل آثار السلف، والإحصاء وسائل لجمع البيانات التي يحتاجها هذا المنهج ويعتبر المنهج المقارن هو المدخل الثاني، الذي نشأ بشكل فعال علي يد كل من ماكس فيبر واميل دوركايم كوريث شرعي للاتجاهات التطورية والانتشارية معا، وهو قد يستخدم النماذج المثالية كما عند ماكس فيبر أو النموذج المتوسط كما عند دوركايم بالإضافة إلي إمكانية استخدامه بالنظر إلي أشكال أو عناصر بنائية عديدة. ويعتبر المدخل أو المنهج التجريبي هو المدخل الثالث في إطار علم الاجتماع وقد تمت استعارته بشكل تام تقريبا من العلوم الطبيعية، ويلجأ هذا المدخل إلي وسائل منهجية كثيرة في جمع معطياته منها الملاحظة، والمقابلة، واستخدام الإحصاء كأداة، ووسائل القياس الأخرى.

(ج) وتعتبر أدوات أو طرق البحث Research Methods هي المستوى المنهجي الثالث، وهي عديدة في إطار علم الاجتماع. ويكشف البحث في

هذه الأدوات أن بعضها تمت استعارته من العلوم الطبيعية كالملاحظة بينما البعض الآخر أكثر ارتباطا بالعلوم الإنسانية والاجتماعية جاءت من الأنساق الفكرية السابقة عليها كتحليل المضمون مثلا.

وفي إطار دراسة البناء المنهجي لنسق التفكير العلمي تتبدى لنا ملاحظتان أساسيتان:

١- أنه إذا نظرنا إلى البناء المنهجي للعلم الاجتماعي وتكونه من ثلاث مستويات رئيسية فإننا نجد أنه كلما اتجهنا إلى أعلى كان المستوى المنهجي أكثر خصوصية لأنه أكثر ارتباطا بالتوجيهات الأساسية أو القضايا الأساسية للعلم أو لبناءاته النظرية، بينما نجد أنه كلما هبطنا إلى أسفل حيث مستوى أدوات البحث سوف نجد أنه أكثر عمومية ومشاعية بين عديد من العلوم، أو هي تشكل قاسما مشتركا بين كل ما ينتمي للبحث العلمي<sup>(١٣)</sup>.

٢- أن التغير في أي من مستويات البناء المنهجي لعلوم الاجتماع لا يعني حدوث تغيرات مماثلة في مستويات المنهجية الأدنى فتغير بعض الفرضيات العامة في النظرية الماركسية أو البنائية الوظيفية لا يعني انتشار هذه التغيرات وترددها في المستوي المنهجي الأدنى من خلال تغيرات تحدث في إطار المنهج التاريخي أو التجريبي أو المنهج المقارن، أو أن ذلك يؤدي إلى تغيرات منعكسة في أدوات البحث أو أسلوب تأسيسها ويعني ذلك افتقاد البناء المنهجي للعلم لأي نوع من الأحكام السبرنطقي باعتبار أن قدرا كبيرا من هذه المنهجية تشارك فيه نظم عقلية عديدة.

### ثالثاً: طبيعة الواقعة أو الحقيقة الاجتماعية

تعتبر الواقعة الاجتماعية أياً كان نطاقها أحد المكونات الرئيسية لنسق التفكير العلمي، ومن وجهة نظر الفكر الاجتماعي تتميز الحقيقة الاجتماعية بعدة ملامح رئيسية نذكرها بإيجاز:

(أ) ففيمما يتعلق بتخلق الحقيقة الاجتماعية، حيث تناقش هذه القضية طبيعة العلاقة بين الإنسان الفرد كحقيقة جزئية وبين المجتمع كحقيقة كلية شاملة. هل البشر هم الذين يشكلوا نقطة البدء - بتجمعهم - لنشأة الحقيقة الاجتماعية، ومن ثم فهم الذين يخلقونها ولو فعلوا ذلك علي غير رغبة منهم. في مواجهة ذلك هناك من يؤكد أن الفرد ليس سوى تكوين بيولوجي، والانسان بشخصيته وبالمعني الذي نراه ونتعامل معه إنما وخلق اجتماعي، وأن البعد الاجتماعي إلي جانب البعد الذاتي موجود في داخل الإنسان منذ الولادة، ومن ثم فحالة الاجتماع لها أسبقيتها وسموها أيضاً<sup>(١٤)</sup>.

ويرتبط بذلك هل الحقيقة الاجتماعية كالحقيقة الطبيعية منفصلة عن الفاعل وأفكاره، أم أن ذلك افتراض خاطئ فيما يتعلق بقطاع كبير من الحقائق الاجتماعية. وإذا تأكدت الصلة بين الحقيقة الاجتماعية والفاعل الذي خلقها أو الذي خلقته، هل يمكن أن تمسك الحقيقة الاجتماعية عن الوجود إذا أمسك بعض البشر عن الاعتقاد في وجودها، ذلك لأن البشر يعجزون - إن لم يكونوا ذهانيين Psychotic - عن الإمساك بوجود الحقيقة الاجتماعية طالما أنها موجودة، غير أن جزءاً من الحقيقة الاجتماعية يتمثل في مجموعة الأفكار التي للبشر في إطارها<sup>(١٥)</sup>. وقد نشأت فيما يتعلق بهذه الخاصية مواقف خلافية داخل النظرية العامة لعلم الاجتماع، في إطار مناقشة المداخل

الفردية والاجتماعية للحقيقة الاجتماعية وهنا يبرز التطرف فيما يتعلق بهذه الخاصية تبين مواقف دوركيم، وفيبر والسلوكيين.

(ب) وتعتبر علاقة الكل بالجزء فيما يتعلق بالحقيقة الاجتماعية من الخواص الأساسية المميزة لها، في إطار ذلك نجد موقفين متباينين. إذ يذهب فريق إلي أن الظاهرة الاجتماعية تشتق خصائصها من خلال الظواهر الأشمل التي تشكل جزءا منها، وفيما يتعلق بالكيانات الاجتماعية - المجتمعات، التنظيمات، الأسر - فإننا نجد أنها عبارة عن بناءات تتشكل من العلاقات بين العناصر، غير أن كثيرا من خصائص هذه العناصر لا يمكن فهمها منعزلة عن المشاركة في الكل. فأنساق السياسة تتكون من القادة، والأتباع والأحزاب والمشرعين وما إلي ذلك، غير أنه لا يمكن أن توجد أي من هذه العناصر بخصائصها خارج الأنساق السياسية<sup>(١٦)</sup>. في مواجهة ذلك نجد موقفا آخر يؤكد أن الكليات تكتسب خصائصها من العناصر المشكلة لها. فإذا نظرنا إلي الكليات الاجتماعية فسوف نجد أنها تتكون من مجموعة الأدوار والمكانات التي تشغل وتنجز بواسطة البشر الأفراد، أو مجموعاتهم. ومن ثم فمن الصعب إدراك الكليات الاجتماعية بدون الأفراد في مكاناتهم الاجتماعية، في مقابل أن المراكز الاجتماعية للبشر لا يمكن إدراكها بدون الكليات الاجتماعية. وذلك يرجع إلي أن الظواهر الاجتماعية إلي حد كبير نتاج عقلي. ولا يعني ذلك أن خصائص المجتمع تنبثق بصورة مباشرة عن السلوكيات والأفكار الفردية. وإنما هي تنتج من خلال التفاعل الاجتماعي حيث تتخلق خصائص جديدة غير خصائص المشاركين في التفاعل<sup>(١٧)</sup>.

ونقد تباينت مواقف النظرية الاجتماعية فيما يتعلق بخصائص كل من الكل والجزء، وما هو مصدر اكتساب كل منهما لخصائصه، حيث ظل ذلك كما هو موقفاً خلافاً لم تحسمه النظرية العامة لعلم الاجتماع.

(ج) ويعتبر ترابط ظاهرات الكون من الخواص الأساسية المميزة للظواهر الطبيعية ومن بينها الظواهر الاجتماعية، ذلك لأن الكون في ثباته واستمراره لا يخضع للعشوائية أو الصدفة، وإنما يخضع لقوانين دقيقة ينظم بالنظر إليها، وهي مقولة تمت استعارتها عن العلوم الطبيعية إبان نشأة علم الاجتماع، وتشكل هذه الخاصية موضع اتفاق بين مختلف النماذج النظرية لعلم الاجتماع، تستوى في ذلك الوضعية أو المادية الجدلية. حيث يدعم كلاهما الترابط الذي يدعمه وجود علاقات سببية بين أطرافه. بيد أن الخلاف الرئيسي فيما يتعلق بهذه الخاصية يدور حول اتجاه السببية أساساً.

(د) أما الخاصية الرابعة التي تتميز بها الظاهرة الاجتماعية فتتمثل في تميزها بالاستمرارية والثبات. فجميع ظاهرات الكون في تغير دائم، غير أن هذا التغير لا يحدث علي شكل قفزات مفاجئة أو أحداث عرضية عشوائية ولكنه يتبع نظاماً ثابتاً نسبياً<sup>(١٨)</sup>. وبرغم ذلك فقد نشأ خلاف حول هذه الخاصية أيضاً يتعلق بالحالة الأساسية للوجود الاجتماعي هل هي الثبات أو التغير أو التوازن المتحرك علي ما يذهب بارسونز مثلاً.

(هـ) أما الخاصية الأخيرة فتتمثل في أن الحقيقة الاجتماعية ذات وجهين متقابلين عادة، حيث نجد الصراع في مواجهة التكامل كوجهين متضادين. وهناك يأس من مجرد جمع هذه الجوانب في إطار نظري واحد، وهو ما يعني ترك اختيار الحقيقة وفقاً لهوى الباحث<sup>(١٩)</sup>.

وهي ملاحظة قد تختلف معها لأن الخبرة بالحقيقة لا يمكن أن تكون منقسمة علي ذاتها وإنما هي تبدو كذلك بالنظر إلي تصور نظري معين، وهو بطبيعته إدراك جزئي لها مثلما يذهب فيبر، الذي يؤكد أننا قد نتباين بشأن حقيقة ما لإختلاف الزاوية التي ننظر من خلالها إليها. وهي بالطبع مسألة يحكمها الإطار النظري للباحث.

ويمكن أن تعزى هذه المواقف الخلافية بشأن خصائص الظاهرة الاجتماعية إلي ثلاثة عوامل أساسية:

- ١- طبيعة التصورات التي تضمنتها مختلف النماذج النظرية بشأن الحقيقة الاجتماعية، وهي تصورات ورثتها عن الأطر الفلسفية السابقة.
- ٢- إختلاف منطق تناول الحقيقة الواقعية بالنظر إلي سائر المواقف النظرية. فبينما إستعانت الوضعية بمنطق العلوم الطبيعية في التناول ومن ثم كانت أميل إلي تناول العناصر والتركيز علي الرؤية الجزئية للحقيقة، إرتبطت المثالية بالتناول الكلي والتحليلي للحقيقة موضع الدراسة.
- ٣- تخلف البحث الاجتماعي بأسسه الموضوعية، أعاق الاتفاق حول الخصائص الأساسية للحقيقة الاجتماعية فلم تجر البحوث حول الموضوعات الخلافية، بحيث يبسر البحث حولها حسم هذه القضايا لصالح إكتمال نسق التفكير العلمي وتطوره.

#### رابعاً: تعريف النظرية ومكونات بناؤها

إذا كان علم الاجتماع قد ظهر إلي الوجود كتعبير عن امتداد أو توسيع لاستخدام المنهج العلمي حتى امتد إلي العالم الإحتماعي للإنسان، فإنه قد قامت خلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر محاولات نظرية لتطوير علم للمجتمع وهي المحاولات التي أدت في البداية إلي ظهور علم الاجتماع كمنظور جديد ومحدد. ثم سعيه للافتراق عن الفلسفة، والتاريخ، والاقتصاد السياسي، والعلوم الاجتماعية الأخرى. ومنذ ذلك التاريخ بدأ سعي علم الاجتماع نحو تحقيق هوية متميزة ومحددة. ولما كانت النظرية أحد الأبعاد التي تميز العلم عن غيره من العلوم، فقد قاده ذلك إلي تطوير عديد



من النظريات حول طبيعة المجتمع والأنساق الاجتماعية، ثم تطوير منهجيته خاصة وملائمة لدراساتها.

وإذا كانت الولادة الفكرية لعلم الاجتماع قد عاصرت وجود نظم عقلية أخرى، كالطبيعة والكيمياء والبيولوجيا، والرياضيات، فإن هذه النظم كانت بمثابة الأمثلة الناضجة التي علي العلم الاجتماعي أن يحتذيها إذا أراد امتلاك نفس قدرتها وكفاءتها في تناولها لمعطياتها. ونظر علم الاجتماع حوله فوجد أن هذه العلوم تمتلك نظريات ومنهجية خاصة تستعين بها في تناولها لهذه المعطيات. وذلك لأن العلم ليست مهمته الوصف الدقيق لمعطيات الواقع فقط، أو دعوة الحقائق تتحدث عن نفسها كما تذهب النزعة الإمبريقية التي اعتبرت أن هذا ذلك هو المسلك الملائم لعلم الاجتماع<sup>(٢٠)</sup> ولكن العلم يصف ويحلل ويفسر هذا الواقع تمهيدا للتنبؤ بطبيعة تفاعله الذي لم يتولد بعد. ومن ثم فقد استوجب ذلك الاهتمام بمعايير العلوم السابقة في التاريخ علي علم الاجتماع، تلك المعايير التي تستعين بها في إنجازها لوظائفها العلمية. وهي كما أشرنا النظرية، والمنهج، أو وسائل تناول المعطيات.

ولأن الأدوات المنهجية والمنهج، عنصرين أساسيين في المنهج العلمي للعلوم الطبيعية، لأنهما علي ما يؤكد ميرتون لا يختلفان كثيرا بين نطاقات العلوم المختلفة<sup>(٢١)</sup>، ومن ثم فقد نقلهما علم الاجتماع عنها، أما بالنسبة للنظريات فقد اتضحت ضرورة أن يكرس علم الاجتماع جهده لبنائها. وظهرت معادلة دائمة الوقوع، أنه كلما نضج علم الاجتماع كلما برزت أهمية النظريات وضرورتها. ذلك لأن المصطلحات المفهومات النظرية تلعب دورا أساسيا في توجيه البحث والملاحظة وترشيد الوصف نفسه سواء كان هذا الدور ظاهرا أو ضمنا، إلا أن جميع العلماء يتفقون الآن علي وجوب بروز دور النظرية في توجيه البحث وقيادته<sup>(٢٢)</sup>.

وبهذا الإدراك لدور النظرية ومكانتها شهدت الفترة التالية لقيام علم الاجتماع موجه من التهافت علي بناء النظرية. ومن ثم فقد قامت كثير من النظريات المتصارعة.

إلا أن هذه النظريات كانت أشبه بوجهات النظر أو الفلسفات الخاصة لسببين. السبب الأول أنها تستند في تصورهما للواقع علي أي من الجوانب أو العوامل المكونة لهذا الواقع. حيث بناء علي هذا الجانب أو العامل واستناد مرجعيا له كانت تصف وتحلل وتفسر هذا الواقع. أما العوامل التي تبنتها هذه الكيانات النظرية في التفسير تمثلت في العوامل الاقتصادية، والجغرافية، والسلالية، والبيولوجيا. مع الاعتراف الكامل بزيغ هذه النظريات وعدم استحقاقها لأية صفة علمية، إلا أنه من وجهة نظر نسق التفكير العلمي، أدت هذه النظريات- بتركيزها علي عوامل متباينة- دورا هاما لنظرية علم الاجتماع<sup>(٢٣)</sup>.

أما السبب الثاني الذي يلغي عملية هذه النظريات فيمكن في عدم اقتدارها علي تطوير منهجية خاصة وموضوعية قادرة علي تناول الواقع، بل ظلت معظمها عند مستوي التفكير المكتبي الذي قد ينتقي من المعطيات- خاصة تلك التي وفرتها الأنثروبولوجيا- ما تدعم به قضية صاغها المؤلف بصورة مسبقة.

فإذا ميزت هذه العوامل والنظريات المؤكدة عليها إحدى مراحل تطور نظرية علم الاجتماع، وهي ما تعرف بمرحلة النظريات الخاصة أو العاملة. تلك التي كانت أكثر ارتباطا بشخصية المؤلف وأكثر تعبيرا عن وجهة نظره الخاصة. فإننا نجد أن هذه المرحلة قد انتقلت إلي مرحلة تالية حيث تأسست كيانات نظرية لا تتبع وجهة النظر الخاصة للمؤلف ولكن يتبع المؤلف والعالم وجهة نظرها، أعني توفرت إلي حد ما بعض الكيانات النظرية التي أسهم التراكم الفكري في تطويرها، وتكاملها وتماسكها، كقيام الماركسية أو البنائية الوظيفية، أو السلوكية، أو نظريات الفعل، حيث بدأت هذه النظريات كأساق نظرية تخضع لنوع من التنقيح والتطوير الذاتي، يقوم به رواد هذه النظرية إما من خلال عيوب عدم الاتساق المنطقي بين مقولاتها أو قضايها، وإما بدعمها وتطويرها عن طريق الدراسات الميدانية. ولعل أفضل تسمية لهذه المرحلة أن تسمى بفترة المدارس الاجتماعية. حيث أن

احتوت كل مدرسة علي عدد من النظريات الخاصة المتجانسة والتي تستوحي المقولات أو القضايا العامة للمدرسة في صياغتها لنظرياتها الخاصة.

وبينما كانت المرحلة السابقة تشهد نظريات متصارعة فيما بينها، شهدت هذه المرحلة صراعا ليس بنفس المستوى السابق<sup>(٢٤)</sup>. ذلك لأن الكيانات النظرية بدأت في فرض وصياغة تصورها للمجتمع ولطبيعة تفاعله، ليس عن طريق نقد النظريات الأخرى، بل عن طريق التطوير الذاتي لمقولاتها لكي تصل إلي درجة من التكامل الذي تتضح ملامحه في تحقق نوع من الاتساق المنطقي لبنائها، وأيضا في توفر قدرة أكثر كفاءة علي تناول معطيات الواقع بالدراسة، يشهد علي ذلك الفارق بين وظيفية إميل دوركايم ووظيفية ميرتون علي سبيل المثال. أو الماركسية الأرثوذكسية وفكر اليسار الجديد كتصور نظري منقح عن هذه النماذج النظرية الأم.

بيد أننا إذا قلنا أن النظرية وليدة التراث العلمي المتراكم والمنقح لذاته، وكذا المعطيات الإمبريقية التي تشكل نطاق عمل ومصدر نمو هذا التراث العلمي فإنه يصبح قولنا بجانبه الصواب. ذلك لأن هذين العنصرين ليسا كافيان لصياغة نظرية علمية. وذلك لأن النظرية تعد الوحدة المعرفية الوحيدة في نسق التفكير العلمي التي لا تخضع صياغتها للتنظيم فقط. فهي لا تستقي من الملاحظات والتعميمات عن طريق استخدام وسائل الاستقراء المضبوطة والدقيقة. ذلك لأن بناء النظرية يعد إنجازا خلاقا، ومن هنا فإن الأمر لا يدعو إلي الدهشة حين نجد نفرا قليلا من المشتغلين في ميدان علمي معين هم القادرون علي القيام بمثل هذا العمل. فهناك دائما قفز فوق الأدلة، وإحساس خفي متصل بالجهد الخلاق. ذلك لأن صياغة النظرية شئ يشبه إنجاز العمل الفني، ومن هنا كانت منهجية النظرية وصياغة النظرية مختلفة بالنسبة لمنهجية الفروض وصياغة الفروض، ويبدو أن نوعي الفلاسفة والعلماء اللذين يعملان علي هذين المستويين مختلفان كيفيا<sup>(٢٥)</sup>.

غير أننا إذا أكدنا أن النظرية تعد ابتكارا لفئة محدودة من العلماء توافرت لديها القدرة علي ذلك، فإن هذا لا يتضمن أن تعتبر النظرية كلوحة

فنية مثلا أو كوجهة نظر فلسفية، تعكس وجهة النظر مبتكرها فحسب. ذلك لأن النظرية العلمية ليست خلفا مطلقا وكأَملا للعالم القائل بها، وإنما هي امتداد سلبي (أعني نقدي) أو إيجابي للتراث الفكري النوعي المرتبطة به. وإن العالم الذي يبدو ظاهريا أنه ابتكرها لم يفعل إلي أن عبر عنها ووضع يده علي خطوط امتدادها من داخل النظام العقلي ذاته، ذلك يتضح إذا جاز لنا أن نتصور أن العلم كنسق تطرح عليه دائما متغيرات جديدة إما من داخل التراث الفكري عن طريق بروز ثغرات في الاتساق المنطقي، أو أن مصدرها الواقع الذي طرح ما هو جديد من المتغيرات. هنا يجد العلم نفسه أمام ضرورة الامتداد من أجل استيعاب هذه المتغيرات الجديدة. هذا الامتداد دائما ما يكون ابتكار النظرية الجديدة الذي يقوم به باحث بعينه توفرت له قدرة وحساسية لمتطلبات النسق الفكري الذي يشكل تخصصه في هذه المرحلة، ثم قدرة وكفاءة علي البحث عما يشبع هذه المتطلبات أو الاحتياجات النسقية.

من هنا كان علي العلم ضمانا لنموه المطرد والمتسق أن يطرح عديدا من المعايير التي تقاس علي أساسها كفاءة النظرية، بحيث إذا توافرت معايير الكفاءة هذه تأكدت النظرية كنظرية علمية. ومن هذه المعايير أو الشروط أنه

أولا : ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عن القضايا محددة بدقة. وثانيا: يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى. وثالثا: يجب أن توضع القضايا في شكل يجعل من الممكن الاشتقاق من التعميمات القائمة اشتقاقا استنباطيا. ورابعا: أن تكون هذه القضايا خصبة ومثمرة، تفتح الطريق لملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تنمي مجال المعرفة بدرجة أكثر<sup>(٢٦)</sup>.

ويتضح من النظرة السريعة إلي المعايير الأربعة لكفاءة النظرية أنها تضم مصطلحات مثل النظرية والمفاهيم، والقضايا، واتساق القضايا، والشكل الميسر للاشتقاق، والاستنباط. فكيف إذن تنتظم هذه المصطلحات أو

الوحدات في بناء النظرية؟ وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تعريف النظرية ثم تحديد العناصر الأساسية المشكلة لبنائها.

بداية يساعدنا تحديد أو تعريف النظرية على إبراز الشكل الذي تنتظم فيه هذه العناصر. إذا أنه وفقا لما يؤكد ميرتون، فإن كلمة النظرية من الكلمات المهددة بأن تفقد معناها، بل وأن تصبح خلوا من أي معنى. ذلك لأن المعاني الكثيرة التي تنطبق عليها الكلمة، تعوق أكثر مما تيسر الفهم. ومن وجهة نظره يؤكد أن مصطلح النظرية الاجتماعية يشير إلى التصورات المترابطة منطقيا، تلك التصورات المحدودة والمتواضعة في نطاقها وليست تلك الشاملة والمحتوية لكل شيء<sup>(٢٧)</sup> ثم يؤكد في موضع آخر أنه حينما تترابط المفاهيم فقط، في شكل إطار أو مشروع فكري فإن النظرية تبدأ في الظهور. وحينئذ، فإن المفاهيم تشكل التعريفات (التشخيصات أو التحديدات) لما يجب أن يلاحظ، أنها تشكل المتغيرات التي يجب أن نبحث بينها عن العلاقات الأمبيريقية المتبادلة، وحينما تترابط أو تتداخل القضايا منطقيا فإن النظرية تتشكل<sup>(٢٨)</sup>. بينما نجد أن بارسونز يؤكد أن تعريف النظرية يتصل بكيان من المفاهيم العامة المترابطة منطقيا، إلا أنه لا ينفي أن تكون هناك أيضا مجموعة من القضايا العامة ذات العلاقات المنطقية التي تؤلف كيان النظرية. وأن قضايا النسق النظري يجب أن تكون لها مراجعها المتصلة الحقائق التجريبية أو الإمبيريقية<sup>(٢٩)</sup>. هذا بالإضافة إلى براثوايت يعرف النسق النظري بأنه مجموعة من القضايا التي تتخذ ترتيبا خاصا في النسق بحيث تكون مترابطة منطقيا ومتميزة بالتدرج المنظم غير المتناقض. وتشير القضايا العامة في النظرية إلى المقدمات، أما القضايا المستتبطة فتمثل النتائج<sup>(٣٠)</sup>.

من جملة التعريفات يتضح أن تحليلها يحدد وحداتها الأساسية باعتباره. أولاً: المفاهيم، هذه المفاهيم لا بد وأن تكون مترابطة. وهناك القضايا، هذه القضايا لا بد وأن تكون مترابطة ومتسقة منطقيا ومتدرجة هذا الجانب أن الكيان النظري بكامله، يجب أن تكون اسناداته الإمبيريقية.

فما هي المفاهيم إذن؟ المفهوم كما يعرفه ماكلييلاند يعد تمثيل مختصر لمجموعة من الحقائق<sup>(٣١)</sup> بمعنى أن مفاهيم علم الاجتماع هي رموز لفظية مميزة تعطي الأفكار معمة تم تجريدها عن الملاحظة العلمية للمجتمع<sup>(٣٢)</sup>.

إذن فالوظيفة الأساسية للمفهوم أنه يجرّد الواقع تحت رمز معين. واعني بالتجريد أنه يفصل الظاهرة عن الارتباطات الأخرى التي لا يحتاجها العلم. إذ يقوم الباحث بتجريد الحقائق المناسبة من المركب الكلي للظاهرة<sup>(٣٣)</sup>. ويساعد المفهوم علي تحديد المعطيات التي تتدرج تحته، بحيث يساعد ذلك علي التقليل من إمكانية تضمين أية بيانات إمبيريقية زائفة<sup>(٣٤)</sup>، هذا إلي جانب إلغاء إمكانية التناقض بين المعطيات التي يغطيها هذا المفهوم إذا كان صارم التحديد. بالإضافة إلي أنه يحدد الاستجابة له إذا طرح في موقف معين. وهناك أنواع من المفاهيم، المفاهيم الوصفية، والإجرائية، تلك المفاهيم التي تعبر عن متغيرات كما أشار ميرتون إلي ذلك. فإذا طور الباحث مفاهيم معينة، أو طورت نظرية معينة بعض المفاهيم.

فلا بد من إجراء مراجعة مستمرة حتي لا يتخلف المفهوم عن رمزه أو إشارته إلي حقائق محددة بالواقع. إذ قد تتغير معاني المفاهيم نتيجة للتراكم العلمي. فمفهوم التطور الذي استخدمه الرعيل الأول من علماء الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ليس نفسه الذي يستخدمه العلماء المحدثون من أمثال جايلد ووايت. ويشير ايرانست ناجل في مؤلفه بناء العلم إلي أن مفهوم الالكترتون قد تغير معناه في الفيزياء مع تطور هذا العلم، بل إن مفهوم الجريمة كانت له نتائج خطيرة بعد أن عدله ادوين ساذرلاند بحيث أسهم ذلك في خلق نظرية جرائم أصحاب الياقات البيضاء<sup>(٣٥)</sup>.

أما القضية proposition فتعرف علي أنها تعبير عن الواقع الاجتماعي يتضمن مفهومين أو أكثر ويمكن إخضاعها للبحث العلمي. والقضايا تعبر عن العلاقات بين المفاهيم، وقد يشار إلي القضية أحيانا باعتبارها فرضاً hypothesis أي تعميما مبدئيا يخضع للاختبار الإمبيريقى

للتعرف علي صدقه أو خطئه ولذا فقد ينظر إلي النظرية علي أنها مجموعة من الفروض<sup>(٣٦)</sup>. وتنقسم القضايا إلي نوعين في أي نسق نظري، القضايا العامة أو القضايا من النظام الأعلى، أما القضايا الأقل عمومية فهي تلك التي نسميها بالقضايا من النظام الأدنى أو القضايا الإمبيريقية، ومن المهم القول أن القضايا ذات النظام الأدنى تشتق من القضايا العليا تحت شروط معينة<sup>(٣٧)</sup>. وهذا يتضح من تعريف براثوايت للنظرية حيث يقسم قضاياها إلي قضايا عامة ويعتبرها مقدمات، أما القضايا الناتجة عنها أو المشتقة منها فهي مستتبطات، تأكيداً علي العلاقات المنطقية القائمة بين قضايا النسق النظري بحيث لا يمكن أن يكون هناك تناقض فيما بينها. بل أننا يمكن أن نؤسس تصنيفاً مترادفاً للتصنيف السابق إلي حد ما علي أساس أن هناك قضايا بسيطة وقضايا مركبة.

وبالنسبة للاتساق المنطقي فهو يعبر كما أشرنا عن الصياغة البنائية، لقضايا النظرية أو مقولاتها في بناء يمتلك قدراً من الاتساق الذي لا يولد أي تناقض بين مكوناته، بحيث يجب أن ينص الاتساق المنطقي علي تسلسل هذه القضايا بحيث تصبح كل مستوى أدنى مشتق من المستوى الأعلى وتسلم أي تعديلات في قضايا المستوى الأدنى، بناء علي البحث الإمبيرقي، إلي تعديلات لها تأثيرها علي قضايا المستويات الأعلى. وحتى تصبح النظرية العلمية أكثر نضجاً فإنها تميل لأن تشكل نسقاً مغلقاً ومتسقاً. ويساعد امتلاك النظرية لبناء منطقي متسق علي اشتقاق الفروض الذي من غير المحتمل أن يتناقض مع بعضها البعض. بالإضافة إلي ذلك تساعد النظرية المتكاملة علي تأكيد إثباتها بدرجة تفوق الحالة التي يكون منها الإطار النظري متضمناً بعض الفروض المتميزة والمنفصلة بعضها عن البعض. بيد أن التأكيد علي الاتساق المنطقي يفتح الباب أحياناً لنوع من الجدل اللفظي والتنظير العقيم ما دامت الافتراضات النظرية بعيدة عن أي إسناد إمبيرقي، أو أنها قد تتضمن مستويات عليا من التجريد الذي يقدمه البحث الإمبيرقي<sup>(٣٨)</sup>. إلا أننا إذا كنا قد أنجزنا توضيحاً لأهم المصطلحات المكونة لبناء النظرية فإننا نرى من

الضروري صياغة تميز بين النظرية وبعض الكيانات النظرية التي قد تختلط بها أو تتداخل معها، مثل النموذج model والنموذج التوجيهي paradigm والإطار التصوري conceptual scheme. ويعرف النموذج فيعرف ببساطة علي أنه جهاز تصوري يحدد أنه إذا ما ترابطت مجموعة من العوامل المحددة بطريقة محددة، فإن ناتجا معيناً يصبح متوقعا. وبمعنى ما فالنموذج ليس أكثر من تفسير، ولكنه يختلف عن التفسيرات المتعلقة بموضوعات خاصة في كونه منظما أو مصاغاً في مصطلحات أكثر وضوحاً وصورية وعمومية<sup>(٣٩)</sup>. ويصاغ النموذج في حالة غياب النظرية أو في حالة عدم توافرها فيما يتعلق بنطاق إمبريقي معين، ومن هنا تعد النماذج استراحة وسط الطريق الموصل إلي بناء النظرية. إذا أنها عبارة عن تشخيصات أو تحديدات مؤقتة لماهية النسق. ثم إنها قد تفترض علاقات معينة بين المتغيرات من أجل إجراء البحث الإمبريقي<sup>(٤٠)</sup>. وتعد النماذج مساعدات أساسية في عملية التحليل. أما البرهنة علي زيفها فليس بذات أهمية. ويتمثل الأمر الأكثر أهمية في أنها تمدنا بالتقديرات المبدئية التي يمكن أن نختبرها، ومنها يمكن أن نصوغ النظريات ذات القيمة التفسيرية الأقوى. إن حقيقة أن نموذج نيلس بور Neils Bohr عن الذرة (النيترون والإلكترونات في المدارات) لم يوافق عليها علماء علم الطبيعة الحديثة، فإن ذلك لم يقلل من حقيقة أنه كان خطوة هامة شكلت دفعة هائلة نحو توليد نظرية وبحث أكثر<sup>(٤١)</sup>.

وفيما يتعلق بالإطار التصوري والنموذج التوجيهي، فهما يحتويان علي نفس الوحدات إلا انهما يختلفان من حيث الغرض. فبينما نجد أن الإطار التصوري هو عبارة عن نسق المفاهيم التي يختارها الباحث إرادياً لكي يحدد نطاق تفسيره وحصره للمتغيرات، لكونه يتكون من مجموعة من المفاهيم التي تتسق وتتربط فيما بينها ترابطاً واتساقاً منطقياً. فإننا نجده يختلف عن النموذج التوجيهي من حيث كونه يحتوي علي مفاهيم أكثر من المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج بل إن الإطار التصوري قد يكون ذاته النظرية لكن علي المستوى التصوري، والمثال الواضح الذي يترادف فيه الإطار



التصوري مع النظرية ومع الإطار المرجعي يتضح من الاستخدام البارسونزي له. أما النموذج التوجيهي فهو إطار يتشكل من المفاهيم، قد يكون هو ذاته الإطار التصوري لكن الفارق بينهما يكمن في أن النموذج التوجيهي يصوغه الباحث لكي يستخدمه في التناول الإجرائي والتحليلي لمعطيات الواقع، وهو يعمل ما يؤكد ميرتون علي منع الاستطراد اللغوي، وأيضاً عدم الاحتواء علي مفاهيم ضمنية. بالإضافة إلي أنه يشكل أساساً تبني عليه التفسيرات التالية ومن ثم فهو يساعد علي تراكم المعرفة، ثم أنه يقترب بالتحليل الكيفي من دقة التحليل الكمي<sup>(٤٢)</sup>. هذا مع التأكيد علي أن النموذج التوجيهي، والنموذج التحليلي، والإطار التصوري هي كلها كيانات نلجأ إليها في حالة غياب النظرية أو نقصها أو عدم استيعابها لكافة متغيرات الواقع. ثم هي أيضاً تعتبر الأساليب الثلاثة الموصلة إلي بناء النظرية.

وفيما يتعلق بالأنماط الرئيسية للنظريات، فإننا نحددها بثلاثة أنماط رئيسية:

- ١- وتعد النظريات التحليلية هي النمط الأول، وهي تماثل النظريات المنطقية أو الرياضية، تلك التي لا تحدد شيئاً يتعلق بالعالم الواقعي، ولكنها تتشكل من مجموعة من القضايا البديهية التي تكتسب صدقها من خلال التعريف، التي يمكن اشتقاق قضايا أخرى منها.
- ٢- ويسمى النمط الثاني للنظريات المعيارية وهي التي تحدد مجموعة من الحالات المثالية التي يرغب فيها الإنسان، ويتعلق هذا النوع من النظريات بالمسائل الأخلاقية والجمالية.
- ٣- أما النمط الثالث فهو النظريات العلمية وفي شكلها المثالي نجدها عبارة عن صياغة شاملة وإمبريقية، تؤسس علاقة بين نموذجين أو أكثر من الوقائع. وفي أكثر مستوياتها بساطة نجدها تتخذ الشكل الذي يتمثل في أنه حينما تقع (أ) فإن (ب) لابد أن تقع، وعادة ما تميز النظرية العلمية بالشمول<sup>(٤٣)</sup>.

ومن الواضح أن النظرية السوسيولوجية يمكن أن تتضمن الأنماط الثلاثة. فهي ينبغي أن تكون ذات بناء منطقي. إلي جانب أن العلاقة ذاتها عادة ما تكون علاقة بين مفهومين أو أكثر يشيران إلي متغيرات واقعية محددة، وهو ما يجعلها تستوعب النمط الثالث. وبطبيعة الحال فإن النظرية السوسيولوجية علي إختلاف نماذجها تكون لها عادة متضمناتها الأيديولوجية أو مثلاً وتفضيلاتها المعيارية التي تكمن وراء قضاياها العلمية.

### خامساً: النظرية الاجتماعية وظائفها الأساسية

سوف نحاول في هذه الفقرة التعرض لوظائف النظرية السوسيولوجية ذات الطابع العلمي، أي تلك الوظائف المتعلقة بنسق التفكير العلمي. وسوف نطرح جانباً الآن الوظائف الأيديولوجية للنظريات تلك التي لها في مواجهة النسق الاجتماعي، في إطار ذلك سوف نذكر بإيجاز الوظائف الرئيسية التالية:

١- فعلى مستوى الصياغة النظرية العامة نجد أن النظرية تحاول أن تشكل الإطار التصوري المشترك بين مجموع الباحثين فيما يتعلق بمجالات، وموضوعات محددة، بما ييسر خلق اتصال بين مختلف النتائج والتفسيرات المتعلقة بالحقائق الإمبيريقية المتباينة<sup>(٤٤)</sup>. هذا بالإضافة إلي أنها تنظم الكم الهائل من المعرفة الإمبيريقية في شكل أطر نظرية، ومن ثم توجه الاهتمام نحو الفجوات القائمة في بناء معرفتنا<sup>(٤٥)</sup>.

٢- وفيما يتعلق بتوجيه البحث الإمبيريقى، نجد أن النظرية تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد، حيث يمكن اشتقاق الفروض الموجهة للبحث من بناء النظرية كامتداد منطقى لتعميماتها. ويعتبر كم الفروض التي يمكن اشتقاقها من بناء النظرية مقياساً لقيمتها وكفاءتها، بحيث أنه إذا أمكن التثبت من الفرض من خلال التجريب بالنظر إلي كم كبير من الوقائع في عدد من المواقف، فإنه يصعد إلي كونه قانوناً أو توجيهاً نظرياً عاماً، يمكن أن تستنبط منه فروض جديدة<sup>(٤٦)</sup>.

٣- ويعتبر وصف الواقع من الوظائف الهامة للنظرية في إطار دراسة النسق الواقعي، ولإنجاز ذلك تلجأ النظرية عادة إلى استخدام وسائلها المتمثلة في المفاهيم والفروض. ويؤكد بارسونز أنه ينبغي أن يكون الوصف كفاء Adequate وحاسما في دلالاته determinate وتتحقق كفاءة الوصف إذا أمكنه توفير إجابة حتمية وممكنة التحقيق لكل التساؤلات الهامة والمتضمنة علميا. وتتحدد دلالة وأهمية أي من القضايا أو التساؤلات بواسطة البناء المنطقي للآطار التصوري العام الذي يستخدم صراحة أو ضمنا. ويتم استخدام النظرية في عملية الوصف بالنظر إلى مستويين، المستوى الأول، حيث يتم الوصف بالنظر إلى مقولات الآطار التصوري الذي تشكل عناصره آطارا ملائما لوصف النسق الواقعي. أما المستوى الثاني للوصف فيمكن تسميته بالمستوى البنائي، حيث يتم الوصف بالنظر إلى بناء الأنساق. إذ يعتبر البناء هو الجانب الاستاتيكي لأسلوب المعالجة الوصفية للأنساق. ومن وجهة النظر البنائية يتكون النسق من وحدات الأنساق الفرعية التي توجد مستقلة أساسا ثم تسانداتها أو علاقاتها البنائية المتداخلة<sup>(٤٧)</sup>. ويعتبر التحليل هو الوظيفة الثانية للنظرية العلمية في هذا الصدد، وبكل الاعتبارات فإن التقدم العلمي يتمثل في الامتداد التدريجي لنطاق التحليل الدينامي. إذ يصبح من المستحيل تحديد النشاط العقلاني والواقعي بدون القدرة على تأسيس العلاقة الدينامية بين الشرط الضروري الوحيد وبين النتيجة التالية تحت افتراض تساوى الظروف الأخرى عند مستوى معين. ومن هنا فإن هدف النظرية العلمية هو أن توسع من نطاق التحليل الدينامي للأنساق المعقدة ككل بقدر الإمكان. ويمثل تحقيق هذا الهدف إحدى الصعوبات النظرية الهائلة بالنسبة للعلم<sup>(٤٨)</sup>، ويتميز التحليل الدينامي لمتغيرات الواقع بالنظر إلى البناء النظري المستخدم بخاصيتين أساسيتين:

(أ) أنه من خواص التحليل الدينامي هو تناول مجموعة من الظواهر المتسلسلة تزامنيا بالمعنى الرياضي لذلك.

(ب) أن من الشروط الأساسية للتحليل الدينامي الناجح، الأرجاع أو الاسناد المنظم والمستمر لكل قضية إلى حالة النسق ككل. وهو ما يحدث أساسا حينما تستخدم المقولات البنائية في تناول القضايا الدينامية<sup>(٤٩)</sup>.

ويشكل التفسير الوظيفة الثالثة فيما يتعلق بدراسة الواقع الاجتماعي التي تؤدي النظرية في إطارها دورا هاما. واستخدام النظرية في عملية التفسير يكون بالاستشهاد علي وجود علاقة معينة بين متغيرين، وتطوراتها المستقبلية، ثم طبيعتها الأساسية بالنظر إلى قضايا النسق النظري، إذا أمثلت هذا النسق القضايا التي تيسر ذلك، إما في شكل قضايا من المستوى الأعلى أو ما نسميها بالتوجيهات النظرية العامة، أو في شكل قوانين تجريبية تؤكد العلاقة التي تصورهما بالنظر إلى وقائع امبيريقية متعددة.

غير أنه في أحيان كثيرة- حينما لا ييسر البناء النظري الملائم- يكون علي البحث أن يمارس العملية البحثية بالنظر إلى نموذج محدد غالبا ما يتولي الباحث صياغته واستخدامه. ويؤكد إيرنست ناغل أن النماذج تؤدي وظائف هامة للنظرية في إطار البحث العلمي<sup>(٥٠)</sup>، وقد تؤدي النظرية دور النموذج بالنسبة لنظرية أخرى كما يري ابراهام كابلان الذي يذهب إلى القول بأن النظرية بدون النموذج تمارس عملية التفسير بشكل مباشر، أما النماذج فتفسر عن طريق المماثلة<sup>(٥١)</sup>.

ولا تقتصر وظائف النظرية علي التفسير كاحدى وظائفها الرئيسية، وإنما تساعد معرفة الباحث بالنظرية علي التنبؤ بالمستقبل فيما يتعلق بموضوع ما. ويعتبر التنبؤ مسألة نظرية أساسا، وخاصة أنه ليست هناك معطيات امبيريقية تتعلق بالمستقبل الذي لا يكون قد تحقق بعد. غير أن الاستعانة بالدراسات النظرية تيسر استكشاف الأفكار والافتراضات المتعلقة بالعملية التي يفترض صدقها في تفسير المستقبل. في هذا الإطار يؤكد البعض أن باستطاعة العلماء الاجتماعيين انجاز ذلك عن طريق استخدام النماذج والنظريات لافتراض النتائج المتوقعة، فإذا ما تحقق التنبؤ فإنه لا يعتبر ممارسة لا قيمة لها تصدر عن برج عاجي، لأنه ينبغي أن نكون علي

وعني سام بأن التنبؤ الاجتماعي له جذوره في النظرية والتفسير  
السوسيولوجي<sup>(٥٢)</sup>.

### سادسا: النظرية والبحث الاجتماعي، طبيعة العلاقة المتبادلة

بقي أن نوضح في هذا المجال قضية هامة، وهي التي تعبر عنه ذلك  
الحوار بين النظرية والواقع، أعني محاولة تصوير نتيجة التفاعل بين الواقع  
والنظرية، ذلك التفاعل الذي يكون من نتائجه زيادة قدرة وكفاءة النظرية  
علي تناول واستيعاب متغيرات هذا الواقع. ولكي نوضح ذلك فإننا نؤكد أنه  
بمجرد أن يصوغ الباحث نظرية أو تنبئ النظرية من داخل التراث الفكري  
فإنها تصبح حتى لحظة ظهورها مصورة للواقع ومجردة لمتغيراته التي  
تدخل في نطاقها. ولذلك فهي حتى هذه المرحلة يسودها نوع من الاتساق  
وتتوفر لها قدرة وكفاءة علي تناول الواقع بالوصف والتحليل والتفسير. إلا  
أن الواقع - خاصة الواقع الاجتماعي - ليس ثابتا، ومن ثم نجد أن النظرية  
يبرز قصورها بعد فترة بسبب عوامل أساسها مصدرين. الأول: هو تراكم  
الفكري بسبب توفر معطيات أكثر لم تكن متيسرة حين بناء النظرية مما  
يؤدي إلي الكشف عن قصور في كفاءة النظرية أو عن تناقض في اتساقها  
المنطقي، وفي هذه اللحظة تصبح النظرية معيبة. أما المصدر الثاني، فهو أن  
الواقع ذاته قد يطرح من المتغيرات ما هو جديد لم تطور النظرية له مكانا  
في بنائها. وأمام هذه المتغيرات الجديدة تصبح النظرية قاصرة عن تناول هذا  
الواقع، مثل عدم قيام البروليتاريا في الولايات المتحدة بالثورة الاشتراكية  
نظرا لأن البناء الاجتماعي طرح ميكانيزمات أو متغيرات جديدة حالت دون  
تحقيق هذه النبوءة. ونتيجة للقصور الذي تعانيه النظرية بسبب هذين  
العاملين، تتحول النظرية إلي نموذج مرة أخرى بالنظر إلي متغيرات الواقع.  
أعني أنها تصبح متناولة لبعض متغيراته فقط. ثم تبدأ عملية صياغة النماذج  
التي تحتوي علي متغيرات حتى تتمكن من التحول إلي نظرية جديدة أكثر  
تطورا واستيعابا لكافة تفاعلات هذا الواقع، بحيث أنها تظل لفترة قادرة علي  
تصوير تفاعلات الواقع حتى يأتيها ما هو جديد ليثبت قصورها ويحيلها إلي

مجرد نموذج مرة أخرى. فمثلا حركة اليسار الجديد استبدلت إمكانية أن تقوم جماعات الشباب في المجتمع الأمريكي بالثورة بدلا من الطبقة البروليتاريا التي استوعبها المجتمع وأدمجها في بنائه.

يبقى بعد ذلك أن نوضح علاقة النظرية بالبحث الاجتماعي. ذلك لأن النظرية تساعد الباحث علي تحديد المتغيرات أو العناصر الهامة في نطاق دراسته. وتوضح أهمية النظرية وفقا لتأكيد تالكوت بارسونز من فشل النزعة الإمبريقية حتى الآن، وعدم قدرتها علي صياغة تراكم معرف بالرغم من كثرة الأبحاث التي أنجزتها هذه النزعة، حيث لا يرجع ذلك إلي قصور في أدواتها المنهجية وإنما إلي افتقادها للبناء النظري الموجه<sup>(٥٣)</sup>. أي النظرية التي تساعد في توفير إطار عام متسق وموجه للبحث، كذلك فهي توفر اللغة المشتركة للاتصال بين مختلف الباحثين، كما تساعد علي كشف الثغرات في المعرفة، تلك التي تحتاج إلي حدوث لاستكمالها، هذا بالإضافة إلي كونها تشكل إطارا منظما تشق منه قضايا البحث وفروعه<sup>(٥٤)</sup>.

بيد أنه بالرغم من أهمية النظرية بالنسبة للبحث، إلا أن هذا الأخير هام بنفس القدر بالنسبة للنظرية. وهو الأمر الذي يؤدي إلي التلاحم الدائم بينهما. إلا أن الواقع غالباً ما شهد بغير ذلك. ذلك لأنه غالباً ما كان يحدث انفصال غير مثمر في عملية البحث، بحيث يعكس هذا الانفصال ذلك التضاد الذي يفترض خطأ وجوده بين النظرية والبحث، إذ نجد أن أصحاب الاتجاه الإمبريقي في علم الاجتماع يصرون علي أن المشاهدات الحسية تعد مصدرا نهائيا ومطلقا للمعرفة بالظواهر الاجتماعية، أما الأفكار المنطقية أو التصورية فهي نسخ عقلية للأشياء المادية<sup>(٥٥)</sup>. وفي ذلك إنكار للوظيفة

---

(٥٥) أكد علي هذا الموقف فلاسفة النزعة الإنجليزية، التي اعتبرت أن دور العقل ما هو إلا منظم للحقائق التي ترد إليه من الواقع ولذلك أسندوا له دوراً سلبياً. منهم نذكر ديفيد هيوم والقس بركلي، وقد كانت هذه النزعة أكثر ارتباطاً بالوضعية، وذات اتصال بكافة الأفكار التي تدعو إلي النظام والتوازن والاستقرار.

المنهجية التي تؤديها الأفكار والتصورات العقلية في عملية البحث. بينما نجد علي الطرف الآخر انصار الاتجاه العقلي الذين يتخذون من العقل أساساً نهائياً ومطلقاً للمعرفة، ولهذا فإن الوقائع وهي بعيدة عن الأفكار العقلية تافهة، ولا تكتسب هذه الوقائع المشاهدة في الواقع الاجتماعي دلالتها إلا حينما تكون علي صلة بالأفكار العقلية<sup>(٥٥)</sup> (٥). والحق أن هذا يمثل قصوراً في الإدراك المتكامل عند كل من الاتجاهين لطبيعة وعملية البحث. ذلك لأنهما كعنصرين في نسق الإدراك العلمي يتفاعلا ويتبادلان التأثير، ذلك التبادل الذي غالبا ما يكون علي غرار حلقة التغذية المرجعية. فلم تعد النظريات تلك الأنساق الفلسفية أو النظرية المنفصلة عن الواقع، ولكنها في المرحلة المعاصرة أصبحت أكثر ارتباطاً بالملاحظة، وأنها غالبا ما تنمو وتتطور بنمو المعرفة علي نحو ما أوضحنا. ونستطيع أن نؤكد أن من أهم وظائف النظرية هو تلخيص المعرفة الموجودة لتقديم التفسير المناسب للوقائع أو الظواهر موضوع الملاحظة والتنبؤ بمستقبلها. هذا بالإضافة إلي توفيرها للتوجيه الملائم للبحث بحيث تدفع البحث دائما إلي المسالك أو المجالات المثمرة. وتصور "رلي" العلاقة بين النظرية والبحث بقولها إن الباحث الذي يبدأ بنظرية يكمل الدائرة في الجانب أو المرحلة التفسيرية للبيانات واضعاً الحقائق الجديدة في نسيج أفكاره، ومن ثم فإن البحث يعيد، من خلال نتائجه، بناء النظرية وتنقيح مكوناتها وإثارة فروض أو قضايا جديدة، هذا بالإضافة إلي فتح المجال لظهور تكوينات نظرية جديدة بدلا من النظريات التي لم تثبت فائدتها<sup>(٥٦)</sup>.

---

(٥) حمل لواء هذا الاتجاه العقلي الفلاسفة المثاليون أو الذين لهم أصول مثالية، مثل هيجل. وماركس، وماكس فيبر، والسمة المميزة لهذا الاتجاه أنهم يطلبون من الواقع دائما أن يتطابق والتصور الذي بطوره العقل لهذا الواقع من هنا فهم غالبا ما كانوا يؤكدون علي ما ينبغي أن يكون وليس علي ما هو كائن. ومن ثم فقد شكلت الأساس المعرفي والنظري لقيام نظريات التغير الاجتماعي لعدم رضائها عن التنظيم الكائن بالواقع. بل كان هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات العقلية امتلاء بالتصورات الطوباوية.

موجز ما سبق أننا نرى ان النظرية إذا كانت تتكون من بعض القضايا أو المقولات، التي تترابط فيما بينها، ويسودها نوع من الاتساق المنطقي فإن هذا الاتساق المنطقي إذا انغلق علي نفسه، فإنه يتحول إلي وجهة نظر تخلفت عن أن تساير حركة الواقع وتفاعله. ومن هنا، فإن النظرية يجب دائماً أن تكون لها جذورها الحية بأرض الواقع إذا أريد لها أن تحقق كفاءة وقدرة علي ما يؤكد س. رايت ميلز. وأن هذا الانفصال بين النظرية والبحث أصبح شيئاً مهجوراً أو غير مقبول. وأن المنظر والباحث قد اجتمعا في شخص واحد، وذلك في حد ذاته فتح علمي جديد.

وفي هذا الصدد نذهب إلي أننا إذا أردنا بحثاً علمياً جاداً، فلا بد وأن يوجه هذا البحث نظرية ما. إننا بهذا الإجراء نحقق مطلباً يسعى إليه علم الاجتماع جاهداً، وهو الموضوعية. ذلك لأنه وفقاً لما يؤكد تالكوت بارسونز أنه قد كثرت الجدل والحوار في علم الاجتماع حول مسائل كالموضوعية، والتحيز القيمي للباحث، وأننا إذا أردنا أن نحسم في هذه المسائل فإن علينا أن نؤكد علي ضرورة أن نقاد أبحاثنا وأستطلاعتنا الإمبريقية بنظرية ما. إن النظرية بذلك تمثل المنظار الذي يكشف بالضوء عناصر الموقف البارزة التي يجب أن يضع الباحث يديه عليها إلا أننا قد نتساءل كيف تحقق النظرية مسائل جاهد البحث الاجتماعي كي يحقق فيها تقدماً، كتحقق الموضوعية وإلغاء التحيز القيمي، مع أن الباحث في التزامه بنظرية معينة إنما هو اختيار لوجهة نظر قد تكون متحيزة منذ البداية.

الحق إن الأمر غير ذلك وذلك لأن النظرية السوسيولوجية سواء كانت بنائية وظيفية. أو مادية تاريخية إنما هي أولاً وأخيراً منظورات طورها تراث علم الاجتماع فإذا اختار الباحث منذ البداية في دراسته العقلية وأكد التزامه الميداني بنظرية معينة. فإن ذلك سوف يمهّد الطريق لتقييم دراسة هذا الباحث تقييماً نقدياً تتوفر له كافة عناصر السلامة المنطقية والمعتقولة ويصبح بإمكاننا أن نقيمه نقدياً علي أساس من المعايير التالية:



١- مدى ملاءمة النظرية التي اختار الباحث الالتزام بها سواء في اشتقاقه لفروضة أو سواء في إنجازها لمسلكه المنهجي لدراسة هذه الفروض وأعني بذلك أنه إذا أراد الباحث دراسة مجتمع صحراوي منعزل أو إحدى الواحات الصحراوية أو المجتمعات البدائية، أو المجتمعات المحلية المنعزلة داخل مجتمع عام، واستخدم أو التزم في دراسته بالنظرية المادية التاريخية، فإنه يكون قد اخفق منذ البداية في اختياره للإطار النظري الملائم. ذلك لأن هذه المجتمعات لم تتحقق فيها المقولات التصويرية للنموذج الماركسي كالمقولة الطبقيّة مثلاً. هذه المقولات التي كانت تجريداً أساسياً لوقائع إمبريقية تاريخية أو متزامنة لمجتمعات شاملة تملك تاريخاً ووثائق مكتوبة، وشهد بنائها تبايناً وتعدداً وصراعاً بنائياً محدداً.

٢- أما المعيار الثاني لتقييم الدراسة التي قام بها هذا الباحث فيتضح من أننا إذا اتفقنا على نجاح الباحث في اختياره للنظرية التي ستوجه بحثه الميداني فإننا نحاول إجراء تقويم لمدى التزامه بالفروض التي يمكن أن تستق من المقولات العامة للنظرية، ثم ما هي الإجراءات المنهجية ومدى سلامة إنجاز الباحث لهذه الإجراءات التي تتطلبها دراسة هذه الفروض، وكذا الأدوات المنهجية المستخدمة في جمع المعطيات ومدى ملاءمتها للفروض المشتقة ولبناء النظرية ذاته.

٣- أما المعيار الثالث الذي نطرحه فهو تقويم قدرة الباحث الذي قام بالدراسة ببناء على التزامه بنظرية محددة - تلك التي اشتق منها فروضه، واتباع رؤيتها المنهجية - على تفسير النتائج التي توصلت إليها دراسته لفروضه، من حيث مدى التزام هذا الباحث في تفسيره لمعطياته بالمقولات أو القضايا الأساسية للنظرية أو النموذج الذي التزم به.

بهذه المعايير نترك الخيار أمام الباحث لاختيار النظرية التي تلائم بحثه، ثم نبدأ بناء على هذه المعايير في الحكم النقدي والتقييمي على اختياره ومدى التزامه بهذا الاختيار. حيث تؤدي مراعاة هذه المعايير إلى إلغاء التشيع الأيديولوجي الذي قد يسود بين الباحثين في علم الاجتماع ويقسمهم

إلي وظيفيين أو ماركسيين كما حدث في فترة تاريخية سابقة، حيث يدعى كل منهم أن نظريته هي الوحيدة الأكثر ملاءمة لدراسة الوجود بكامله. وهو أمر الذي يتنافى مع الفرض العلمي الذي قامت هذه النظريات لتحقيقه، ذلك أيضا سوف يقود نظرية علم الاجتماع إلي مرحلة قادمة، تتكامل - علي أساس من التقنيين - فيها قضاياها، ويتخلق بينها نوع من الانساق المنطقي الذي يعد أساسا صلبا تؤسس عليه نظرية سوسيولوجية عامة.

### سابعاً: النظرية كوحدة محورية في بناء العلم<sup>(\*)</sup>

مثل كل التكوينات الموجودة في هذا الكون، والذي يحكمها قانون التحول أو التحرك من المتجانس إلي المتباين. فإن العلم - كأحد مكونات هذا الكون - يخضع لذات القانون. يؤكد ذلك حقائق تطورية عديدة. حيث تتمثل الحقيقة الأولى بالتداخل الذي كان قائماً بين المعرفة العلمية والثقافة العامة، إذ كان ساحر الجماعة أو حكيمها علي معرفة - مثل كل البشر - بعناصر الثقافة العامة إلا أنه كانت لديه بالإضافة إلي ذلك معرفة أخرى يستخدمها لأغراض محددة. بل إننا نجد أن هذه المعرفة العامة في بعض جوانبها ذات طبيعة منطقية إلي حد كبير، حيث ترجع المنطقية إلي كونها قد جردت تدريجياً عن أحداث الواقع التي تتضمن العلاقات السببية التي تميز طبيعة العلاقات بين عناصرها فما يقع في الواقع له أسبابه، التي تشكل مقدمات لحدوثه، وله نتائجه كذلك. وهو ما يعني أن الخبرة بالواقع وإدراك تفاعلات أحداثه كانت وراء الثقافة المنطقية القائمة داخل بناء الثقافة العامة. هذه الثقافة المنطقية تقفز عادة إلي ذهن الإنسان حينما تظهر الأحداث أو الوقائع التي تصدق عليها هذه الثقافة أو تكون قادرة علي فك غروض تفاعلاتها.

بيد أنه بمجرد زيادة التراكم علي الجانب المنطقي من الثقافة العامة ظهر بعض الحكماء الذين يلمون بأطرافها ثم بدأ هؤلاء الحكماء إلي جانب

---

\* ألفت هذه المحاضرة علي طلاب النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس وفي الطبعة القادمة، سوف تتم إعادة كتابتها موقفة.

معرفتهم بالثقافة العامة - بإعتبارهم أعضاء في جماعة - يعرفون وحدهم هذا الجانب من الثقافة العامة. ثم بدأ هؤلاء يطورون من هذه الثقافة الخاصة، المنطقية أو الحكيمية، ليس بصورة إرادية ومقصودة، ولكن بصورة تلقائية. فهذه المعرفة الخاصة تستوعب عادة بواسطة القدرة الكارزمية، أو بصيرة هؤلاء الحكماء، حتى لتصبح قاعدة لتطوير أفكار جديدة. قد يتحقق ذلك من خلال الإطلاع علي تراث التاريخ السابق، لاستيعاب الأفكار أو إعادة إنتاجها، أو من خلال محاولة إعادة إدراك الواقع المحيط بهم، وإعادة تنظيمه، بما يقدم أفكاراً ووجهات نظر جديدة في التفاعلات المحيطة بهم، بل والأفكار التي إنتقلت إليهم بحيث شكلت بصيرة أو كارزمية هؤلاء الحكماء آلية لإعادة تأمل الواقع إما للمطالبة بإعادة تنظيمه وفق مثل أومبادئ محددة، أو لتخيل واقع جديد، فتكامل ويتجاوز كل مشكلات الواقع القائم. وهنا نلاحظ ظهور اينية تصورية وفكرية جديدة كتلك التي قدمها أفلاطون علي سبيل المثال. وقد استمر هذا التطور حتى وصل إلي نهايته التي تمثلت في انفصال الثقافة العامة عن الثقافة الخاصة، الحكيمية والمنطقية، والتي اتخذت طابع التفكير الاجتماعي بشأن المجتمع حيناً، أو طابع التفكير الفلسفي وإعادة تنظيم الأفكار الدارجة في الثقافة العامة لإعادة تأملها وفحصها ونقدها لفضح الزائف منها حيناً آخر، أو بناء التصورات الخيالية للمجتمع حيناً ثالثة.

وتشير الحقيقة الثانية الخاصة بفاعلية قانون التحول من المتجانس إلي المتباين، في ذلك التحول الذي تمثل في الانتقال من الفكر الموسوعي إلي المعارف المتخصصة. وإذا كانت المرحلة السابقة قد أدت في النهاية إلي تميز المعرفة المنطقية أو الحكيمية عن المعرفة العامة الشائعة. فإننا في هذه المرحلة الثانية لتحولات الفكر برزت مسألتين، الأولى إن الإنسان الحكيم أو المفكر لم يكن يقتصر علي نطاق معين دون آخر، ولكنه كان يعالج كل القضايا أو المسائل التي يتصدى لها الثقافة العامة، ولكن بمستوى يستند إلي المعرفة. ومن ثم فقد كان عليه أن يتصدى لقضايا وسائل تقع في مجالات كثيرة، حيث كان عليه أن يعالج أحياناً قضايا تتصل بنطاق الفلك، وأحياناً

ثانية تتصل بنطاق الكيمياء أو الأحياء، وأحيانا ثالثة تتصل بنطاق الفلسفة. ومن ثم أصبح المفكر الموضوعي مفكراً يسعى إلي الكشف عن المبادئ العامة المنظمة لهذا الكون لاستكشاف فاعليتها في إطار مجالات محددة. الأمر الذي جعل هذه المعرفة الشاملة أو الموسوعية تضرب في الاتساع وليس العمق. ومن ثم فقد أصبح مفكروا هذه المرحلة يعرفون أشياء كثيرة عن كثير من الموضوعات غير أنهم لم يمتلكوا المعرفة المتعلقة بالجوانب الكثيرة للشئ الواحد. أى أن معرفتهم لم تهتم بمجالات معينة تحاول التعرف علي القوانين والحقائق الأساسية بهذا المجال بهدف الاستفادة من هذه الحقائق في خلق بيئة أكثر ملائمة للحياة الإنسانية. ومن ثم فلم يصبح التفكير الخاص بهذه المرحلة علم يساعد علي تطوير الحياة الإنسانية، بقدر ما أصبح تنويراً للفعل الانساني حتي يستطيع إدراك بيئته المحيطة به.

وقد تمثلت المسألة الثانية في التراكم المعرفي الهائل الذي تحقق للإنسان نتيجة لهذا التفكير الشامل أو الموسوعي، فقد فكر المفكرون في كل شئ وفي كل الموضوعات، بحيث غطى التفكير من هذا النمط كل المجالات الانسانية تقريباً، في الكيمياء، والفلك والأحياء، والرياضيات، والمجتمع والأنسان وغير ذلك من المجالات. بحيث أدى هذا التراكم الكيفي، إلي حدوث ميل نحو تحول نوعي في هذه المعرفة الشاملة أو الموسوعية، حيث بدأت المعرفة المتعلقة بكل مجال من المجالات تشكل أساساً أو مقدمة لعلم من العلوم، وذلك يرجع إلي أن الفكر الموسوعي لم يعد قادراً أمام نمو المعرفة علي الاحاطة بكل شئ، ومن ثم برز ميل نحو متابعة تطور الأفكار في مجالات معينة دون غيرها، هذا بالإضافة إلي أن نمو المعرفة في كثير من المجالات لم يعد نتيجة لأعمال العقل وحده، ولكن أصبح من الضروري لتطوير المعرفة أن يقوم جدل بين أفكار أو تأملات العقل وتفاعلات الواقع. ولقد تطلب حدوث هذا الجدل أن تظهر فئة من المتخصصين القادرين بحكم معرفتهم العميقة بالتخصص ترشيد هذا الجدل حتى يقدم النتائج الموجودة منه.

ونتيجة لذلك ظهرت العلوم المختلفة، حيث برز التخصص في مجالات العلوم الطبيعية أولاً، وحينما استكملت هذه العلوم بنيتها من حيث تحديد المجال الذي تعمل في إطاره والمنهج، ثم استكملت أبنيتها النظرية. بدأ التفكير بشأن المجتمع والأنسان، وهي المجالات التي كانت وما زالت خاضعة للتفكير الموسوعي. خاصة أن العلوم الطبيعية بدأت تحقق نجاحات كثيرة في مختلف مجالاتها الأمر الذي دفع المفكرين والفلاسفة المهتمين بشئون المجتمع إلى المطالبة بوقوع ذات التخصص في مختلف جوانب ومجالات المجتمع، وهكذا بدأت تظهر العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تقتصر كل منها على تناول القضايا أو المسائل الموجودة في مجال معين دون غيره. وأبرزت هذه المرحلة قيام علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس والتاريخ والجغرافيا، وهو ما يعني استكمال تقسيم المعرفة الموسوعية إلى تخصصات عديدة تغطي مختلف جوانب الطبيعة والمجتمع. وإستكمالاً لهذا التقسيم الجديد على أساس التخصص، ظهرت علوم جديدة يمكن تسميتها بالعلوم البينية وهي العلوم التي تقع على الحد الفاصل بين علمين كالكيمياء الحيوية، أو علم الاجتماع الاقتصادي أو علم النفس الاجتماعي. حتى لا يترك مجال كانت تدرسه المعرفة الموسوعية دون قيام علم متخصص يهتم بالوقائع والتفاعلات الحادثة بين هذه المجالات.

ثم بدأ يحدث انفصال أخير داخل العلوم المتخصصة ذاتها هذا الانفصال يرجع بالأساس إلى أن العلم لم يعد معرفة نظرية فقط، فقد برزت الحاجة إلى الاستفادة من حقائق العلم ونتائجه في تطوير الواقع المحيط بالإنسان، وهو الهدف الحقيقي لأي علم من العلوم وأساس شرعيته. وإرتباطاً بذلك بدأ يظهر تخصص جديد من داخل كل علم من العلوم مهمته الأساسية، تحويل حقائق العلم إلى وسائل وتكنولوجيا تيسر الحياة الإنسانية وتجعلها سهلة ومن ثم ظهرت فئة جديدة من الفنيين التكنولوجيين الذين تكمن مهمتهم الأساسية في الاستفادة من حقائق العلم أو العلوم المختلفة في تطوير الواقع الإنساني من مختلف جوانبه، وإذا كان هذا التخصص التطبيقي الجديد قد برز

خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث برز فيهم محمول للاستفادة من حقائق العلم في تطوير أشد الأسلحة فتكا، غير أنه بإنتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ تحول في الاستفادة من حقائق العلم في صناعة تكنولوجيا تستهدف الارتقاء بنوعية الحياة الإنسانية. بحيث يمكن القول بأن هذه الانقسامات أو الانفصالات المتتابعة بلغت نهاية دائرة، حيث يتحول العلم النظري إلي وسائل عملية تفيد في الارتقاء بالأوضاع الإنسانية عموما.

ونحن الآن أمام تحول جديد يحدث الآن ولا نعرف مداه أو منتهاه كذلك. حيث بدأت الدعوات تتكاثر للتخلي عن العقل الأدائي، أي العقل الذي يولد معرفة تتحول إلي تكنولوجيا يتولي تسخيرها الإنسان. حيث يمكن ان يسخرها الإنسان في قهر إنسان آخر في مجتمع آخر، كما تحاول الآن القوى التي تمتلك التكنولوجيا في العالم اليوم قهر الشعوب الأخرى استناداً إلي ترسانتها التكنولوجية، أو تستخدمها الأنظمة السياسية في قهر البشر داخل مجتمعاتها أو أن هذه التكنولوجيا بدأت تفرض تآكل القدرات الإنسانية ذاتها، سواء كانت هذه القدرات ذات طبيعة عقلية أو أدائية، بحيث يمكن ان تتخلق - إذا استمرت التطورات علي هذا النحو - حياة إنسانية تشغل التكنولوجيا بأنواعها المختلفة مكانة محورية في إطارها، بينما ينسحب البشر إلي هامش الحياة، بلا إيجابية حقيقية لهم، وهو ما يعني نوع جديد من موت الإنسان. وفي مواجهة ذلك بدأت دعوات جديدة تتشكل وتظهر، تبرز من ناحية الخسائر العديدة التي بدأت تفرضها التكنولوجيا علي الحياة الإنسانية، ومن ثم بدأت الدعوة إلي ما يمكن أن يسمى العقل المتأمل، القادر علي إدراك واقعة بدون الإجراءات المنهجية التقليدية المتبعة، العقل المتأمل هو العقل القادر علي التفكير خارج نطاق التخصص، فهو عقل يتجه إلي التفكير في الوضع الانساني الذي ينبغي أن يكون وما هو السبيل إلي تجاوز ما هو كائن نحو تأسيس عالم ينبغي أن يكون.

بيد أن دعوات العقل او العلم المتأمل مازالت في بدايتها. فمازال العلم الأدائي هو المسيطر حتى الآن علي المؤسسات الأكاديمية في نظامنا

العالمي المعاصر، وما زال هذا العلم مستمراً في سعيه من خلال تفاعلات العولمة إلى خلق عالم واحد متجانس ومتماسك، بعد أن ساهم في خلق المجتمع الواحد والمتماسك. ذلك يدفعنا إلى التعرف على المكونات الأساسية لبناء العلم، بخاصة علم الاجتماع، ثم ما هي مكانة النظرية في بناء العلم، وما هي الظروف التي تعيشها وتحيط بها وتؤثر عليها، وما هي الحالة التي عليها للنظرية الاجتماعية الآن بالنظر إلى بناء العلم الذي تنتمي إليه.

تكشف مواجهة هذه التساؤلات المتعلقة بالعلم عن ضرورة التأكيد على بناء العلم باعتباره يتشكل من أربعة مكونات أساسية. ويتمثل المكون الأول في تحديد مجال العلم، حيث نجد أن لكل علم مجاله الذي تقع في نطاقه الأحداث والوقائع التي يقوم بدراستها. فمثلاً نجد الماضي هو نطاق أو مجال علم التاريخ الذي يدرس تتابع الأحداث على خريطة الزمن، وما هي العلاقات السببية التي تربط هذه الأحداث ببعضها البعض. وكذلك علم الاقتصاد الذي يتولى دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة التي تظهر في المجتمع، إضافة إلى دراسة عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المرتبطة بها. وكذلك علم السياسة الذي يدرس النظام السياسي أيا كانت طبيعته باعتباره مجاله الأساسي. ويحدث نفس الأمر في العلوم الطبيعية في علم الكيمياء والأحياء والفلك وغير ذلك من العلوم. وهو ما يعني أن امتلاك العلم لمجال محدد يعد الشرط الرئيسي لقيام علم من العلوم، كما يعد شرطاً أساسياً للاعتراف به. وفي مجال كل علم من العلوم يمكن أن نميز موضوعات أو ظواهر للمجال الرئيسي، وظواهر وموضوعات المجال الثانوي، وهي الظواهر التي تقع على حافة مجال العلم ودائماً ما تكون موضوعاً لأهتمام علمين من العلوم. وعلى سبيل المثال فإننا نجد في مجال علم الاقتصاد مثلاً موضوعات كقائض القيمة، والتضخم، والمنفعة الحدية، وكلها موضوعات اقتصادية بحتة، بينما موضوع كثافة الاستهلاك يقع على هامش مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، لأن كلاهما يمكن أن يطور وجهة نظر بشأن هذا

الموضوع، وأن تكامل وجهتي النظر أو أخذهما في الاعتبار يعد شرطاً رئيسياً لتوفير فهم متكامل لثقافة الاستهلاك.

علي هذا النحو يتأكد أن علم الاجتماع له مجاله الخاص به، وهو المجال الذي بذل كثير من الفلاسفة والمفكرين جهودهم المخلصة في تحديد حدوده. فقد حدده أوجست كونت بأنه العلم الذي يدرس المجتمع في حالات إستقراره وتغيره. ونتيجة لذلك فقد حدد أوجست كونت المباحث الأساسية لهذا العلم بإعتبارها تتمثل في "الاستاتيكا الاجتماعية" أو الاستقرار الاجتماعي إضافة إلي "الديناميكا الاجتماعية" أو التطور الاجتماعي. ومن ثم فعلم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر المختلفة المتصلة بالاستقرار أو التطور الاجتماعي. ثم جاء إميل دوركيم ليستكمل تحديد مجال العلم تحديداً دقيقاً من خلال تعريفه لعلم الاجتماع بإعتباره العلم الذي يدرك الظواهر الاجتماعية، وعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها تتشكل من ضروب التفكير والسلوك التي تتبعها جماعة معينة فيما يتعلق بموضوع محدد. ورأي إميل دوركيم بأن الظاهرة الاجتماعية يمكن أن تكون ظاهرة سوية كالزواج، والأسرة أو الهجرة، كما يمكن أن تكون هذه الظاهرة ذات طبيعة مرضية كالجريمة والانتحار وانتشار الفساد وغير ذلك من الظواهر. ورأي أن هذه الظواهر تتميز بعدة خصائص أساسية، فهي سابقة علي وجودنا وخارجة عنا، ثم أنها عامة بين غالبية أفراد المجتمع، إضافة إلي أن لها جاذبية من ناحية وذات قهر والزام من ناحية أخرى، إلي جانب أن لها وظيفة محددة في بناء المجتمع. ويمكن القول بأن تحديد مجال علم الاجتماع مازال يخضع للتشكيل والتعديل. إذ نجد النظريات الاجتماعية المختلفة تقدم تحديداً متبايناً لمجال العلم، فتحديد نظرية التبادل يختلف عن التحديد الذي تقدم التفاعلية الرمزية، وهو بدوره يختلف عن التحديد الذي تقدم البنائية الوظيفية بإتجاهاتها المختلفة غير أننا إذا تأملنا تحديدها جميعاً لمجال علم الاجتماع فسوف نجد أنها تنظر من زوايا مختلفة لذات الموضوع ومن ثم فجميعها علي قدر من الصواب مثلما هي علي قدر من الخطأ. وبذلك نستطيع القول



بأن الشرط الأول لبناء العلم - وهو وجود مجال يتولى العلم دراسة الموضوعات والظواهر التي تقع في إطاره - فتوفر بالنسبة لعلم الاجتماع.

ويعد إمتلاك العلم لمنهج هو الشرط الثاني للإعتراف بأي علم من العلوم، حيث يؤدي توفره - إلى جانب الشروط الأخرى - إلى الاعتراف به كعلم كامل البناء. والمنهج في تحديده الأساسي يقصد به مجموعة الخطوات والإجراءات التي يتبناها الباحث لفهم أو إدراك الظواهر أو الحقائق الواقعية. أو أن المنهج هو الإجراءات المنطقية التي يتبناها الباحث وصولاً إلى تحقيق فهم للموضوعات التي يتصدى لها بالبحث والدراسة. ويكشف تأمل ابناء المنهجي لعلم الاجتماع عن تضمنه لأربعة مستويات رئيسية. المستوى الأول ويتمثل في مجموعة المبادئ المنهجية العامة، التي تشكل الفرضيات التي بناء عليها يتم إدراك الواقع الاجتماعي. وتشكل النظريات الأبنية المنهجية علي هذا المستوى حيث نجد ان المستوى المنهجي الأول في علم الاجتماع، أو مجموعة المبادئ المنهجية العامة تضم مستويين من المبادئ، المبادئ المنهجية العامة الخاصة ببناء العلم ذاته كمبادئ الحياذ الاخلاقي، الموضوعية، الفهم، التفهم، الثبات والصدق، وغير ذلك من المبادئ، حيث هذه المبادئ تعتبر مقولات عامة ذات صلة ببناء العلم بالأساس، من حيث كونه علم إجتماعي، أما المستوى الثاني من المبادئ المنهجية العامة فيضم المقولات أو القضايا النظرية التي تتبلور علي هيئة مجموعة من الأبنية النظرية التي تقدم تصورات متباينة للواقع الاجتماعي وتنظيماً محدداً لمتغيراته وطبيعة وإتجاه التفاعل بين هذه المتغيرات.

وتمثل المداخل المنهجية Methodological Approachs المستوى الثاني في البناء المنهجي للعلم، ويمكن تحديد المدخل بأنه زاوية الأقتراب من الظاهرة موضوع الدراسة. ويعتبر المدخل أكثر ارتباطاً ببناء النظرية فمقولات النظرية هي التي تفترض هذا المدخل أو ذاك. وعلي هذا المستوى نجد أن بعض النظريات تفضل إدراك الظواهر أو الموضوعات موضع الدراسة في إطارها الكلي. كما هي الحال في كل النظريات الشاملة أو الكلية،

حيث نجد أن هذه النظريات تدرك موضوعها إدراكاً كلياً كما هو الحال في النظرية الماركسية أو البنائية الوظيفية أو نظرية تالكوت بارسونز، حيث تتبنى هذه النظريات المدخل الكلي Holistic Approach لفهم أي ظاهرة اجتماعية عن طريق إدراكها بالنظر إلى الكل إلى هي جزء منه. علي خلاف ذلك نجد المدخل الجزئي أو الذري Atomistic Approach، الذي تفضله النظريات الجزئية أو التي تسعى إلى فهم البناء الاجتماعي من خلال البدء من وحداته المكونة، أو تلك النظريات التي تفضل فهم التفاعلات اليومية الذرية المحدودة، وكيف تتبلور هذه التفاعلات لتصبح عمليات ونظم وقائية اجتماعية. من النظريات التي تفضل هذا المدخل التفاعلية الرمزية، ونظرية التبادل خاصة نظرية جورج هومانز، وغير ذلك من النظريات الحديثة كالمنهجية الشعبية Ethnomethodology.

وفي هذا الإطار - فإننا يمكن أن نذكر المدخل الموضوعي لدراسة الظواهر الاجتماعية، وهو المدخل الذي يفرض علي الباحث إتباع تقاليد وإجراءات محددة كالحداية، ومعاملة الظواهر موضع الدراسة كأشياء، والبحث عن القوانين التي تحكم إطرارات الوقائع أو الظواهر الاجتماعية. في مواجهة ذلك نجد المدخل الذاتي لإدراك الفعل أو التفاعل الاجتماعي، من خلال إدراك معنى الفعل أو السلوك بالنسبة للفاعل المشارك في التفاعل الاجتماعي، وليس بالنسبة للباحث الذي يدرس هذا التفاعل. وإلى جانب أن المداخل المنهجية تتحدد أو تتأثر بالأبنية النظرية القائمة فإنها تتأثر كذلك بالأبنية الفكرية والفلسفية الكامنة وراء النظريات Meta- Theories كتأثر المداخل الموضوعية بالفلسفة الوضعية، وتأثر المداخل الذاتية بمقولات الفلسفة المثالية.

ويتشكل المستوى الثالث في البناء المنهجي لعلم الاجتماع من مناهج أو طرق البحث المختلفة وفي العادة نجد أن هذه المناهج Methods تتأثر إلى حد كبير بطبيعة المداخل المنهجية. ونقصد هنا بالمنهج أو الطريقة مجموعة الخطوات الإجرائية التي يتبناها الباحث لجمع المعطيات المتعلقة

بظاهرة أو مسألة إجتماعية معينة. وعلى هذا النحو فالمنهج عادة يحدد المجال الذي سوف تدرس في نطاقه الظاهرة موضع الدراسة، ثم الجمهور المتصل بهذه الظاهرة، إضافة إلى الأدوات التي سوف تستخدم في جمع البيانات من الجمهور المتصل بالظاهرة موضوع الإهتمام. وعلى النحو نجد أن علم الاجتماع خور عدداً من المناهج كالمناهج التاريخية ومنهج المسح الاجتماعي، ومنهج تحليل المضمون. حيث نعتبرها مناهج لتوفر الشروط السابقة في المنهج. فمثلاً المنهج التاريخي يستدعي استخدامه تحديد الفترة التاريخية التي تنتمي إليها الظاهرة أو الموضوع موضع الاهتمام والبحث إضافة إلى تحديد المتغيرات التي سوف يتم تتبعها، والوثائق التي سوف تخضع للتحليل، ثم دليل تحليل هذه الوثائق بما يساعد على جمع المعطيات التي تيسر إلقاء الضوء على المتغيرات موضع الدراسة.

ويحدث نفس الامر في حالة تبني منهج المسح الاجتماعي (الشامل أو بالعينة) حيث نجد أن هذا المنهج يحدد المجتمع الذي تنتمي إليه الظاهرة موضع الاهتمام والدراسة أو الظروف التي تتم في إطارها الدراسة ثم حجم الجمهور الذي سوف تشملته الدراسة، هل هو المسح الشامل أم المسح بالعينة، ثم أدوات البحث والاستبيان مثلاً، التي سوف يتم تبينها لجمع البيانات من المفردات الواقعية المشاركة في الظاهرة موضع الدراسة. وينطبق نفس الأمر على منهج تحليل المضمون، فهذا المنهج بدوره يفرض تحديد المادة التي سوف تخضع للتحليل (مجتمع البحث) ولتكن مادة صحفية أو إذاعية، هل ستخضع كل المادة للتحليل، أم ستسحب عينة من هذه المادة التي ستخضع للتحليل، وما هي معايير أو شروط تحليل هذه المادة، يضاف إلى ذلك أن المنهج يحدد بناء أداة تحليل المضمون (إستمارة تحليل المضمون) سواء فيما يتعلق بفئات الشكل أو فئات المضمون.

ويتحدد المستوى الرابع في البناء المنهجي للعلم بأدوات جمع البيانات، وهي عبارة عن وسائل يستخدمها الباحث لالتقاط المعطيات التي تتصل بالفرضيات الموجهة لبحثه من ناحية إضافة إلى أنها من ناحية أخرى

تعبّر عن الجوانب المختلفة للمفردات المشاركة في الظاهرة موضع الاهتمام. وإرتباطاً بذلك فإننا نؤكد على معيارين أساسيين ويتمثل المعيار الأول في أننا إذا صعدنا إلى المستويات الأعلى من البناء المنهجي للعلم كلما كان هذا المستوى أكثر ارتباطاً بالأبنية النظرية، بحيث تكون الأخيرة مصدراً لشرعية إختياراتها، وكلما هبطنا إلى أسفل كلما كانت الظاهرة الواقعية أو المعطيات التي نطلبها هي مصدراً لشرعية إختيار الأداة، وقبل ذلك بطبيعة الحال المنهج.

بيد أننا إذا تأملنا البناء المنهجي لعلوم الاجتماع فسوف نجده يعاني من مشكلتين جوهريتين. المشكلة الأولى وتتمثل في مدى ملائمة المنهج المتبع في دراسات علم الاجتماع للمادة أو الظواهر التي يدرسها عادة علم الاجتماع. وذلك يرجع بنا إلى الفترة التي شهدت ظهور علم الاجتماع، حيث برهن أوجست كونت وسان سيمون على الحاجة إلى علم جديد يقوم بدراسة المجتمع وظواهره كما تدرس العلوم الطبيعية مادتها، ولأن المجتمع جزء من الكون فإنه كان من المنطقي أو من الممكن أن يتبنى علم الاجتماع مناهج العلوم التي سبقته. ومن ثم فقد تم نقل مناهج العلوم الطبيعية مع بعض التعديل للعمل بها في نطاق علم الاجتماع. ثم جاء إميل دوركايم ليكتب مؤلفة "قواعد المنهج من علم الاجتماع" ليقنن به مناهج هذا العلم سواء من حيث طبيعته وخصائص المادة التي يقوم بدراستها أو الشروط أو المعايير التي ينبغي أن يراعيها الباحث في إنجاز دراسته، أو التي ينبغي أن يتحلّى بها أثناء إنجازه لبحثه. غير أننا نلاحظ أنه رغم تراكم البحوث والمعطيات والحقائق والقوانين في نطاق علم الاجتماع إلا أن درجة التحكم في تفاعل المجتمع وضبطه مازالت محدودة. ناهيك عن التنبؤ بمستقبل الجماعة أو المجتمع، أو طبيعة التفاعل الحادث في نطاقها.

ولعل ذلك يرجع لخطأ أساسي يتمثل في أن المادة الطبيعية متجانسة بطبيعتها بينما المادة الإنسانية متباينة بطبيعتها أيضاً، سواء بالنظر إلى بعضها البعض أو أن داخلها يختلف عن مظهرها الخارجي، ومن ثم فنحن

إذا درسنا هذه المادة البشرية إستنادا إلى مؤشراتها الخارجية، فإننا قد نصل إلى نتائج زائفة لأن المؤشرات التي إعتدنا عليها لا تعبر عن التفاعل الداخلي للمادة الإنسانية هذا بالإضافة إلى أن المادة الإنسانية ليست كالمادة الطبيعية ثابتة من حيث بناءها الداخلي، وإنما هي متغيرة أبدا بفعل المتغيرات الجديدة التي تطرأ عليها من داخلها أو من خارجها فتؤثر على سلوكها، ومن ثم فنسبة عالية من تفاعلاتها غير خاضعة للتكرار والاطراد، ومن ثم يصبح من الصعب تأسيس قانون يحكم إطرادها، كما هي الحال في القوانين التي تحكم إطرادات المواد الطبيعية، هذا إلى جانب أن المادة الإنسانية مادة واعية بطبيعتها ومن ثم فمن المحتم أن يتغير سلوكها حينما تدرك أنها خاضعة للبحث والملاحظة، ومن ثم تبدأ في اعمال إرادتها، التي تساهم بالإضافة إلى الوعي إلى هز أستقرارها وربما تغيير اتجاه تفاعلها، الأمر الذي يهددها بإخراجها من نطاق المادة التي يضبطها قانون. وبذلك فبرغم أن المجتمع جزء من الكون إلا أن المادة الكونية ليست متجانسة، وإنما هي متباينة، بعضها يخضع للقانون الضابط للاطراد، بينما يحتاج البعض الآخر إلى أسلوب مختلف من أجل فهمه وإدراكه.

وتتمثل المعضلة المنهجية الثانية التي يواجهها علم الاجتماع في التآرجح المنهجي لممارسات هذا العلم، وهو التآرجح الذي حرمه حتى الآن من تشكيل تراكم كاف على الصعيد النظري والمنهجي، بحيث ييسر تحقق هذا التراكم حدوث نقلة نوعية في البناء النظري والمنهجي للعلم، ييسر له إمتلاك التنظيم والمنهج الملائم وليس المنقول عن علوم أخرى وتتجلى مظاهر هذا التآرجح في أنه منذ نشأة علم الاجتماع وهو تحت تأثير أفكار الفلسفة الوضعية. ومن ثم فقد كان الأقرب له تبني مناهج العلوم الطبيعية التي تدرس مادتها من خلال مؤشرات الخارجية كما تدرس هذه المادة باعتبارها أشياء تخضع لإطرادات ينبغي البحث عن القوانين الحاكمة أو الضابطة لها. غير أن فشل العلم الاجتماعي في أحيان كثيرة في ضبط التفاعل الاجتماعي القائم، أو في التنبؤ بتطوره في المستقبل، ألقي ظلال من

الشك في منهجه، وبدأ طرح مجموعة من الأفكار التي تؤكد تباين المادة الإنسانية والاجتماعية عن المادة الطبيعية، ومن ثم حاجتها لمنهج مختلف، منهج يدركها من الداخل، يمسك بمعناها الذي تتمحور حوله. ولقد تطلب ذلك أن يتحول علم الاجتماع ليعترف من أفكار ومقولات التيار المثالي التي تؤكد علي الإرادة والوعي والذات والمعنى ومن ثم بدأ تحول علي مستوى النظرية والمنهج من المنطلقات الوضعية إلي المنطلقات المثالية، بإعتبارها الأكثر فعالية لفهم التفاعلات الإنسانية والاجتماعية.

وبرغم أن هذا التحول سوف يكون علي حساب ضياع قيمة التراكم الذي تحقق في المرحلة التي تأثر فيها العلم بأفكار الفلسفة الوصفية، فإنني أعتقد أن استدارة العلم لتحقيق تراكم علي الصعيد النظري والمنهجي من واقع المنطلقات المثالية يمكن أن يكون مفيداً إذا تحقق تراكم ييسر إدراك المعاني الذاتية أو التضمنية في مختلف الموضوعات أو الوقائع الاجتماعية، بحيث يمكن ان يؤدي ذلك إلي حدوث تآلف أو تركيب مشترك بين التراكم الناجح علي الجانب والتراكم الذي سوف ينضج علي الجانب المثالي، بحيث ييسر ذلك تأسيس بناء نظري ومنهجي يدرك الوقائع أو الظواهر الاجتماعية سواء بالاستناد إلي مؤشرات الخارجية وفي ذات الوقت يتفهمها من خلال إدراك المعاني الداخلية المتضمنة فيها، ذلك في نوع من البناء النظري والمنهجي المتماسك الذي يوفر إدراكاً كلياً وليس جزئياً لظواهر المجتمع والتفاعلات الحادثة في إطاره. إذا تحقق ذلك فهو الوعد السعيد لعلم الاجتماع.

وتعد النظرية هي المكون الثالث والمحوري في بناء العلم. حيث تشكل النظرية عقل العلم إذا نظرنا إليه بإعتباره كائناً عضوياً. وعلى هذا النحو نجد أن النظرية تشكل المخزون المعرفي لأي علم من العلوم. ففي داخل بناء النظرية تصور لكل جوانب المجتمع، ونماذجه، وسياقاته الاجتماعية والعمليات أو التفاعلات الاجتماعية التي تحدث في إطاره. وأي معرفة يصل إليها العلم من خلال استخدامه للمنهج في دراسة ظواهر الواقع،

لا بد أن تنتقل في النهاية بعد التأكد من صدقها إلى مخزون المعرفة، ثم إلى النظرية لتستقر بها أو لتحل محل معرفة ثبت زيفها أو كذبها.

وتتحدد الحالة المثالية لوضع النظرية في بناء العلم أن يمتلك العلم نظرية عامة واحدة قادرة علي تناول موضوعات مجاله جميعها، ويمكن بطبيعة الحال أن تتفرغ عن هذه النظرية عديد من النظريات الفرعية. هذه الحالة المثالية تحققت تقريبا لغالبية العلوم الطبيعية، بحيث نجد أن المنتمين لأي علم من العلوم يعملون وفقا لهذه النظرية. فنظرية تحطيم الذرة أو صناعة القنبلة الذرية، قوانينها ومعادلاتها واحدة في مختلف مناطق العالم والخلاف الرئيسي بين بلد وآخر هو إمتلاك التكنولوجيا والخامات التي يمكن أن يتم بها التفجير أو التحطيم الذري. كما تختلف المجتمعات عن بعضها البعض في حجم المعرفة التي لديها وحجم التطور النظري الذي حققته.

فإذا نظرنا إلي وضع النظرية في علم الاجتماع فإننا سوف نضع أيدينا علي سر تخلف هذا العلم. حيث لا نجد نظرية واحدة ولكن نظريات عديدة بعضها يمكن أن نسميها بالنظريات الشاملة أو الكلية، بينما البعض الآخر يمكن أن نسميه بالنظريات الجزئية أو الذرية التي تتناول عناصر التفاعل الاجتماعي الدقيقة، أو النظريات الخاصة التي تتناول جوانب خاصة في بناء المجتمع مثل تأسيس نظرية خاصة عن الأنومي، أو نظرية عن أصحاب الياقات البيضاء. إضافة إلي ذلك هناك ما يمكن تسميته بالنظريات المتوسطة المدى. وفي كل نمط من أنماط هذه النظريات، نجد نظريات عديدة، ففي نطاق النظريات الشاملة يمكن أن نضمن كل نظريات المرحلة الكلاسيكية، الماركسية، الدوركمية، نظرية ماكس فيبر، نظرية باريتو، وارنر زومبارت إضافة إلي نظريات النقد الاجتماعي والنظرية البارسونزية في الفترة المعاصرة، وهكذا بالنسبة لأنماط النظريات الجزئية. الأمر الذي أدى في النهاية إلي شيوع حالة من عدم الاتفاق النظري داخل علم الاجتماع، وما يعني غياب النظرية الاجتماعية الشاملة المتفق عليها، والتي يمكن أن توجه البحث الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات. إضافة إلي أنها يمكن أن

تشكل مصدراً لإستقامة كثير من النظريات الفرعية الخاصة بوقائع أو ضواهر معينة في بناء المجتمع. إذا تأملنا مثل هذا الوضع فإننا سوف نجد أن هناك متغيرات كثيرة مسئولة عنه، نذكر بعضها فيما يلي:

١- من هذه المتغيرات الافتراضات العامة التي تشكل وجهة نظر المفكر أو المنظر في العالم المحيط، إذ نجد أن بحياة كل منظر من المنظرين مجموعة من الوقائع التي شكلت أساساً لمجموعة من الافتراضات التي تطورت مع المنظر منذ الصغر ولعبت دوراً في تشكيل أفكاره، وفي العادة يرتبط بها المنظر ارتباطاً عاطفياً الأمر الذي يتيح لها الفرصة في التأثير علي رؤيته. من ذلك مثلاً الأسباب لعبت دوراً في تشكيل رؤية كارل ماركس للمسألة اليهودية، أو الظروف التي دفعت إلي تأليه اميل دوركيم للمجتمع، أو المبررات التي دفعت إلي تغيير فلوريدو باريتو لوجهة نظره فيما يتعلق بلاشتراكية، أو الظروف التي فرضت علي تالكوت بارسونز الاهتمام الكامن بالدين.

٢- ويتعلق المتغير الثاني بطبيعة التوجه الأيديولوجي للمنظر، فالمفكر أو المنظر هو نتاج لتفاعل الأفكار. ثم هو في النهاية واستناداً إلي افتراضاته الكامنة وبناء عواطفه يرتبط بأفكار معينة تتعلق بالمجتمع القائم أو المجتمع الذي ينبغي أن يكون، الأمر الذي تتحول من خلاله الأفكار المتعلقة بما هو كائن أو ما ينبغي أن يكون إلي نوع من اليقين الذي يعتقد بصحته ولا شيء غيره. ومن ثم تتحول الأفكار أو المعارف التي تحتل الصواب أو الخطأ إلي معتقدات ثابتة لا يرى المنظر الواقع إلا من خلالها، وهنا نجد أن المنظر يؤسس نوعاً من تجميد الأفكار، فتتحول لديه الأفكار المرنة والمتغيرة، إلي معتقدات ثابتة جامدة تتضمن كل الصدق وما على الواقع سوى التلاؤم معها. ومن الطبيعة أن تؤثر هذه الأيديولوجيا او المعتقدات علي تصوره للمجتمع، ومن ثم تفرض عليه التأكيد علي بعض متغيرات الواقع بإعتبارها المتغيرات الفاعلة. ونظراً لأن الواقع متغير بطبيعته، والأفكار في هذه الحالة ثابتة، ومن ثم فهي



تسعى لتجميد حركة الواقع، وانتقاء المعطيات أو الحقائق التي تبرر هذه المعتقدات، أو تضيف الشرعية علي تجميد حركة الواقع. ومن الطبيعي أن يفترض ذلك عديد من التحيزات التي تشكل قيوداً أو معوقات أمام تطور النظرية.

٣- ويتمثل المتغير الثالث الذي يسبب هذه الفوضى النظرية في أن الواقع متغير بصورة مستمرة ودائمة. ومن ثم فإذا كانت النظرية قد جردت عن مرحلة معينة من مراحل تطور هذا الواقع. ولأن الواقع متغير، فإنه بفرض متغيرات جديدة لم تقدم النظرية تجريباً لها، فإذا لاحقت النظرية الواقع بتجريد معطياته الجديدة فإنها بذلك تطور نفسها، أما إذا لم تستوعب النظرية المتغيرات الجديدة فإنها تجمد وتتوقف عن متابعة حركة الواقع، وتتخلف عن تصوير تفاعلاته. مثال ذلك نجد أن النظرية الماركسية تحلل بصورة دقيقة تفاعلات النظام الرأسمالي في مرحلة المجتمع الصناعي الأول أو إبان الثورة الصناعية. غير أن النظام الرأسمالي قد قطع أشواطاً كثيرة علي طريق التطور، ومن ثم فقد قامت محاولات ودؤوبة قام بها جورج لوكاش وأنطونيو جرامش وفلاسفة النقد الاجتماعي لتطوير بعض المقولات الماركسية غير أن البنية الأساسية للنظرية الماركسية ظلت كما هي لم تشهد تطوراً حقيقياً فاستحقت بجدارة أن تجد لها مكاناً في متحف التاريخ. علي خلاف ذلك نجد أن النظرية الوظيفية التي قدمها سبنسر أو مالينوفسكي أو دوركيم أو رادكليف براون خضعت لأنواع من التطور المستمر علي يد تالكوت بارسونز وروبرميرتون وغيرهم، بحيث ظلت قادرة -في نطاق اعتبارات معينة- علي متابعة حركة الواقع ومتغيراته المتجددة.

٤- ويعتبر تنوع الواقع الاجتماعي، وثرائه وعدم تجانسه من المتغيرات الرئيسية التي تعوق تبلور النظرية الاجتماعية الشاملة والكلية المتفق عليها، والتي يمكن أن تصدر عنها نظريات فرعية عديدة يمكن أن نتناول جوانب أو متغيرات الواقع المتباينة. هذا التنوع قد يستند إلي عدة أبعاد

رئيسية البعد الأول تاريخي حيث المجتمعات متباينة من حيث الزمان الذي تعيش فيه، فبينما أن الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمع السنغال أو موريتانيا تعيش في نفس القرن الواحد والعشرين إلا أننا نعتقد أن هناك فارق في التقدم بينهما. الأمر الذي يشير إلى أن الولايات المتحدة تعيش في زمان تاريخي مختلف عن الزمان الذي تعيش فيه هذه المجتمعات. ويتمثل البعد الثاني في البعد الجغرافي ويتصل بطبيعة الموقع الجغرافي الذي يعيش في نطاق المجتمع، فالأوضاع الاجتماعية التي تطورها مجتمعات المناطق الباردة تختلف عن نظيرتها في مجتمعات المناطق الحارة تختلف عن تلك التي تعيش في إطار المناطق المعتدلة. فالأوضاع الاجتماعية التي طورتها اليابان غير تلك التي طورتها الولايات المتحدة غير تلك القائمة في الهند أو الصين. ويتصل البعد الثالث بالحالة الحضارية للمجتمعات، فعالمنا المعاصر يتشكل من حضارات تشغل الأديان مكانة محورية في بنائها، الأمر الذي يسلمنا إلى مجتمعات متباينة في تراثها وحضاراتها ومن ثم في أوضاعها الاجتماعية، في هذا الإطار تتباين المجتمعات الشرقية والمجتمعات الغربية، والشرقية درجات والغربية كذلك. ونتيجة لذلك فإننا نجد لدينا تباينات بين عديد من المجتمعات. ومن ثم فقد تكون النظرية التي جردت عن إحداها قادرة علي فهم تفاعلاتها أو التفاعلات المناظرة لتفاعلاتها، أي التفاعلات التي تقع في مجتمعات مناظرة لها. غير أنها لا تكون قادرة - حتى الآن - علي فهم التفاعل الكائن في مختلف المجتمعات. وبصبح لتحقيق هذا الهدف أن تسلك أحد سبيلين. الأول أن تتكاثر الدراسات التي تجرى علي نماذج من المجتمعات الممثلة لمختلفة المجتمعات المتباينة، حيث تصبح القضايا التي يمكن أن نصل إليها أساساً أو قاعدة لبناء النظرية العامة، التي يمكن أن نصل إليها إذا أخذنا في الاعتبار المتغيرات أو الأبعاد التي تباينت علي أساسها مجتمعات العالم. أو إذا تخلق وضع حضاري متجانس علي الصعيد العالمي، وهذا أمر مستبعد حتى في المستقبل القريب أو حتى

الوسيط. أما السبيل الثاني فيتمثل في أن نصل إلى نظرية عامة علي درجة عالية من التجريد. بحيث تعالج الأسس الرئيسية المشتركة للمجتمعات المتباينة في هذه الحالة من الممكن أن تصبح مقولاتها مصور إلهام لتأسيس نظريات فرعية تعالج ظواهر أو وقائع أو تعالج مجتمعات. ذلك أنه كلما ارتفع مستوى التجريد إلى اعلي كلما كانت هناك إمكانية توفير رؤية أشمل وأبعد مدى، ويمكن أن يستفيد هذا المستوى التجريدي الأعلى من مقولات النظريات القائمة كمعطيات لتأسيس مقولاتها وقضاياها.

٥- ويتمثل المتغير الخامس الذي أعاق نمو نظرية إجتماعية كلية وشاملة في الطبيعة الخاصة للمادة الإنسانية والاجتماعية. وإذا كان البشر أو المادة الإنسانية تشكل أساس بناء المادة الاجتماعية. فإن البشر ليست لهم طبيعة واحدة. إضافة إلى أن المظهر الخارجي الذي ندركه من خلال مؤشرات الخارجية قد لا تعبر عن طبيعة الحقيقة، فالصلة قد تكون منقطعة بين المظهر الخارجي والعمق الداخلي للإنسان. ذلك دفع أحد علماء الاجتماع "أرفنج جوفمان" إلى التأكيد بأننا جميعنا نلعب أدوار علي مسرح الحياة. وأن شخصياتنا الحقيقية كامنة في العمق لا ندري عنها شيئاً، ومن الصعب أن نعلم عنها شيئاً، المادة الإنسانية الكامنة هي التي تشكل وتوجه سلوكيات البشر في مختلف المجالات الإنسانية، وهي الطاقة الحقيقية الموجهة، أو هي الرواسب حسبما يذهب فلريدو باريتو. ولفترة طويلة من تاريخ علم الاجتماع جردت مقولات، كثيرة عن الجوانب الظاهرة أو الخارجية للسلوك الإنساني بينما تركت مستوياته الكامنة، ولذلك نجد أن غالبية هذه النظريات لم تعالج الجوانب الحقيقية في السلوك الإنساني لقد ظلت حسبما يذهب فلريدو باريتو عند مستوى المشتقات بينما هي ينبغي أن تعالج مستويات أعمق عند مستوى الرواسب، لذلك لم تنجح النظريات الاجتماعية القائمة في إمتلاك درجة عالية من التحكم في السلوك الإنساني

وضبطه، لكونها لم تتناول المستويات أو المتغيرات الجوهرية الموجهة للسلوك الإنساني أو المؤسسة للتفاعل الاجتماعي.

٦- يضاف إلي ذلك أن علم الاجتماع لم يتجاوز عمره المائتي سنة تقريبا، وهو عمر قصير للغاية إذا قورنه بعمر علوم أخرى بعضها يرجع إلي خمسة آلاف سنة قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام. ومائتي سنة في عمر علم ليست سوى لحظات عمر إنساني ولهذا فإنه من الصعب أن نفرض علي هذا العلم الحدث والحديث مطالب صعبة كضرورة إمتلاك منهج ملائم أو نظرية كاملة وفعالة في هذا العمر المحدود. ومن ثم فمن المعتقد أن استمرار الزمن سوف يمنح هذا العلم الفرصة الكاملة لتطوير منهجيته وكذلك إكتمال تطوير نظريته، وهو ما ينبغي أن يسعى إليه علماء الاجتماع آخذين في الاعتبار المتغيرات السابقة أو المعوقة التي أشرت إليها.

### المراجع

- ١- سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية مكتبة سعيد رأفت، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٤.
- 2- Skidmore, William: Theoretical Thinking in Sociology, Cambridge University Press. London. 1975. P. 3.
- ٣- سمير نعيم: مرجع سابق، ص ٢٠.
- 4- Merton, Robert. K: Social Theory and Social structure. The Free Press. Gleonce. 1962. P. 3.
- ٥- زكريا إبراهيم: مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠، ص ١١٢.
- ٦- سمير نعيم: مرجع سابق، ص ص ٢٢ - ٣٢.

7- **Soro Kin, Pitrim:** Contemporary Social Theories. New York. Harper. 1928.

حيث يعرض الكتاب بكامله لكافة النظريات العالمية التي تزي أن عاملا أساسيا من وجهة نظر المدرسة هو الذي يلعب دور المتغير المستقر، ويحتّم يسر التفاعل والعلاقات الاجتماعية من وجهة معينة.

8- **K. R. Merton:** Op, cit. P. 87.

٩- **علياء شكري، محمد علي محمد:** قراءات معاصر في علم الاجتماع: النظرية والمنهج. سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب التاسع، شركة دار النشر المتحدة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ١٥٢.

١٠- **محمد الجوهري وآخرون:** ميادين علم الاجتماع (ترجمة وتحرير). دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص ٦٨.

١١- **عبد الباسط حسن:** أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٦، ص ص ٢٢٢ - ٢٣٢، وبخاصة ص ٢٣١.

١٢- **علياء شكري، محمد علي:** مرجع سابق، ص ص ١٦٥ - ١٧٦.

13- **Kaufmans, Flex:** Methodology of The Social Sciences. New York. Oxford University Press. 1944. P. 97

14- **Parsons, T:** The Structure of Social Action. New York. Mac- Graw- Hill. 1937. P. 432.

15- **Cohn, Percy. S:** Modern Social Theory. Heinmann. London. 1968. P. 11.

16- **Ibid.** P. 12.

17- **Ibid.** Pp. 12 - 13

١٨- **سمير نعيم:** مرجع سابق، ص ٢٤.

19- **Dahrendorf, Ralf;** Class and Class Conflict in Industrial Society. Standford University Press. Standford. 1959. P. 129.

- ٢٠- تـيـمـا شـيـف، نـيـقـولـد: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، ١٩٧٠، دار المعارف، مصر، ص ٣.
- 21- K. R. Merton: Op. cit, P. 34.
- ٢٢- نـيـقـولـات تـيـمـاشـيـف، مـرجـع سـابـق ص ٣.
- 23- Pitrim Sorkin: Op. cit.
- ٢٤- نـيـقـولـا تـيـمـاشـيـف، مـرجـع سـابـق ص ١٦.
- 25- Galton, Johan: Theory and Method of Social Research. London. George Allen & Unwin. LTD. 1987. P. 451.
- ٢٦- نـيـقـولـا تـيـمـاشـيـف، مـرجـع سـابـق، ص ١٥.
- 27- R. K. Merton: Op. cit . P.5.
- 28- Ibid. P. 89
- 29- T. Parsons: Op. cit. P. 28.
- 30- Seltiz, C. Jahoda & Others: Research Methods in Social Relations. New York. 1963. P. 28.
- 31- Ibid. P. 41.
- 32- Fair Child, H. P: Dictionary of Sociology, 1967. P. 56.
- 33- Rily, M.W: Socio logical Research. A Case of Approach. New York. 1964. P. 5
- 34- R.K. Merton: Op, cit. P. 90.
- 35- Ibid. PP. 91 – 92
- 36- Johan Galtung. Op, cit.P. 451.
- 37- Hommans, G: Contemporary Sociology (in) R. Fairs (ed) Hand Book of Modern Sociology. New York. 1966. P. 951.

- 38- **Smelser. N. J:** Theory of Collective Behavior. New York. 1963. P. 24.
- 39- **Catgrove, Stephen:** The Science of Society. An Intruction to Sociology. London. Grow- Allen & Unwin. ITD. 1968. Pp. 31 – 38.
- 40- **Ibid.** P 20.
- 41- **R. K. Merton:** Op. cit. Pp. 13 – 15.
- 42- **Parsons, T:** Essays in Sociological Theory. The Free Press. New York. Collier Macmillan Limitod. London. 1966. P. 350.
- 43- **Percy, Cohn:** Op, cit. P. 12
- 44- **Nagel, E:** The Structure of Science, Problems m logic of Scientific explanation. Harcourt Brace & world. Inc. New York. 1961. P. 91.
- 45- **Johan Galton:** Op. cit. P. 8.
- 46- **Compell, Norman. R:** The Structure of Theories (m) Herbert Fiegl & May Brodbeck (eds) New York. 1923. Pp. 288 – 308 esp P. 303.
- 47- **T. Parsons:** Essays in Sociological Theory, Op. cit. P. 323.
- 48- **Ibid.** P. 215
- 49- **Ibid.** P. 216
- 50- **E. Nagel:** Op, cit. P. 95
- 51- **N. R. Campell:** Op, cit. P. 289
- 52- **W. Skidmore:** Op. cit. Pp. 15 – 16

53- T, Parsons: Essays in Sociological Theory. Op. cit. P. 350.

54- Ibid. P. 354.

٥٥- محمد عارف، المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٦١ ص ٢٥٩.

٥٦- كريم حمزة، المفاهيم والقضايا في النظرية والبحث، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العراق، العدد (١) السنة الأولى، أزار، ١٩٧٢، ص ص ٧٤ - ٩٢.



## الفصل الثاني

### إستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية

#### تمهيد:

حسبما هو مؤكد وثابت يعد بناء النظرية واكتمال تأسيسها دالة علي النضج واكتمال النظام العقلي الذي تنتمي إليه، ذلك لأن النظرية هي التي تتولى ترشيد حركة العلم، من حيث انتقاء المشكلات التي ينبغي التصدي لها ثم منطق التناول العلمي الذي ينبغي أن يكون. وإرتباطاً بذلك يتطلب تحليل بناء النظرية العلمية، وخاصة النظرية الاجتماعية ضرورة التركيز علي ثلاثة جوانب أساسية.

الجانب الأول: وهو ما يمكن أن نسميه مجازاً بالبناء المورفولوجي للنظرية أو مكوناتها الأساسية، ونعني بها العناصر الأساسية لأي نظرية علمية مشخصة بشكل ثابت غير متفاعل.

أما الجانب الثاني: فيتمثل في العمليات الدينامية لبناء النظرية العلمية. سواء تلك العمليات المتعلقة بتأسيس النظرية، أو تلك الخاصة بأعمالها في عمليات البحث المختلفة، أو التي تركز علي صياغة النظرية العلمية لتحديد مبادئها الأساسية.

أما الجانب الثالث: فيتعلق بوظيفة النظرية بالنظر إلي نسق التفكير العلمي للنظام العقلي الذي تنتمي إليه كإطار لها، وبالنظر إلي النسق الاجتماعي كإطار لأعمال فاعليتها.

وفي محاولة لتأمل هذه الجوانب الثلاثة فإننا نجد أن مختلف المواقف النظرية تجمع علي أن النظرية العلمية تتركب من ثلاثة مكونات أساسية لازمة لتأسيسها كنسق نظري، وإن غياب أي من هذه العناصر، يعني أن النظرية مازالت في طور الإكتمال وأنها لم تكتمل بعد. أي مازالت مشروعا نظريا ناقصا. ويتمثل أول هذه العناصر في القضايا النظرية، أو التوجيهات

النظرية العامة، وأحيانا ما يطلق عليها اختصاراً النظرية أو القوانين النظرية. وتعد القضايا أو القوانين الأمبيريقية العنصر الثاني. ويمكن ضمها إلى العنصر الأول لتشكلاً معاً مستويين لعنصر واحد. أما المكون الثالث فيتمثل في البناء المنطقي الذي يضم المستويين السابقين من القضايا أو القوانين، بالإضافة إلى العمليات الأساسية لبناء النظرية، تلك التي تشكل إطارات التفاعل بين مستويات قضايا النظرية من ناحية، وبين النظرية ككل والسياقات المحيطة بها من ناحية أخرى<sup>(٥)</sup>.

ويشكل النوع الأول من القضايا أو القوانين - التوجيهات النظرية العامة - المبادئ الأساسية لأي نسق نظري، حيث يرتبط أساساً برؤيته أو نظريته إلى الواقع وإجراءاته المحددة لدراسته. في إطار ذلك يؤكد روبرت ميرتون أن التعميم النظري ينبغي أن يكون محدداً لكي يساعد على الملاحظة أو التجربة المحورية، هذا بالإضافة إلى ضرورة تسانيد التعميمات النظرية بعضها مع البعض، لكي تشكل في مجموعها بناءً نظرياً يمتلك درجة عالية من التماسك المنطقي<sup>(١)</sup>. أما القضية النظرية فعادة ما تشتق أساساً من البناء النظري.

أما النوع الثاني من القضايا أو القوانين الأمبيريقية، ولا تعتبر النظرية مصدراً أساسياً له، فالتعميم أو القضية الأمبيريقية قضية منعزلة تلخص العلاقات المطردة والملاحظة بين متغيرين واقعيين<sup>(٢)</sup>. ويزخر الفكر الاجتماعي بهذا الطراز من التعميمات التي تحتاج إلى إعادة صياغتها في إطار بناء نظري، ويوفر التنوع الهائل لهذا النموذج من القضايا المادة الخام لتأسيس النظرية في علم الاجتماع.

---

\* يطلق إيرنست ناغل على القضايا أو القوانين النظرية مصطلح نظرية Theory، بينما يطلق على القضايا أو القوانين الأمبيريقية مصطلح القوانين التجريبية Experimental Laws، وذلك يرجع إلى أنه قد انطلق إلى فلسفة العلم من خلال كونه متخصصاً في العلوم الطبيعية وليس الإنسانية.

ويشكل البناء المنطقي العنصر الثالث في بناء النظرية. وللبناء المنطقي معنيان، الأول يتمثل في أنه أيا كان المدخل إلى تأسيس النظرية، سواء كان ذلك تصعيدا عن طريق التعميمات الأمبيريقية، أو أنها تولدت من خلال التآليف بين القضايا النظرية، فإن النظرية ينبغي أن تكون علي درجة عالية من الدقة التنظيمية، بحيث تتخذ في شكلها النهائي شكل النسق الاستنباطي. وبالنظر إلى ذلك نجد أن الافتراضات الأساسية للنظرية لا تحدد شيئا سوى بناء العلاقات المجردة. وبذلك فإن الافتراضات الأساسية للنظرية تتشكل من مجموعة من المسلمات. ومن ثم فما دامت المصطلحات تتحدد بواسطة مسلماتها، فإن هذه المسلمات لا تحدد شيئا واقعيا. فهي بذلك أشكال قضايا وليست قضايا، ويمكن استكشافها عن طريق اشتقاق قضايا أخرى منها وفقا لقواعد الاستنباط المنطقي. وبايجاز فإن النظرية العلمية الدقيقة البناء ينبغي أن تمتلك بناء منطقيًا يشكل هيكلها الأساسي<sup>(٣)</sup>. ويتعلق المعنى الثاني للبناء المنطقي بالترتيب الذي تتخذه قضايا البناء النظري. بحيث يحدد البناء المنطقي قضايا النظام أو المستوى الأعلى ذات الطابع النظري، وقضايا النظام أو المستوى الأدنى ذات الطابع الأمبيرقي. ثم طبيعة العلاقة الوظيفية المتبادلة بين نوعي القضايا أو التعميمات من خلال العمليات المرتبطة بالتفاعل الداخلي للبناء النظري، وهي عمليات اشتقاق الفروض والتأسيس الافتراضي للنظرية ثم عملية تنظيم المعطيات الأمبيريقية في شكل إطار نظري<sup>(٤)</sup>.

#### أولاً: تأسيس النظرية الاجتماعية، العمليات الأساسية

في إطار هذه الفقرة، سوف نتعرض للعمليات الرئيسية التي من خلالها يتأسس بناء النظرية الاجتماعية منذ بداية كونها معطاة يطرد وقوعها نسبة إلى بعدى الزمان والمكان، وحتى تأسيس التعميم النظري العام. أو منذ بداية كونها توجيهها فلسفيا عاما، وحتى اكتسابها طابع القضية العلمية القادرة على توجيه البحث الأمبيرقي المرتكز على تناول معطيات الواقع واطراداتها. وسواء بدأنا صياغة التعميم النظري من هذا الطريق أو ذلك.

فإن إنجازَه وتأسيس إطار نظري يتضمنه لابد أن يمر من خلال أربع عمليات رئيسية وهي التأسيس Construction والتنظيم Codification والاشتقاق Derivation والإبداع Creation وسوف نعرض بإيجاز لكل من هذه العمليات.

#### ١- التأسيس Construction:

وتعتبر عملية التأسيس من أهم العمليات المتصلة ببناء النظرية وأخطرها. إذ يعتبر تأسيس النظرية محاولة لإنشائها بدقة، وفقاً لخطة يمكن الدواع عنها بالاستناد إلى فهم واضح للمسلمات. وللاختلاف بين القضايا التحليلية والتركيبية، واختلاف التعريف عن البرهان، إلى غير ذلك. علي هذا النحو يعتبر تأسيس النظرية جهداً خاصاً يهدف إلى صياغة بعض القضايا النظرية التي تعتبر مقدمات منطقية أو تتضمن مبدأً منهجياً عاماً واضحاً قابلاً للاختبار الامبيريقى<sup>(٥)</sup>. وتتبع عملية التأسيس النظرى فيما يتعلق بصياغة النظريات المتوسطة المدى وليست النظريات الشاملة، ومن ثم فمن المستحيل أن يحاول أحد العلماء استخدام تكتيك تأسيس النظرية لصياغة نظريات ذات طابع شامل كالنظرية البارسونزية أو النظرية الماركسية مثلاً. وبصفة عامة طبق علماء الاجتماع المهتمون بقضايا المنهج والإجراءات العلمية تكتيكات تأسيس النظرية لاهتمامهم بتطوير نظريات تغطي مجموعة من المشاكل الواقعية الأضيق نطاقاً من تلك التي يهتم بها منظروا النظرية العامة. ومن هنا نجد أن معظم الفكر المتعلق بالتأسيس الإفتراضى للنظرية يدور حول التفسيرات النظرية للمعطيات موضع الاهتمام، مع تأكيد العلاقة بين هذه التفسيرات وقضايا النظرية الأكثر عمومية<sup>(٦)</sup>. ويتطلب تأسيس النظرية توافر عديد من القضايا النظرية ذات الصلة بالمشكلة موضع الاهتمام. وينبغي أن تكون هذه القضايا واضحة ومختصرة. وإلى حد واضح لا يهتم مؤسس النظرية بإنشاء نظرية جديدة تماماً بقدر ما يهتم بخلق ارتباطات جديدة للقضايا النظرية القائمة، بحيث يمكن أن يقود ذلك إلى تفسيرات جديدة. وحينما تتطلب الحاجة إلى قضايا جديدة، فإن المؤسس النظرى (المنظر) يلجأ

عادة إلى الأسلوب الاستنتاجي inductive عن طريق التعميم من النتائج البحثية. ولتوضيح ذلك نذهب إلى أنه إذا افترضت إحدى النظريات أن أ، ب تربطهما علاقة حتمية، وإذا افترضت نظرية أخرى أن ج، د تربطهما علاقة حتمية أيضا، فإنه إذا تأكد بالدليل أن ب، ج تربطهما علاقة حتمية، فإن إضافة هذه المعلومة الأخيرة تمكن من تأسيس قضايا نظرية فيما يتعلق بالعلاقة بين أ، ب، ج، د علي أساس من قضايا النظريتين إلى جانب بعض المعطيات الإضافية، مع ملاحظة أن الفرض الذي قاد إلى تأسيس العلاقة الإضافية (ب، ج) لم يشق من أي من النظريتين<sup>(٧)</sup>.

وينبغي أن يكون واضحا عند تأسيس النظرية أن تكون لدى المنظر فكرة واضحة عن نموذج النظرية التي ينتوى ابتكارها. ذلك لأن النظريات الاجتماعية لا تقول أشياء مختلفة فقط. ولكنها تقولها بأساليب متباينة كذلك. ومن ثم فعلى المنظر أن يحدد منذ البداية ما هي بنية النظرية التي ينتوى تأسيسها<sup>(٨)</sup>، ثم ما هو موضوعها الأساسي، وما هو نطاق هذه النظرية. هل تقتصر النظرية علي مضمون اجتماعي متماثل، كأن تقتصر في معالجتها لموضوعها علي نطاق اجتماعي بعينه أسريا كان أو اقتصاديا أو سياسيا، أو تتضمن تفاعلا اجتماعيا يتقاطع عبر مجالات اجتماعية متباينة. هذا وينبغي توضيح أن تأسيس النظري كعملية أساسية يتضمن ثلاث عمليات فرعية هي:

أ - صياغة المفهوم Concept Formulation إذا تعتبر صياغة المفاهيم من المهام الرئيسية لتأسيس النظرية. والمفهوم كما نعلم - عبارة عن أسم أو رمز لفئة من الوقائع والأفكار، وقد يكون المفهوم ذا دلالة واقعية تتأسس بالنظر إلى الملاحظات الواقعية، أو قد يكون مجردا بصورة كاملة. وما يهمنا في عملية تأسيس النظرية المفهوم بالمعنى الأول. بيد أن التساؤل الذي يطرح نفسه يتمثل في ماهية الإجراء الذي من خلاله يمكن صياغة مفهوم يعبر عن فئة من المعطيات الواقعية، لكي يصبح بدوره - حين اكتمال صياغته - وحدة أساسية في تشييدات نظرية تالية؟ يجيب علي ذلك لليان جروس Liewellyn Gross بتأكيد أنه ذلك يتحقق حينما

نضع مجموعة من الملاحظات الفجة فيما يتعلق بمتغير معين، بشكل مباشر في إطار مجموعة من المقولات التي نسميها مفاهيم. ومن الضروري التركيز علي ضرورة توضيح الحدود بين مجموعات المناشط التي تصبح المفاهيم رموزا لها، وذلك بهدف إشاعة نوع من الوضوح النظري<sup>(٩)</sup>.

ب- تأسيس القضية النظرية: في أعقاب فراغنا من صياغة المفهوم فإننا نعمل علي خلق الصلة بينه وبين مفاهيم أخرى في إطار قضية حتمية. فإذا استطعنا تحديد مفهوم كمفهوم الانتحار - كما حدده دوركيم- فإننا نجد أن الانتحار- كمفهوم- يتصل بالضغوط الاجتماعية- كمفهوم آخر- التي يتعرض لها المنتحر. في إطار ذلك فإن ما نعينه بالضغوط الاجتماعية كمفهوم يصبح ذا أهمية قصوى في عملية التأسيس النظري، ما دام التعرف عليها يمكن أن يصبح أساسا لنظريات عن الشخص الذي يميل إلي الانتحار، ومن ثم فسوف نطرح أهمية ملاحظة الضغوط الاجتماعية التي تقع علي البشر ويكون من نتائجها- برغم الصعوبات الكثيرة التي تتعلق بملاحظة ذلك- تأسيس قضية تجريبية تتعلق بالعلاقة بين مفهوم الانتحار ومفهوم الضغوط الاجتماعية.

ج- إضافة قضايا نظرية، فإذا أضيفت العبارة - كما في المثال السابق- التي تتخذ شكل (أن الضغوط الاجتماعية تؤثر علي ميل بعض البشر نحو الانتحار). فإننا نجد أنه وإن صاغ المنظر مفهوم الانتحار والضغوط الاجتماعية، فإنه يجد نفسه مضطرا إلي تحديد طبيعة هذه العلاقة. ونحن وإن كنا لم نلاحظ التأثير، إلا أننا أدركناه من خلال مؤشرات. ومن ثم فالمفهوم المعبر عن هذه العلاقة يعتبر أكثر تجريدا من مفهوم الانتحار والضغوط الاجتماعية. وحينما يبدأ مؤسس النظرية في العمل علي مستويات متباينة من التجريد، فإن عليه أيضا تأسيس العلاقة الكائنة بين هذه المستويات، وعادة ما تشكل الأخيرة البناء المنطقي الذي يتكون من مجموعة العلاقات التي تضم هذه المستويات بعضها مع البعض.

نتاجا لذلك تتأسس لدينا نظرية ذات قضايا ومفاهيم بعضها تمت ملاحظته امبيريقيا وبعضها له طابعه النظرى التحليلي. ومن المثال السابق إذا قلنا إن مفهوم الانتحار والضغط الاجتماعي مفاهيم ذات طابع امبيريقى، فإن مفهوم التأثير influence يشكل المفهوم النظرى في هذا المثال. وهو يصاغ بطريقة تجعل منه متغيرا Variable إذا أعملناه في حالات واقعية فإن مدى تأثيره يبدأ من صفر وحتى أقصى مستوى، وحينئذ يكون باستطاعتنا أن نشق الفرض القائل، أنه كلما كان تأثير الضغوط الاجتماعية هائلا ازداد الميل إلى الانتحار عنه لو كانت الضغوط الاجتماعية في مستوى الصفر، إذ يفترض حدوث التأثير من خلال الضغوط الاجتماعية كوسيط لذلك. بيد أن هذا لا يمنع من تدخل متغيرات أخرى في أحداث الانتحار، ومن ثم يمكن تضمينها في قضايا مثلما حدث في القضية السابقة، بحيث أنه كلما زادت قضايا النظرية والمتغيرات التي تضمها زادت النظرية تعقيدا واکتمالا. ولتحقيق ذلك فإن علي مؤسس النظرية أن يتنبه بشكل محدد إلى نماذج وأنواع المصطلحات، وإلى وضوح الشكل المنطقى، وأيضا إلى تفاصيل التعريف ودقته، وقبل كل شئ فإن علي مؤسس النظرية أن يكون مستقيم التفكير وان يكون يقظا في استخدام تكتيكاته<sup>(١٠)</sup>.

## ٢- تنظيم القضايا Codification:

بينما يتركز جهد التأسيس النظرى حول تحديد طبيعة المفهوم، ثم العلاقة بين المفاهيم حتى تأسيس القضية النظرية. فإن تأسيس النظرية يحتاج بالإضافة إلى ذلك تنظيم مجموعة القضايا التي تم التوصل إليها في إطار شكل منطقي منظم ونسقي، وهي العملية التي يطلق عليها التنظيم Codification. والتنظيم كما يعرفه روبرت ميرتون هو الترتيب المنتظم والمحكم للتجربة المنظمة والمثمرة التي يتم إنجازها بواسطة إجراءات البحث، كذلك والنتائج العينية التي تنتج عن الاستفادة من هذه الإجراءات<sup>(١١)</sup>. وعلي هذا النحو يهدف التنظيم إلى تنسيق to systematize التعميمات الامبيريقية المنفصلة، التي تقع في إطار مجالات متميزة أو منفصلة للسلوك،

أو تشير إليها. وبذلك نجد أن التنظيم من المحاولة الإرادية لتأسيس الفروض المؤقتة ذات الدلالة والتي تبشر بتوسيع نطاق النظرية القائمة. بالإضافة إلى ذلك فإن الصياغة النظرية من خلا التنظيم توضح عادة القضايا النظرية التي يمكن إغفالها بينما تبقى على القضايا الأخرى التي تصمد أمام البحث الأمبيرقي، ومن المسلم به أن التنظيم كاجراء منهجي يكمل الاشتقاق الصوري للفروض التي ينبغي اختبارها، بحيث ييسر ذلك السعي الحثيث إلى تأسيس النظرية الإجتماعية الفعالة والبحث الأمبيرقي الملائم لها<sup>(١٢)</sup>.

وكاجراء منهجي فإنه لتأسيس النظرية لابد من وجود تعميمات امبيرقية متعددة، وفرها البحث الأمبيرقي الموجه نظريا في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بالإضافة إلى التراكم الذي يتحقق من خلال توافر هذه التعميمات ونموها. وعلى عكس التأسيس النظري فإن التنظيم يقتصر أعماله على مستوى النظرية الضيقة أو المتوسطة المدى وذلك بهدف تأسيس النظريات الشاملة. وتعتبر محاولة تالكوت بارسونز من المحاولات الجادة في تاريخ علم الاجتماع لتأسيس النظرية من خلال تنظيم التعميمات الأمبيرقية في إطار بناء نظري، حيث نجده يذهب إلى القول في أكثر من موضع إلى أن كم التعميمات التي توفر يحتاج إلى إعادة نظر وتنقيح بما يمكن من صياغة نظرية عن توازن النسق الاجتماعي، من خلال تنظيم التعميمات الأمبيرقية التي توافرت في إطار علم النفس والاجتماع والانثربولوجيا. بالإضافة إلى ذلك نجده يؤكد أن كم المعرفة الأمبيرقية الذي توافر حتى الآن فيما يتعلق بواقعة التغير الاجتماعي يتيح لنا أن نبدأ في صياغة نظرية عن التغير الاجتماعي<sup>(١٣)</sup>.

يضاف إلى ذلك أنه إذا كان التأسيس الافتراضي للنظرية يتم عادة على مستوى المفاهيم الأساسية والتعميمات أو القضايا الأمبيرقية كوحدات أساسية في بناء النظرية. فإن التنظيم على العكس من ذلك يتخذ من التعميمات أو القضايا الأمبيرقية والنظرية وحدات أساسية في بناء النظرية الاجتماعية، الأعلى مستوي من حيث إمكاناتها التحليلية من المستوى السابق،



والأكثر شمولاً لأنها في الحقيقة ليست سوى إعادة صياغة لمجموعة من النظريات الخاصة، في إطار نظري شامل.

### ٣- الاشتقاق Derivation:

بينما تتصل عمليات التأسيس الافتراضي والتنظيم بصياغة بناء النظرية في مستوياته المتباينة، فإن الاشتقاق - كعملية تتبع في بناء النظرية الاجتماعية - يهتم أساساً بتأكيد كفاءة النظرية عن طريق إعادة تعريف قضايا النظرية في شكل فروض جديدة تحتاج إلى الصدق والإثبات المبريقي. وبذلك تتأكد الصلة التي ينبغي أن تكون بين النظرية والبحث المبريقي، وتؤكد استمرار كفاءة النظرية، عن طريق إعادة المستمرة لاختبار الفروض المشتقة من بنائها الأساسي. وإلى جانب أن الاشتقاق قد يعنى محاولة تحديد طبيعة وخصائص بعض البيانات بالنظر إلى بعض الفروض المشتقة من بناء النظرية بشأنها، فإنه يساعد أيضاً في التحقق من سلامة التفسيرات البعدية التي قد تطرح في أعقاب اكتشاف أية معطيات أساسية تتعلق بمفاهيم معينة، أو بالعلاقات بين هذه المفاهيم. هذا وقد كان للاشتقاق الصوري على هذا النحو فوائد كثيرة في كل من علمي النفس والاقتصاد، فقد أدى في أحدهما إلى إجراء سلسلة من التجارب المتتابعة، وأدى في الآخر إلى مجموعة من البحوث التفصيلية. هذا ويساعد الاشتقاق بشكل عام على تمهيد الطريق نحو البحث المتراكم والمترابط بدلاً من الكم الهائل من البحوث المتناثرة التي لا رابط بينها<sup>(١٤)</sup>.

وبالنظر إلى هذه العمليات ذات الأهمية بالنسبة لبناء النظرية، فإننا نجد أن عمليتي التأسيس والتنظيم تتجهان من أسفل إلى أعلى، بحيث تسبق أولهما الثانية، أي من مستوى المعطيات المبريقية إلى مستوى المبادئ والتوجيهات النظرية العامة فهي تتجه مما هو ملموس وواقعي إلى ما هو تركيبي وأكثر تجريداً. على خلاف ذلك نجد أن عملية الاشتقاق تتخذ اتجاهها عسكياً، من البناء النظري إلى المعطيات المبريقية من خلال اشتقاق الفروض من بناء النظرية ثم إعادة اختبارها مبريقياً، هذا بالإضافة إلى قطع

الطريق في مواجهة أية كيانات نظرية زائفة كالتفسيرات البعدية، أو تلك التي تظل علي مستوى التوجيهات النظرية العامة.

#### ٤- الإبداع Creation

بسرغم أهمية هذه العملية لاستكمال بناء النظرية الاجتماعية فإنها تعتبر أقل العمليات من حيث مستوى التقنين، فليس يكفي أن تصوغ مفهوما يشير إلي مجموعة من المعطيات الواقعية المتماثلة، أو تأسيس قضية عن طريق صياغة علاقة اطرادية بين مفهومين، أو ضم هذه القضايا من خلال عملية التنظيم في إطار بناء نجاهد أن يكون متسقا ومنطقيا، إذ أنه لو كان الأمر علي هذا النحو في بناء النظريات العلمية لوجدنا كما من النظريات يقارب تقريبا كم المتخصصين في أي علم من العلوم. يؤكد ذلك ما يذهب إليه إيرنست نجل من أن النظريات إلي جانب أنها جهد عقلي منظم فهي تعتبر (إبداعات حرة) للعقل<sup>(١٥)</sup>. بل أننا نجد باحثا مثل جوهان جالتونج يذهب إلي القول بأن توفر التراث العلمي في شكل معطيات أو تعميمات امبيريقية ليس كافيا لقيام النظرية "إذ تعتبر النظرية هي الوحدة المعرفية الوحيدة في نسق التفكير العلمي التي لا تخضع في صياغتها للتنظيم. ذلك لأن بناء النظرية يعد إنجازا خلاقا، ومن هنا فإن الأمر لا يدعو للدهشة حين نجد نفرا قليلا من المشتغلين في ميدان علمي معين هم القادرون علي القيام بمثل هذا العمل. حيث نجد لديهم القدرة علي القفز فوق الأدلة المنطقية، وأحاساس خفي متصل بالجهد الخلاق، فصياغة النظرية تشبه - إلي حد كبير - إنجاز العلم الفني. ومن هنا كانت منهجية النظرية وصياغة النظرية متخلفة بالنسبة لمنهجية الفروض وصياغتها. وأنه يبدو أن نوعي الفلاسفة والعلماء اللذين يعملان علي هذين المستويين مختلفين كيفيا<sup>(١٦)</sup>.

#### ثانياً: إستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية

شكل بناء النظرية الاجتماعية والمنهج الذي ينبغي اتباعه في هذا الصدد موقفاً خلافاً في إطار النظرية العامة للعلم. ودون الحاجة إلي التنبع التاريخي لهذا الخلاف الذي بدأ باغتراب الأنساق النظرية التأملية ووظيفتها

الأساسية فيما يتعلق بالواقع الذي عايشته - وهو الاغتراب الذي ظهرت  
النزعة الامبيريقية كرد فعل له، يهدف إلي رفض كل ما تعنيه هذه الأنساق  
النظرية التأملية أو ينتج عنها - ثم تكرر الخلاف فيما يتعلق باستراتيجيات  
بناء النظريات العاملية التي زخرت بها المرحلة الكلاسيكية من تاريخ  
النظرية الاجتماعية. في هذا الإطار سوف نكتفى بتحديد طبيعة  
الاستراتيجيات المعاصرة لبناء النظرية الاجتماعية. ومن الضروري أن  
نوضح في هذا الصدد أن تباين استراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية يرجع  
إلى ثلاثة عوامل أساسية. أولها يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها  
العلم، ثم حالة وقدر التراكم المعرفي الذي تحقق، وثانيهما إكمال التفاعل  
ووضوحه بين مختلف الابنية النظرية بمستوياتها المتباينة، وبين معطيات  
الواقع ومتغيراته وفقا لمحكات تؤكد موضوعية هذا التفاعل. وثالثهما، طبيعة  
النظرة المثالي لنقطة البداية التي ينبغي أن ننطلق منها لتأسيس النظرية ثم  
منطق إدراك متغيرات الواقع وتفاعلاته.

وإذا كان تاريخ النظرية السوسيولوجية قد شهد تبلور ثلاثة  
استراتيجيات لبناء النظرية، هي (استراتيجية بناء الأنساق النظرية المغلقة)  
و(استراتيجية بناء النظريات العامة أو الشاملة) و(استراتيجية بناء النظريات  
الخاصة أو المتوسطة المدى)، فإن ذلك لا يعنى الانفصال التام بين هذه  
الاستراتيجيات الأساسية، فهناك الكثير من نقاط الالتقاء المشتركة، بالإضافة  
إلى ذلك يوجد التقاء حول عدد من الخطوات أو الممارسات التكنيكية ومن ثم  
فتميزها على هذا النحو الفاصل يحمل قدرا كبيرا من الارادية والتعسف،  
وسوف نتحدث عن كل منها فيما يلي:

#### ١ - استراتيجية بناء الأنساق النظرية المغلقة

سادت هذه الاستراتيجية المرحلة الأولى لنشأة النظرية الاجتماعية  
التي تضمنت أشكالا نظرية متعددة، يرجع بعضها إلى اشتقاقه من فرضيات  
الأنساق الفلسفية السابقة على نشأة علم الاجتماع، ويرجع بعضها الآخر إلى  
محاولة نقل قضايا وممارسات علوم أخرى ومقدمة إلى نطاق علم الاجتماع.

ومن ثم فقد تميزت هذه الأنساق النظرية بمحاولتها تفسير النسق الاجتماعي بالنظر إلي فرضيات من خارجه، واستخدمت معطيات النسق الاجتماعي الواقعي انتقائيا في إثباتها، وهناك شكلان أساسيان لهذه الأنساق النظرية:

١- الشكل الأول ويعرف بالأنساق النظرية التأملية، وهي عبارة عن أبنية افتراضية اشتقت اساسا من الاتجاهات الفلسفية التي عايشة نشأة علم الاجتماع، وتمثل المثالية والوضعية والنفعية نماذج فكرية لهذه الأنساق. ونظرا للتدريب الفلسفي ولمحاولة فهم الواقع المعاش وتقديم تفسير عقلاني لتفاعله، حاول مفكروا هذه الاتجاهات إدراك الواقع بالنظر إلي مجموعة من المقولات الفلسفية التي تضيء علي الواقع هوية محددة. ولقد ظلت هذه الأنساق تستمد صدقها من معقوليتها المنطقية وليس من خلال الاختبار الامبيرقي لفرضياتها الفلسفية، فإذا أضطر المفكر نفسه إلي الاستعانة بمعطيات الواقع فإن ذلك غالبا ما كان يتم بشكل انتقائي. ونظرا لتباين "أصولها المعرفية". فإن جهدها العلمي لم يتجه إلي محاولة البحث عن الموضوعية من خلال تأسيس حوار بين متغيراتها المتباينة، ومحاولة اختبار فاعليتها بالنظر إلي معطيات الواقع. وإنما أتجه إلي ترسيخ تبايناتها عن طريق فرض تصورات نظرية مطلقة عن الواقع، وبذلك ظلت عند مستوى مجموعة من الافتراضات الفلسفية الاعتقادية التي تقترب إلي حد كبير من شكل التوجيهات النظرية العامة. غير أن الخاصية الرئيسية لهذه المرحلة تتحدد في أنها كانت تمثل اختلافا عن الفلسفة من حيث كونها تعطي المعطيات الواقعية اعتبارا ولو بشكل انتقائي، ثم أنها كانت أقل تأملية وانفصالا عن الواقع مقارنة بالتفكير الاجتماعي السابق عليها. هذا بالإضافة إلي كونها خير شاهد علي تحول وانتقال تاريخي للفلسفة من مجموعة من الفرضيات الميتافيزيقية إلي بناءات نظرية ذات قضايا محددة إلي حد ما، وذات طبيعة اجتماعية في برهنتها.

٢- وتمثل النظريات العاملة الشكل الثاني لاستراتيجية الأنساق النظرية المغلقة، حيث سادت هذه النظريات في الفترة التالية لنشأة علم الاجتماع. وقد شكل هذا النموذج التنظيري تيارا كاملا يحاول ان يعطي أهمية لأي من العوامل المتعددة في تحتيم الظواهر الاجتماعية، وقد اتجهت دائما في برهنتها إلى التأكيد علي الأهمية الشاملة لعامل ما جغرافيا، أم بيولوجيا، أم اقتصاديا، أم سيكولوجيا أم اجتماعيا. ونتيجة لذلك فقد أسهم التنظير العملي في تخلف تأسيس النظرية العامة للأنساق الاجتماعية، وذلك عن طريق تركيزها الأساسي علي مجموعة من العوامل التي لا تتناسب بشكل محدد للنسق الاجتماعي، وخاصة العامل البيئي أو البيولوجي أو الاقتصادي علي ما يذهب تالكوت بارسونز<sup>(١٧)</sup>. وبرغم إمكانية الاستفادة أي علم من الفرضيات أو القضايا التي تحدث في نطاق علم آخر. فإن هذه العوامل كلها درست وبحث في إطار علوم أخرى، ونقلت رؤيتها إلى نطاق علم الاجتماع. مثال ذلك التأكيد علي العامل الجغرافي، ونقله من علم الجغرافيا إلى علم الاجتماع، وهكذا بالنسبة للعامل الاقتصادي، أو البيولوجي الوراثي، أو السلائي. وقد دفع ذلك إلى التأكيد علي العامل الاجتماعي فقط- كما يذهب دوركيم- وسيطرته علي التفاعل الاجتماعي في مواجهة العوامل الأخرى، يتضح ذلك من مقولة دوركيم الشهيرة بأن المجتمع حقيقة مفسرة لذاتها<sup>(١٨)</sup>. وإذا كانت النظريات العاملة قد تميزت بإسرافها في الإطلاقات الافتراضية علي غرار التفكير الفلسفي، وعزوفها عن تعريض قضاياها للتحقيق المبيرقي، وهو الشرط الأساسي للاجازه العلمية لأي قضية نظرية، وإتجاهها إلى البحث عن المعطيات - انتقائيا - الملائمة لتأكيد العامل الذي تعتبره مستقلا دائما وقادرا علي قيادة التفاعل الاجتماعي، فإنها، مع ذلك، قد أدت دورا هاما، يتمثل في جمع قدر كبير من المعطيات المتعلقة بالعامل الذي ترى أولوية تأثيره وفاعليته. مما ساعد كثيرا في مرحلة تالية من مراحل النظرية الاجتماعية إلى إعادة هذا التوازن المهتز بشكل علمي عن طريق اعطاء مجموعة العوامل المتباينة

والمشكلة للواقع الاجتماعي أوزانها النسبية والملائمة في صياغة تفاعله. ونظرا للتشابه الكبير بين البناءات النظرية لهذه المرحلة- الأنساق التأملية والنظريات العاملة- فإن لنا عليها المآخذ التالية:

أ - ظلت هذه الأنساق النظرية أبعد ما تكون عن أن تشكل معرفة تراكمية، حيث كان من النادر أن تستند تصورات أي إطار نظري منفرد علي أفكار السابقين عليه. ومن ثم فلقد تأسست نمطيا كتصورات بديلة ومتنافسة وليس كتصورات تتحد وتستمر في نتاج تراكمي. ورغم أن أعمال رواد هذه المرحلة تشهد علي عبقرية بشر موهوبين، إلا أنها لم ترسي الأسس الملائمة للتحليل الاجتماعي السائد في علم الاجتماع اليوم، ومن ثم فرغم كونها قد شكلت انجازات عملاقة في عصرها، غير أن عصرها ليس عصرنا<sup>(١٩)</sup>.

ب- أن هذه النظريات وخاصة النظريات العاملة أكدت علي عوامل مفسرة للتفاعل الاجتماعي من خارج النسق الاجتماعي- إذا إدركناه تحليليا- ومن ثم فقد مالت كلها إلي تفسير الظاهرة الاجتماعية بعوامل خارجة عنها، وليست من داخلها او متفاعلة تفاعلا جوهريا معها<sup>(٢٠)</sup>.

ج- أنه كان من المضار القائلة للتنظير العاملي أن أنقسم ميدان علم الاجتماع إلي مجموعة من النظريات المتحاربة، حيث أمثلت كل مدرسة تبريرا امبيريقيا قويا لموقفها، ولكنها في محاولتها تشكيل أنساق نظرية مغلقة تضمنت صعبا وصراعات مع التفسيرات الأخرى فيما يتعلق بذات الظواهر، ولقد واجهت هذه النظريات مأزقا حينما دفع الكبرياء المهني والمصالح المكتسبة إلي الدفاع عن نظرية معينة في مواجهة أخرى<sup>(٢١)</sup>.

د - أنه كان من نتائج سيادة الأنساق التأملية أو النظريات العاملة أن ظهرت النزعة الامبيريقية المتطرفة، والتي تنكر بداءة أن باستطاعة النظرية أن تفعل كل شيء للعلم، بل ذهب مناصروا هذه النزعة إلي القول بأن النظرية لا تعدو أن تكون تأسيسا افتراضيا تأمليا يقود بعيدا عن احترام الحقائق،

ومن ثم فقد اعتقدوا أن تقدم العلم يمكن أن يتحقق فقط عن طريق المكتشفات غير الموجهة والمتناثرة للحقيقة<sup>(٢٢)</sup>.

غير أنه في مرحلة تالية من مراحل النظرية الاجتماعية تطورت النظريات من كونها افتراضات تعبر عن وجهة نظر روادها إلى تأسيسات نظرية ينتمي إليها علمائها. ولقد حدثت هذه الانتقال عبر تاريخ طويل ألغيت في إطاره الارتباطات العضوية بين ذاتية الباحث أو المنظر من ناحية وبين البناء النظري من ناحية أخرى، وتأسست في محلها رابطة موضوعية بين المنظر والبناء النظري يستطيع من خلاله الباحث أن يساهم في بناء النظرية - أن سلبا أو إيجابا- عن طريق تعريض فرضياتها للبحث الامبيرقي، بحيث انتفت أي رابطة اعتقادية بين المنظر والبناء النظري يستطيع من خلاله الباحث أن يساهم في بناء النظرية - أن سلبا أو إيجابا- عن طريق تعريض فرضياتها للبحث الامبيرقي، بحيث انتفت أي رابطة اعتقادية بين المنظر والبناء النظري. بيد أنه وإن شهدت هذه المرحلة إيمانا بقدرة النظرية ودورها في البناء المعرفي للعلم، فإنه قد ظهر خلاف جديد حول طبيعة البناء النظري للملائم للعلم الاجتماعي في هذه المرحلة. حيث برز موقف يؤكد علي ضرورة أن نتجه إلى بناء النظريات العامة والشاملة التي تجرد عن تراكم المعرفة الذي توفرت في مختلف فروع العلم الاجتماعي هي التي يجب أن نتجه لبنائها، ثم نتولي تطويرها من خلال علاقتها بالمعطيات الامبيرقية. في مواجهة ذلك ظهر موقف آخر يذهب إلى أن التركيز علي تأسيس أطر نظرية شاملة، واشتقاق النظريات منها فيه مخاطرة أن تؤسس في القرن العشرين المعادلات السوسولوجية للأنساق الفلسفية التي سادت في الماضي بكل إحياءاتها المتنوعة، وبناءاتها الفخمة، وضحالتها العلمية<sup>(٢٣)</sup>. ويطرح هذا الموقف إمكانية تأسيس للنظريات الخاصة نطاقات معينة من نطاقات الواقع الاجتماعي. وإن كان مردودا عليه بأن تأسيس النظريات الخاصة يحمل مخاطرة تأسيس أبنية نظرية لأغراض معينة، وتتسق فقط مع نطاقات محدودة من الملاحظات وغير متسقة فيما بين بعضها البعض الآخر دون

أن تضمها كلها رؤية شاملة. إستناداً إلى ذلك يمكن بلورة هذا الموقف من خلال استراتيجيتين أساسيتين لبناء النظرية السوسيولوجية الأولى استراتيجية بناء النظرية الشاملة، والثانية استراتيجية بناء النظرية المتوسطة المدى ونعرض فيما يلي بإيجاز لكل منهما.

## ٢- استراتيجية بناء النظرية الشاملة:

يعتبر تالكوت بارسونز خير من تبني هذه الاستراتيجية في بناء النظرية الاجتماعية، حيث ينادى في هذا الصدد بضرورة الاتجاه مباشرة إلى تأسيس النظرية الشاملة، بحيث يستند هذا التأسيس الشامل إلى ثلاثة اعتبارات أساسية:

١- أنه بالنظر إلى أن وحدة التحليل الأساسية لديه هي بناء الفعل الاجتماعي كنسق اجتماعي، ولما كان بناء الفعل يحتوى على كل عناصر الوجود الاجتماعي الشامل فإنه كان منطقياً أن تكون النظرية عنده شاملة متخذة من مفهوم النسق البنائي الوظيفي إطاراً منطقياً لتنظيم المعطيات التي يحويها الواقع الاجتماعي وأداة مفسرة لظواهره<sup>(٢٤)</sup>.

٢- أنه اعتبر إن الإطار الأساسي لنظرية الفعل الاجتماعي تستند إلى ثلاثة مرتكزات أساسية هي. نسق الثقافة الذي قدمت الانثروبولوجيا إسهامات واضحة في إطاره. ونسق الشخصية الذي قدم علم النفس بقيادة فرويد فهماً لعملياتها الأساسية وبنائها الدافعي. والنسق الاجتماعي الذي طور دوركايم وماكس فيبر تصوراً لعناصره الرئيسية وعلاقاته وبنائه المعياري<sup>(٢٥)</sup>.

٣- أن هذه النظرية بتأسيسه لها تعتبر من وجهة نظر بارسونز دليلاً على نضج العلم، لأنها على هذا النحو تشكل إطاراً تصورياً يحدد المسلك المنهجي للباحث في تناوله لمعطياته. وفي بنائه لنظريته قام بارسونز بتجريد تعميماته عن قضايا توصلت إليها العلوم الثلاثة من خلال دراستها لمتغيرات الواقع موضع الاهتمام، ولذلك فالنظرية لديه ذات طابع تجريدي شامل. ولعل هذه الطبيعية هي التي جعلت عالماً مثل جان



وايترك يذهب إلى القول بإنعدام أية اشارات أو اسنادات امبيريقية في عمله<sup>(٢٦)</sup>، وأنه قد اتخذ من أعمال دوركيم وماكس فيبر ومارشال وباريتو معطيات وبرهانا ودعما امبيريقيا لنظريته<sup>(٢٧)</sup>.

ولتحديد أسلوب بارسونز في تأسيس النظرية الشاملة نجده يؤكد على المنطق التدريجي في تأسيسها، فهي لا تتأسس لديه دفعة واحدة. يتضح ذلك من قوله أنه وإن كانت توجد بعض المتضمنات النظرية هذه، إلا أنها قد تكون مبعثرة بعضها عن البعض. كما توجد القضايا الامبيريقية ذات صلة مباشرة بدرجة عامة بالحقائق إلا أنها غير واضحة. غير انه بسبب تطوير التحليل الاجتماعي العام، وبسبب التراكم المباشر للأدلة الامبيريقية المتصلة به، فإن هذه المتضمنات النظرية سوف تقترب بعضها من البعض، وتصبح ملامحها أكثر وضوحا وتحديدا، بحيث تيسر الاستعانة بها في اقترابنا من الحقيقة.

ويذكر تالكوت بارسونز أن تأسيس النظرية الشاملة مسألة درجة بهذا المعنى. حيث أنه عن طريق ارتباط مجموعات النظريات المتوسطة المدى، وهي الطراز الذي يفضل ميرتون. فإن تشابكها واتصال متضمناتها المتبادلة سوف يؤدي إلى اندماجها في كيان للمعرفة أكثر اتساقا وعمومية. وعندما تتكامل هذه النظريات في النهاية، تتخلق الحالة المثالية حيث تشتق معظم الفروض الإجرائية والحقيقية للبحث الامبيريقى من النسق النظرى العام. وفي اعتقاد تالكوت بارسونز أن هذه الحالة لم تتحقق إلا بالنسبة لعلم الطبيعة. ومع أننا لم نصبح بعد قريبين من مثل هذه الحالة، إلا إن هذا لا يعني أن أية خطوات في هذا الاتجاه لا قيمة لها، بل على العكس، فإن أية خطوة حقيقية في هذا الاتجاه تعتبر تقدما. فعند نقطة النهاية سوف تتحول هذه النظرية المتوسطة المدى إلى نسق نظرى شامل<sup>(٢٨)</sup>. ورغم اهتمام بارسونز بالنظريات الشاملة فإننا نجده في أكثر من موضع يصرح أن ذلك لا يعني استخفافا بأهمية النظريات الخاصة، أو بمعنى آخر، بالنماذج الأكثر تواضعا للعمل النظرى. وعلى العكس من ذلك، يؤكد أنه عند هذا المستوى سوف

تتأسس المواضيع المتنامية للنظرية الشاملة من خلال التفاعل المباشر والفعال بين هذه النظريات الخاصة من ناحية وبين البحث الامبيرقي من ناحية أخرى<sup>(٢٩)</sup>.

ومن الواضح ان بارسونز في تأسيسه للنظرية يتخذ من النظريات الخاصة طريقا لذلك وهو ما قد فعله منه خلال تنقيحه لقضايا الأنثروبولوجيا وعلم النفس والاجتماع بهدف صياغة بنائه النظرى عن الفعل الاجتماعى. وإذا كانت العمليات الأساسية لبناء النظرية العلمية تتمثل في عمليتي التأسيس الافتراضى - أي إذا كان الاتجاه من أسفل إلى أعلى -، أي من التعميمات الامبيرقية إلى صياغة التوجيهات النظرية العامة. ثم التنظيم والاشتقاق - إذا كنا نتجه من أعلى إلى أسفل - فإننا نلاحظ أن تالكوت بارسونز استند كثيرا إلى العلمية الثانية دون الأولى متخذا من قضايا النظريات الخاصة للعلوم الثلاثة معطيات تركيبية لتأسيس نظريته الشاملة<sup>(٣٠)</sup>، أو ينتقى بعض قضاياها التي يمكن أن تتكامل لتشكل بناء النظرية العامة أو الشاملة.

### ٣- استراتيجية بناء النظرية المتوسطة المدى

إذا كان تالكوت بارسونز قد أكد علي ضرورة تأسيس النظرية الشاملة التي تتضمن عددا من النظريات الخاصة التي تشتق منها والتي تتناول نطاقات جانبية من خلال اتصالها بعمليات البحث الامبيرقي، فإننا

---

(٣٠) ليست البارسونزية هي النظرية الشاملة فقط في علم الاجتماع وإنما تعتبر الماركسية في بنائها المنهجي نظرية من هذا الطراز أيضا، ذلك لأنها تبدأ من التوجيهات النظرية العامة فيما يتعلق بطبيعة تشكل الحقيقة الواقعية والقوانين التي تعمل وفقا لها. ثم تتدرج من ذلك إلى تأسيس بعض النظريات الخاصة التي تحتوي علي بعض القضايا الامبيرقية المشتقة اصلا من هذا الاطار النظرى العام للنظرية الماركسية، مثل نظرية الطبقة والصراع والتغير الاجتماعى، وطبيعة ترتيب العناصر البنائية وتفاعلها بعضها مع البعض. ومن ثم فما يصدق علي البارسونزية من حيث كونها نظرية شاملة في شكلها المنهجي واستراتيجية بنائها يصدق علي الماركسية أيضا. وعلي نظريات كل من دوركيم وماكس فيبر كذلك.

نجد ان روبرت ميرتون يرى ضرورة تأسيس النظريات الخاصة أولاً انطلاقاً إلى النظرية العامة للعلم. ومن هنا فالمعتقد أنه ليس هناك خلاف بينهما حول أهمية النظرية العامة الشاملة أو النظرية الخاصة والمتوسطة المدى بالنسبة للعلم، وإنما يتركز الخلاف أساساً حول أي منهما التي ينبغي ان تشكل نقطة البدء الأساسية. ولعل الخلاف بين هاتين الاستراتيجيتين يرجع إلى خلاف في المنطلقات الأساسية لكل منهما، فبينما كان الأول نتاجاً للتظير الأوربي الشامل، فإن الثاني كان تحدياً للفكر الأمريكي في علم الاجتماع الذي استغرق إما في ممارسات امبيريقية فجه لم تستطع أن توفر قضايا نظرية ذات قيمة. وأن طورت أدوات منهجية غاية في الدقة أو في تظير شامل يهدد بإرجاعنا من جديد إلى الأنساق الفلسفية. ومن ثم فإذا كان الأول قد إتجه إلى اختبار الفرضيات النظرية التي قد يؤسسها في ضوء معطيات الواقع، فإن الثاني ركز أساساً علي صياغة مجموعة من التعميمات الامبيريقية المتوافرة التي قد تيسر ذلك. أما السبب الثاني لاختلافهما الاستراتيجي فيرجع إلى طبيعة الالتزام النظرى لكل منهما تجاه النسق الواقعي. فبينما نجد أن بارسونز لديه التزام كامل بكلية النسق، أعنى ضرورة افتراض أن كلية النسق تشكل تكويناً تصورياً قبل إجراء أي بحث أو تحليل للأنماط المحددة<sup>(٣٠)</sup>، فإننا نجد أن ميرتون ألتزم بجزئية النسق كمدخل لتحليله، وليست كليته، وأن تباين الالتزام بين الكل والجزء أدى إلى تباين الالتزام بمستوى النظرية ومنطق بنائها، إذ يتقابل تأكيد بارسونز علي النظرية الشاملة مع تأكيد ميرتون علي النظرية المتوسطة المدى، ومن ثم نجده يتبنى مدخلا أكثر امبيريقية إلى حد كبير<sup>(٣١)</sup>.

وتبدأ استراتيجية ميرتون بنقده للنظريات الشاملة بتأكيدنا أننا نلاحظ في الآونة الأخيرة ميلاً نحو تأسيس النظرية الشاملة التي يجد فيها الباحث كل شيء معداً. مثل هذا الاتجاه إلى هذا التأسيس الشامل سوف يواجه نفس التحدى، ونفس المصير التي انتهت إليه الانساق الفلسفية الشاملة لكل شيء، والتي سقطت الآن في نوع من الأهمال الذي تستحقه. أن القول بذلك اعتبره

غريباً وغير ناضج. فنحن لسنا علي استعداد، فالعمل الممهد لذلك لم ينجز بعد<sup>(٣٢)</sup>. ثم يذهب إلي أن ثمة عوامل أربعة دفعت إلي هذا الاتجاه الخاطئ.

١- أدى نجاح العلوم الطبيعية وضخامة الانجازات التي حققتها إلى دفع الكثيرين نحو مقارنة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الطبيعية. ومن ثم الوصول إلي نتيجة خاطئة تتمثل في أنه من الضروري أن تكون إنجازاتها مثل إنجازات هذه العلوم، وأيضاً أن يكون لعلم الاجتماع نظريته الشاملة مثل ما للعلم الطبيعي. ثم يؤكد أن السبب في ذلك يرجع إلي تجاهل التاريخ الطويل من المعاناة والبحث الذي مرت به العلوم الطبيعية، وذلك لمجرد أن علماء الاجتماع وجدوا انفسهم يعيشون ذات اللحظة التاريخية التي تعيشها العلوم الطبيعية<sup>(٣٣)</sup>.

٢- أنه نظراً لضالة المعطيات التي لدى علماء الاجتماع في مواجهة المطالب الملقاة علي عاتقهم من قبل رجال السياسة، والمصلحين ورجال الأعمال، فقد دفع ذلك علماء الاجتماع إلي نوع من الاعتقاد والحماسة في أنهم بطريقة ما ينبغي أن يكونوا قادرين علي مواجهة هذه المتطلبات مهما كانت فجوة أو غير ناضجة<sup>(٣٤)</sup>. ومن ثم فقد اعتقدوا أن تأسيس النظرية الشاملة يمكن ان يكون وسيلة جوهرية لتحقيق ذلك.

٣- أعتقد علماء الاجتماع - خطأ - إن الكفاءة تعنى القدرة علي مواجهة كل المطالب، ذلك أنه يحدث في المراحل المبكرة للعلم المبتدئ أن يسعى رواده بنفس الأسلوب وراء مطالب فجوة مثل طلبهم ان تكون لديهم أنساق نظرية كلية شاملة مناسبة لأي نوع من المشاكل أو القضايا التي تدخل في نطاق هذا العلم<sup>(٣٥)</sup>.

٤- أن الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في الولايات المتحدة في الثلاثينيات أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الاتجاه الامبيرقي الذي شكل الطبيعة الأساسية لعلم الاجتماع الأمريكي حتى حينئذ، فشل في مواجهة هذه الأزمة، ومن ثم يعتبر التنظير والاغراق في طلب النظريات الشاملة رد

فعل حاداً لهذه الأزمة لكونه يشكل بحثاً عن إطار نظري يجنب المجتمع الأمريكي وقوعها ثانية<sup>(٣٦)</sup>.

وتتحدد استراتيجيات ميرتون في بناء النظريات المتوسطة المدى من خلال تعريفه لمصطلح النظرية الاجتماعية الذي يشير من وجهة نظره إلى التصورات المترابطة منطقياً، تلك التصورات المحدودة والمتواضعة في نطاقها، وليست تلك الشاملة والمتضمنة لكل شيء<sup>(٣٧)</sup>. فهو يؤكد أن هناك معضلة أساسية تواجه علم الاجتماع الآن وينبغي التصدي لها، وهي الهوة التي تحدث الآن داخل العلم بين النظرية ومعطيات الواقع، إذ تكون الأفكار أكثر نمواً وتطوراً في سرعتها عن قدرة البحث المبيرقي اللازم لاختبار هذه الأفكار في الغالب أو توضيحها<sup>(٣٨)</sup>. فالمشكلة عند ميرتون تتمثل أذن في قيام نظرية لا بد أن تكون ذات صلة بالأبحاث المبيرقية التي تدعمها<sup>(٣٩)</sup>. ثم يطرح ميرتون صيغة النظرية المتوسطة المدى لكي يعبر بها الفجوة بين التنظير الشامل من ناحية والنزعة المبيرقية من ناحية أخرى<sup>(٤٠)</sup>. وهو يؤكد أن الأنساق الشاملة ينبغي أن تفسح الطريق للنظريات المتوسطة المدى، والأقل مهابة وجلالاً، ولكنها الأكثر ثراءً من حيث الأسس والمرتكزات. ثم يذهب إلى القول بأننا لا نتوقع من أي فرد أن يخلق نسقاً أو مخططاً لنظرية تقدم حلولاً لكافة القضايا الاجتماعية والسوسيولوجية، فالعلم، والعلم الاجتماعي ليس بهذه البساطة<sup>(٤١)</sup>. ثم يؤكد أنه قد يبدو معقولاً أن نفترض أن علم الاجتماع سوف يتقدم إلى الدرجة التي سوف ينصب اهتمامه الرئيسي عندها على تطوير نظريات ذات نطاق متوسط، وأنه سوف يحبط إذا ركز انتباهه على بناء النظرية من النوع الشامل<sup>(٤٢)</sup>.

لكن ما هي طبيعة النظرية المتوسطة المدى؟ يقدم ميرتون الإجابة على ذلك بقوله أن وظيفتنا الرئيسية اليوم هي تطوير نظريات خاصة ملائمة لـنطاقات محدودة من المعطيات، على سبيل المثال نظريات عن ديناميات الطبقة، عن ضغوط الجماعات المتصارعة، عن القوة وممارسة التأثير، بدلاً من البحث منذ البداية عن بناء تصوري (متكامل) ملائم لاشتقاق كل هذه

وغيرها من النظريات<sup>(٤٣)</sup>. ويعنى ذلك تأكيد ميرتون علي ضرورة الاقتصار في هذه المرحلة علي بناء النظريات التي تغطي جوانب من البناء الاجتماعي أو تتناول بعض متغيراته، غير أن ذلك لا يعني إغفاله للنظرية العامة وعدم الاهتمام بها. وأن ما يراه هو أن تكون الأولى طريقاً لتأسيس الثانية، إذ يؤكد أنه من خلال تأسيس النظريات الخاصة الملائمة لنطاقات محدودة من المعطيات الاجتماعية، يمكن تطوير إطار تصوري أكثر عمومية وقدرة علي ضم هذه المجموعة من النظريات الخاصة في إطار نظري شامل. وإذا كانت عملية التأسيس الافتراضى والتنظيم قد أدت دوراً محورياً في بناء النظرية عند بارسونز. فإن ميرتون يستند في بنائه النظرى إلي عمليتي التأسيس والاشتقاق، حيث تتأسس القضايا عن علاقات الواقع ومعطياته. ثم يعاد توجيهها نحو قيادة البحث الامبيرى في نطاق مجالات خاصة بالنظر إلي كونها فروضا اشتقت من قضايا جردت عن ذات الواقع أو واقع مماثل.

وجهة نظرنا في هذا الصدد تتمثل في أنه وإن كنا نوافق روبرت ميرتون علي أن الاتجاه إلي بناء النظريات الشاملة فيه تهديد الاستغراق في ممارسات تأملية بعيدا عن معطيات الواقع المتفاعلة. إلا أننا نختلف معه في ضرورة أن نعمل علي تأسيس التصورات الشاملة من خلال الالتزام بكلية النسق، وإن كنا نفرض استناد هذه الكلية إلي التوازن البارسونزى. وفيما يتعلق بموقف ميرتون فقد نتفق معه علي ضرورة أن تكون القضية الامبيرقية هي التعميم الرئيسى لصياغة البناء النظرى، بيد أننا نختلف معه في أن الاستغراق في تطوير قضايا امبيرقية يتعلق بنطاقات خاصة من الواقع الاجتماعي فيه تهديد أن نفقد البعد النسقى الشامل، وهو بعد أساسى في تحليل أية واقعة جزئية بدونه يفتقد علم الاجتماع القدرة علي تقديم فهم مجتمعي للعمليات الأساسية ومتتالياتها الجزئية، والوقوف عند مستوى الفهم الاجتماعي الذي يقتصر علي رؤية الواقعة من داخلها. دونما قدرة علي رؤية أبعادها الخارجية ذات التأثير الأكبر، هذا بالإضافة إلي أنه يغفل التعميمات

النظرية التي توفرت لعلم الاجتماع حتى الآن في هذا الإطار فإننا نشير إلى ثلاثة اعتبارات أساسية.

١- ويشير الاعتبار الأولي إلى الحاجة إلى نظرية شاملة تتبنى رؤية شاملة ونسقية للواقع مع الأخذ في الاعتبار عدم استناد هذه النسقية لأي من العمليات الأساسية التوازن أو الصراع بشكل مطلق.

٢- كما يؤكد الاعتبار الثاني على ضرورة أن يستند بناء هذه النظرية الشاملة من خلال ما وفرته النظريات العامة في علم الاجتماع من تصورات شاملة، ومن قضايا امبيريقية تصلح- عند إعادة تحليلها- أساسا لاختبار فاعلية التعميمات النظرية العامة لهذه التصورات الشاملة.

٣- كما يشير الاعتبار الثالث إلى أننا في حاجة الآن إلى الصياغة النظرية في علم الاجتماع بمعنى formalization ذلك أنه قد أنفق جهد كبير في عملية تأسيس النظرية، سواء على المستوى المتوسط المدى أو الشامل. ما نحتاجه الآن هو إعادة صياغة النظريات القائمة لتحديد القضايا المتماثلة- التي تتعلق بموضوع محدد- في مختلف النظريات القائمة تلك التي ثبت صدقها عند تعريضها للفحص والاختبار الامبيريقى. كصياغة نظريات عن الفعل الاجتماعي، عن النظام الاجتماعي، عن التغير الاجتماعي، عن النسق الاجتماعي ومكوناته الأساسية أو عن تفاعلاته الدينامية. وذلك من خلال الفحص المنطقى والامبيريقى للتعميمات القائمة الآن في علم الاجتماع، بهدف تأسيس نظرية شاملة، تمتلك الرؤية الشاملة دون الاستغراق التفصيلي، وتمتلك الصدق الامبيريقى والاتصال بالواقع، وهي خاصية لم تتوافر للأنساق الفلسفية الشاملة.

### ثالثاً: نظريات المرحلة الكلاسيكية، البحث عن إطار تحليلي

تدخل دراسة النظرية الاجتماعية في إطار أدبيات علم اجتماع المعرفة، وفي بعض جوانبها داخل نطاق فلسفة المعرفة. ويختلف تناول النظرية الاجتماعية بالتحليل والبحث والدراسة عن تناول أي موضوع آخر، لأنه تحليل ودراسة للأفكار ذاتها، بل وأكثر نماذج الأفكار تجريداً. وقد بذلك

محاولات كثيرة في هذا الصدد، غير أن الكثير منها صدر عن غير المتخصصين، الأمر الذي أسهم في النهاية في تعقيد الأمور. أحيانا كان العرض بسيطاً ومبسّطاً حتى أصبح مغلّلاً، وأحيانا أخرى كان أكثر تعقيداً حتى أصبح دلالة علي عدم الفهم. الأمر الذي أصبح من الضروري معه مواجهة هذه الظاهرة، خوفاً من تشويه تصور العقل العربي لمعنى النظرية، ونطاق العلم فيها، وآفاق الأسهم المحتملة. من هنا فقد أصبح من المفيد أن نعرض لآطارنا المقترح لتحليل النظرية الاجتماعية، غير أننا قبل أن نعرض لذلك نرى ضرورة طرح عدد من الأطر التحليلية التي تبنّاها بعض المشتغلون بالنظرية الاجتماعية.

ويعتبر تحليل النظرية بالنظر إلى السياق الاجتماعي لمحاولة فهم قضاياها من المحاولات الأولى لفهم النظرية الاجتماعية، ويعتبر هاري المر بيرنز Barnes في مؤلفه "الفكر الاجتماعي من البدعة إلى العلم" Social Thought From Lore to Science من المحاولات الأولى في هذا الصدد، يضاف إليها محاولة هانز موس Hans Mauss في مؤلفه "تاريخ الفكر الاجتماعي" History of Social Thought. ويحاول هذا الأسلوب في التحليل تحليل النظريات الاجتماعية بالنظر إلى السياقات الاجتماعية التي ظهرت فيها، كدراسة النظريات التي ظهرت في المجتمع اليوناني أو المجتمع الإيطالي، أو الفرنسي، أو الإنجليزي، أو الأمريكي. أحيانا يجتهد هذا الأسلوب في ربط بعض قضايا النظرية ببعض أحداث السياق الاجتماعي، وأحيانا أخرى يعالج النظرية بتحليل مفاهيمها وقضاياها الأساسية دون ربطها بأحداث معينة في السياق اللهم سوى انتمائها لهذا المجتمع أو ذاك.

ويؤخذ على هذا الأسلوب في دراسة وتحليل النظرية الاجتماعية إغفال فاعلية السياق الاجتماعي، سواء المحلي أو الأشمل، حيث نجد أن قضايا كثير من النظريات ليست سوى تجريد لبعض التفاعلات الواقعية. من ناحية ثانية يتجاهل هذا الأسلوب في غالب الأحيان وضع النظرية الاجتماعية في سياقها الفكري، فالنظرية الاجتماعية، هي حلقة في تطور، نسق التفكير



العلمي، حيث نجد أن كثيراً من مفاهيم هذا النسق وقضاياها قائمة في بناء النظرية موضع الدراسة ولو في إطار نسقي جديد، إضافة إلى أن هذا الأسلوب في التحليل يتجاهل الوظيفة الأيديولوجية للنظرية الاجتماعية، وهي الوظيفة التي برزت بوضوح في فترة الحرب الباردة.

ويتمثل الأسلوب الثاني للتحليل العلمي للنظريات الاجتماعية، في ذلك الأسلوب الذي يري في النظرية مجرد حلقة في تطور أو نمو التفكير العلمي، ويعتبر مؤلف دون مارتندال "طبيعة ونماذج النظرية الاجتماعية" The Nature and Types of Social Theory أفضل نموذج لهذا الإتجاه، وهي تشكل بدورها مقدمات لما سوف يأتي بعدها. ويدخل في نطاق هذا الأسلوب أيضا التحليل الذي قدمه كل من بيرسي كوهن Percy Cohen في مؤلفه "النظرية الاجتماعية الحديثة" Modern Social Theory وجون ركس John Rex "قضايا أساسية في النظرية الاجتماعية". وغير ذلك من التحليلات العديدة التي تبنت هذا الأسلوب.

ومما يؤخذ علي هذا الأسلوب أنه لا يهتم كثيرا بالنظر إلى النظرية باعتبارها، في بعض قضاياها، تعد انعكاساً للتفاعل الاجتماعي القائم، فهو لا يحاول ربط أي من المقولات النظرية بتفاعلات السياق الاجتماعي. كذلك يؤخذ علي هذا النمط من التسجيل أنه يغفل تماما الوظيفة الأيديولوجية للنظرية، مقتصرًا علي المستوى المعرفي في معالجته للنظرية الاجتماعية.

ويمكن أن نسمي الأسلوب الثالث لتحليل ودراسة النظرية الاجتماعية بأسلوب التحليل التاريخي، وهو الأسلوب الذي يحاول أن يؤصل للبداية التاريخية لظهور مفاهيم النظرية وقضاياها الرئيسية، محاولا ان يبحث عن هذه الأصول إما في المجتمع اليوناني القديم، أو المجتمعات الشرقية (الصين، الهند، مصر) وحتى أوروبا القرون الوسطى ثم يحاول بعد ذلك تتبع الانتقال والتحول والتطور التاريخي للمفهوم حتى بلغ تحديده الحالي. إذ يرى هذا الأسلوب في النظرية نتاج لتراكم تاريخي عبر قرون عديدة من الزمن، حيث يميل دائماً المنظر في هذا الأسلوب إلى البحث عن الجذور. إضافة إلى

تحديد القضايا النظرية العلمية التي تشكل بناء النظرية حالياً، كما يفعل الباحثون الذين يميلون إلى تسجيل النظرية وفقاً للأسلوب الثاني.

وإن وفر هذا الأسلوب قدراً هائلاً من المعلومات التفصيلية المتصلة ببناء النظرية، وهو الجهد الذي يفيد في الأغراض التعليمية إلا إنه لم يذكر شيئاً عن العلاقة بين قضايا النظرية من ناحية وأحداث السياق الاجتماعي من ناحية أخرى، إضافة إلى أنه لا يذكر شيئاً عن المتضمنات الأيديولوجية لأي نظرية من النظريات، باعتبار أن أصحاب هذا الاتجاه ينفقون كل جهدهم في معالجة الجوانب المعرفية للنظريات، في مقابل تجاهل الوظائف الأيديولوجية لأي نظرية من النظريات. ويعتبر مؤلف بيترم سروكين P.Sorokin النظريات الاجتماعية المعاصرة Contemporary Sociological Theories، من أهم النماذج تجسيدا لهذا الأسلوب في التحليل.

ويعتبر تحليل النظرية ودراستها بالنظر إلى السياق الاجتماعي هو الأسلوب الرابع الذي يتبعه عدد من الباحثين. ويعتبر مؤلف ألفن جولدنر Alvin Gouldner الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي The coming Crisis of western Sociology من أهم المؤلفات التي تجسد هذا الاتجاه في دراسة النظرية الاجتماعية وتحليلها. ويميل هذا الاتجاه إلى التركيز على بعدين رئيسيين الأول أن النظرية الاجتماعية هي إنعكاس لأحداث السياق الاجتماعي علي الصعيد المحلي الذي تتصاعد دوائره في الاتساع حتى السياق العالمي. فقضايا النظرية تعكس أحداث الواقع وما يحدث فيه من تفاعل، إضافة إلى علاقة السياق المحلي بالسياقات المحلية الأخرى في إطار النظام العالمي، وما يقع في الأخير من أحداث وتفاعلات. فالنظريات الاجتماعية الشاملة أو ذات الرؤية الكلية أتجهت إلى رفض بعضها البعض في فترة الحرب الباردة، لكنها بدأت تتجذب إلى بعضها البعض في فترة الوفاق الدولي، ذلك ينطبق بالتحديد علي العلاقة بين الماركسية والبنائية الوظيفية في علم الاجتماع. ويتمثل البعد الثاني في تأكيد هذا الاتجاه بصورة محددة علي البعد الأيديولوجي للنظرية الاجتماعية. وبرغم تأكيد هذا الاتجاه

علي محورية البعد المعرفي للنظرية إلا إنه في كثير من الأحيان يميل إلى التذكير ببعض الوظائف للنظرية للنظري وإن احتلت مكانة ثانوية في هذا التحليل. إضافة إلى ذلك يغفل هذا الأسلوب نسبيا الحديث بإسهاب عن الأصول المعرفية للنظرية، أو النظر إلى النظرية باعتبارها وحدة في نسق التفكير العلمي.

ويمثل أسلوب التحليل الايديولوجي أسلوب التحليل الخامس في هذا الصدد. ويعتبر مؤلف إرفنج زايتمان Irving Zeitlin "الأيديولوجيا وتطور النظرية الاجتماعية Ideology and the development of sociological theory من أفضل المؤلفات في هذا الصدد. حيث يتصور هذا الأسلوب نشأة النظريات وظهورها استجابة لبعضها البعض. بمعنى إنه إذا كانت النظرية الماركسية تقوم بتحليل النظام الرأسمالي ونقده، لتحديد القوانين التي تحكم التحرك نحو تأسيس المجتمع الشيوعي الذي ترى فيه النظرية المجتمع الأكثر اكتمالا والذي يستخلص من كل الاغترابات، فإننا نجد عدد من النظريات الأخرى تظهر - حسبما يذهب هذا الأسلوب - لتنفيذ النظرية الماركسية، والدفاع عن المجتمع الرأسمالي. فالنظرية من خلال هذا الأسلوب تدافع عن واقع معين، أو تدفن آخر وتبرز الوظيفة الأيديولوجية باعتبارها أكثر الوظائف أهمية ووضوحاً. وقد يهتم هذا الأسلوب نسبياً بالنظر إلى النظرية كوحدة في تطور نسق التفكير العلمي، وقد يسقط تأثير إحداث السياق الاجتماعي علي مقولات النظرية الاجتماعية، غير أن التأثير الواضح يظل منسوباً للمتغير الايديولوجي بالأساس.

وفي محاولتنا لتحليل النظرية الاجتماعية رأينا أن يتم ذلك بالنظر إلى إطار وإن كان لا يلتزم حرفياً بأي من الأطر السابقة إلا إنه استعان ببعض متغيراتها الأساسية. حيث تتشكل متغيرات هذا الإطار بالنظر إلى مجموعة من المتغيرات، التي نعتقد في اتصالها العضوي ببناء النظرية الاجتماعية. وإذا كنا نعتقد أن المتغيرات ذات التأثير في بناء النظرية الاجتماعية هي مكانة النظرية في بناء نسق التفكير العلمي، وإيضاً الحياة الشخصية للمنظر،

وطبيعة أحداث السياق الاجتماعي التي تعتبر النظرية في بعض مقولاتها انعكاساً لتفاعلاتها، فإننا أسسنا الإطار التحليلي الذي يضم العناصر التالية:

١- الحياة الشخصية للمنظر الذي لعب دوراً أساسياً في بناء النظرية، فمما لا شك فيه أن للحياة الشخصية للمنظر تأثيرها علي بناء نظريته، حيث نجد أن للأحداث الشخصية تأثير نسبي علي طبيعة الظواهر التي تصدى لها المنظر بالبحث والتحليل، ومن ثم التعميمات والقضايا التي وصل إليها من خلال دراسته لهذه الظواهر والأحداث فمثلاً من المسلم به أن هناك تأثير ليهودية ماركس علي موقفه من الدين، وهناك تأثير لانتفاء دور كيم لمقاطعة الازراس- موضع التنازع حينئذ بين ألمانيا وفرنسا - علي أفكاره فيما يتعلق بروح الأمة وعقلها الجمعي. كذلك هناك تأثير للبعد اليهودي لمنظري المدرسة النقدية في علم الاجتماع علي كثير من أفكارهم. وكذلك هناك تأثير للحياة الشخصية لفريدو باريتو علي كثير من أفكاره النظرية كدورة الصفوة أو الموقف من الاشتراكية.

٢- وتشكل الجذور الفكرية العنصر الثاني في الإطار التحليلي المقترح، حيث تشكل الجذور الفكرية جوهر العلاقة بين نسق التفكير العلمي من ناحية، وبين النظرية موضع التحليل والاهتمام من ناحية أخرى في هذا الإطار، فإننا في معالجتنا لأي نظرية من النظريات، فإننا نعمل دائماً علي وضعها في مكانتها علي خريطة نسق التفكير العلمي، عن طريق تحديد الصلة التي تربط النظرية بجذورها القائمة في نسق التفكير العلمي، لتحديد طبيعة تأثير نسق التفكير العلمي علي بعض قضايا النظرية موضع التحليل، من ذلك مثلاً نسبة الجدل الماركسي إلي الجدل الهيجلي، الذي يرجع بدوره إلي الجدل في نسق الفلسفة اليونانية القديمة عند هيراقليطس. أو إسناد فكرة العقل الجمعي عند إميل دوركايم في بعض جوانبها إلي فكرة الروح العامة أو الفكرة المطلقة عند هيجل، أو إسناد المنهجية الدوركية إلي تأكيد أوجست كونت علي نموذج العلم الطبيعي.

٣- ويتشكل العنصر الثالث في الإطار التحليلي من البناء المنهجي للنظرية موضع التحليل. ذلك أننا نقتنع أن أي نظرية من النظريات لها اقتراب منهجي من الواقع محدد وخاص بها. حيث يحتوى هذا العنصر المنهجي في بناء النظرية علي طبيعة تصور النظرية للحقيقة الاجتماعية، ومنطق تناول الباحث لها بالبحث والدراسة، وفي بعض الأحيان طبيعة أدوات البحث الأكثر ملائمة للنظرية التي يتبناها الباحث، علي سبيل المثال تصور الحقيقة الكلية بين ماركس وأوجست كونت مثلاً يفرض علي الأخير إدراكها إدراكاً استقرائياً بينما الأول يدركها إدراكاً تطورياً وتاريخياً. أو أن تباين منطق إدراك الحقيقة بين ماكس فيبر ودوركايم، جعل الثاني يؤكد علي ضرورة الإدراك الموضوعي للظاهرة موضع الاهتمام بينما أوصى الأول بضرورة التفهم والإدراك الذاتي للواقعة موضع الدراسة.

٤- ويشكل التصور الذي تطوره النظرية للواقع الاجتماعي العنصر الرابع في الإطار التحليلي. وهو العنصر الذي يشكل الجانب الأساسي أو العيني Substantive في بناء النظرية. ونحن نعتقد أنه لا خلاف بين رواد النظرية الاجتماعية فيما يتعلق بالمتغيرات المشكلة للواقع الاجتماعي. ولكن يكمن الخلاف الرئيسي بين النظريات في طبيعة ترتيب هذه العناصر بالنظر إلي بعضها البعض، وأيضاً في طبيعة العلاقات القائمة بينها. إذ تدرك غالبية النظريات الواقع باعتباره يتكون من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية أو الدينية، ولكنها تختلف حول المتغيرات ذات الأولوية، فبينما تؤكد الماركسية علي المتغيرات الاقتصادية تؤكد نظرية إميل دوركايم علي المتغيرات الاجتماعية، علي حين يعطى فيبر متغير الدين والثقافة كمتغير الأولوية، بينما يؤكد باريتو علي فاعلية دورة الصفوة كمتغير أساسي.

ولأن النظرية الاجتماعية كانت دائماً انعكاساً لازمة أو مشكلة يمر بها النظام الاجتماعي. يحاول المنظر تشخيصها وتحديد طبيعتها وطرح

الحلول الملائمة لها. فقد رأينا أن تكون هذه الأبعاد هي أبعاد التصور النظري، الذي بناء عليه يتم تحليل أي نظرية من النظريات. ومن ثم نجد أن قضايا التصور العيني أو الواقعي للنظرية تدور حول طبيعة مشكلة النظام الاجتماعي كما تشخصها النظرية ثم ما هي عناصر هذه المشكلة أو متغيراتها، ثم ما هو الحل الذي تطرحه النظرية للخروج من مشكلة النظام الاجتماعي التي تعتبر النظرية انعكاساً لها في بعض جوانبها.

٥- يبقى بعد ذلك أن نوضح أننا لم نعطي بعد الأيديولوجيا اعتباراً كبيراً في تحليلنا لمختلف النظريات الاجتماعية، وذلك لاعتبارين. الأول أنني أرى أننا كباحثين في علم الاجتماع ينبغي أن نهتم بالجوانب المعرفية لأي نظرية من النظريات لأنها تشكل الأساس الجوهرى لبناء النظرية. باعتبار أننا ندرك النظرية باعتبارها إطاراً فكرياً أو منهجاً لوصف تفاعلات الواقع وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلى بعض التعميمات التي تيسر ضبط التفاعل الواقعي والسيطرة عليه، وتوجيهه إلى أوضاع في المستقبل ننتبأ بها، ونوجه هذا التفاعل نحوها، وتلك هي الوظيفة الأساسية للنظرية العلمية. ويتمثل الاعتبار الثاني في انتهاء عصر الأيديولوجيا وهو العصر الذي ازدهر فترة الحرب الباردة، وأصبح خافتاً للغاية في فترة الوفاق أو التجانس الذي يتجه إليها النظام الدولي. ولأننا نعتقد أيضاً أن التبرير الأيديولوجي قد يكون أحد وظائف النظرية الاجتماعية لكنه لا ينبغي أن يكون مكوناً محورياً في بناء النظرية الاجتماعية.

#### رابعاً: الأيديولوجيا ونظرية علم الاجتماع

تعتبر قضية العلاقة بين الأيديولوجيا ونظرية علم الاجتماع من القضايا الهامة التي تحتاج إلى الدراسة. ذلك أنه قد كثرت الجدل والحوار في السنوات الأخيرة حول قضايا عديدة تتعلق بالأيديولوجيا، كالقضية الخاصة بموقف الباحث من الالتزام العلمي والأيديولوجي، أو الأيديولوجيا ودورها في نشأة النظرية السوسيولوجية إلا أن هذا الجدل والحوار لم يصل إلى نتائج محددة ودقيقة. ذلك لأنه فضل أن يدور حول القضية من الخارج، وقد كان

أُلزم له أن يغوص بداخلها ليسير طبيعة علاقاتها من الداخل، هذا إلى جانب عدم التزامه في تناوله لهذه القضية - علي خطورتها- التزاما منهجيا يصل إلى نتائج موضوعية واضحة ودقيقة، ونتيجة لذلك فقد انطلقت بعض الشعارات التي تؤكد أحيانا أن علم الاجتماع يجب أن يكون علم اجتماع سياسي، وأن القائمين به يجب أن لا يركزوا كثيرا علي النظرية والمنهج، فهذا مرض عضال اسمه الحصر المنهجي. وما تشترك فيه كافة هذه الشعارات يتمثل في إهمالها الكامل لعلم الاجتماع الأكاديمي نظرية ومنهجاً وعدم التقدم لتطويره والإسهام فيه. الأمر الذي جعل ألفن جولدنر يضع عنواناً لمؤلف حديث له يعبر فيه عما يواجه علم الاجتماع بأنها "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي"، ويصورها ر. د. ليانج منظر راديكالية الشباب بتأكيد (أنها من أحد يستطيع ان يبدأ في التفكير أو الشعور أو العمل الآن إلا ابتداء من اغترابه، إننا لا نحتاج إلي النظرية إلي حد كبير طالما أن الخبرة هي مصدر النظرية<sup>(٤٤)</sup>).

وإذا كنا قد ناقشنا بناء النظرية ووظائفها واستراتيجيات بنائها، فإننا سنحاول مناقشة الأيديولوجيا من حيث طبيعتها وخصائصها، ثم علاقتها بالقضايا العلمية للنظرية الاجتماعية، ثم مناقشة هذه القضايا التي طرحت حول الأيديولوجيا والنظرية.

#### ١ - تعريف الأيديولوجيا

لمناقشة الأيديولوجيا من حيث نشأتها وطبيعتها، نجد أنه من الضروري طرح تعريف لها، إلا أننا في مناقشتنا مسألة تعريفها نواجه بعدة تعريفات. إذ يشير هذا اللفظ أحيانا إلي الأيديولوجيا بإعتبارها نسق من الأفكار بشأن الظواهر، ولا سيما ظواهر الحياة الاجتماعية. أو هي طريقة التفكير المميزة لطبقة أو فرد. أو أن اللفظ قد يشير إلي علم الأفكار، أي دراسة أصل الأفكار وطبيعتها، ولا سيما في مذهب كوندياك الذي استمد جميع الأفكار من الإحساس وحده. أما عند كارل ماركس وإنجلز الذي أثار مشروعهما النظرى الاهتمام بالأيديولوجيا. حيث نجد أن مفهوم الأيديولوجيا

عندهم لا يشمل نظرية المعرفة السياسية فحسب، بل يشمل أيضا الميتافيزيقيا والأخلاق والدين وأية (صورة للوعي) تعبر عن المواقف والالتزامات الأساسية لطبقة اجتماعية<sup>(٤٥)</sup>، أما تالكوت بارسونز فيعرف الأيديولوجيا بأنها نسق من الأفكار الموجهة أو التي لها أصل إمبيريقى، تلك التي تمنح الإنسان تفسيراً للطبيعة الإمبيريقية للجماعة وللمواقف التي تقف فيها، والعمليات التي تطورت بها حتى بلغت حالتها الراهنة، ثم الأهداف التي يتوجه إليها الأعضاء جماعيا، كذا علاقتهم بمسار الأحداث في المستقبل<sup>(٤٦)</sup>.

ويكشف التفحص الدقيق لهذه التعريفات، أن الأيديولوجيا تتعلق بكيان جماعة، وأنها تتعلق بتحقيق أهداف هذه الجماعة، سواء كانت طبقة أو تجمعاً يتخذ أي شكل آخر، وأن لها علاقة بمستقبل هذه الجماعة، وأن جميع أفرادها لابد وأن يشاركوا فيها. ويصوغ هارى جونسون أهم عناصر الأيديولوجيا بأنها تتكون من:

أ - الأفكار الموافق عليها بصورة شائعة تلك المتعلقة بالبناء، وبالعمليات الداخلية (بما فيها التغيرات التي قد تقع، والإطار العالمى للمجتمع).

ب - الأفكار الشائعة الموافق عليها والمتعلقة بتاريخ المجتمع.

ج - التقويمات الشائعة المتعلقة بالحقائق الموافق عليها.

د - القيم والأهداف المتفق عليها بصورة شائعة بالنسبة للمجتمع<sup>(٤٧)</sup>.

يعني ذلك أنه من الممكن وفقا للتحديدات السابقة، أن نجد في المجتمع الواحد مجموعة من الأيديولوجيات، فكل جماعة ذات ثقل ما، أو حزب سياسي، أو منظمة مهنية أو نادى اجتماعي يمكن أن تكون له أيديولوجيا معينة، بذلك يتأكد لدينا أن الأيديولوجيا غالبا ما تعبر عن مشاعر ومعتقدات عاطفية وخاصة تلك التي تربط الفرد بالجماعة. فهى إلى جانب استنادها في نشأتها إلى حقائق إمبيريقية إلا إنه عادة ما يدخلها عنصر اللاعقلانية أو الصوفية كالحال في الدين. والمؤكد أن هناك بعض الأيديولوجيات التي نجد لها أصولا في الصوفية والحدس والإلهام المبالغ فيه<sup>(٤٨)</sup>.



## ٢- نماذج الأيديولوجيا

ترتبط الأيديولوجيا وظيفيا بكيان الجماعة وتماسكها ودعمها والحفاظ عليها والدفاع عنها امام المجتمعات أو التجمعات الأخرى ذات الايديولوجيات المضادة. فلأدائها الوظيفي علاقة بتكامل المجتمع أو الجماعات الفرعية، ثم إنها قد تحدد للجماعة اتجاهها معرفيا وإدراكيا مشتركا تجاه أهداف معينة ثم وسائل تحقيق هذه الأهداف. إضافة إلي أنها تحتوي علي الرموز التي تدعم الجماعة باستيعاب الأخيرة لها بالإضافة، حيث تعد هذه الرموز تجليات جمعية لتفاعل الجماعة، من هنا وجدنا أن الارتباط بالأيديولوجيا يكون أقوى ما يكون في حالات الصراع الذي قد تواجهه الجماعة سواء كان صراعا داخليا أو خارجيا<sup>(٩٩)</sup>. ذلك لأن الأيديولوجيا تكون هي السلاح أو الأساس الذي تستند إليه الجماعة لكل تتجاوز حالة الصراع هذه، وتحقق التكامل والاستقرار من جديد بعد أن تحسم هذا الصراع لصالحها.

والإي جانب أنه لكل جماعة إيديولوجيتها الخاصة، بالإضافة إلي إمكانية.تواجد عديد من الأيديولوجيات داخل المجتمع الواحد فإن هناك أنواعا من الأيديولوجيات. فهناك الأيديولوجيا الثورية والأيديولوجيا الرجعية وكذا الأيديولوجيا المحافظة ثم الأيديولوجيا المضادة.

أما الأيديولوجيا الثورية أو الراديكالية فهي تلك التي تهاجم النظام الاجتماعي الكائن أو أحد جوانبه. وبذلك فإنها يجب أولا أن تقدم نقدا للجوانب التي تهاجمها ثم برنامجا بديلا لما هو موجود، ومن ثم فهي تؤكد بشدة علي الخضوع لهذا البرنامج الراديكالي، ولأعضاء القائمين بالحركة الثورية<sup>(١٠٠)</sup>. إلا أنه بالرغم من أن الجماعة الثورية تعمل علي الإطاحة بالنسق القائم، أو كثير من جوانبه، فإننا نلاحظ أن الأيديولوجيا الثورية تؤكد علي بعض القيم السائدة والموجودة وهي بذلك تشترك مع الأيديولوجيا المحافظة في الاتفاق علي هذه القيم<sup>(١٠١)</sup>.

وتعد الأيديولوجيا الرجعية شكلا خاصا كالأيديولوجيا الثورية، وليس من الضروري أن نقول بأن هذه الأيديولوجيا سيئة أو حسنة. بل أنها ببساطة

أيدولوجيا تعمل علي دعم العمل علي استعادة بعض جوانب النظام الماضي. إذ أنه في أعقاب كل ثورة، نجد عادة ممثلي الجانب المنهار والذي حطمته الثورة يؤيدون الرجوع إلي الأشكال النظامية التي أطاحت الثورة بها.

أما الأيدولوجيا المحافظة فهي الأيدولوجيا التي تحاول الحفاظ علي ما هو كائن وتطلب الخضوع له. إلا أننا نؤكد أن الخط الفاصل بين صفات الثورية أو المحافظة فيما يتعلق بالأيدولوجيا إنما هو فصل نسبي ذلك لأن مصطلحات الثورية أو المحافظة لا تشير عادة إلي مضمون الأيدولوجيات. ولكنها تشير إلي علاقاتها بالنظم الاجتماعية السائدة. فالماركسية اللينينية هي الأيدولوجيا المحافظة في الاتحاد السوفيتي بينما هي الأيدولوجيا الثورية في الولايات المتحدة. ولذلك فإننا يمكننا أن نؤكد أن الأيدولوجيا المحافظة تبرر وتدافع عن النظم القائمة وبخاصة تلك النظم التي لها علاقة بالحكومة، والاقتصاد، والبناء الطبقي، تلك العناصر التي تهاجمها الأيدولوجيا الثورية.

إلا أنه يجب ان يظل مؤكداً أن الأيدولوجيا الثورية إذا ظهرت في نفس الإطار أو السياق البنائي الذي تدعمه الأيدولوجيا المحافظة، فإنها تركز دائماً علي بعض عناصر وقيم هذه الأيدولوجيا المحافظة، التي انبثقت عنها، وهو ما نجد أفضل له توضيح في نشأة أيدولوجيا الحركة الثورية الكارزمية من داخل نفس السياق الذي تدعمه الأيدولوجيا المحافظة، وهذا ما حدث في روسيا وألمانيا والصين<sup>(٥٢)</sup>. أما الأيدولوجيات المضادة، فهي الأيدولوجيات التي تبرر وجهة نظر وأنماط الجماعة الرافضة أو المعارضة بدون أن تحاول العمل علي تغيير المجتمع ككل<sup>(٥٣)</sup>.

يتأكد لنا مما سبق أن الأيدولوجيا ذات صلة عضوية ببناء اجتماعي محدد تنبثق عنه، وتتشكل بلامحه وأهدافه، وتعمل علي دعمه والدفاع عنه.

### ٣- الأيدولوجيا والعلم، طبيعة العلاقة المتبادلة

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الأيدولوجيا والعلم، وضرورة الاستناد إلي معايير البحث المنهجية لتحديد خصائص هذه العلاقة، فنؤكد مبدأ أنه فيما يتعلق بالعلاقة بين الأيدولوجيا والعلم فإننا نجد أن هناك فريقين من العلماء،

حيث يؤكد الفريق الأول أن الأيديولوجيا لها صلة أساسية بالنظرية الاجتماعية بل إنها هي التي أدت إلى نشأة النظرية الاجتماعية، ومن هذا الفريق نأخذ اثنين هما رواد هذا الاتجاه وهما أرفنج زايتلن وألفن جولدنر.

وتتضح وجهة نظر أرفنج زايتلن كما حددها في كتابه (الأيديولوجيا ونشأة النظرية الاجتماعية) في أنه يعتبر أن الفكر الوضعي قام ردا علي الفكر النقدي، ومن هنا فإنه يصور موقف كل من دوركيم، وباريتو وموسكا علي انها كلها تمثل مشروعات نظرية قامت للرد علي شبح الفكر الماركسي. يصور ذلك عبارته عن "الحوار مع شبح كارل ماركس"، أما للعالم الثاني، فهو ألفن جولدنر الذي تجاوز بالتطرف موقف أرفنج زايتلن إلي حد كبير. إذ يؤكد محاولا تصوير موقف اليسار الجديد، بأن هؤلاء الشباب يرون في عالم الاجتماع، كما يرون الشيوخ، علي أنهم كائنات مستغلة ومناققة، وعلي أننا لم نلاحظ شهداء بين علماء الاجتماع، إن الشباب الراديكاليين يائسون من الحزن لأنهم لا يرون في عالم الاجتماع رجلا كاملا يتسق مع قيمه، إنه يدرس الفقراء إلا أنه لا يشارك في أوجاع هؤلاء الناس الذين يدرسهم، والذي جعل وجودهم ممكنا. إنك من الصعب أن تجد عالم أجتّماع ذا شهرة منجذبا للتدريس في كليات الزوج في الجنوب، وما يصدق علي عالم الاجتماع ينسحب علي النظرية الاجتماعية، حيث يرونها علي أنها تزييف لما يتبدى لهم في الواقع، إن الراديكالي الشاب ينظر عادة إلي النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع الأكاديمي علي أنهما يجعلان الحياة غامضة، وأنها أيديولوجيا ذات تحيز محافظ تعمل علي دعم الحالة الراهنة<sup>(٥٤)</sup>.

ويتضح التطرف في موقف ألفن جولدنر ليس في مهاجمته لنظرية علم الاجتماع التي قد تتأثر إلي حد ما بشخصية المفكر المنظر، ولكن في مهاجمته لمناهج علم الاجتماع وأدواته لجمع المعطيات متهما إياها بالتحيز الأيديولوجي أيضا. فهو يؤكد ان وجهة نظر العلماء في المطالبة بحصر وجمع أكبر عدد من البيانات، بل وإنشاء نسق للحصر والتقدير يسمح بالكشف عن التغيرات في عضوية التنظيمات، او الالتزام الديني، أو الحراك

المهني، تعبر عن وجهة نظر مجتمع قاس وتسلمى يسعى إلي أن يعرف كل شئ عن أفرادها، وأن المناهج التقليدية للبحث الاجتماعي تؤدي وتنمي عادة النزعة التسلطية الضاربة في العمق. بل إنها تمهد عادة السبيل لقيام احتكار البشر لبعضهم.

وهو يتوافق مع موقف شيرسي ارجرز الذي يؤكد ان الرضا بمعايير البحث الصارمة الدقة قد يؤدي إلي خلق عالم للموضوع يتحدد فيه سلوكه ويضبط ويقوم، ويسيطر عليه، ويقرر إلي الدرجة التي يمكن أن نقارنه فيها بالعمال الذين تحكمهم ظروف خط التجميع، بمعنى أن نظم جمع البيانات أو أدوات البحث تفرض عادة وجود، بل وتستخدم نظاما للضبط الاجتماعي. وأنه ليس فقط أن البيانات التي يحصلون عليها تستخدم بواسطة أنساق الضبط، ولكنها في ذاتها أنساق للضبط.

ذلك يعني أن أياً من أدوات البحث تؤسس بعض الافتراضات حول كيف يمكن الحصول علي البيانات من الناس، وماذا يتبع معهم من أجل الحصول عليها. وهذا يركز بدوره علي افتراضات معينة تتعلق بمن هم البشر وما كينونتهم. وإلي الدرجة التي يتم فيها تشبيه العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية، فإن ذلك يتضمن الافتراض الرئيسي الذي يؤكد علي أن الناس أشياء يمكن أن يعاملوا ويضبطوا بنفس الأسلوب التي تضبط به العلوم الأخرى المادة غير البشرية، فالناس موضوعات معرضة لسيطرة وضبط المجرب لأغراض لا يحتاج أن يفهمها أو حتى يرضوا بها. مثل هذا العالم الاجتماعي سوف يندفع بلا تفكير نحو شراء كميات من البيانات، ولو علي حساب الكبرياء الإنساني وكرامته. إن المنهجية قد ينظر إليها من وجهة نظر معينة تؤكد علي أنها مسألة فنية منفصلة بصورة تامة ومطلقة عن أية أيديولوجيا، إذ يفترض أنها تتعلق فقط بطرق استخراج المعلومات عن العالم، أو جمع البيانات، أو صياغة الاستبيانات، أو سحب العينات، أو تحليل البيانات، إلا إنها شئ أكبر من هذا، حيث تختلط عادة بالفروض الأيديولوجية

العامّة عن طبيعة العالم، وما هو عالم الاجتماع، وما هي طبيعة العلاقة بينهما.

أما الفريق الآخر فهو الذي يري في علم الاجتماع وسيلة لفهم العالم، وذلك تمهيداً لتحقيق ظروف أكثر ملائمة يمكن أن يعيش في إطارها الإنسان. ويؤكد هذا الفريق علي أن العلم علم، وأن هذه العلاقة المدعاة بين الأيديولوجية والعلم علاقة زائفة ولا سند لها من الحقيقة، ونذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر اثنين، أولهما عالم الاجتماع الأمريكي مارتندال، وثانيهما عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون. أما دون مارتندال فيؤكد أن القول بأن علم الاجتماع في البداية كان جزءاً من أيديولوجيا محافظة ليس هجوماً عليه أو دفاعاً عنه، ذلك أنه إذ قيل علي نطاق ما أنه أيديولوجيا، فإن هذا النطاق يحرمه من صفة كونه علماً، ذلك لأن طبيعة العلم تؤكد علي أن الموافقة النهائية علي تعميم، إنما تركز علي المعايير الموضوعية التي يتضمنها النظام العقلي، ثم يؤكد علي أن علم الاجتماع يستطيع أن ينمو ويبقى فقط إلي الدرجة التي يتمكن فيها من صياغة معايير علمية ومهنية.

وبصراحة أكثر ووضوح يؤكد ريمون آرون أنه من الضروري أن نميز النظرية والمنهج العلمي المتصل بالواقع الاجتماعي، عن الأيديولوجيات أو التصورات الخاطئة والمتحيزة والناجمة عن المواقف الطبقيّة التي تحرم الإنسان من رؤية الحقيقة. بل إنه من الضروري أيضاً أن نؤسس فواصل بين أنماط التفسيرات العقلية المختلفة، وأن ندرس علاقتها بالواقع الاجتماعي. ثم يؤكد أنه لكي نتجنب الخلط والعمومية فإننا يجب أن نؤكد علي قضيتين، الأولى أن هناك نطاقات يصل فيها الفكر البشري إلي الحقيقة الصادقة للجميع، وليست الحقيقة الصادقة لطبقة واحدة والثانية، أن هناك نطاقات يكون النتاج العقلي فيها له قيمة بالنسبة للبشر في كافة المجتمعات علي حد سواء<sup>(٥٥)</sup>. وهو بذلك يؤكد علي أن العلم ضمن هذه النطاقات.

بعد الفراغ من سرد هذه الآراء المتضادة، فإننا نتساءل عن ما هي إذا طبيعة هذه العلاقة، أي العلاقة بين العلم والأيديولوجيا. فإنه من الواضح

أنسنا نرفضها لأمر كثيرة، إلا أننا نصنف أسباب الرفض إلي اثنين، الأول: يتعلق بالتنفيذ النقدي لكل من قالوا بوجود هذه العلاقة وهو ما نسميه الجانب السلبي في وجهة نظرنا. أما الإيجابي فسوف نحدد من خلاله الخصائص الفارقة التي تجعل من المستحيل قيام هذه العلاقة.

ونتناول علي الجانب السلبي موقف ارفنج زايتلن، وإذا كنا قد أكد أن الوضعية تعد امتداداً للمنهج الاستقرائي التجريبي الذي حمل لواءه فرنسيس بيكون وروجر بيكون، وأيضاً بصفتها امتداداً للفلسفة الإمبريقية الإنجليزية، التي لها جذورها أيضاً في هذا المنهج. وأنه أمام الفوضي التي أعقبت الثورة الفرنسية رأي فريق من المفكرين أن يوسعوا نطاق المنهج العلمي لكي يحتوى علي دراسة الظاهرة البشرية، فإن ذلك لم يكن موقفاً ضد الفلسفة النقدية. وإذا كانت الفلسفة النقدية قد أسست موقفها الفكري علي أساس تصور الكل المتكامل الممكن، والذي مازال كامناً، فإن الفلسفة الوضعية أو النظرة العلمية قد أسست موقفها علي أساس تناول الكل الكائن بالدراسة، باكتشاف عيوبه والتدخل ارادياً للبحث عن ما يمكن أن يصلحه. هذا بالإضافة إلي أن الفكر الاجتماعي المحدث وإن كان يؤمن بالعلاقة السببية بين المتغيرات إلا إنه قد أكد علي ضرورة تدخل متغيرات وسيطة، بل إنه قد رفض منطق المتغير المستقل والتابع كأطراف تتحصر بينها العلاقة السببية فمثلاً صياغة التصور الدوركييمي أسهمت فيه متغيرات كثيرة، أسهمت فيه الوضعية، والمثالية الهيجلية، وأسهمت فيه المثالية الألمانية عند كل من زيمل وتونيس، بل وأسهمت فيه إلي حد كبير معطيات الأثنوجرافيا الذي أقام بناء عليها نماذجه ومقارناته، فلم تكن الاشتراكية إذا هي المتغير الوحيد الذي أثار الفكر الدوركييمي لكي يؤسس قضاياها حول رفضها، بل إن هناك من الدراسات التي تؤكد علي أن طريق دوركيم إلي علم الاجتماع كان يمر عبر اهتمامه المبكر بالاشتراكية<sup>(٥٦)</sup>.

وفيما يتعلق بنقد الفن جولدنر، بخصوص تشكيل المعرفة التي قد تجمع عن البشر في المجتمع تمهيداً للتدخل في حياة هؤلاء البشر، أو أن

القواعد المنهجية التي طورها البحث الاجتماعي إلى جانب أنها تخدم نسق الضبط فهي تشكل أيضا نسقا آخر للضبط، أو أن علماء الاجتماع لا يشاركون في قضايا المجتمع كظلم الزوج أو عدم الوقوف إلى جانب الفقراء. فنحن إذا تفحصنا هذا النقد الذي أثاره الفن جولدنر فإننا سنجد أن هناك اتهامات ضمنية، بأن هناك رابطة عضوية تجمع بين رجال العلم الاجتماعي والحكومة بهدف إستغلال جماهير الشعب والسيطرة عليهم، قد يكون ذلك موقف علماء الاجتماع الأمريكيين إلا أن هذا الموقف لا يجب أن يشكل أساسا للحكم على علماء الاجتماع عامة، فالخاص لا ينسحب أو يصدق بالضرورة على العام. هذا بالإضافة إلى أن مهمة عالم الاجتماع تتمثل في تشخيص المشكلة وتحليلها لأسبابها، والتفسير أو التنبؤ بمتالياتها إذا ما استمرت هذه الظروف أو طرأت ظروف جديدة من نوع معين، أما عن استخدام هذه المعرفة ضد العامة فهذا ليس مسؤولية العلماء وإنما مسؤولية من أساءوا استخدام معرفة العلماء. إن مشكلة الزوج أو الفقراء في أمريكا لا تتطلب من عالم الاجتماع أن يشترك بصفته مهيجا ثوريا بقدر ما تتطلب منه أن يرد تعقد هذه المشكلة إلى أسبابها الحقيقية، ويدعم ما يذهب إليه تحليل روبرت ميرتون العميق والموضوعي لظاهرة الأنومي وعلاقتها بالتناقض في بناء المجتمع الأمريكي حيث يعد هذا التحليل أكثر فعالية لصالح الفقراء الزوج الذين أشار إليهم جولدنر لكونه الأقدر على إبراز مشكلتهم، أو الشباب الراديكاليون الذين كان لهم إسهامهم كذلك، فمن الواضح أن أغلب المقالات التي كتبها الثوريون في هذا النطاق تبرز الظواهر التي يعاني منها المجتمع على العموم.

أما القول بأن القواعد المنهجية تشكل نسقا جديدا للضبط فمن الواضح أنه قول يجانبه الصواب، ذلك لأن مجموعة القواعد المنهجية يلتزم بها الباحث وليس المبحوثون. بل إن البحث الاجتماعي قد طور من التكنيكات ما يجعل مهمة جمع المعطيات مهمة لا يشارك فيها المبحوث بجهد إرادي واعي، كالملاحظة بالمشاركة وتحليل المضمون والمعالجات الإحصائية. فإذا

ناقشنا إدانة الفن جولدنر، للضبط التجريبي لجميع المعطيات التي تتطلب ضبطاً تجريبياً، فإن ذلك من شأنه أن يخلق موقفاً يماثل الموقف الطبيعي إلي حد ما، أليس من الأفضل الحكم عليها بالنظر إلي غرضه أو هدفه بدلاً من مناقشة طبيعته كوسيلة، علي أن نأخذ في الاعتبار دائماً النظر إلي هدفها من خلال المنظور العلمي الموضوعي لا من خلال رؤية أيديولوجية معينة.

وفيما يتعلق بالجانب الإيجابي الذي نورده تدليلاً علي عدم وجود هذه العلاقة بين الأيديولوجيا والنظرية الاجتماعية كنظرية علمية، فإنه حتى إذا وجدت في لحظة معينة فإن العلم كنسق يمتلك من الميكانيزمات التي يلغي بها أية وحدات معرفية لا تحمل طابعه أو خاصيته.

نخلص من ذلك إلي أن الأيديولوجيا تعد موقف جماعي يشترك فيه كافة أعضاء الجماعة أو أغليبتها. ويرتبط موقفهم هذا بتحقيق أهداف تتعلق بكيان الجماعة، وأن مصدر تدعيمها في الأفراد يكون عادة من خلال قادة المجتمع أو من خلال التطبيع الاجتماعي أو من خلال الإعلان والدعاية ووسائل الاتصال العامة، أما العلم فهو موقف خاص بمجموعة محددة ومتميزة من العلماء، وتتصل أهداف هذا الموقف أساساً بالعلم وكيانه كنسق إدراكي، بمعنى أن بحث العلماء يتناول عادة قضايا علمية أساسية تمثل ثغرات تحتاج إلي تركيز جهودهم لتوضيحها. بذلك يصبح جهودهم في معظمه فني ومتخصص، إلا إن هذا لا يمنع أن يكون لمعرفتهم التي يتوصلون إليها استخداماً علمياً لصالح المجتمع ورفاهيته، بل لا يمنع أن تستخدم الأيديولوجيا بعض القضايا العلمية لتأييد موقفها، إلا إن هذا لا يعني أن هذه القضايا العلمية قد صيغت لغرض أيديولوجي.

أما الفارق الثاني فيمكن في أن الأيديولوجيا عادة ما تحرف أو تشوه الحقيقة الاجتماعية إلي حد ما، بالإضافة إلي أن الانطباعات العامة ليست خاطئة كلية، حيث تختلف نسب الصدق والخطأ من واحدة لأخرى. ذلك يوجب النظر إلي كل أيديولوجيا علي حدة، ويعد الصدق المقنن، مهما كان ناقصاً، أفضل معرفة يمكن الحصول عليها في العلوم الاجتماعية والعلوم



الأخرى. وأحياناً يمكن توضيح التحريف في الأيديولوجيا بسهولة، وذلك لأن الاختلاف بين القضية الأيديولوجية والقضية العلمية يتمثل في أن القضية العلمية أقل ثقة بنفسها، بل ومعرضة لتعديلات أكبر. فالعالم شكاك دائماً ولا يكفيهِ الدليل السببي، بينما الأيديولوجيا عادة ما تحتوى كبرهنة لذاتها علي حقائق ذات طبيعة انتقائية. فالشخص الأيديولوجي يبحث عن الحقائق التي تثبت عقيدة اختارها ووافق عليها سلفاً، أما العالم فيرجئ الحكم حتى يستقصى إرادياً الحقائق التي قد لا توافق علي فروضه التجريبية<sup>(٥٧)</sup>. هذا بالإضافة إلي أن الأيديولوجيا عادة تكون متعصبة، فالأيديولوجيا الراديكالية كالمحافظة تميل لأن ترى الأمور علي أنها إما أسود أو أبيض<sup>(٥٨)</sup>. أما العلم فلا يمتلك هذا الحسم القاطع، وإنما تتعرض فروضه أو قضاياه لدرجات متباينة من الدعم أو إثبات الزيف. إن الأيديولوجيا قد ترى المطلق كثيراً في الأشياء، أما العلم فيبني كيانه علي أساس النسبي.

بيد أن هناك اختلافاً آخر بين الأيديولوجيا والعلم. فبينما نجد أن أية أيديولوجيا - سواء كانت محافظة أو ثورية - تسعى إلي فرض أيديولوجيتها علي النسق، ذلك لأن هذه الأيديولوجيا تتضمن تحقيق مصالحه أو المحافظة علي مصالحه المكتسبة، فإن العلماء علي خلاف ذلك لديهم التزام أساسي بالحققة وبموضوعية هذه الحققة. وفي حين أن رجال الأيديولوجيا يطلبون من النسق أن يسير في فكلهم، نجد أن العلماء هم الذين يسرون ويخضعون للعلم كنسق إدراكي، ولا مصلحة خاصة لهم سوى الكشف عن الحققة<sup>(٥٩)</sup>.

غير أن هذه الاختلافات التي أوردناها بين الأيديولوجيا والعلم لا تمنع من وجود علاقة نرى ضرورة إلقاء الضوء عليها، حيث تتحصر هذه العلاقة في إمكانية أن تستخدم القضية العلمية استخداماً أيديولوجياً، فأى قضية يمكن أن تكون علمية إذا نظر إليها علي أنها صادقة أو خاطئة علمياً، بالقدر الذي توفر فيه وصفا للأجزاء والارتباطات داخل النسق الاجتماعي، كما توجد موضوعياً. إلا أن هذه القضية يمكن أن ينظر إليها علي أن لها متتاليات أو نتائج أيديولوجية إلي المدى الذي قد يستخدمها شخص له قيمة

وأهدافه المعينة لتبرير دعم أو تغيير الأجزاء أو الارتباطات ذات الوجود الموضوعي، معني ذلك أن القضية العلمية ذاتها ليس لها أي التزام أيديولوجي مع أي موقف<sup>(١٠)</sup>، وإنما الالتزام يأتي من الشخص الذي أستعان بها لكي يدعم موقفه، ذلك لأن القضية العلمية قد تصبح ذات دلالة أيديولوجية قدر ما يمكن أن تكون لها دلالة علمية.

هذا بالإضافة إلي إن قضية الاستخدامات الأيديولوجية للمعرفة مسألة عامة، وتتنطبق علي كافة العلوم الاجتماعية، وعلي أي إطار تحليلي أو نسق نظري داخل العلم الاجتماعي. وهنا كما في كافة أقسام النشاط العقلي الأخرى، فإن إساءة الاستخدام لا تلغى إمكانية الاستخدام. وأن النظرية الاجتماعية مثل تلك النظريات أو أدوات البحث الكائنة بالعلوم الطبيعية قد تسلم نفسها بلا اهتمام أو انتباه، لاستخدامها بواسطة الجماعات المتعارضة أيديولوجيا، لتحقيق أغراض لم تكن في ذهن الباحث حيث صياغته لهذه النظريات، أو تصميمه لهذه الأدوات.

بيد أن هذا لا يمنع باحثا أو عالما أن يكون له موقف أيديولوجي. ولا يقتصر ذلك علي العلماء الاجتماعيين بل يشمل العلماء الطبيعيين أيضا، فمثلا جاليليو الذي قاد نضالا ضد الفكر الديني وأيديولوجيا رجال الكنيسة ومهاجمته عن طريق التجريب للفكر الأرسطي الحليف الذي يدعم فكر الكنيسة، فإنه كان يقوم في هذه اللحظة بدور أيديولوجي إلي جانب دوره العلمي، إلا إنه في أدائه الأيديولوجي يظل ملتزما أساسا بقضايا العلم ومتطلباته. مثل هذا الموقف ينطبق علي كارل ماركس وتالكوت بارسونز، فهناك في أنساقهم النظرية قضايا علمية أساسا، إلا إنهم قد يستخدمون هذه القضايا العلمية إستخدامات أيديولوجية معينة.

بذلك يظل مؤكدا أن الأيديولوجيا قد تستفيد من قضايا النظرية الاجتماعية كنظرية علمية لدعم موقفها وكيانها أو تحقيق أهدافها، إلا أن النظرية العلمية لا يتوقف نموها علي إسهامات أو تأثيرات أيديولوجية معينة،

ونحن بذلك نخالف ما ذهب إليه أرفنج زايثلن وألفن جولدنر، وبخاصة  
الوضع المتطرف الذي ذهب إليه الأخير.

#### خامساً: الاختيار النظري، وصف الواقع وتفسير معطياته<sup>(٥)</sup>

يعد الاختيار النظري أحد القضايا الهامة في إجراءات البحث  
الاجتماعي وذلك باعتبار أن البحوث الاجتماعية الجادة ينبغي أن تكون  
موجهة بنظرية إجتماعية تشتق منها فروض البحث، وتحدد مداخله  
ومنهجيته، إلي جانب أن النظرية تشكل في هذه الحالة مرجعية الباحث في  
عملية التفسير. وتثار هذه القضية بسبب الحالة التي عليها النظرية في علم  
الاجتماع، وهي الحالة التي قمنا بتشخيصها في الفصل الأول، ووصلنا فيها  
إلي نتيجة أن علم الاجتماع لم يصل بعد إلي نظريته العامة أو الشاملة. تلك  
النظرية القادرة علي توجيه بحث وتفسير كل قضايا المجتمع، وهي حالة  
مازلنا لم نصل إليها بعد، لكن يملؤنا التفاؤل أن نصل إليها.

وبديلاً لذلك فإننا نجد أن ما هو قائم الآن يتمثل في مجموعة من  
النظريات أو بالأصح النماذج النظرية التي تلائم دراسة جوانب مختلفة من  
جوانب المجتمع، ومن ثم فإن علي الباحث ان يختار من بينها ما هو أكثر  
ملاءمة لدراسة مشكلته أو قضيته. ولإنجاز ذلك نجد أن هناك مجموعة  
أساسية من الخطوات التي يجب أن يتخذها الباحث، وهي علي النحو التالي:

١- وتتمثل الخطوة الأولى في تحديد طبيعة الظاهرة التي يدرسها الباحث،  
هل هي من نمط الموضوعات أو الظواهر الكلية الشاملة التي ترتبط ببناء  
المجتمع ككل أم أنها من نمط الظواهر الجزئية التي تتناول بعض  
الموضوعات الأكثر ملاءمة للتحليل الجزئي أو الذري. فمثلاً تعتبر  
ظاهرة الطلاق في المجتمع- كأحدى الظواهر التي برزت أثناء فترة  
التحول الاجتماعي للاقتصادي، من الظواهر الكلية الشاملة التي ترتبط

---

(٥) ألقى هذا الموضوع كمحاضرة علي طلاب النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس

وسوف تعاد كتابتها في الطبعة القادمة بعد توثيقها.

بناء المجتمع ككل، كذلك دراسة الطبقة الاجتماعية أو العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، أو دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي. في هذه الحالة فإن النظرية التي ينبغي إختيارها هي من نوع النظريات الكلية أو الشاملة. كالنظرية الماركسية، أو البنائية الوظيفية أو نظرية التحديث، حيث تعد هذه النظريات نماذج للنظريات التي تعالج الظواهر الكلية أو الأبنية الشاملة بالأساس. وهو ما يعني أن الظاهرة الكلية أو المعالجة الكلية لا بد أن نختار لفهما نظرية شاملة أو كلية.

علي خلاف ذلك إذا كنا نعالج موضوعاً جزئياً أو ذرياً علي سبيل المثال دراسة التصورات المتبادلة بين البشر وبعضهم البعض. كالتصورات المتبادلة بين محبوبين في بداية علاقاتهم، أو التصورات المتبادلة بين الزوج والزوجة، أو بين السيد والخادم في هذه الحالة فنحن نتناول بالدراسة التفاصيل الدقيقة التي تحدث بين إثنين أو مجموعتين من البشر. في هذه الحالة فنحن ندرس تفاعلاً من نوع التفاصيل الدقيقة، وفي هذه الحالة فإننا نجد أن نظريات مثل التفاعلية الرمزية أو نظرية التبادل، أو نظرية المسرح لإرفنج جوفمان، أو المنهجية الشعبية لجارفنكل هي النظريات الأكثر ملاءمة لدراسة هذا النمط من التفاعل. بإعتبار ان هذه النظريات تدرس التفاعلات الجزئية بين البشر دون أن تهتم كثيراً بمتبع تطورها وحتى تأسيس الأبنية الشاملة في المجتمع.

أما إذا كنا نعالج طبيعة العلاقة بين المجتمعات علي الصعيد العالمي كعملية استغلال المجتمعات الكبيرة للمجتمعات الصغيرة علي الصعيد العالمي، أو عملية التغير والتحديث الشاملة التي يتبناها المجتمع سعياً لتحقيق التقدم. كذلك التفاعلات المعاصرة التي تحدث الآن علي الصعيد العالمي وتستهدف خلق عالم واحد ومتجانس، تارة بواسطة الاختراق الثقافي من خلال تكنولوجيا الاعلام والمعلومات، أو من خلال الفاعلية الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية، فإنه لفهم هذا النمط من الموضوعات أو الظواهر تبرز ضرورة الاستعانة ببعض النظريات التي تهتم بالتفاعلات علي صعيد

النسق أو النظام العالمي. على سبيل المثال نظرية إميل دوركايم لتقسيم العمل على الصعيد الدولي، أو تصور تالكوت بارسونز للنسق العالمي بإعتباره نسقاً شاملاً تشتق منه أنساق فرعية عديدة. بالإضافة إلى ذلك هناك نظرية العولمة، التي تتطور الآن والتي تعكس تحرك بعض القوى العالمية ذات المكانة في النظام العالمي نحو إعادة تشكيل هذا العالم وفق نمطها، وهو ما يعني عولمة نمطها. ويمكن الاستعانة كذلك بنظرية التبعية التي تعالج العلاقة بين قوى المركز والهوامش أو المحيطات، أي العلاقة بين المجتمعات التي تشكل قوى مركزية في النظام العالمي والمجتمعات التابعة لها، ثم طبيعة علاقات الاستغلال والاستلاب التي تربط بين الطرفين، أو نظرية النظام العالمي لولرشتين. وهو ما يعني أن هناك نظريات عديدة أمكن تطويرها لدراسة العلاقة بين المجتمعات التي تمتلك إمكانيات القوة بأشكالها المتنوعة، وبين المجتمعات التي تفتقد إمتلاك هذه القوة، ومن ثم فليس عليها إلا الخضوع لها، من خلال أشكال العلاقة المتبادلة التي تقنن ذلك. ولا ينبغي أن ننسى في هذه المناسبة الإسهامات القوية التي يمكن أن تقدمها النظرية في دراسة مثل هذا النوع من الموضوعات.

٢- وتتمثل الخطوة الثانية في إننا إذا تأملنا مجموعة النظريات العديدة التي تهتم بموضوع معين، كالظواهر الكلية أو الظواهر الجزئية أو تلك التي تقع على الصعيد العالمي. فإننا نجد أمامنا وفرة من النظريات التي يمكنها أن تدرس ذات الموضوع، فما هو السبيل إلى الاختيار من بينها، لتحديد النظرية الأكثر ملاءمة بين هذه النظريات وهنا يمكن أن نسند هذا الاختيار إلى بعدين.

ويتمثل البعد الأول في طبيعة الافتراضات الكامنة في بنية الباحث، والتي ترتبط بعواطفه الأساسية وتشكل نظريته أو وجهة نظره في العالم والموضوعات المختلفة. وكما أشرنا فإن هذه الافتراضات الكامنة تنمو وتتطور مع الباحث منذ أن كان صغيراً في أسرته، ومنذ أن تأثر بأحداث معينة في سياقه الاجتماعي. بحيث نجد أن هذا الباحث بعد أن يكتمل نموه

الشخصي والعلمي أميل لاعتناق أفكار معينة، وإبداء وجهة نظر محددة في الأشياء. كما أنه إذا أصبح باحثاً في علم الاجتماع، فإنه يكون أميل للارتباط، بفرضيات أو نظريات معينة، بل نجده أميل لدراسة موضوعات معينة دون أخرى. فهناك كثير من الباحثين الذين يميلون إلى دراسة موضوعات الدين والقرابة والقيم والزواج والتغير الاجتماعي، بينما يميل آخرون لدراسة ظواهر التغير الاجتماعي، العنف والصراع الطبقي، والاستغلال، وغير ذلك من الظواهر المماثلة. وعلي المستوى النظري فإننا نجد بصورة تلقائية أن باحث معين قد يهتم بالنظرية الماركسية أو البارسونزية، أو أي من فرضيات ما بعد الحداثة بإعتبارها القادرة علي تفسير تفاعلات الواقع المحيط. في هذه الحالة فإن اختيار الباحث لنظرية معينة دون أخرى يتم بصورة تلقائية، وتتحكم فيه بالأساس الافتراضات الكامنة في بناء شخصيته والتي ترتبط بها عواطفه التي تطورت معه منذ نشأته في سياق إجتماعي بعينه.

بينما يتصل البعد الثاني بطبيعة السياق الاجتماعي الذي ينتمي إليه الموضوع أو الظاهرة موضع الاهتمام بالبحث والدراسة. وقد أشرت في الفصل الأول إلى أن السياق الاجتماعي العالمي غير متجانس. إذ نجد أمامنا مجتمعات أو سياقات إجتماعية متباينة عن بعضها البعض في نطاق النظام العالمي الواحد الذي نعيش فيه. بحيث يمكن إعتبار السياق الاجتماعي أحد المعايير التي علي أساسها نختار بين نظرية وأخرى. فمثلاً إذا كنا ندرس موضوعاً ينتمي إلى النظريات ذات الطبيعة الكلية أو الشاملة. علي سبيل المثال طبيعة التفاعل الاجتماعي في المجتمع أو قضية الترتيب الاجتماعي في المجتمع. فإن طبيعة السياق الاجتماعي الذي تنتمي إليه الظاهرة - بالإضافة إلي الافتراضات الكامنة للباحث بطبيعة الحال - هو الذي يمكن الاستناد إليه في الإختيار. ولنضرب مثلاً علي ذلك، إذا كنا ندرس طبيعة التنظيم أو الترتيب الاجتماعي في أحد المجتمعات الخليجية، فإنه من الأفضل للباحث الذي يتصدي لهذا الموضوع في مثل هذا السياق أن يختار البنائية الوظيفية، وذلك بإعتبار أن المجتمع الخليجي مازال في تنظيمه وترتيبه

الاجتماعى من نوع المجتمعات الانقسامية، التي يشبهها إميل دوركايم " بدودة الأرض" التي يتشكل بناؤها من مجموعة من الحلقات المتجاورة والمتماثلة. في هذا الإطار فإننا نجد أن المجتمع الخليجي مثلاً، أو المجتمع الريفي في العالم الثالث عموماً، تتشكل مجتمعاته المحلية من الجماعات القبلية أو العائلية، حيث تشكل القبيلة الوحدة الاجتماعية الرئيسية في المجتمع، فيها الغني وفيها الفقير، فيها المستغل، وفيها الخاضع لعملية الاستغلال، وبرغم ذلك فإن العلاقات القبلية أو العائلية لها أولويتها علي كل أنواع العلاقات الأخرى التي قد ترتبط بالأوضاع في المجتمعات المتقدمة. وعلي هذا النحو نجد أن الوعي العائلي أو الوعي القبلي سابق في هذه المجتمعات علي الوعي الطبقي مثلاً. ومن ثم فإذا أختار الباحث النظرية الماركسية كمرجعية يدرس بالنظر إليها ظواهر هذا الواقع فإنه يكون قد ارتكب الخطأ القاتل علي صعيد الممارسة العلمية، ويصبح أختياره علي هذا النحو له طبيعته الأيديولوجية وليست العلمية.

٣- وتتمثل الخطوة الثالثة في أنه إذا كانت هناك أكثر من نظرية تعالج هذا الموضوع وملائمة لدراسة التفاعل الحادث في السياق. أو أن الموضوع الذي يتناول الباحث له أكثر من جانب وتعالجه أكثر من نظرية، فإنه من الممكن الاستفادة من عدد من النظريات التي يمكن أن تساهم في فهم الظاهرة أو الموضوع موضع الاهتمام. غير أن الباحث في هذه الحالة إذا أستخدم أكثر من نظرية يري أنها من الممكن أن تساعده في فهم موضوع بحثه. فإن علي الباحث أن يعمد حينئذ إلي تشكيل إطار نظري ينتقي من هذه النظريات القضايا أو الفرضيات التي يمكن أن تساعده في تناول الجوانب المختلفة لموضوع بحثه، غير أنه إذا حاول ذلك، فإن هناك شروط لابد أن يلتزم بها. الشرط الأول أن لا يكون هناك تناقض بين النظريات من حيث افتراضاتها القاعدية أو افتراضاتها الخاصة بالمجال. والثاني أن يكون هناك تناقض بين القضايا التي أختارها لتشكيل بناء إطاره النظري بحيث يراعي تأكيد الاتساق المنطقي لهذا الإطار النظري. أما الشرط الثاني فيتمثل في أن عليه أن يدرك

أن هذا الإطار النظري مؤقت، ينتهى وجوده بمجرد أن ينتهي مبرر استخدامه.

ويتكامل مع ذلك، حالة ثانية للجمع بين عديد من النظريات ولكن من منطق آخر. في الحالة السابقة يمكن أن يتشكل الإطار النظري من نظريات متماثلة من حيث طبيعتها سواء كانت نظريات شاملة أو نظريات جزئية. أما في هذه الحالة الثانية فإننا نجد أن هناك بعض الظواهر التي تعالجها نظريات من مستويات مختلفة. فإذا كنا ندرس مثلاً موضوع تأثير التغير أو التحول الاجتماعي علي استقرار أو تفكك الحياة الأسرية. حيث نجد أن مثل هذا الموضوع له مستوياته الكلية أو الشاملة، لأن هناك بعض المتغيرات البنائية علي مستوى المجتمع العام لها تأثيرها علي استقرار الأسرة أو تفككها، إضافة إلي أن هناك بعض المتغيرات المتصلة ببناء الأسرة ذاتها، وطبيعة العلاقة بين الأعضاء المكونين لها، وأنماط التصورات المتبادلة التي يطوروها لبعضهم البعض من خلال تفاعلاتهم اليومية. في هذه الحالة فإننا يمكن أن نتبنى بعض فرضيات البنائية الوظيفية أو حتى الماركسية فيما يتعلق بالمتغيرات البنائية المتصلة بالمجتمع العام وتؤثر علي الحياة والأبنية الأسرة. وفي ذات الوقت نهبط من هذا المستوى الشامل إلي المستوى الجزئي لنستعين بنظرية التبادل مثلاً، في محاولة فهم شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الحياة الأسرية أي بين أعضاء الأسرة، وربما نتسع لندرس بواسطتها شبكة العلاقات القرابية، أو التي تربط الأسرة بجيرانها، هذا بالإضافة إلي إمكانية الاستفادة من بعض قضايا أو فرضيات التفاعلية الرمزية لفهم التفاعل الحادث بين أعضاء الأسرة، وكيف يساعد هذا التفاعل بصورة تلقائية علي تطوير مجموعة من التصورات المتبادلة التي تحكم سلوك البشر تجاه بعضهم البعض. فإذا كان هناك بعض الأبناء الذين أنحرفوا بسبب تفكك أسرهم، فإنه من الممكن الاستعانة بإحدى نظريات الجريمة أو الانحراف، التي يمكن أن تساعدنا علي فهم الانحرافات التي طرق سبيلها الأبناء.



٤- وتتمثل الخطوة الرابعة في هذا الصدد في ضرورة استفادة الباحث من النظرية أو الإطار النظري في عمليات الوصف والتحليل والتفسير. في هذا الإطار تتجلى أهمية النظرية من حيث كونها تشكل الخريطة التي يسترشد بها الباحث في تناوله للواقع الاجتماعي. أو هي المنظار التي تساعد علي رؤية تفاصيل الواقع وطبيعة ترتيب هذه التفاصيل أو العناصر بالنظر إلي بعضها البعض. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن النظريات، وبخاصة النظريات الشاملة لا تختلف من حيث المتغيرات التي يتشكل منها بناء المجتمع أو واقعه. إذ تتفق كل النظريات علي أن بناء المجتمع يتضمن ذات المتغيرات التي تهتم هذه النظريات بتصوير التفاعل بينها. ففي كل النظريات الشاملة للمرحلة الكلاسيكية مثلاً (الماركسية، نظرية ماكس فيبر، إميل دوركايم، فلفريدو باريتو) نجد إدراك لوجود المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولكن الخلاف بين هذه النظريات يكمن في تحديد المتغيرات المحورية أو المتغيرات المستقلة المحددة لطبيعة التفاعل الاجتماعي. كما تختلف أيضاً في اتجاه العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، ومن ثم اتجاه التفاعل الاجتماعي بينها. فمثلاً الماركسية تعطي الأولوية للمتغيرات الاقتصادية وترى أنها مرجعية إنطلاق السببية، وأنها تؤثر علي التفاعل الاجتماعي وكافة المتغيرات الأخرى، علي حين يؤكد ماكس فيبر علي المتغيرات الثقافية، بينما يذهب دوركايم إلي إبراز دور وفاعلية المتغيرات الاجتماعية. بينما نجد أن فلفريدو باريتو يؤكد علي فاعلية المتغيرات السياسية.

وأياً كانت النظرية الاجتماعية، أو الإطار النظري الذي إختاره الباحث كمرجعية لتوجيه بحثه فإن عليه أن يوضح بداية طبيعة إختياره النظري الذي سوف يوجه بحثه، وذلك حتى يمكن لقارئ إنتاجه العلمي أن يقرأ أفكاره بالنظر إلي مرجعيته، حتى ندرك تحيزات الباحث النظرية، ومن ثم نوفر إدراكاً موضوعياً أكبر قدر ممكن للمضامين التي قدمها من خلال بحثه. ومن ناحية ثانية حتي يترك الفرصة لغيره من الباحثين لتقييم طبيعة

إختياره النظرى ومدى ملاءمة هذا الاختيار. ومن ناحية ثالثة، حتى يترك لغيره من الباحثين الفرصة لتقييم أو تقدير قدرته فيما يتعلق بمدى كفاءته في إستخدام الاطار النظرى الذي إختاره، ومدى معقولية وقيمة التفسيرات التي قدمها الباحث نتيجة لإستخدامه لإطاره النظرى.

٥- استنادا إلي ذلك فإننا نعتقد أن الباحث من الممكن أن يستفيد من الإطار النظرى الذى إختاره من خلال إبراز أوجه الاستفادة التالية:

أ - بداية يستطيع الباحث الاستفادة من الأطار النظرى عن طريق توضيح أبعاد المشكلة أو الموضوع الذي تصدى لدراسته. إذ تساعد النظرية الباحث عادة في تحديده لمشكلة بحثه، أو لحدود الظاهرة التي يدرسها. بالإضافة إلي ذلك فهي تساعد في تحديد المتغيرات الأساسية التي تشكل منها المشكلة سواء المتغيرات المستقلة أو المتغيرات الوسيطة أو التابعة. بالإضافة إلي ذلك فهي تساعد الباحث علي تحديد طبيعة وأنماط العلاقات السببية التي بين المتغيرات، واتجاه هذه العلاقات. إذ تساعد المعرفة القوية بالنظرية علي إنجاز هذه المهمة بكفاءة وإمتياز. بالإضافة إلي ذلك فإن النظرية تساعد الباحث علي تحديد نوعية المعطيات التي تساعد في إلقاء الضوء علي المتغيرات المختلفة ذات العلاقة المحورية بالقضية أو الظاهرة موضع البحث والدراسة. بالإضافة إلي ذلك تساعد النظرية الباحث في تحديد الإجراءات المنهجية الملائمة لدراسة مشكلة البحث، سواء من حيث إختيار المدخل الملائم لتناول المشكلة، أو تحديد المنهج الذي يتلاءم مع هذا المدخل بإعتبار أن المنهج كما أشرنا يحدد الإجراءات والجهود المختلفة، وكذلك الخطوات التي يجب أن نقطعها لدراسة مشكلة البحث، إضافة تحديد طبيعة المعطيات التي سوف نجمعها لتصوير طبيعة متغيرات البحث، والعلاقات السببية القائمة بين هذه المتغيرات.

ب- وتتمثل الخطوة الثانية للاستفادة من النظرية في توجيه البحث الميداني في إشتقاق الفروض والنسائلات الموجهة للبحث الميداني من بناء

النظرية. ذلك أننا إذا تأملنا بناء النظرية فسوف نجد أنها تتكون من مجموعة من القضايا التي يمكن تحويلها إلى فروض أو تساؤلات. وحسبما أشرنا، فإن القضية هي عبارة عن علاقة ثابتة بين متغيرين أو أكثر، وأنه من الممكن تحويل هذه القضية إلى فرض بجعل العلاقة الثابتة ذات طبيعة احتمالية، أو بتحويل القضايا إلى تساؤلات، أو القيام بإشتقاق هذه التساؤلات منها، في هذه الحالة فإن البحث الذي نجريه ينبغي أن يتجه لجمع المعطيات التي تجيب على هذه التساؤلات أو الفروض وهنا تلعب النظرية دورها في جمع المعطيات الميدانية التي تلقي الضوء على متغيرات المشكلة موضع الاهتمام.

ج- تساعد النظرية الباحث كذلك في عمليات الوصف للجوانب المختلفة للمشكلة موضع الاهتمام. ونعني بالوصف عدة مستويات أولها تحديد المتغيرات التي تتشكل منها المشكلة، وأنماط هذه المتغيرات، ثم طبيعة العلاقات السببية القائمة بين هذه المتغيرات. أما المستوى الثاني، فهو وصف بناء المتغير ذاته عن طريق المعطيات الميدانية التي نحصل عليها، وما هي المتغيرات الفرعية التي قد ينقسم إليها هذا المتغير، ومكانة المتغير في بناء المشكلة. وإلى جانب هذا الوصف الاستاتيكي أو المستقر للمتغيرات والعلاقات السببية القائمة بينها. فإنه من الضروري أن يستعين الباحث بالنظرية في إنجاز الوصف الدينامي أو المتفاعل لمتغيرات النظرية. بمعنى تحديد الأوضاع المختلفة التي يمكن أن يتخذها المتغير في علاقته بالمتغيرات الأخرى، والنتائج التي قد تترتب على الأوضاع أو الأشكال المختلفة لتفاعل المتغيرات.

د - كذلك تساعد النظرية في عملية التحليل إذ أن التحليل عادة يتجه إلى تفكيك الكل إلى عناصره الرئيسية. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن النظرية تتضمن تصورا للظاهرة أو موضوع الدراسة في وجوده الكلي. ويتشكل هذا التصور الكلي للواقع من عناصر عديدة في وجودها الثابت والدينامي أو المتفاعل. ومن ثم فإننا بالنظر إلى هذا التصور الذي تقدمه النظرية

للوّاقع تقوم بتحليله إلى عناصره الأساسية، ثم نحاول بالنظر إلى هذا التصور أيضاً تحديد العلاقات وطبيعة التفاعلات القائمة بين العناصر القائمة، بحيث يمكن أن نحلل الواقع إلى عناصره التفصيلية الواقعية، بالنظر إلى التصور الكلي الذي لدينا عنه، وذلك يساعدنا على فهم التفاعلات الحادثة من خلال ربط أي من العناصر الواقعية بالسياق الاجتماعي بالنظر إلى التصور الكلي، بحيث يساعدنا ذلك على توقع التفاعلات أو النتائج المحتملة.

هـ- ثم يأتي في النهاية دور النظرية في مساعدة الباحث على تفسير نتائج بحثه، أي على تفسير التفاعلات القائمة بالنحو التي هي عليه. وإذا كانت النظرية تحدد لنا تصوريا طبيعة المتغيرات التي تتشكل منها الظاهرة أو الواقعة موضع الدراسة، وكذلك المتغيرات المحورية في بناء هذه الظاهرة، إضافة إلى العلاقات السببية بين هذه المتغيرات. فإن النظرية توضح لنا، أي تفسر لنا لماذا ظهرت نتائج معينة، أي تفاعلات بعينها داخل هذا الواقع. حيث توضح لنا أن نتائج محددة هي نتيجة لتفاعل بين متغيرات معينة في ظل ظروف محددة. بحيث يساعدنا ذلك على توفير فهم كامل للجوانب المختلفة للمشكلة أو الظاهرة موضع البحث. وهو الفهم الذي يؤكد دائماً على أن متغيرات معينة تعد مسئولة عن نتائج محددة في حالة تفاعلها مع متغيرات أخرى في ظل ظروف بعينها.

و- ويعتبر التنبؤ هو الوظيفة الأخيرة التي تؤديها النظرية للباحث وهو يستطيع أن يجري هذا التنبؤ إذا هو قد حدد المتغيرات التي تشكل الظاهرة أو الواقعة موضع الدراسة، وإذا هو قد حدد العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات، وإتجاه هذه العلاقات. إستناداً إلى المعرفة الدقيقة بالأوضاع الحالية للمتغيرات وأيضاً إلى المعرفة بمعدلات نموها، فإن بإمكان الباحث أن يؤسس مجموعة من السيناريوهات التي تنتبأ بأوضاع هذه الظاهرة في المستقبل. ويمكن أن نتخذ سيناريوهات التنبؤ أي من أشكال ثلاثة، الأول التنبؤ إستناداً إلى فاعلية المتغير المستقل، حيث يقدم

تصوراً أو تنبؤاً يستند إما إلي تعاضم حجم وفاعلية المتغير المستقل وتأثير ذلك علي المتغيرات الأخرى، وإستجاباتها المحتملة لتأثير المتغير المستقل أو إلي تقلص فاعليته أما الشكل الثاني فيتمثل في إحتمالية أن يحدث ما يمكن أن يسمى بالسببية الجماعية بين جمع من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض بحيث يقدم كل متغير قيمة مضافة إلي التفاعل، بحيث يؤدي تراكم هذه القيمة المضافة إلي إحداث تحول أو نقله نوعية في الظاهرة موضع الدراسة، قد يكون هذا التحول إيجابياً إذا كانت القيمة المضافة ذات طبيعة إيجابية، وقد يكون التحول سلبياً إذا كانت القيم المضافة ذات طبيعة سلبية. بينما يتمثل الشكل الثالث للتنبؤ بمحاولة تحديد مدى تدخل ظروف أو متغيرات من خارج التفاعل علي الشكل الأول أو الثاني فتقدم لنا مسارات أو سيناريوهات مستقبلية بديلة.

بيد أننا لا ننسى أنه بإمكان البحث الواقعي أن يعدل بعض مقولات النظرية إذا أدرك الباحث أن الواقع يطرح مجموعة من التفاعلات أو المتغيرات التي ليست في بناء أو تصور النظرية، أو ليست موجودة بالحجم التي هي عليه واقعياً.

### المراجع

- 1- R. Merton: Op. Cit. pp. 87 – 89.
- 2- Dewey. Hohn: The Theory of Inquiry, New York. Henry Hok and Co. 1938. p. 305.
- 3- Ibid. p. 85.
- 4- Haye. Jerald: Thechniques and Problems of Theory Construction in Sociology. New York. Willey. 1972. p. 72.

- 5- **Stinchcombe, Arther. L:** Constructing Social Theories.  
New York. Harcourt. 1968. p. 123.
- 6- **Mullins. Nicholas. C:** The art of Theory Construction  
and use. New York. Harper & Rew. 1971. p. 83.
- 7- **A. L. Stinchcombe:** Op. Cit. p. 127.
- 8- **Ibid.** p. 132.
- 9- **W. Skiedmore:** Op. Cit. p. 249.
- 10- **A. L. Syinchcombe:** Op. Cit. p. 127.
- 11- **R. Merton:** Op. Cit. p. 13
- 12- **A. L. Stinchcombe:** Op. Cit. p. 247.
- 13- **Pareons. T:** Some Considerations on the Theory of  
Social Change Rural Sociology. No. 4. 1961. p. 219.
- 14- **R. Merton:** Op. Cit. p. 100
- 15- **E. Nagel:** Op. Cit. p. 86.
- 16- **J. Galtung:** Op. Cit. p. 451
- 17- **Parsons, T:** The Present Position and Prospects of  
systematic theory in sociology. In T. Parsons: Essays in  
sociological theory. Pp. 220 – 221.
- 18- **P. Sorokin:** Op . Cit.
- 18- **R. Merton:** Op. Cit. p. 5.
- 19- **T. Parsons:** The Present position and prospects of  
systematic theory in sociology. P. 221.
- 20- **Ibid.** pp. 223 – 224.
- 21- **Ibid.** pp. 223 – 224.

22- Ibid. p. 224

23- R. Merton: Op. Cit. p. 10.

٢٤- محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والمنهج الكمي في علم الاجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجي لدراسة الظواهر الاجتماعية. رسالة دكتوراة. كلية الآداب- جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٣٧.

25- T. Parsons: The present Position and prospects of Systematic Theory in Sociology. Pp. 224 – 227.

26- Whitaker. Jan: The Nature and Value of Functionalism in Sociology in D. Martindale (ed) Function in the Social Sciences. Philadelphia. Feb. 1965. p. 69.

27- Sorokin. P: Social Theory Today. London 1961. p. 404.

28- T. Parsons: The prospects of sociological theory. P. 354.

29- Ibid. p. 365.

30- Gouldner. A. W: Reciprocity and autonomy in Functional theory in N. J. Demerath & Richard Peterson. The free Press. New York. London. 1968. p. 145.

31- Ibid. p. 164.

32- R. Merton: Op. Cit. p. 6.

33- Ibid. p. 6.

34- Ibid. pp. 6-7.

35- Ibid. p. 7.

36- Gouldner, A: The Coming Crisis of Western Sociology. Heinmann. London. 1971. p. 153.

- 37- **R. Merton:** Op. Cit. p. 5.
- 38- **Merton. R. K:** Anomie, Anomia and Social Interaction, Contents of deviant behavior in Marshal B. Clinard (ed). Anomie and deviant behavior. A discussion and Critique, the free press. New York. 1969. p. 113.
- 39- **R. Merton:** Social Theory and Social Structure. P. 9.
- 40- **D. Martindale:** Limits and Alternatives of Functionalism in Sociology. P. 158.
- 41- **R. Merton:** Social Theory and Structure. P. 7.
- 42- **Ibid.** p. 9.
- 43- **Ibid.** p. 9.
- 44- **Alvin Gouldner,** Op, Cit. p.
- ٤٥- أیکن، هنری. د
- 46- **Pansons, Talcott,** the Social System, the Free Press, Glencoe, II- Linois, 1951, p. 349.
- 47- **Hohnson, Harry, M,** Sociology, A Systematic introduction, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1961, pp. 581 – 588.
- 48- **Bredemier, H.C & Stehenson, R. M,** The Analysis of Systems, Halt Rinehert, London, 1970, p. 310.
- 49- **Harry M. Johnson,** Op. Cit, p. 590.
- 50- **Ibid,** p. 606.
- 51- **Ibid,** p. 580.
- 52- **Talcott Parsons,** The Social Dystem, Op. Vit. P. 506.



- 53- Harry M. Johnson, Op. Cit. p. 389
- 54- Alvia Gouldner, Op, Cit, p. 9.
- 55- Aron, Raymond, Main Currents in Sociological thought, Vol., London, 1967, p. 170.
- ٥٦- أحمد أبو زيد، العلوم الإنسانية والصراع الأيديولوجي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٧٠، ص ص ١٤١ - ١٦٥.
- 57- Harry M. Johnson, Op. Cit. p. 591.
- 58- Ibid, p. 607.
- 59- Barber, Barnard, Structural – Functional Analysis, Some Problems and Misunderstanding, Amer. Soc. Rev, Vol 21, 2, 1956, p. 132.
- 60- Merton, Robert K, Social Theory And Social Structure, the Free Press Of Glencos 1962, P. 42.

---

### الفصل الثالث

#### النظرية الاجتماعية

#### تياراتها وعلاقتها بالواقع الاجتماعي

تمهيد:

أشرنا في القسم الأول إلي أن نظرية علم الاجتماع نظرية نسقية بالأساس. وبهذا المعنى فإن لها حوار وتفاعل مع الواقع بحيث يهدف هذا الحوار إلي تطوير قدرة الباحث علي تناول هذا الواقع بالفحص والدراسة. معنى هذا أن النظرية تمثل جهداً لتفسير الظواهر الاجتماعية بنفس الأسلوب الذي فسرت به ظواهر العالم الفيزيقي بواسطة العلوم الطبيعية. حيث يحاول بها العلماء الاجتماعيون أن يدرسوا المجتمعات، ويطوروا القضايا العامة حول أسباب الفعل والسلوك بنفس الأسلوب الذي حاول به علماء الطبيعة بعد نيوتن أن يفسروا به سلوك المادة غير العضوية، أو كما حاول علماء البيولوجيا بعد دارون تفسير سلوك الكائنات العضوية.

بيد أن هناك معنى آخر للنظرية الاجتماعية، إذ يتعلق هذا المعنى أساساً بشكل المجتمع المثالي الذي يقف دائماً علي نقبض المجتمع الذي يعيشه المنظرون الاجتماعيون. إذ يؤكد هذا المعنى للنظرية علي أن المنظر الاجتماعي علي نقبض نظيره في العلوم الطبيعية، يتناول بالدراسة مجتمعاً هو نفسه أحد جزئياته، يمسك بأنبوبة الاختبار لكي يتفحص ما فيها، وهو ذاته أحد ذرات هذه المادة وداخل نفس هذه الأنبوبة ويخضع لنفس حرارة التفاعل التي يتأثر بها. أنه عضو في المجتمع، ويجب أن يشكل ذلك أحد المصادر الأساسية لفهم المجتمع، ولهذا السبب أصبح من المسلم به أن يدمج منظروا القرن التاسع عشر في محاولتهم لتفسير الظواهر الاجتماعية آرائهم عن المجتمع الخير الأكثر سمواً من المجتمع الكائن.

غير أن هناك معنى ثالثاً للنظرية يتعلق بأنه مادام أي مجتمع يبحث عن نوع من الاتفاق العام، وأن هذه الاتفاق إذا كان قد تحقق في مجتمعات الماضي البدائية، بوسائل كالعرف والتقاليد والعواطف الجمعية، فإن النظرية

الاجتماعية قد حلت محل هذه الوسائل في العصر الحديث. حيث شكلت الأساس الذي يركز عليه الاتفاق العام، ومن ثم يسلم بها عقائدياً، ولا تعرض أبداً لتفحص نقدي لأنها تشكل من قضايا مسبقة يطلب الإيمان بها والاتساق معها، حتي تشكل مناخاً للرأي أو أساساً لأيديولوجيات شعبية شائعة. بذلك نجد أنه إذا كان المعني الأول والثاني يشكلان نطاق عمل العلماء الاجتماعيين، فإن المعني الثالث يشكل أساساً للاعتقاد والفعل بين جماهير الشعب الغفيرة<sup>(١)</sup>.

بيد أن هذه المعاني الثلاث للنظرية لم تنشأ في فراغ، وإنما استندت إلي ركائز معينة قامت عليها، واستمرت هذه الركائز تؤتي ثمارها، تارة من خلال طرح أنواع عديدة لمعني النظرية، أو في خلال طرح وجهات نظر عديدة فيما يتعلق بدور النظرية ونطاق هذا الدور.

ذلك يرجع بنا إلي الوراثة إلي القرن السابع عشر والثامن عشر، أو عصر التنوير وكذا التيارات الفكرية التي سادت هذه الفترة كرد فعل - وإن كنا متعسفين في ذلك - للثورة الفرنسية، والأحداث التي سادت أوروبا فيما قبل الثورة. ذلك أننا نعرف أن هذه الثورة السياسية قامت بها البورجوازية ضد الطبقة الأرستقراطية، وأطاحت بها. وبنوع الحكم الملكي المستبد المطلق. ومن ثم فقد كان طبيعياً أن تحدث استجابة ورد فعل متباين من قبل الشرائح الاجتماعية المختلفة تجاه هذا الفعل الواحد الذي طرح تأثيراً متبايناً عليها. ومن هنا وجدنا ثلاثة مواقف، موقف محافظ يتمسك بما هو قائم ويطلب عودة الأمور إلي ما كانت عليه لأن ما حدث خرق للقانون الإلهي وإطاحة بملك استمد حقه في الحكم من الله. وموقف نقدي ثوري، يؤكد أن قدر الإنسان هو صانعه، وأن الإنسان هو الذي يخلق تاريخه عن طريق إلغاء كافة تناقضات الواقع الكائنة لأن الواقع ممتلئ دائماً بالسلب، وأن الواقع يحمل دائماً إمكانية المستقبل، وعلينا أن نفتش عن إمكانية مجتمع المستقبل الكامنة في قلب التناقضات الكائنة عن طريق إلغائها. وكان هذا الموقف يمثل تطرفاً مضاداً للموقف المحافظ المتطرف أيضاً. إلا أن هناك موقفاً ثالثاً نشأ

لبيؤكد أننا من الآن فصاعداً علينا أن نتناول أمورنا ليس بصورة عشوائية نعيش في ظلها تارة تحت ملوك يستغلون وأخري تحت نير فيضان ثوري لا نعرف مداه، إنما يجب أن نتناول أمورنا بصورة منظمة، أعني بصورة منهجية تراعي أن الإنسان يمتلك عقلاً يفكر به إلا أنه يعيش واقعاً يجب أن يأخذ هذا العقل في اعتباره. فهو موقف لا يدين الملكية أو يبرر الثورية أو العكس. وإنما ينادي بالموضوعية، كان هذا الموقف هو موقف الوضعية.

علي أن الواقع يؤكد أن هناك ثلاثة مواقف كان لها تأثير علي أي فكر بشأن المجتمع أن هناك ثلاثة مواقف كان لها الموقف الأول وهو الموقف المحافظ. الذي يطلب الرجوع بالمجتمع إلي ما قبل الفوضي الثورية، يمثلته كثيرون من أمثال آدموند بورك الذي عاب علي الثوريين معاملة المجتمع كالألة، ينزعون منها أي جزء ويضيفون آخر، وهم في نزعتهم وإضافتهم هذه يتصرفون وكأنهم أصحاب الحق المطلق في هذا المجتمع. أننا نؤكد لهم - أي للثوريين - أن المجتمع ليس مجتمعهم الحاضر فقط والذي يحطمونه بفعلهم الثوري، إنه سلسلة لا نهاية لها من الأجيال، يرث كل جيل ما سبقه، وما هم إلا أحدي حلقات هذه السلسلة. من هنا فجيل الثورة ليس له الحق في أن يحطم كل عادات ونظم لا تنتمي له لأنه لم يخلقها. ولكنها ترتبط بالأجيال السابقة وربما بالأجيال المستقلة، فليس هناك من أعطي الحق لسنة وعشرين مليوناً من الفرنسيين لأن يعتبروا أن لهم السلطة علي ماضي وحاضر ومستقبل المجتمع. إن كل جيل يضيف إلي ما هو موجود وينقل ما هو موجود إلي الجيل القادم. أما الدولة التي يريدون أن يطيحوا بها فهي متداخلة في كل شيء أيضاً، في العلم، والفن، وفي إسهام الأجيال ومن ثم فليس من حق هذا الجيل أن يلغي هذه الشركة. فهي نتاج عضوي لعملية طويلة من النمو،... إنها ليست مصالح مادية ولكنها روابط روحية تربط أعضاء المجتمع بعضهم ببعض، هذه الروابط قد تكون خفية وغير محسوسة كالهواء إلا قوة حلقات الحديد. بذلك أراد بورك وهو يمثل كل المحافظين أصحاب الموقف المضاد للثورة الفرنسية أن يحافظ علي الحريات التي ورثها

عن آبائه السابقين ولأنه صاحب مصلحة في ذلك، فلم ير فيما حدث في فرنسا خلال هذه الفترة إلا حكم الرعب في زمانه، ويتساءل زابيتن لقد كان الواجب علب بورك أن يري حكم الألف سنة من الرعب التي سبقت الثورة والتي قادت إلي هذا البركان الثوري الذي أثار الرعب فيه (٢).

يبقى في الساحة بعد ذلك موقفان، الموقف المثالي النقدي، والموقف الوضعي الإيجابي العلمي، أما الموقف المثالي فينبع من داخل الفليسوف ومن ذاته خارجاً إلي عالم الأشياء ، بينما الموقف الوضعي علي عكس ذلك يبدأ الشوط من عالم الأشياء لينتهي إلي باطن الفليسوف وذاته، الأول ينتهج منهجاً ذاتياً، والثاني يصطنع المنهج الوضعي الذي يبني لبناته من حقائق الواقع (٣).

كلاهما موقف يهدف إلي فهم الإنسان، كلاهما يتخلي عن البحث في الغيبيات أو فيما وراء الطبيعة، ومن هنا وجدناهما علي اختلافهما في الموقف التصوري والمنهجي يتفنان في مجال البحث من حيث الطبيعة والتاريخ، هذا إلي جانب تسليمها بأن العالم تطوري سائر إلي الأمام لا سكوني ذو حقائق ثابتة أو جامدة. وإذا فليس صواباً أن يقال عن وضعية القرن التاسع عشر أنها رد فعل للحركة المثالية التي سادت النصف الأول من ذلك القرن لأن الحركتين قد سارتا جنباً إلي جنب. وليس صحيحاً أن يقال أن الوضعية كانت موقفاً طبقياً مهاجماً علي جبهة ومدافعاً علي أخرى، ذلك فيه تبسيط للأمور وإخلال بمعان أساسية. فقد كانت حركة علمية لها جذورها.. في الفكر المتراكم السابق عليها، ثم هي حركة فلسفية إلي واقع الإنسان لذلك نري ضرورة أن نعرض لهذين الموقفين، الأول هو الموقف المثالي، كما عرض له هيجل ثم امتداداته في الماركسية، الثاني هو الموقف الوضعي من خلال التعبير الكونتي عنه. وفيما يلي استعراض موجز لملامح كلا الموقفين:

**أولاً : الفكر المثالي : أصوله وعلاقته بنظرية علم الاجتماع**

عادة ما نسمي تياراً فكرياً بكونه مثالياً استناداً إلي أنه يدرك ما هو موضوعي بالنظر إلي ما هو مثالي. ذلك يعني أن الفكر المثالي يدرك العالم

الواقعي بالنظر إلي التصور العقلي له. حيث نجد أن ذلك قد تردد في فلسفات كانت وهيجل وغيرهما من المثاليين في كافة العصور.

وفي الصفحات التالية نعالج الفكر المثالي عند فلهلم هيجل، وهي المثالية التي تستند إلي المنهج الجدلي، ذلك يفرض علينا ضرورة تحديد معني الجدل. البحث في ذلك يؤكد أنه عادة ما يعبر عن الجدل في اللغة اليونانية بالكلمة *Dialekein*، ويعني جادل. فهي تعبير عن صراع الأفكار، ولقد ورد استخدام هذا المصطلح عند فلاسفة اليونان من أمثال هيراقليطس، وزينون الايلي، وسقراط وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

بيد أننا إذا أمعنا النظر في الفارق بين الجدل عند فلاسفة اليونان والجدل في العصر الحديث كما ظهر عند هيجل لوجدنا اختلافاً واسعاً. فهو عند اليونان مجرد طريقة للبحث والحوار أو أسلوب من أساليب العرض الفلسفي، دون أن تكون له أدنى علاقة بحركة الأشياء أو صراع الواقع. ذلك لأن الجدل كان عندهم حركة فكرية وأسلوباً من أساليب المقال، دون أن يكون لهذا الأسلوب أو لتلك الحرية أية إحالة إلي الواقع نفسه وما له من طابع حركي.

فإذا كان تطور الفكر الجدلي المحدث علي بدايته يؤكد أن له صلة بحركة الواقع الحية المتفاعلة، وهو لن يتوقف عند كونه منهجية مقال أو حجاج ومن ثم. فإنه من الضروري أن يحتوي هذا التيار الفكري علي تصور معين لهذا الواقع المتصل به. وبذلك سوف نحدد معالجتنا علي محورين: المحور الأول نتحدث في إطاره عن خصائص أو سمات التصور المثالي، أما المحور الثاني فنتحدث فيه عن أسس المنهج الجدلي.

#### (١) خصائص التصور المثالي:

إذا كنا قد أشرنا إلي أن السمة الأساسية للفكر المثالي هو صياغة العقل لمثال يطلب من التفاعل الكائن بالواقع التطابق وهذا المثال، فإذا ما اقترَب الواقع من التطابق معه، تخلق مثال عقلي جديد يطلب من الواقع الجديد تطابقاً جديداً أيضاً. فإنه امتداداً لذلك نجد أن الفكر المثالي الذي سوف

نركز عليه، هو المثالية الهيجلية في القرن التاسع عشر بالتحديد، ويرجع ذلك لأمرين، الأول أن هذا التيار من الفكر بلغ من الأهمية في تاريخ الفلسفة حداً جعله مصدراً لأهم الاتجاهات الفلسفية المعاصرة، إما بالتأييد، وإما بالنفي. ذلك أننا لا نكاد نجد فلسفة من فلسفات العصر لا تبدأ من هيجل، مناصرة له في أقل الأحيان، معارضة له في أكثرها. فلم يقتصر تأثيره علي (الماركسية) أو " الوجودية أو "البراجماتية" وهي اتجاهات ثلاثة من أهم اتجاهات الفكر المعاصر، بل شمل كذلك الحركات الفلسفية الأخرى التي هي من شأن محترفي الفلسفة ولا تتجاوزهم إلي سواد المثقفين، ومن ثم فهي لا تشكل ثقافة عامة<sup>(٥)</sup>.

أما الأمر الثاني لاهتمامنا بالمثالية الهيجلية فينبثق عن دورها المؤثر علي نشأة نظرية علم الاجتماع. حيث شكلت هذه الفلسفة أساساً فكرياً ثورياً للموقف النقدي الذي تذرعت به واستندت إليه الطبقات البروليتارية في فترة ما بعد الثورة الفرنسية. بحيث نادت هذه الفئات بالقضاء الكامل علي بناء المجتمع القائم، والبحث عن ما هو كامن وكامل بداخله. ومن ثم وقفت هذه الفئات الثورية من الوضعية موقفاً مضاداً، متهمة إياها بأنها تمثل فلسفة هؤلاء المنسحبين - بحجة العلم - من ساحة الصراع والمشاركة الاجتماعية، أو بناء عليها وقفت أمام الجماعات الرجعية التي تطالب بإعادة ترميم بناء المجتمع لاستعادة حالته التي كان له قبل قيام الثورة الفرنسية. والمدهش في الأمر أن كلا الموقفين استند في برهنته إلي الفكر المثالي وبخاصة المثالية الهيجلية. هذا بالإضافة إلي أن المثالية الهيجلية، التي شكلت أساساً للنظرية الماركسية ألهمت إلي حد كبير فكر التغير الاجتماعي، خاصة التغيرات الثورية الراديكالية في علم الاجتماع. إذن ما هي خصائص التصور المثالي الهيجلي؟ باستعراضنا لخصائص هذا التصور نجد أنها أربعة الوحدة الكلية الشاملة، التي تبحث عن اكتمالها عن طريق فض تناقضاتها، وثابتهما التصور العضوي للوجود الشامل. والثالثة تتمثل في التطور التاريخي المتفاعل، سعيًا



لمثال أكثر تكاملاً. والرابعة أن العقل أو الفكر، هو قائد عملية التفاعل لكي يتسق الواقع مع المثال وفيما يلي تفصيل لكل من هذه الخصائص.

#### أ- الوحدة الكلية الشاملة كأساس للإدراك المثالي

كما هو مؤكد يؤدي التفحص الدقيق للفكر الهيجلي إلي إدراك إيمانه بالوحدة الكلية الشاملة للوجود، ومن هنا فإن أية وقائع منفصلة عن بعضها البعض ترتبط - علي يد هيجل - بالمبدأ الأوحد الذي يفسرها ويبرزها جميعاً وبذلك لا يعود كل منها مطلق قائم بذاته، أو حقيقة مستقلة مكتفية بذاتها. ذلك لأن الحقيقة الأولى في نظر هيجل هي الكل وأن الأخطاء لا تخرج عن كونها وجهات نظر جزئية. أو وقائع فردية منفصلة. ذلك لأنه من طبيعة الحياة أن بها ميلاً لتحطيم ما هو منفصل ومعزول ومجرد - سواء كان ذلك علي صورة موضوعية أو ذاتية - بل أن كافة الوقائع في الطبيعة والفكر معاً، فهي بمثابة أوجه مختلفة لتلك الحقيقة الكلية الواحدة التي يسميها هيجل باسم ( المطلق )<sup>(١)</sup>. بذلك نجد أن جوهر الطبيعة والتاريخ عند هيجل إنما هو كلي يتكشف من خلال ما هو جزئي، أن الكلية هي العملية الطبيعية للجنس كما يتحقق من خلال النوع والأفراد. والكلية في التاريخ هي جوهر كل تطور، فدولة المدينة اليونانية، والصناعة الحديثة، والطبقة الاجتماعية، كل هذه الكيانات هي قوي تاريخية فعلية لا يمكن ردها إلي مكوناتها، بل أن الوقائع والعوامل الفردية، علي عكس من ذلك، لا تكتسب معناها إلا من خلال الكلي الذي تنتمي إليه. فالفرد يتحدد لا بصفاته الجزئية ولكن بصفاته الكلية، مثل كونه مواطناً يونانياً، أو عاملاً في مصنع حديث أو بورجوازي<sup>(٢)</sup>. وذلك أنه حينما أكد هيجل علي الكلية وجعلها معقلاً للحقيقة، فإنه كان حينئذ يعبر عن اقتناعه بأن أية صورة جزئية معطاة سواء في الطبيعة أو في المجتمع لا تتضمن الحقيقة كاملة. هذا بالإضافة إلي أن هذه الكلية تعد وسيلة للتدديد بانعزال الناس عن الأشياء، والاعتراف بأن إمكاناتهم لا يمكن أن يحتفظ بها إلا بإعادة التكامل بينها<sup>(٣)</sup>.

بيد أن الكلية الهيجلية إلي جانب أنها كلية كائنة إلا أنها ليست مقتصرة علي هذه الكلية الكائنة، بل أنها كلية متكاملة يسعى إليها التفاعل الجدلي بين العناصر الأجزاء. والتي عند بلوغها سوف ينتهي عندها تفاعلها النقضي، فهي إلي جانب أنها كلية ما هو كائن ونعائشه فهي أيضاً الممكن والمرغوب، والذي نسعي إليه.

#### ب- التصور العضوي الشامل للوجود .

وتتصل هذه الخاصية الثانية بالخاصية الأولى، إذ يبدو الكون من وجهة نظر هذا التصور باعتباره كائناً عضوياً حياً ذو رغبات وأهداف. وكما نستطيع أن نفسر سلوك الكائن العضوي إذا ما عرفت رغباته وأهدافه فكذا نستطيع تفسير ظواهر الكون وتغيرات التاريخ وتطورات الأنظمة إذا عرفنا كيف يكشف الروح الكوني عن نفسه وإلي أي هدف يتجه<sup>(٩)</sup>. ويؤكد التصور العضوي في الفلسفة الهيجلية أيضاً علي ضرورة قيام علاقات ترابط بين جزئيات الوجود وذاته، بحيث أن حركة التغير في أحد أجزاء هذا الكل الشامل، إنما تكمن أسبابه في هذا الكل أو في أي من أجزائه، وأن تغيره إنما هو تطوير نحو اكتمال هذا الكل، وأن التناقضات التي قد تنتاب وحدة هذا الكل، إنما هي خطوات تمهد لهذا الكل طريق التجاوز والارتقاء نحو وحدة كلية أشمل وأرقى وأكثر اكتمالاً. ذلك أنه إذا كان هيجل قد جعل من مفهوم الكل مفهوماً أساسياً من مفاهيم منهجية الجدلي، وذلك بأنه قد فطن إلي أن (الحقيقة هي الكل) وأن المنهج الجدلي إنما يعني في النهاية إدماج سائر الأشياء في الوحدة الأشمل، وأن العالم - في نظر هيجل - يمثل وحدة عضوية بالإضافة إلي أن أي جزء من أجزائه إنما هو عضو جزئي في هذا الكل العضوي<sup>(١٠)</sup>. بيد أننا لا بد وأن نوضح أن هذا التأكيد علي الوحدة العضوية للكل، تلك التي تعد إحدى خصائص التفكير الهيجلي لم يكن من نتاج هذا التفكير وحده، فإلي جانب أن جذورها تمتد إلي الفكر اليوناني القديم بل والفكر اليوناني القديم بل والفكر الشرقي القديم أيضاً، فأنها كانت تمثل إحدى مقولات المناخ الفكري في مرحلة القرن الثامن والتاسع عشر، وذلك

تحت تأثير الفكر التطوري والفكر الموسوعي الذي يرسم صورة للمجتمع والعالم علي أنه مثل الكائن العضوي في مولده ونموه وموته. بل إننا نجد هذا التقسيم نفسه عند هيجل حينما يؤكد أن التاريخ ينقسم إلي أربعة فترات هامة كل منها ذات صلة بمرحلة من مراحل الحياة الفردية. فعنصر الحضارة الشرقية يتوافق مع مرحلة الطفولة، بينما نجد أن الحضارة الإغريقية تعبر عن شباب المجتمع. أما حضارة روما فهي تعبير عن رجولة الإنسان، بينما نجد أن الحضارة الأوروبية في زمان هيجل تعبير عن النضج البشري<sup>(١١)</sup>. بيد أننا يجب أن نلاحظ أن حالة الاكتمال والنضج الأخير، هي الحالة التي تسعى إليها الحضارة دائماً وفقاً للمشروع الهيجلي بعد أن تكون قد تخلصت من كل صراعاتها وتناقضاتها الجدلية.

وفي الحقيقة فأننا نجد أن هذه الخاصية تعد من أهم نقاط البدء لأهم فلسفات عصرنا، وهي الفلسفة الوجودية لكيركجارد ، الذي ثار علي هيجل ونسق الفكر الذي يجعل من الوجود كله كائناً عضوياً واحداً، فقد أفرعه - علي حد قوله - أن يري نفسه فقرة من فقرات هذا الكائن الكبير، لا ينفرد وحده بوجود خاص يمارس فيه إرادته الحرة وشخصيته المستقلة<sup>(١٢)</sup>.

#### ج- التطور التاريخي المتكامل سعيًا لمثال أكثر تكاملاً.

تشكل هذه الخاصية البعد الدينامي المتفاعل في عملية الانتقال من أحد أشكال الوحدة الكلية إلي أشكال كلية أخرى أكثر تكاملاً وارتقاءً. وهو يبينني هذا الانتقال من خلال حركة التناقض والتقي الجدلي. فقد أكد هيجل مراراً علي أن الوعي ينمو من خلال الفكر التأملي علي مراحل، وأن الحقيقة أو الصدق هي العملية التي يعتبر فيها الموضوع والذات مجرد وجوه لها. فالوعي الفردي عبارة عن عوارض في تطور عالم الروح، والتاريخ ذاته هو نمو لوعي النوع الإنساني، والفكر ما هو إلا ناتج نهائي لهذه العملية الشاملة<sup>(١٣)</sup>.

ذلك أن الكون من وجهة نظر المذهب الهيجلي كله بجميع ما فيه كله بجميع ما فيه ما هو إلا تعبيراً عن (روح العالم) أو (الفكرة المطلقة) أو إن

شئت فقل ( المطلق ) علي سبيل الاختصار . هذا المطلق يكشف عن نفسه في مظاهر العالم كما تقع في حواسنا، فلئن كان العالم المحسوس متطوراً من مراحل أدنى إلي مراحل أعلى، فما ذلك إلا تطور في كشف ( الروح المطلق ) عن نفسه كشفاً متدرجاً، كأنما هو الشريط المنطوي علي نفسه ببسط نفسه بسطاً ليبدو ما كان منه خافياً. هذا الكشف عما هو خاف لا ينجزه إلا تناقض وتطور وتغير، فهيجل لم يعد يرضيه المنطق الأرسطي السكوني، لأنه لا يصور الحقيقة المتطورة، واستبدل به منطقاً تطورياً يقابل به الحقيقة كما تصورها. فإذا كان شيء (أ) سيتغير بحيث يصبح شيئاً آخر (ب) فلا بد أن تكون عناصر (ب) كائنة في (أ) ليتمكن خروجها منها، وإذن فقد كانت (أ) محتوية علي شيء غيرها، أي محتوية علي نقضها. وبهذا يجتمع النقيضان في كائن واحد علي خلاف المبدأ الأرسطي. كيف للشجرة مثلاً أن تخرج من البذرة إن لم تكن البذرة محتوية علي ما ليس بذرة؟ وكيف يمكن للرجل أن ينشأ عن الطفل إذا لم يكن الطفل محتوياً علي ما ليس طفلاً؟ وهكذا.

كان هذا المنطق التطوري، أو الجدلي كما يسمونه، هو محور الفلسفة الهيكلية، ذلك لأنها تذهب إلي القول بأن في الكون روحاً مطلقاً يكشف عن نفسه وفق نمط تطوري أو جدلي، وهو نمط قوامه أن تكون الخطوة الأولى - ويمكن تسميتها بالوضع - كاشفة عن صفة ما، ثم تتلوها خطوة ثانية - وهي نقيض الوضع - كاشفة عن صفة ثانية، وأخيراً تجيء مرحلة ثالثة - هي التقاء الطرفين - تدمج الوضع ونقيضه في كائن واحد، ثم يصبح هذا الدمج (وضعاً) يتلوه (النقيض) فدمج جديد<sup>(١٤)</sup>، وهكذا حتي يبلغ التفاعل كماله.

ثم يطبق هيجل ذلك علي نظم، وأشكال تاريخية يتقمصها هذا الروح المطلق، بحيث نجد أن كل نظام يحمل في ذاته بذور فئاته ووسائل القضاء علي ذاته، وتحوله إلي نظام يناقضه ثم يفني هذا الأخير ليتولد ثالث يجمع به كلا النظامين السابقين. ثم يأتي نظام ضد هذا النظام<sup>(١٥)</sup>، ويجمعها تالف ثالث أكثر اكتمالاً وتطوراً. ويطبق هيجل ذلك علي تاريخ الإنسان ومساره علي سلم التطور ابتداء من العالم الشرقي القديم إلي العالم الحديث. حيث يجعل

الإنسان نفسه الموضوع الفعلي لهذه العملية التاريخية. فعن طريق سلب الإنسان لكل شكل تاريخي للوجود، يعد قيداً علي إمكاناته، فإنه يحصل نتائجاً لذلك علي الوعي الذاتي بالحرية<sup>(١١)</sup>. وتستمر هذه العملية التي تتضمن أساساً نفسي الأشكال التاريخية التي تقيد هذه الحرية، وكل شكل يولد نقضيه ، الذي يلغي بدوره بشكل آخر ثالث يجمع أكثر صفات النقيضين كملاً ، حتي نصل إلي اكتمال نهائي للوجود عن طريق هذا النمو الجدلي.

إلا أن التصوير الهيجلي للتطور، علي أساس أن العمليات التي تهتم بنفسي النفسي لا تضيف إلي أي منهما شيئاً عن كيف يحدث أو كيف حدث الانتقال أو التحولات من شكل إلي آخر. هذا الإضافة إلي أن ما يدعي أنه ينتج من خلال النمو الجيني أو من خلال الانتخاب الطبيعي هو سلب إنما هو تشبيه شاعري. ذلك أن ما تشترك فيه كافة العمليات التطورية ليس سلب الأشكال الأولي أو السابقة، ولكن تحويلها فقط . ولكي تثبت أو تؤكد علي تواجد مثل السلسلة التطورية فإن صلة ما ينبغي أن يحافظ علي بقائها. حقيقة أن النتائج النهائي لسلسلة التطور قد لا يحمل أي تشابه والأشكال الأولي في السلسلة. ومع ذلك فليس هناك تبرير إمبريقي معقول لافتراض أن كل سلسلة تطورية يجب أن تنتج عن تغيرات عنيفة دون النظر إلي طول المدي الذي تستغرقه سلسلة التطور. فبالطبع لا يستطيع أي منا أن يمنع هيجل من القول أن عقلاء البشر هم نفي لبشر النياندرثال، إلا أن مثل هذه المحاوراة اللغوية لم توضح بصورة أوضح الشروط المسئولية عن تطور الأنواع الإنسانية الحديثة. وبالمثل فليست هناك فائدة يمكن أن نحصل عليها سوي نوع من الإشارة الشاعرية حينما يقرر ماركس وإنجلز أن ظهور ملكية الأرض الخاصة يعبر عن نفي الملكية الشرعية البدائية، وأن الملكية الشيوعية الاشتراكية هي نفي النفي.

ثم يعيب مالفن هاريس علي هيجل أنه وقع فيما وقع فيه أوجست كونت حينما أراد أن يستشهد علي تصور بتاريخ المجتمع الأوربي فقط، ذلك لأنه كان ينتظر بحطة إلي هذه الشعوب. إذ يؤكد أنه بالرغم من أن هيجل

يتلطف باعتباره الهند والصين خليقتين بالاهتمام والعراقة، إلا أنه كان مقتنعاً بأن هذه البلاد ليس لديها تلعبه في الشؤون الدولية، لأسباب متعلقة بالروح فقط. إذ أن تاريخ العالم يرحل من الشرق إلى الغرب، حيث أن أوربا هي نهاية التاريخ بصورة مطلقة، بينما آسيا هي البداية، وأن الخطوط العامة الموجهة لهذه الحركة تطرح بواسطة نمو الوعي بالحرية، إذ نجد بين الشرقيين رجل واحد فقط هو الذي يمتلك الحرية، بينما عند الإغريق نجد حفنة هي التي تمتلكها، والآن يعرف العالم الألماني أن الكل أحرار. وتكمن المعضلة النهائية في هذه الصياغة، أن مفسري هيجل لم يتفوقوا إلى الآن على أن نوع من الدولة الألمانية تلك التي نعدّها الهدف النهائي للتاريخ، تلك التي تؤمن الحرية للمجتمع، إلا أنه يبدو أن هيجل اعتقد أن العسكرية البروسية هي النسق أو النظام الذي يعيش الجميع في كنفه أحراراً<sup>(١٧)</sup>.

#### د- العقل أو الفكر، هو قائد عملية التفاعل لكي يتسق الواقع مع المثال

تعد هذه الخاصية جوهرية في الفكر المثالي، ذلك لأن هذا الاتجاه يعيش في نعو من التطهر الذي لا تدنسه أمور الواقع، فهو أكثر ارتباطاً بالفكر وأكثر التزاماً به، إلا أن هذا لا يعني إغفال ما بالواقع أو إسقاط أية أهمية عنه بل يعني طلباً دائماً لترقي هذا الواقع وفقاً لمثال يصوغه العقل. هذا المثال الذي استقاه لكونه إمكانية دائمة متضمنة في هذا الواقع.

من هنا نستطيع أن نؤكد المنطلق الهيجلي ليس مجرد علم للقواعد التي تفرض نفسها على التفكير الذاتي، بل هي بمثابة النسيج العقلي للواقع، ولعل هذا ما حداً ببعض الباحثين إلى القول بأن منهج هيجل الجدلي إنما هو تعبير عن أعلي طموح للعقل في سعيه نحو الالتقاء بذاته في كل شيء والتعرف على نفسه في كل شيء<sup>(١٨)</sup>. إلا أن هذا العقل ليس ملكه توجد في الفرد ليقتنس بها العادات والنظم فقط، بل هو موروث في عملية النمو ذاتها، وهذا يلقي ضوءاً على فكرة هيجل ( أن ما هو عقلي حقيقي وما هو حقيقي عقلي). فالعقل ليس كما اعتبره الفلاسفة تجريد عن الواقع، أنه قدرة فطرية وضرورية تحدد بناء ونمو الكون، وبهذا الأسلوب يجعل هيجل من العقل قوة

كونية عظيمة يسميها بالروح، بالفكرة أو المطلق أو الله، العقل بذلك ليس جوهرياً ثابتاً، ولكنه في حالة إمكان ونمو دائم فضلاً عن أنه عملية كونية ومنطقية ولا شخصية تفوق نطاق ما هو اجتماعي ونطاق ما هو طبيعي<sup>(١٩)</sup>. بل أن حياة العقل ونموه وتحققه بالنسبة لهيجل تتمثل في صراع الإنسان الدائم من أجل فهم ما هو موجود وتشكيله وفقاً للحقيقة المفهومة.. كذلك فإن العقل قوة تاريخية أساساً، متحققة بوصفها عملية متطورة في العالم الزماني والمكاني، وهو في نهاية المطاف ليس إلا التاريخ الكامل للبشرية.. واللفظ الذي يشير إلى العقل تاريخياً هو الروح الذي يدل على العالم التاريخي منظوراً إليه في علاقته بالتقدم العقلي للإنسانية، أي العالم التاريخي ليس بوصفه سلسلة من الأفعال والأحداث، بل بوصفه صراعاً لا ينقطع من أجل تشكيل العالم تبعاً للإمكانيات البشرية المتزايدة.

وهكذا يرتب التاريخ في عصور متباينة، يدل كل منهما على مستوى خاص للتطور، كما يمثل مرحلة معينة في تحقق العقل، ولابد من فهم كل مرحلة من حيث هي كل، من خلال أساليب التفكير والحياة السائدة المميزة لها، أو من خلال نظمها السياسية والاجتماعية، وعلمها ودينها وفلسفتها. وإذا كان تحقيق العقل يمر بفترات متباينة، فإنه لا يوجد مع ذلك إلا عقل واحد مثلما لا يوجد إلا كل واحد وحقيقة واحد<sup>(٢٠)</sup>. يعني ذلك أن تحقق العقل وتغلغله من خلال الواقع والتاريخ يؤكد احتواء هذا العقل على الكلية والشمول والثراء ذلك لأن تأكيد العقل معناه إعلان أن أفعال الإنسان هي أفعال ذات مفكرة تسترشد بالمعرفة التصورية. وفي استطاعة الذات المفكرة، إذا اتخذت من التصورات أدوات لها أن تتعمق وراء الظواهر العارضة وتتغلغل في الأساليب الخفية للعالم، فتصل إلى القوانين الكلية الضرورية التي تحكم الموضوعات الفردية اللانهائية وتنظمها وهكذا تكشف الذات المشتركة عن إمكانات كثيرة بين كم هائل من الجزئيات. وهي إمكانات تفسر الأشكال المتغيرة للأشياء وتحدد المدي الذي تبلغه في مسارها واتجاه هذا المسار، وحينئذ تصبح التصورات الكلية أداة لمسلك عملي يغير العالم، وقد لا تظهر

هذه التصورات إلا من خلال هذا المسلك العملي، وقد يتغير مضمونها كما تقدم ولكنها لن تكون متوقفة علي المصادفات، ذلك لأن التجريد الحقيقي ليس اعتبارياً، وليس هو نتاج الخيال الحر المنطلق، بل هو يتحدد تماماً بالبناء الموضوعي للواقع<sup>(٢١)</sup>، والحق أن القول بأن العقل يتحدد بواسطة البناء الموضوعي للواقع، إنما هو قول ينفي أي اتهام بانفصال فلسفة هيجل عن الواقع. ذلك لأن العقل إذا تغلغل بناء علي مقولات معينة في الواقع، فإن هذا الأخير يكون قد أسهم بقدر واضح في صياغة هذه المقولات، وعلي ذلك ينبغي أن يخضع الفكر لما هو معطي ولحقائق الواقع<sup>(٢٢)</sup>. ومعني ذلك أن الجدل يميل إلي وصف شتي ضروب التنافر الشائعة في عالم الواقع. وهنا لا يكون الديالكتيك مجرد جدل محض يقوم علي علاقة التناقض، بل نراه يستحيل إلي دراسة تكشف لنا عن ضروب الصراع القائم في دنيا الواقع. والمؤكد أننا إذا نجحنا في الامتداد إلي ما وراء العمليات المنطقية التي صاغ منها هيجل كل استدلالاته الجدلية، لما وجدنا صعوبة كبرى في الكشف عن (جدل الواقع) فيما وراء (جدل الفكر). ومعني هذا أن صراع الأشياء يكمن وراء (تناقض التصورات) بحيث أنه بمجرد أن ينجح الباحث في اختراق قشرة ذلك (الجدل التصوري) القائم علي التناقض، فإنه سرعان ما ينفذ إلي صميم بناء الأشياء، لكي يتحقق من أن "التنافر" هو المبدأ الواقعي الذي يعمل عمله في باطن هذا العالم<sup>(٢٣)</sup>. ومعني هذا أيضاً أن الحركة الجدلية لتاريخ الفلسفة (وهي تلك الحركة التي نفضي في النهاية إلي الحقيقة الحاسمة المطلقة، إنما هي انعكاس للحرية الجدلية للتاريخ الفعلي للواقع<sup>(٢٤)</sup>.

#### ب- أسس المنهج الجدلي

إذا كنا قد حددنا الخصائص الرئيسية للتصور المثالي، فأنتنا نري لزومية أن نحدد أيضاً الأسس المنهجية التي استند إليها التصور المثالي في بناء مقولاته السابقة. حقيقة أن الفصل تعسفي أحياناً، وذلك أن المقولات أو القضايا التصورية في الأنساق النظرية عادة ما تكون متداخلة مع الأسس المنهجية ذات الطبيعة الإجرائية، أعني أن الباحث يتناول الواقع بالدراسة



علي أساسها. من هنا فإن الاتصال عادة ما يكون دقيقاً وتاماً في النسق النظري بين هذين المستويين. أما أسس لمنهج الجدلي فهي أربعة:

١- الأساس الأول : الترابط . ٢- الأساس الثاني : التحول الشامل

٣- الأساس الثالث : التحول النوعي . ٤- الأساس الرابع: نضال الأضداد.

١- الأساس الأول الترابط :

علي عكس المنهج الميتافيزيقي الذي ينظر إلي مكونات الوجود وظواهره، علي أنها منفصلة بعضها عن بعض، حيث الواقع منفصل عن الفكر، وتاريخ المجتمع ليس تعبيراً عن نمو هذا الكل العضوي طلباً لحالة من الترقى والاكتمال ، ولكنه خليط من العوارض، ومن الصدفة العابثة. فبينما نجد أن الميتافيزيقي يجرّد الواقعة أو الظاهرة عن مجموع الظروف التاريخية التي أوجدتها والتي تفسرها، فإن المنهج الجدلي يركز علي علاقات التفاعل والترابط العضوي بين الظواهر. ولهذا يري المنهج الجدلي أنه لا يمكن إجراء تفسير لأي ظاهرة طبيعية إذا نظرنا إليها علي حدة أو منفصلة عن الظواهر المحيطة بها، لأنها تصبح بلا معنى إذا نظرنا إليها في منأى عن هذه الظروف المتعلقة بها. ذلك لأن الأسلوب الأمثل لفهم الظاهرة وتفسيرها، لا بد وان يكون من خلال إدراك علاقاتها بالظواهر المحيطة التي ترتبط بها. وهذا انطلاق من أن الفهم الجدلي يؤكد أن كلي شيء في الطبيعة مرتبط ببعضه ببعض<sup>(٢٥)</sup>.

٢- الأساس الثاني التحول الشامل:

يلاحظ أن للمنهج الجدلي طابعاً إيجابياً يتجلي في حالة نفي النفي. ومن ثم الانتقال بالتفاعل الجدلي من السلب إلي الإيجاب. وعلي ذلك يكون التفاعل الجدلي في حالة تجاوز وتحقيق مستمر، بحيث تبلغ منتهاها في لحظة التأليف. ويعبر هيجل عن هذه اللحظة بفعل الماني معناه ( الرفع) الذي يعني في آن واحد (المحو أو الإلغاء) من جهة ( والمحافظة أو الإبقاء ) من جهة أخرى. ومعني هذا أن مركب الموضوع يقضي علي كل من ( الموضوع ) ، (ونقيضه) من جهة، ولكنه يحافظ عليهما ويستبقيهما في وحدته العليا من جهة

أخري، ولا شك أن التناقض واضح في هذا التعبير. ذلك لأنه يتضمن معنيين متعارضين تماماً هما معني الإبقاء والإبقاء. ولكن ربما كان في وسعنا أن نقول أن (مركب الموضوع) عند هيجل يتسامي بكل من (الموضوع) و(نقيضه) إلى حقيقة أعلى من كل منهما، بل ومن الاثنين مجتمعين. فهو يحولها إلى مجال أسمى بحيث يخلع عليهما حقيقة أخرى جديدة<sup>(٢٦)</sup> وبذلك يكون الوجود أو الطبيعة والمجتمع في حالة تحول شامة، أو هي حالة من الحركة والتغير الدائمين والتجدد والنمو المستمرين، حيث يولد أي شيء بينما يتحلل آخر ويزول. وبذلك لا يصبح هناك انفصال بين الواقع والطبيعة وبين الحركة، وبينما يصبح الواقع أو الطبيعة ذاتهما هما الحركة<sup>(٢٧)</sup>. ولعل طبيعة هذا التفاعل الحركي الشامل هي الطريق الأساسي الذي يمتطيه الوجود نحو حالة من التراقي والاكتمال. إذ يكون الجديد قد وجد علي نحو ما في قلب القديم. ولكنه لم يكن يوجد فيه إلا بوصفه إمكاناً، وكان الشكل السائد للوجود يحول دون تحقيقه فعلياً، فلا بد إن من الخروج عن نطاق هذا الشكل السائد (أن تغير الوجود) هي (عملية تحول إلى آخر) تكسر نطاق التدرج، وتكون مختلفة كميّاً بالقياس إلى حالة الوجود السابقة. فليس في العالم تقدم مطرد بل أن ظهور كل وضع جديد ينطوي علي قفزة، أو أن مولد الجديد هو موت القديم<sup>(٢٨)</sup>.

### ٣- الأساس الثالث التحول الكيفي أو النوعي

يتمثل هذا الأساس الثالث، في الحركة الأخيرة من اللحظة الجدلية، وهي الحركة التي يكون فيها مركب الموضوع، حقيقة جديدة، ومختلفة تماماً عن الحركتين السابقتين (الموضوع ونقيضه) التي تألفت منهما. إذ نكون في هذه الحالة أمام انبثاق طفري جديد، وهو نتيجة منطقية للتحويلات الشاملة، وهدف لهذه التحويلات. ذلك لأن التغيرات التدريجية البسيطة هي قياسات أو كميّات بسيطة تضاف، ولكن في لحظة معينة تكثر هذه الإضافات من ناحية، وتكثر مقادير النفي والإلغاء في الحقيقة من ناحية أخرى، بحيث أن الحقيقة المتولدة تصبح جديدة تماماً عن سابقتها مع أنها تحمل منها شيئاً ما. وربما

يسعفنا المثال المشهور لكوم الحبوب الذي لا يعود كوماً لو أزيلت منه حبة بعد حبة، أو الماء الذي يصبح ثلجاً عندما يصل النقصان التدريجي للحرارة إلى نقطة معينة، أو للامة التي تتفكك وتتحل فجأة خلال توسعها. وقد لا تعبر هذه الأمثلة عن المعنى الكامل لفكرة هيغل، ولكنه كان يستهدف بها معارضة الرأي القائل بأن (عملية الظهور والاختفاء) هي عملية تدريجية، وكذلك الرأي القائل أن (الطبيعة لا تعرف الطفرات)<sup>(٢٩)</sup>. ولعل هذا ما حدا بالماركسيين (من بعد) إلى تعليق أهمية كبري علي هذا الأساس الخاص من أسس الجدل، إلا وهو قانون التحول الكيفي.

#### ٤- الأساس الرابع تفاعل الأضداد :

يستند هذا الأساس إلى ثلاثة اعتبارات هامة أولها أن حركة الواقع هي نتاج للتناقض بين وحدات الجدل الثلاثة، إذ لولا هذا التناقض لما كان التغيير، ولولا التناقض والإضافة لما كان التقدم نحو وجود أكثر اكتمالاً، والتناقض غالباً ما يكون داخل الأشياء فلكل ظاهرة تناقضها الداخلي، وهي السبب الرئيسي لنموها، أما صلتها بالظواهر الأخرى فهي ثانوية<sup>(٣٠)</sup>. ويؤكد هيغل أن الشيء عندما يتحول إلى ضده، وعندما يناقض ذاته فإنه يعبر عن ماهيته<sup>(٣١)</sup>.

أما الاعتبار الثاني فيؤكد علي الدور التجديدي للتناقض. ذلك لأن هذا التناقض بين القديم والجديد عادة ما يتمخض عن تولد الجديد في أحشاء القديم. ذلك الجديد الذي لا بد وأن يكون قد وجد علي نحو ما قلب القديم ولكنه وجد بصفته إمكاناً. وأن هذا الإمكان مع بعض الإضافات يقود إلى وجود الجديد، وذلك لا يعني إلغاء القديم كلية، ولكنه يبقى علي العنصر الجوهرى فيه، ومن ثم فإن كل ما في الوجود شاهد علي بقاء الطاقة واستمرار القيم. ولولا وحدة (الواقعي) و(المثالي) لزال المثل الأعلى من الوجود تماماً. أو لما استطاع أن يمد جذوره في أعماق الواقع. بذلك لا تقضي الأشكال الجديدة علي القديمة ولكنها تتسامى بها دون أن تمحوها<sup>(٣٢)</sup>.

أما الاعتبار الثالث فهو اشتراك أو انضواء أطراف التناقض داخل وحدة عضوية كاملة، ذلك علي عكس الوجود الميتافيزيقي حيث توجد الأضداد في حالة انفصال تام. أما في الجدل فلا بد من تواجد الوحدة بين النقيضين، فالعلم والجهل نقيضان إلا أننا إذا أمعنا النظر للاحظنا أن كل علم هو نضال ضد الجهل. فليس هناك علم مطلق، بل تظل الطبيعة حاملة دائماً لما يجهله العلم. إلا أن هذا التواجد المعني داخل وحدة واحدة يؤكد علي ضرورة وجود تأثير متبادل، حيث يؤثر هذا التأثير دائماً في الأضداد، بحيث ينتقل بها دائماً إلي حالات كيفية جديدة، لأنه تأثير مضعف، فهو انتقال مما هو أدني لما هو أعلي، ومن ثم فهو حركة متفاعلة دائماً تسعى إلي تجاوز ذاتها باستمرار نحو وجود أشمل وأكثر اكتمالاً.

ثانياً : الفكر الوضعي أصوله وإسهاماته في نظرية علم الاجتماع

الوضعية ليست جديدة ولم تظهر علي ما يدعي رداً علي الفكر النقدي، لأنها في ذاتها يمكن أن يكون فكراً نقدياً. أما لكي نحدد أصولها فإن ذلك يستوجب منا أن نرجع إلي الوراء، إلي الفكر الإغريقي القديم عند الذريين والسوفسطائيين، فمن الفئة الأولى نجد أن ديمقريطس قد فهم كافة التغيرات والتحويلات في الطبيعة علي أنها تعزي إلي الانفصال والاتصال الذي لا يتوقف بين الذرات. كما اعتقد أن الخصائص تعتمد علي حجم وترتيب هذه الذرات. ثم إنه اعتقد أيضاً أن المعرفة تنتج عن الملاحظة، وأن عدم اكتمال الحواس أو نقص إدراكها يعد أحد المصادر الرئيسية للخطأ. بيد أنه إذا كنا نستطيع أن نأخذ أفكار ديمقريطس علي أنها مساعدة أو مدعمة للعالم الوضعي الحديث، إلا أننا نشك أن أفكاره هذه كانت مؤسسة علي الملاحظة أو محددة بواسطة الإجراءات العلمية، حيث يبدو أنه قد توصل إليها استنباطاً من مبادئه.

وتشكل الحركة الفكرية المعروفة بالسوفسطائية بعدا تاريخيا آخر للفكر الوضعي الحديث. فقد أعلن السوفسطائيون تخليهم عن الأبحاث الميتافيزيقية واستندوا في موقفهم الفكري إلي التجربة. ولقد سعوا إلي جمع

أعظم قدر من المعرفة عن كافة نطاقات الحياة .. وكان منهجهم في ذلك إمبريقيا استقرائياً. وفي هذا الإطار جاهدت النزعة السوفسطائية علي بناء كافة معارفها علي أساس من التجربة، كما حاولت الوضعية الحديثة صياغة امتداد للمنهج العلمي لحل المشاكل اليومية التي قد تظهر من اجتماع البشر. إذن فللوضعية جذورها الضاربة في الفكر البشري، وليست علي ما يحاول البعض استكشاف أصولها وإرجاعها إلي جدل أو رد فعل حوار مع الفكر النقدي السلبي.

بيد أننا يمكننا استكشاف أصول أكثر اقتراباً للوضعية في الفترة السابقة علي قيام الثورة الفرنسية، أو تلك التي أشعلت جذوة عصر التنوير بما طرحته فيه من أفكار، بحيث أننا نحاول أن نري في الوضعية امتداداً فكرياً لمحورين أو تيارين فكريين. الأول، هو المنهج العلمي، الثاني ويتمثل في الفلسفة الإمبريقية الإنجليزية. ولتوضيح علاقة المنهج العلمي المؤسس علي الاستقراء والتجريب بالفكر الوضعي نري ضرورة الكشف عبد البعد التاريخي لهذا المنهج. حيث كان ظهوره نتيجة نزاع قام بين الإنسان وبين ما هو غيبي وراء هذا الكون ويتضح ذلك إذا نحن تأملنا الواقع الذي نعيش فيه. بالإضافة إلي فلسفة أرسطو فأننا سوف ندرك طبيعة الفترة التي سبقت الثورة اللوثرية. حيث شكل الفكر الكنسي أساس التفسير لكل ما هو معضل وغامض أمام العقل الإنساني، وأصبح سدة الفكر هم القساوسة وكتابهم هو الكتاب المقدس، وبناء علي ذلك صدر قانون في السنة ١٦٢٤ من برلمان باريس يقضي بتوقيع عقوبة الإعدام علي كل من يأتي بأفكار تعارض تعاليم الكنيسة أو فلسفة أرسطو<sup>(٢٣)</sup>.

بيد أن الإنسان وفكره كان لا بد وأن يبحث عن مخرج من هذا الحصار الذي أغلق مسالك تطور الفكر البشري. ووقعت في هذه الفترة واقعان حطما هذا الاحتكار الكنسي للفكر. حيث تمثلت الواقعة الأولى في رحلات الرحالة والتجار. والمستكشفين إلي الشرق، حيث اطلعت الأوربيين

علي ديانات وأنبياء ومفكرين مثل ككونفشيوس ، وبوذا، وزرادشت، وأن هذه الديانات تسودها حرية اعتقاد وحرية فكر<sup>(٣٤)</sup>.

وتمثلت الواقعة الثانية في اختراع يوهان جوتنبرج للطباعة، حيث تيسر طبع الكتب وأصبحت متوفرة وفي متناول العامة، وخاصة الكتب المقدسة التي توفر القساوسة علي احتكارها، وأدي ذلك إلي فهم الناس للكتب المقدسة علي أصولها الصحيحة، وأدي ذلك بالتالي إلي تراكم توتر ضد الكنيسة التي تعمل علي إعاقة الفكر وتقييده لا سيما بعد تعنت أحد هؤلاء القساوسة وهو يوهان تتسل في سنة ١٥١٧ وطرحه لما يسمي بصكوك الغفران<sup>(٣٥)</sup>.

ومنذ هذه الآونة بدأ الإنسان يترك ما هو غيبي ويتعقل بنفسه وقائع حياته. ويمكننا أن نسجل أن ثورة مارتن لوثر في ٣١ مارس عام ١٥١٧ ميلادية كانت تمثل وبداية، نهاية للاحتكار الفكري الذي مارسه أباء الكنيسة وبداية لإمكانية أن يسهم أي من أفراد الشعب في استيعاب الفكر أو خلقه بل أننا يمكننا أن نسجل أن هذه الفترة شهدت إنتهاء الفكر اللاهوتي الثيولوجي وبداية الفكر العقلي المتيافيزيقي . هذا بالإضافة إلي أن الثورة اللوثرية كانت ثورة دينية واقتصادية، حيث كان لها نتائج باهرة، من الناحية الفكرية، إذ كسرت احتكار الكنيسة الكاثوليكية للأفكار، وعضدت من سلطة الملوك، وبذلك فتحت الباب أمام تقدم العلوم والفنون والآداب<sup>(٣٦)</sup>.

بذلك ازدهرت حرية البحث العلمي، وشكل الأسلوب العلمي أساساً لفهم العالم وبدأت تثمر جهود العلماء في هذا المجال فأثبتت كوبر نيقوس أن الأرض تدور حول نفسها أمام الشمس كما تدور مع الكواكب الأخرى حول الشمس، وأثبت جاليليو نفس النتائج باستخدام اختراعه الجديد وهو التلسكوب وتخلصت بحوث الميكانيكا والفلك من الأفكار الروحية والغيبية علي يد جاليليو وديكارت، حيث استطاع الأخير أن يفسر الحركات السماوية والفلكية، والطبيعة العضوية عن طريق المادة والتجربة تفسيراً رياضياً علمياً بحثاً<sup>(٣٧)</sup>.

بل أننا نجد انتشار أثر هذه الثورة في مجالات علمية أخرى كالتشريح وعلم الأجنة وعلم الحيوان<sup>(٣٨)</sup>. معني ذلك أن محاولة الإنسان لفهم واقعة جعله يرفع سلاح العقل سواء في نطاق العلم أو الفلسفة ضد الكنيسة وضد كل ما يمكن أن يعوق التطور الفكري وتمثلت اليد القابضة علي هذا السلاح في الطبقات الشعبية غير الطبقة الأرستقراطية وبخاصة الطبقة الوسطى<sup>(٣٩)</sup>.

بيد أن التناقض بدأ يأخذ طريقة بين العلم والفلسفة، إذ أنهما بعد أن فرغا من القضاء علي اللاهوت، بدأ كل منهما يحاج الآخر في منهجه وأسلوبه. فبينما فريق يؤكد أن العقل هو الذي خلص الإنسان من طغيان اللاهوت وأنه يجب أن يوصل مسيرته نحو خلق عالم أكثر ملاءمة للإنسان. وعلي ذلك فما علي الإنسان إلا أن يبذل كل جهده لصياغة واقع متكامل علي غرار تصور عقلي متكامل، نجد أن فريقاً آخر يؤكد أن قدرته. تتأكد باستناد مقولاته علي أساس من دراسة الواقع، دراسة منفصلة يصوغها في قضايا تعالج ترابطات الظواهر. ذلك ييسر الوصول إلي القوانين التي تحكم هذه الظواهر، وتمثل ذلك بأوضح ما يكون في المطالبة بالمنهج الاستقرائي. إذ نادي فرنسيس بيكون في كتابة ( الطريقة الجديدة) بضرورة الالتجاء إلي التجربة والبحث علي أساس المنهج الاستقرائي، لأن هذا السبيل هو الكفيل بتوصيلنا إلي معرفة جديدة. فإذا تمكنا من الوصول إلي قوانين. فأننا نستطيع الاستفادة منها في واقعنا ، بأن نوجه الطبيعة لخدمة الإنسان والأغراض الإنسانية، ذلك يتضح من قولته الشهيرة ( لكي يخضع الإنسان الطبيعة يجب عليه دراستها أولاً )<sup>(٤٠)</sup>.

وقامت الثورة الصناعية التي تعد امتداد لها التقدم العملي، إلا أنه حينما قامت الثورة الصناعية، وما شاع من اضطراب في بناء المجتمع، فإنه كان علي المنهج العلمي الذي نجح في علوم الطبيعة والكيمياء والرياضة وما إلي ذلك، أن يحاول النجاح في النطاق البشري أيضاً، أعني أن يتناول شئون الاجتماع بالدراسة العلمية المستندة إلي أسس ومعايير منهجية، وكان علي

هذا التيار أن يؤكد الفلسفة وإيمانها بالعقل أن تثوير الواقع لا يمكن أن يظل أبداً، بل علينا أن ننزل لهذا الواقع، ونحاول تناوله بالدراسة العلمية، وظهر ذلك في شكل إسهام من المنهج العلمي في قيام الفكر أو الفلسفة الوضعية. بذلك اتخذت الفلسفة الوضعية من العلوم الطبيعية نقطة بداية لها، محاولة أن تؤكد أن ظواهر الاجتماع تخضع لنفس القوانين التي تحكم ظواهر الطبيعة الأخرى وتوصلت إلى ذلك بإنجاز أمرين، أولهما تطبيق مناهج البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية في دراسة كل مجالات الخبرة، وثانيهما بتوسيع نطاق النتائج التي أنتهت إليها العلوم الطبيعية وتبنيها باعتبارها مؤشرات هادية لدراسة الظواهر الاجتماعية. ومعنى ذلك استخدام مفهومات هذه العلوم الطبيعية ونظرياتها في دراسة الظواهر الإنسانية<sup>(٤١)</sup>.

أما التيار الفكري الثاني الذي أسهم بدور واضح في كيان الفلسفة الوضعية فقد تمثل في الفلسفة الإمبريقية الإنجليزية التي ازدهرت في إنجلترا، والتي كانت تخضع في هذه الفترة لحالة من الرخاء والحرية والوجود المستقر. بذلك كانت هي وليست فرنسا ولا ألمانيا المكان الذي واصل فيه المنهج التجريبي نموه، حيث ظهر في شكل فلسفة إمبريقية، وليس في شكل إجراءات منهجية تميز المنهج العلمي في العلوم الطبيعية. ويمكننا أن نحدد أهم رواد هذه الفلسفة بأنهم جون لوك، والقس بركلي والفيلسوف هيوم. فجون لوك يؤكد أن الأفكار ليست داخلية في العقل البشري، ذلك أن هذا العقل يكون عند المولد صفحة بيضاء، أعني في حالة فراغ كامل، وتتسرب إليه الأفكار من خلال التجربة، أما العقل فوظيفته جمع المادة الناتجة والتي أتت عن طريق الحواس. بذلك يصبح للعقل دور سلبي، مع وظيفة إبداعية أو تنظيمية ضئيلة، أو ربما لا شيء على الإطلاق. بذلك أسلم قياد المعرفة للحواس وللمناهج التجريبية، حيث تتضاعف المعرفة إذا وسعت الحواس من تجاربها<sup>(٤٢)</sup>. هذه التجارب التي ينتظر العقل نتائجها ليؤلف بينهما. ويخترنها في الذاكرة، ويعطي الأسماء لها<sup>(٤٣)</sup>. وقد كان الأب بيركلي هو فيلسوف الإمبريقية الثاني، وهو وإن كان قد سار على نفس



خطوط الفلسفة الإمبيريقية من حيث أن الحواس هي مصدر المعرفة إلا أنه جنح جنوحاً مثالياً صوفياً، حيث أكد في مجمل فلسفته أن التجربة هي طريق الوصول إلى المعرفة، لكنه إن لم يستطيع المرء أن يبرهن علي وجود العالم الفيزيقي من خلال التجربة فإنه يمكنه أن يرد هذا العالم إلي أفكار في عقل الإنسان والله.

غير أن إمبيريقية أي من هؤلاء لم تكن في صرامة إمبيريقية ديفيد هيوم السذي كان مجبئة بمثابة الضربة القاتلة للتفكير الميتافيزيقي. ويرجع فضل هيوم في هذا الصدد إلي تطبيقه لمبادئ الإمبيريقيين في غير ملاينة أو تسامح. وهو المبدأ الذي يؤكد أن العقل لا يستطيع أن يعرف أي شيء خارجه، وأنه ليس هناك شيء في أي شيء وأنه هو الذي يقدم الدليل المعبر عنه، فليس لدينا ما يرسم استنتاجاً يتعلق بأي شيء، بعيداً عن الشيء الذي بين أيدينا موضع التجربة<sup>(٤٤)</sup>. فهو لم يفرغ كما فزع لوك من تطبيق هذه المبادئ علي أشياء كالنفس الإنسانية - فهي كغيرها من الأشياء - إذا لم أخبرها بالحواس فلا سبيل إلي علمي بها، وبالتالي فكل حديث عنها هراء ولا ينجيها أن نقول أن وجودها ينتج منطقياً عن كذا أو كذا من المقدمات والمبادئ لأن الاستنباط وحده يستحيل أن ينبئ بجديد عن الوجود وكائناته<sup>(٤٥)</sup>. ذلك دفعه إلي أن يؤكد أنه ليست لدينا أسس واضحة توافق استناداً إليها علي بعض الأفكار التقليدية والهامة للغاية، كالله ، والنفس، والعالم الفيزيقي، والسببية<sup>(٤٦)</sup>.

استندت الوضعية في قيامها إذن إلي هذين التيارين الفكريين، اللذين مهداً لقيامها، وبذلك لا نتفق مع البعض الذين يجتزئونها عن جذورها وينظرون إليها كرد فعل للفكر النقدي، وإن كانت قد قامت بهذه المهمة لأسباب أخرى. بيد أننا نستطيع أن نؤكد أنه وإن كانت الوضعية هي الرؤية المحدثة للمنهج الاستقرائي والفلسفة الإمبيريقية إلا أن لها مع كل منهما اتفاقات وافتراقات.

فمن المنهج العلمي الاستقرائي أخذت الوضعية الإجراءات العلمية المنهجية ، لكنها افترقت عنه في أنها لم تؤسس كيائها علي مجرد هذه الإجراءات فقط، وإنما امتلكت النظرية التي توجه هذه المنهجية نحو المعطيات الملائمة لموضوع الدراسة، فهناك نظرية أوجست كونت عن النظام والتقدم، والانتقال من النظام إلي التقدم. هذا بالإضافة إلي أنها مثل المنهج العلمي الاستقرائي ودوره فيما بعد عصر النهضة، فإنه كان للوضعية موقفها ودلالاتها السياسية فيما بعد الثورة الفرنسية، إذ افترقت أو فاقت المنهج الاستقرائي بكونها امتلكت النظرية التي توجه هذا المنهج، والدلالة السياسية التي تعد حلقة اتصالها بالمجتمع.

أما الاتفاقات والافتراقات التي تقف فيها الوضعية مع النزعة الإمبريقية فهي وإن كانت تتفق معها في أن معطيات الواقع هي أساس المعرفة، تلك التي تتراكم بتناولها عن طريق الحواس، وأن العقل ليس له إلا دور منظم وسلبي لهذه المعطيات، إلا أنها تفترق عنها في أن انتقاء هذه المعطيات يتم في إطار كلي وشامل. بحيث تلعب هذه المعطاة دوراً تم التأكيد علي احتمالية أن تلعبه قبلاً، وهي أيضاً تفترق عنها في امتلاكها للنظرية الموجهة التي أشرنا إليها. بالإضافة إلي أن الوضعية لا تعطي مثل هذا التقديس الكامل للواقع وإنما تؤكد كثيراً أنه من الممكن أن يؤدي التدخل الإرادي في هذا الواقع إلي تغيير مساره، بل وربما تنظيم معطياته حتي يتفق والقانون الطبيعي، إذا كانت هناك الأحداث والعوامل التي أدت إلي إنحراف هذا المسار.

الوضعية إذن قامت كامتداد لتيار فكري قديم وسابق، إلا أنها قامت أيضاً كمشروع فكري يريد أن يطرح تنظيمًا معينًا للواقع ، فنحن نعرف أن الهيجلية في جانبها الثوري ألهمت فلسفات الهدم والتدمير علي ما يذهب الوضعيون. ومن ثم فقد كان طبيعياً أن تقوم فترة يبدأ فيها الإنسان في تنظيم واقعته تنظيمًا مدروساً، لا يرجع به إلي الوراء، وإنما يتقدم به علي أساس واضح وملموس، بذلك الوضعية في العقد التالي لوفاة هيجل، فقد نشر كونت

دروساً في الفلسفة الوضعية، كما نشرت فلسفة ( شتال ) الوضعية في الدولة، وبدأ شلنج محاضراته التي ألقاها في برلين عن الفلسفة الوضعية<sup>(٤٧)</sup>.

بيد أن التاريخ للفكر الوضعي يوجب الاهتمام برائدها المبرز أوجست كونت، واهتمامنا به سوف ينصب علي توضيح موقفه من ثلاث قضايا هي علم الاجتماع، ثم صياغاته النظرية والمنهجية. أما فيما يتعلق بعلم الاجتماع، فنجد أنه قد ظهر في مناخ فكري استدعي وجوده فعلاً، ونعني بالمناخ الفكري القضايا والمشكلات التي تشغل اهتمام المتقنين في فترة زمنية معينة. في حين معين قد تجمعهم هذه المشكلات، وقد تفضهم في حين آخر إلي جماعات لكل منها رأيها الخاص بشأنها، ولقد كان هناك عاملان رسماً مناخ هذه الفترة. العامل الأول هو درجة التقدم التي حققها الرياضيات والعلوم الطبيعية وما أنجزته، والثقة التي ارتبطت بمناهج هذه العلوم<sup>(٤٨)</sup>، أما العامل الثاني فهو تلك الفوضى التي اجتاحت المجتمع الفرنسي في أعقاب الثورة الفرنسية، حيث كانت هناك حاجة إلي ترميم المجتمع، حاجة إلي إستعادة استقراره، وكان لكل جماعة رأي في أسلوب استعادة هذا الاستقرار، ويوضح ذلك ( شتال ) حينما يؤكد أن الناس حينما افتقدوا معتقداتهم التقليدية شعروا بالحاجة في الاعتقاد بشيء ما. في هذا الإطار ظهر علم الاجتماع كدراسة موضوعية ومستقلة. ذلك لأن القيم التقليدية قد أنهارت وليس هناك بدائل محدودة لها. ومن ثم فقد كانت التربة التي نشأ فيها علم الاجتماع مشبعة بمظاهر الأنومي المنتشرة، وظهرت موضوعية الوضعية السيوسولوجية حينما أضمر الناس الشك في أن العالم الذي يعيش فيه، لا يتعاطفون معه وليست له القيمة التي تستحق الموت أو الحياة من أجله<sup>(٤٩)</sup>.

فإذا كانت الظاهرة الاجتماعية جزءاً من الظاهرة الطبيعية عامة، وإذا كان الإنسان قد استكشف القوانين التي تحكم هذه الظواهر الطبيعية، فإنه بقي أن يستكشف إمكانية فاعلية هذه القوانين في عالم الإنسان. ولكي يتحقق ذلك ولكي نتنبأ بالمستقبل فيما يتعلق بالمجتمع، فعلي التاريخ أن يتوقف عن

أن يكون تاريخ أفراد بل تاريخ جموع إنسانية، حينما يتحقق مثل هذا التحول يصبح التنبؤ بالمستقبل أمراً ممكناً<sup>(٥٠)</sup>.

ولأن كونت كان علي اتصال بالعلوم الطبيعية والرياضية من خلال التحاقه بمدرسة البوليتكنيك ، وتلمذه علي أساتذة في الرياضة والطبيعة، فإنه كان طبيعياً أن يولي وجهه شطر ما أنجزته العلوم الطبيعية من تقدم في تناولها لظواهرها. ذلك أن التقدم الذي حققه العلوم الطبيعية حداً بالإنسان في هذه المرحلة أن يتساءل ألا يمكن دراسة الظواهر الاجتماعية بنفس أساليب دراسة الظواهر الطبيعية، أيجوز لنا أن نجتريء قسماً من ظواهر عالمنا وتقول إن هذا لا يخضع للمنهج، وإذا كان ذلك وارد فعلاً، ألا يجوز أن نحاول. ومن هنا تركزت جهود أوجست كونت في هذا الصدد في أمرين، الأول أن يجعل من العلوم العقلية علوماً وضعية، وثانياً أن ينسق بين شتي العلوم، بما لها من قوانين ومناهج، وما تتناوله من موضوعات للبحث في بناء نسقي واحد، وتسلسل العلوم في هذا البناء النسقي، الواحد تلو الآخر ويترتب عليه<sup>(٥١)</sup>. وبذلك رأي أوجست كونت إمكانية أن تصاغ الفيزياء الاجتماعية، علي غرار الفيزياء الحيوانية، والنباتية والسماوية<sup>(٥٢)</sup>، من التجمعات كالاتحادات، والطبقات والمدن، كذلك من الدولة والحكومة. وهو يأسف للآثار المترتبة علي الثورة الفرنسية من تفويضها للجماعات التي تتوسط بين الأسرة والدولة، ثم يؤكد أهمية وطبيعة نظام الدولة أو الحكومة، بقوله قد يكون هذا النظام نظاماً صناعياً، إلا أنه يمثل تعديلاً للنظام الطبيعي الذي تميل إليه كل المجتمعات، فالحكومة ممكنة نظراً لوجود رغبة واسعة في الحكم والقيادة بالإضافة إلي أن كثيراً من الأشخاص يرغبون في التخفف من عناء اتخاذ القرارات الضرورية بالنسبة لهم<sup>(٥٣)</sup>.

وتمثل ديناميكا التقدم الشطر الثاني من بنائه النظري. وهو يحاول أن يثبت في هذا الجهد تجاوز الفكر الوضعي للفكر اللاهوتي الديني والفكر الميتافيزيقي ، فيؤكد مبدأ أن الفكر هو الذي يميز أي من هذه المراحل. وعلي ذلك ففي مرحلة اللاهوت نجد أن الإنسان يجد لكل شيء علته وسببه

بافتراض أن له ذاتاً، وذلك فله إرادة وتصميم، والغلبة للأقوى، وانعكس ذلك على السياسة في شكل السلطة المطلقة للحكم كانعكاس للاعتقاد في قوَى مطلقة في إرادتها.

ثم جاء المرحلة الثانية وهي المرحلة الميتافيزيقية. وفيها يحاول الإنسان بدلاً من رد علل الظواهر إلى إرادتها الذاتية، يحاول أن يرد كل ظواهر الكون إلى مبدأ واحد أو فكرة واحدة، وهو يماثل المرحلة السابقة، فبدلاً من رد الظواهر إلى ذاتها ومن ثم إلى ذات واحدة هي الله، هنا ترد إلى مبادئ ومن ثم إلى مبدأ أو فكرة واحدة مجردة، وبينما منهج الرد والتفسير في المرحلة اللاهوتية هو الخيال، في المرحلة الميتافيزيقية حجاج منطقي يعلو من النتيجة إلى مقدماتها أو يهبط من المقدمة إلى نتائجها<sup>(٥٤)</sup>.

ثم تأتي المرحلة الوضعية، حيث تحل تجارب العلماء ومشاهداتهم الحسية محل خيال رجال اللاهوت وحجج الفلاسفة، هنا بات علي من يتكلم عن الطبيعة جاداً أن يصل كلامه بالوقائع المحسوسة. وهنا أيضاً لم يعد الإنسان بحث عن (علل أولي) يرد إليها الطبيعة وما فيها، بل يبحث عن قوانين تصور الإطراد الملحوظ في الظواهر الطبيعية، أي أنه يبحث عن (العلاقات) الكائنة بين الظواهر الملحوظة، والتي تجعل منها مجموعات من حوادث يطرد وقوعها كلما تحققت ظروف معينة، ولا فرق عنده بين أن يكون موضوع البحث أفكار الإنسان ومشاعره. أو قطع المادة من حيث الوزن والصلابة، لأنه ينظر إلى كل ما يعرض له نظرة موضوعية تحاول أن تري وفق أي نظام يطرد حدوثه<sup>(٥٥)</sup>.

أما عن عوامل الانتقال من مرحلة إلى أخرى، أو بالأحرى عوامل التغير فنجد أن كونت يحدها علي أنها الأفكار التي تعد نواتج للنمو العقلي، كذا عدد السكان، بالإضافة إلى أن هناك عوامل قد تعجل من سرعة التقدم، مما يؤدي إلى خلق سرعات متفاوتة للتقدم، هذه العوامل هي التفوق للجنس الأبيض، والفروق المناخية، بالإضافة إلى أن العمل السياسي يمكن أن يعجل بالتقدم ويعوقه، هذا غير دور العباقرة. إلا أنه يرجع مرة أخرى للإيمان

بفاعلية القوانين الطبيعية حينما يؤكد أن هؤلاء العباقرة يثيرون أو يترعمون حركات مقدرة ومسطورة في الأزل<sup>(٥٦)</sup>.

وتشكل خصائص موقفها المنهجي مضمون القضية الثالثة، ذلك أن الوضعية تؤكد علي ضرورة اصطناع المنهج الوضعي. فما هو المنهج الوضعي، لم يفصل فيه كونت كثيراً وإنما أكد علي ضرورة تبعية المفاهيم للوقائع، وخضوع الظواهر الاجتماعية لنفس القوانين الاجتماعية العامة وأن كانت القوانين الاجتماعية أقل جموداً وصلابة من القوانين الطبيعية<sup>(٥٧)</sup>.

بيد أن هناك ثلاثة خصائص رئيسية تميز المنهج الوضعي في عمومها، الأول نظرتة التاريخية عند تقديره لقيمة الفكرة، فالفكرة المعينة في العصر اللاهوتي قد تكون صالحة في مرحلتها، لكنها لا تعود صالحة في المرحلتين التاليتين، والفكرة المعينة في العصر الميتافيزيقي لم تكن لتصلح في المرحلة اللاهوتية الأولى ولن تكون صالحة في المرحلة العلمية الثالثة وهكذا. أما الخاصية الثانية فهي حصر المعرفة النافعة في حدود المعرفة التجريبية، وكل علم لنا اليوم يتجاوز هذه الحدود، قد يكون خطأ أو صواباً، ولكنه علي أي حال علم لا يفيد. وتتمثل خاصيتها الثالثة في تقريبها بين الفكرة، أو النظرية وتطبيقها العلمي، فليس علماً ما لا يمكن استخدامه في التحكم في مجري الطبيعة ومصير الإنسان<sup>(٥٨)</sup>.

فإذا انقسمت النظرية الوضعية عند كونت إلي جانبي النظام والنظم فلا بد وأن نستوقع إجراءات منهجية تتسق مع جوانب النظرية هذه. وبعد تفصيل الإدراك الكلي علي الجزئي أول الإجراءات المنهجية التي تؤكد عليها النظرة الوضعية. وبهذا الصدد يؤكد أوجست كونت أن الروح غير المعقولة للتخصص، تلك التي انتشرت في زماننا قد يكون من نتائجها إرجاع التاريخ إلي تراكم عديم القيمة من الموضوعات غير المتصلة. أما لكي توفر الخاصية العلمية الحققة، فأننا يجب أن نجري المقارنات التاريخية المختلفة لعصور الحضارة المختلفة في علاقتها بالتطور الاجتماعي<sup>(٥٩)</sup>. وفي موضع آخر يؤكد أن المظهر الرئيسي للعلم السياسي يفترض صراحة علي عكس

العادات الفلسفية السائدة، أن نتوقف عن النظر إلى العادات الاجتماعية بصورة مطلقة أو مستقلة عن العناصر الأخرى، ويصر علي أنه يمكن معرفتها فقط بالنظر إلى العناصر الأخرى<sup>(١٢)</sup>. وهو هنا نجده يقوم بصياغة أحد المبادئ المنهجية الهامة في الاتجاه الوظيفي ، وهو ضرورة التأكيد علي الإدراك الكلي ، وحتى إذا تناول الباحث أي من الأجزاء النسقية ، فلا بد أن يكون ذلك بالنظر إلى كلية النسق الكائن به هذا الجزء .

أما الخاصية المنهجية الثانية فتتمثل في صياغة أوجست كونت للنماذج المثالية ، وهو في ذلك يسبق ماكس فيبر<sup>(١٣)</sup>، وإن كنا نجد أن وضعيا آخر وهو إميل دوركايم يتخلي عن هذا النموذج المثالي ، ويؤسس نموذجا متوسطا أكثر واقعية وأكثر اقترابا من الفكر الوضعي . حيث يعد ذلك موضع نقد يوجه إلي أوجست كونت ، إذا كيف يقوم بصياغة نماذج مثالية قد تحتوي علي صفات أو خصائص أو رموز لمعطيات ليس لها وجود واقعي. لذلك قد يكون من الملائم أن تكون النماذج المثالية ربيبة الفكر المثالي وفي هذا جنوح كونتي مثالي ، يبحث عما ينبغي أن يكون ، بينما تنادي الوضعية بضرورة أن يعكس الفكر ما هو موجود وكائن .

وتتمثل الإجراءات المنهجية التي أوصي أوجست كونت باتباعها للوصول إلي القوانين التي تحكم تفاعل المتغيرات الواقعية وعلاقاتها المعطيات وعلاقاته بأربعة مناهج هي: المنهج التاريخي ، المقارنة ، الملاحظة والتجربة . ولقد أهتم أوجست كونت بالمنهج التاريخي لأن هذا المنهج يساعد في الوصول إلي القوانين التي تحكم التغير المستمر للفكر الإنساني من وجهة نظره، كما تبدي ذلك في قانون المراحل الثلاث ، وهو يختلف عن المؤرخين في أنه لا يبحث عن العلل السببية للظواهر وإن كان يركز أساسا علي دراسة العلاقات بين هذه الظواهر .

وقد نادي بأن تحل للملاحظة محل التأمل ، وهي تعني ضمنا ملاحظة النظم والتأكيد عليه بدلا من الخروج عليها<sup>(١٤)</sup>. ويؤكد أوجست

كونت ضرورة أن توجه الملاحظة بنظرية ، هذا بالإضافة إلي قيام النظرية بتفسير ما قد لوحظ، فالحقائق لا تستطيع أن تتحدث عن نفسها . ذلك لأنه بدون النظرية فإننا لا نستطيع الاستفادة من الحقائق أو حتي نعي دلالتها ، فالحقائق يجب أن ترتبط علي الأقل بافتراض أساسي يتعلق بقوانين اجتماعية معينة خاصة بالنمو أو التطور<sup>(٦٥)</sup>. أما التجربة فهو لا يقصد تلك التي تستخدم في العلوم الطبيعية لأن هذا مستحيل في العلوم الإنسانية ، وإنما ما يقصده هو إمكانية إقامة ملاحظة مضبوطة ومنظمة ، كما أكد علي إمكانية عقد المقارنات المثمرة بين المجتمعات الإنسانية والحيوانية ، أو بين المجتمعات التي تعيش معا زمنا بعينه ، أو بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد<sup>(٦٦)</sup>. بيد أنه لابد وأن نشير إلي أن إميل دوركايم فيما بعد - وهو رائد وضعي آخر - قد اختزل الدراسة التاريخية كلية من البرنامج الوضعي وأحل محلها المقارنة بين نماذج بنائية محددة .

هذا بالإضافة إلي أنه قد قال بالنسبية ، إذ نجده يؤكد مراراً علي ضرورة الاستعاضة بالنسبي عن المطلق المثالي<sup>(٦٧)</sup> . وهو حينما يقول بالنسبية فإنه يفترض انسجاماً مقدراً بين الجانب الذاتي لعلم الاجتماع ( المنهج ) وبين جانبه الموضوعي (المضمون ) . ذلك أن الوضعية تفترض أن كل الأشكال والنظم مؤقتة لأنها ستتحول بتحول وتقدم الثقافة العقلية ، إلي أشكال أخرى تناظر القدرات العقلية لنمط أكثر تقدماً . علي أن طابعها المؤقت ، وإن كان علامة علي نقصها إلا أنه في نفس الوقت علامة علي حقيقتها (النسبية ) فتصورات الوضعية نسبية لأن الواقع نسبي<sup>(٦٨)</sup> .

وتسلم النسبية إلي الموضوعية ذلك أنه إذا كان العلم ، في نظر كونت ، هو ميدان النسبية النظرية ، التي تنعكس عن نسبية واقعية ، فإن ذلك يستوجب استبعاد أحكام القيمة . فعلم الاجتماع لا يستحسن الوقائع السياسية أو يستهجنها بل ينظر إليها .علي أنها مجرد موضوعات للملاحظة؛ حتي يصبح علم الاجتماع علماً وضعياً ، فإن عليه أن ينفصل عن أي اهتمام (بقيمة) أي شكل اجتماعي معين . فسعي الإنسان إلي السعادة ليس مشكلة



علمية ، وكذلك الحال في مسألة أفضل تحقيق ممكن لرغباته ومواهبه. ويفتخر كونت بأنه يستطيع بسهولة أن يعالج مجال الفيزياء الاجتماعية بأكمله دون أن يستخدم لفظ الكمال مرة واحدة ، بل يحل محله دائما لفظ علميا بحتا ، وهو النمو أو التطور<sup>(٦٩)</sup> .

بيد أننا نجد ألفسن جولدنر في مؤلفه الأخير يؤكد أنه إذا كانت الوضعية تؤكد علي الموضوعية ، فإن الموضوعية ذاتها ليست سوي أيديولوجية هؤلاء المغتربين ، الذين يفقدون إيه قوة من الناحية السياسية<sup>(٧٠)</sup> ، ورغم أن ذلك قد عالجناه في تناولنا لعلاقة الأيدلوجيا بالنظرية السوسيولوجية ، إلا أننا نود أن نؤكد أنه إذا كانت الاستقرائية - مسلحة بالمثالية المحافظة- تطالب برد الأمور إلي ما كانت عليه قبل قيام الثورة الفرنسية ، وإذا كانت الطبقات الثورية تنادي بالمضي قدما في طريق الثورة لإكمال تحطيم ما هو قائم إبتغاء تأسيس بناء جديد . لكن ما هو المعيار الذي نستند إليه في التبرير المنطقي والواقعي المعقول لادعاءات أي من الفريقين ، أليست كلية المجتمع في مرحلة تاريخية معينة ، أعني في موقف تاريخي محدد بالإضافة إلي طبيعة احتياجاته وتوافقه مع الشروط البيئية المحيطة هي المعيار الذي يحدد ذلك ، ذلك يعني أن الحكم علي ذلك ليس حكما سياسيا يصدره أي من الفريقين ، ولكنه في أساسه حكم علمي يستند علي معايير الموضوعية وعدم التحيز . إذن فليس القائمون بهذا التحديد ، جبهة الباحثين والعلماء ، وهم ليسوا فئة منسحبة لا حول لها ولا قوة ، وإنما نجدها تؤكد أنها فئة عرفت دورها فتقدمت إليه ، ولم تتخاذل عنه بالانضواء تحت أية دعوي سياسية.

#### ثالثا: المذهب التنفعي والاستناد إلي مبدأ اللذة والألم

إذا تفحصنا موقف الاتجاهات النظرية فسوف نجد أن كل منها قد طور أحد جوانب التنوير علي حساب إغفال الجوانب الأخرى أو رفضها أو حتى التناقض معها. وإذا كانت المثالية قد ركزت علي تطوير الجوانب العقلية للتنوير، في حين لم تستجب النظرية الأخرى لشعارات التنوير المتعلقة

بالإنسان كالحرية والمساواة. علي خلاف الإتجاه الوضعي الذي ركز أهتمامه علي المجتمع الجديد الذي خلقه التنوير، وأهتم كذلك بشعارات التقدم والأهتمام بالمعرفة البشرية ودعم النزعة العلمية، وإن لم تستجب لشعارات التنوير المتعلقة بالإنسان وقدرته علي تغيير واقعه وإعادة صياغته وفقاً لإرادته. في هذا الإطار نجد أن المذهب النفعي قد أهتم بالإنسان بأعتباره المقولة التي لم تهتم بها التيارات المثالية والوضعية، إلي جانب ذلك أهتمت الفلسفة النفعية بالمعرفة العقلية التي يمكن أن تساعد الإنسان في إنجاز سلوكه الاقتصادي الرشيد.

بداءة يدرك المذهب النفعي الواقع الاجتماعي من خلال مظاهره المحسوسة، ومن ثم فهو أكثر إرتباطاً بما هو عيني. وإرتباطاً بذلك يرفض الأتجاه النفعي أية صياغات نظرية تتأسس بالنظر إلي علاقات غير مرئية. بالإضافة إلي ذلك تمثل النفعية أيديولوجيا الشرائح التجارية والصناعية من الطبقة الوسطي. حيث أهتمت هذه الشرائح بالسعي إلي كسب الامتيازات التي لن يتحقق كسب المزيد منها إلا بالقضاء علي فكرة النظام بإعتبارها تشكل قيداً علي حركتها الحرة. وبغض النظر عن التباينات داخل الاتجاه النفعي إلا أننا نجد أن هناك إتفاقاً بينها حول أربعة مبادئ رئيسية، نذكرها فيما يلي:

١- ويتعلق المبدأ الأول بطبيعة السلوك لدى النفعيين حيث يسعى البشر بالضرورة لتحقيق مصالحهم. إذ تشغل المصلحة الذاتية في الاخلاقية النفعية، ذات المكانة التي تشغلها الحركة Motion في الفيزياء<sup>(٧١)</sup>. ذلك يعني أن المصلحة غاية السلوك، وأن الأطار المرجعي للحكم علي المصلحة هو ذات الإنسان. حيث يسعى كل فرد لتحقيق مصالحه.

٢- ويتعلق المبدأ الثاني بأتجاه السلوك الاجتماعي لتحقيق اللذة وتجنب الألم<sup>(٧٢)</sup>. ويترتب علي ذلك وجود عدة معايير تتعلق بغاية السلوك وبدايته. إذا يبدأ السلوك من داخل الفرد متجهاً لتحقيق لذة أو لتجنب ألم. ومن ثم تعتبر اللذة والألم حسبما يذهب بنتام هما المعيار الوحيد لأية قيمة نحتاجها. ذلك أخضع النوع البشري لحكم سلطتين، هما اللذة Pleasure والألم Pain

حيث يتم الرجوع إليهما فيما ينبغي عمله، وأيضاً لتحديد ما يمكن أن ننجزه<sup>(٧٣)</sup>. فقيمة السلوك خارجة عنه وليست من داخله<sup>(٧٤)</sup>.

٣- ويتعلق المبدأ الثالث برشد الإنسان بحيث نجد أن سلوكه يتم بالنظر إلى حساب عدة أبعاد أساسية تتصل بالنتيجة المتوقعة عن السلوك وتأكيداتها لجوانب اللذة أو الألم، وهي العمق أو الشدة Intensity والدوام Duration، ثم التأكيد أو التيقن Certainty، ثم الامتداد Remoteness من خلال الزمن أو من خلال شمولها للآخرين، ثم الصفاء Purity (أي تجردها من الآلام) ثم الخصوبة Fecundity، أي مدى ما يتولد عنها من لذات<sup>(٧٥)</sup>.

يشير المبدأ الرابع إلى ضرورة التحول من المنفعة الفردية إلى المنفعة العامة عن طريق إستيعاب البعد الاجتماعي في السلوك. وقد تحقق ذلك بالتحديد علي يد جيمس مل. وجوهر هذا المبدأ هو التأكيد علي أن المعيار الوحيد للصواب هو السعادة القصوى لأكبر عدد من البشر<sup>(٧٦)</sup>. إرتباطاً بذلك يذهب كمبرلند إلي اعتبار خير الجميع غاية عليا لسلوك الإنسان ومعياراً أقصى لتقييم سلوكه. ومن ثم أصبح الخير العام هو قانون الأخلاق الأسمى، فيه تتحقق سعادة الفرد والجماعة معاً، وقد سار في هذا التيار أيضاً، شافيتسبري فربط خير الفرد بخير المجموع، وقال أن نزعة الخير توجد في نزوع الإنسان من تلقاء نفسه وبغير ضغط خارجي إلي ترقية خير المجتمع الإنساني وسعادته، وجاء هاتشيسون فتوصل إلي طبيعة المذهب النفعي الذي نحن بصده إذ جعل غاية السلوك تحقيق "أوفي قدر من السعادة لأكبر عدد من البشر"<sup>(٧٧)</sup>.

وفي محاولة فهم المذهب النفعي سوف نحاول ذلك من خلال التأكيد علي ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الجذور الفكرية والاجتماعية للمذهب النفعي إضافة إلي مدخل المذهب النفعي لإدراك الواقع إلي جانب قضايا التصور الاجتماعي للمذهب النفعي، وسوف نعرض في الصفحات التالية هذه الأبعاد بإيجاز.

١- الجذور الفكرية للمذهب النفعي: يعتبر ظهور المذهب النفعي نتيجة لتفاعل وتطور تاريخي وفكري بين مجموعة من العناصر الفكرية والواقعية التي ترجع في مجموعها إلى عصر التنوير. وبغض النظر عن اقتصر فاعلية بعض العناصر داخل حدود المذهب النفعي، إلا أن هناك بعض العناصر الأخرى التي كان لها تأثيرها على المذهب النفعي مثلما كان لها تأثيرها على الاتجاهات النظرية الأخرى، وسوف نعرض فيما يلي لأبرز هذه الجذور الفكرية والاجتماعية.

ويعتبر الاتجاه التجريبي الرافد الفكري الأول الذي كان له تأثيره في هذا الصدد. فقد شكلت التجريبية أساساً للمذهب النفعي باعتباره مذهباً لا يلتزم بما هو قائم<sup>(٧٨)</sup>. توضيح ذلك ما يؤكد الأبيستمولوجيا الامبيريقية كما عبر عنها جون لوك والقس بركلي وديفيد هيوم، حيث التأكيد على ضرورة استنتاج المعرفة من التجربة، ثم فحص الاستنتاج الناتج عن التجريب. بذلك يصبح واضحاً أنه حينما تخضع الأفكار التقليدية لإمتحان التجربة، فإن نقداً شاملاً وعميقاً لابد أن يحدث، وهو الأمر الذي يعني أن التجريبية أقل التزاماً بالواقع، ومن ثم فهي أكثر إمكانية لنقده بناء على معطيات محسوسة.

من هذا المنطلق شكلت التجريبية- التي أزهت في الفكر الأنجلزي في مجال الأخلاق- أحد روافد مذهب المنفعة العامة<sup>(٩٧)</sup>. ويتضح ذلك من تبني هلفتيوس Helvetius مذهب كوندياك فيما يتعلق بتحول أو انتقال الأحساس. حيث حاول هلفتيوس بناء نظرية تتعلق بنشأة الملكات Faculties من خلال التجربة والتأثير الخارجي. إذ يبرهن أنه حتي حب الذات مكتسب، فنحن لا نشعر بالحب إذا لم يسبق ذلك شعور باللذة والألم. حيث تنير اللذة والألم إنبتاهنا وتشحذه، بل وتحدد أفعالنا<sup>(٨٠)</sup>.

وإلى جانب أن الاتجاه التجريبي قد أسهم في إسقاط الالتزام بالواقع ورفض أية قداسة له، فإنه جعل التجريب أساساً لتفاعل الفاعل مع واقعه المحيط، وذلك لتحديد مصادر اللذة والألم بالنسبة له، ومن ثم يعتبر ذلك أساس تشكيل إتجاهه نحو الواقع. يؤكد ذلك إهتمام بنتام بالمنهج الاستقرائي كأساس لوضع

عام للأخلاق له طبيعته الواقعية، أو هم علم حساب اللذات والمنافع بأمل أن يساعد ذلك علي إستكمال علم الإنسان<sup>(٨١)</sup>.

إلي جانب ذلك شكلت بعض أفكار التنوير روافد أساسية للفكر النفعي إن سلباً أو إيجاباً. علي سبيل المثال رفض المذهب النفعي مبدأ القانون الطبيعي في مقابل التأكيد علي مبدأ المنفعة باعتباره أساساً لقياس دوافع السلوك. إذ تكون الدوافع خيرة إذا قادت إلي الانسجام والمصالح الفردية للآخرين، بينما تكون الدوافع سيئة إذا قادت إلي التناقض وهذه المصالح. وعلي أساس ذلك تعرضت التصورات النيولوجية أو المتعلقة بالقانون الطبيعي لنقد حاد لكونها صياغات ميتافيزيقية ينبغي أن يحل مبدأ المنفعة محلها<sup>(٨٢)</sup>.

إضافة إلي ذلك نجد أن الاتجاه النفعي يفرض التزاماً بحقوق الإنسان والمواطن. ومن بين ذلك أن البشر أحرار ومتساوون من حيث حقوقهم الرئيسية، فلهم حقوق طبيعية غير منسية فيما يتعلق بالثروة والأمان ومقاومة القهر، ولهم حقوق طبيعية في عمل ما لا يضر الآخرين<sup>(٨٣)</sup>. بل إننا نجد أن النفعية تشن هجوماً علي طبقة النبلاء باعتبار أنها طبقة مستهلكة وليست منتجة كالطبقة الوسطى. ويذهب ألفن جولدر أنه لكي نفهم علاقة الإنسان بالمجتمع، والفرد بالآخر في إطار المجتمع، فإن ذلك يجب أن يتم بالنظر إلي علاقات السوق، حيث تقدير الإنسان أو السلوك من منظور فائدته، أي بالنظر إلي نتائج السلوك والحاجة المتبادلة إلي ذلك<sup>(٨٤)</sup>.

وتعتبر الطبقة الوسطي الجماعة التي رفعت لواء المذهب النفعي الذي شكل أيديولوجيتها ومذهبها الفكري في أعقاب الثورة الفرنسية وحتى قيام المجتمع الصناعي. إذ يكشف تحليل البناء الأيديولوجي للمذهب النفعي عن تضمنه لعناصر تؤكد المساواة والحرية وحقوق الإنسان إلي جانب التأكيد علي قيمة إسهامه الاجتماعي دون اعتبار لأصوله الاجتماعية أو ما ينسب إليه. بذلك نجد أن الطبقة الوسطي قد رفعت شعارات أكثر ملائمة لها، غير أنها قد لا تكون ملائمة للطبقات الأخرى. إذ من الواضح أن هذه الطبقة قد شكلت في

كل مكان رأس حربة الإصلاح الليبرالي في القرن التاسع عشر، خاصة أن النمو الصناعي والتجاري قد ساعد علي نمو قوتها السياسية<sup>(٨٥)</sup>.

في مواجهة ذلك أنكرت الطبقات الأخرى وجود الطبقة الوسطى حاملة الشعار النفعي. ويتساؤل إبي سايز Abbe Sieyes معبراً عن هذا الموقف قائلاً: ما هي هذه الطبقة الثالثة؛ ثم يجيب بأنها لا شيء، وإن كانت تريد أن تصبح شيئاً. ومن وجهة النظر الإقطاعية لا وجود للطبقة الوسطى إلا بما تفعل، أي الخدمات والوظائف التي تؤديها. غير أنه بمرور الزمن فاخرت هذه الطبقة الوسطى بنفعها، وبدأت تقيس كل الشرائح الاجتماعية بمدى النفع المنسوب لها، أو إفتقارها لذلك. واكتملت الدائرة حينما تبنت بعض الجماعات الأخرى شعار المنفعة العامة وأسبغت عليه احتراماً. وأصبح النفع مدخلاً لتأسيس الاحترام الاجتماعي<sup>(٨٦)</sup>.

ويمكن القول بأنه قد تم تطوير معيار المنفعة الخاص بالطبقة الوسطى، وذلك من خلال الحوار مع المعايير الإقطاعية والادعاءات الارستقراطية للنظام القديم. حيث تتأسس حقوق البشر وتتحدد بخلفياتهم الاجتماعية، سواء كانت الطبقة أو البدنة، أي بواسطة كينونتهم وليس بالنظر إلي ما يفعلونه. في مقابل ذلك فرضت الطبقة الوسطى الجديدة تقديراً اجتماعياً عالياً لمهارات وطاقات الأفراد التي تسهم في تأسيس الإنجازات الفردية، ومن ثم فقد تضمن معيار الطبقة الوسطى التركيز علي المنفعة باعتبار أن المكافآت ينبغي أن تتناسب مع إسهام الشخص وإنجازه. وأصبح مؤكداً أن نفع البشر ينبغي أن يصبح معيار المكانة التي يشغلونها أو السلطة التي توكل إليهم. ولقد ترسخ ذلك بحلول القرن التاسع عشر حينما أكدت قلة من الصفوة العقلية مع فلوبرت Flabort حينما حدد عقيدته البرجوازية في أنه (علي الإنسان أن يبني نفسه وعليه أن يكون مفيداً وأن يعمل)<sup>(٨٧)</sup>.

بذلك رفعت الطبقة الوسطى الشعار النفعي كأساس لنيل الفرص والمكافآت وأيضاً كوسيلة تقضي بها علي سيادة الطبقة الارستقراطية وتؤسس علي أساسها مشروعية سيادة الطبقة الوسطى. بذلك أكدت هذه الشعارات علي

إرتباط المكافأة بالمهارة أو القدرة وليس علي أساس المولد أو الهوية الاجتماعية الموروثة. وأصبحت شعارات الطبقة الوسطي ضد كل ما هو تقليدي، وأصبحت كل الهويات الاجتماعية الاقطاعية لا قيمة لها، ولا تصلح لأي إدعاءات صانقة، حيث يوجد الأفراد، المواطنون الذين لهم ذات الحقوق الطبيعية أو الذين يحكمون بذات القيم والمعايير الواحدة<sup>(٨٨)</sup>.

وتعتبر الأحداث التي وقعت في ثلاث دول أوربية ذات تأثير علي تبلور أفكار المذهب النفعي. وتمثل ألمانيا أول هذه الأفكار حيث تميزت أيديولوجيتها الليبرالية بالطابع الأكاديمي. فقد كانت المشكلة الملحة بالنسبة للعقل الألماني في هذه المرحلة تتمثل في مسألة توحيد ألمانيا قومياً. وقد تحقق ذلك بالطبع خارج المظلة الليبرالية بقيادة بسمارك. وهو هنرولرنز Hohezollerns. ونتيجة لذلك لم تحقق الليبرالية ذات التأثير إلا في البناء التشريعي لألمانيا، وإن إختفى هذا التأثير في إطار البناء السياسي.

وقد انتقلت النفعية من فرنسا إلي إنجلترا من خلال الفيلسوف النفعي هلفثيوس ومؤلفه Del'sprit الذي ظهر في عام ١٩٥٨. حيث اتجهت النفعية في فرنسا لكي تصبح فلسفة إجتماعية لطبقة بذاتها، وهي الطبقة الوسطى. وبرغم تناقضها مع الارستقراطية فقد حملت إتجاهاً إرستقراطياً نحو الجماهير<sup>(٨٩)</sup>. ورغم أنقال النفعية الفرنسية عن النفعية الإنجليزية إلا أن هناك فارقاً كبيراً بينهما وخاصة فيما يتعلق بمبحث الأخلاق<sup>(٩٠)</sup>. ومن الناحية العملية نجد أن هلفثيوس قد بذل مجهوداً كبيراً لتأسيس برنامج للإصلاح التشريعي عن طريق الاستفادة من ميكانيزم الدوافع البشرية وتحقيق التطابق التام بين السعادة الخاصة من ناحية والرفاهية العامة من ناحية أخرى. وبايجاز فإنه قد جعل من مبدأ السعادة القصوى وسيلة للإصلاح وأنقلت منه إلي أتباعه من أمثال بيكاريا Beccaria وبنتم Bentham<sup>(٩١)</sup>.

وإذا كانت إنجلترا والمجتمع الإنجليزي قد شكلا المعقل الحقيقي الذي ظهرت في إطاره النفعية والاتجاه الليبرالي المعبر عن رؤيتها السياسية، ومن ثم أنقلت إلي فرنسا من خلال هلفثيوس. فإنها رجعت ثانية إلي إنجلترا علي يد

أحد أتباعه، وهو الفيلسوف جيرمي بنتام. وإن كان هناك إتفاق علي أن إنجلترا قد شكلت المعقل الحقيقي للإتجاه النفعي، فإن ذلك قد كان بسبب ثلاثة عوامل رئيسية إلي جوانب عوامل فرعية متعددة. ويتمثل أول هذه العوامل في أنه منذ أن وضع بيكون في مطلع القرن السابع عشر أسس المنهج التجريبي تميز التفكير الإنجليزي بالطابع العملي<sup>(٩٢)</sup>. ومن ثم فقد أنتشرت التجريبية علي يد بنتام وجيمس مل وجون ستيوارت مل، وليسلي ستيفن وكلهم من أعلام المذهب النفعي والتطوري. ويتعلق العامل الثاني بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي ساد المجتمع الإنجليزي في هذه المرحلة. فنحن نعرف إن إنجلترا كانت مهداً للثورة الصناعية، ومن ثم فقد وجدنا أن إنجلترا وحدها خلال القرن التاسع عشر كانت من أكثر بلاد العالم من حيث مستوى التصنيع، بحيث ظهر أسلوب من التفكير يحاول تجاوز الفرضيات الراديكالية وتحقيق نوع من الانتقال والتطور السلمي، أولاً عن طريق منح الحرية الكاملة للصناعة، وأيضاً عن طريق دعم الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ضد مخاطر الصناعة. ومن ثم دعم المجتمع ضد الانشقاقات الاجتماعية، وخاصة في حالة غياب خطوط التطابق بين الأوضاع الطبقيّة وبين الأحزاب السياسية<sup>(٩٣)</sup>. ويتمثل العامل الثالث في أن الليبرالية الإنجليزية قد تأسست باعتبارها تتركب من عدد من العناصر المتبادلة التي فضلت التعاون لإنجاز أغراض محددة بدون إصرار علي مسألة الاتفاق الأيديولوجي. ومن أفضل الأمثلة علي ذلك ما أشار إليه جراهام والاس Graham Wallace فيما يتعلق بالتحالف الفعال بين المسيحية الإنجيلية والإتجاه الراديكالي الديني لبنتام والراديكاليين الفلاسفة<sup>(٩٤)</sup>. وهي التحالف التي تأسست لأغراض عملية ذات نفع للطرفين. إضافة إلي ذلك هناك مجموعة من العوامل التي ظهرت في إطار المجتمع الإنجليزي، ودعمت الموقف النفعي، منها أن إنجلترا كانت بلداً إستعمارياً تجارياً علي خريطة العالم. ومن ثم فقد كان منطقياً أن يؤسس أيديولوجية تبرر مشروعاته الاستعمارية عبر العالم، يدعم ذلك وجود رصيد



نفعى حيث الإصلاحات الدستورية التى قادت إليها نظريات العقد الاجتماعى فى المجتمع الإنجليزى.

٢- مدخل المذهب النفعى لإدراك الواقع: إلى حد كبير أقرب مدخل النفعية فى إدراكها للواقع من الاتجاه الوضعى قدر إبتعادها عن منهج الاتجاه المثالى. وإن كانت المنهجية النفعية تعكس فى النهاية نفس الطابع الذرائعى أو البراجماتى الذى ميز التوجه الأيدىولوجى العام لهذا الاتجاه. ويكشف تحليل المدخل المنهجى للمذهب النفعى عن تضمنه لنوعين من المسلمات أو المناهج، حيث تعلقت المجموعة الأولى بالمنهج من حيث كونه منهجاً، بينما أتصلت المجموعة الثانية من المسلمات بطبيعة الموضوع الذى شكل محور إهتمام المدخل النفعى.

وفىما يتعلق بالمجموعة الأولى من المسلمات، نجد أن المذهب النفعى يقترب كثيراً من المنهجية الوضعية، ربما إلى درجة التطابق. هذا إلى جانب أن هذه المنهجية تحمل إلى حد كبير تأثير النزعة التجريبية ونموذج العلم الطبيعى فى التحليل والبحث، وهى المنهجية التى نعرض لخطوطها العامة فيما يلى.

أ - فيما يتعلق بالموقف من العلم والتفكير العلمى نجد أن الفكر النفعى يرفض التقليل من شأن العلوم الاجتماعية الناشئة وذلك تحت تأثير التطورات العملية التى حدثت فى مجالات الفيزياء والكيمياء والهندسة. وهى التطورات التى رفعت المكانة الفكرية للمنهج العلمى. وإرتباطاً بتأكيد المذهب النفعى على أهمية المدخل العلمى أكد على نظرية الحرية التجارية Laissez-faire حيث شهدت هذه الفترة تأسيس كل من جىومى بنتام، وجيمس مل James-Mill وديفيد ريكاردو Recardo وجون ماكولوش John MacCullough المبادئ الكلاسيكية للأنساق الاقتصادية والطبيعية المنظمة لذاتها، وهى المبادئ التى لعب دور الأيدىولوجيا العلمية للرأسمالية الصناعية<sup>(٩٥)</sup>.

ب- إضافة إلى ذلك ينظر المذهب النفعى إلى الأخلاق - التى تشكل جوهر إهتمام العلم الاجتماعى - بإعتبارها علماً وضعياً وليس معيارياً. حيث لا يهتم بوصف سلوك الأفراد فى مجموعة بشرية مرتبطة بمكانها وزمانها،

بإصطناع المنهج العلمي. وقد استنكر مل الفلسفة الحدسية العقلية وتطلع إلي إقامة فلسفة تجريبية تتخذ طابع العلم وتجري علي مناهجه وتتوخى النزاهة والموضوعية دون تدخل من عواطف الباحث. بذلك تعتبر النفعية أكثر المذاهب الأخلاقية إتباعاً لمناهجه وإلتزاماً بمتطلباته.

ج- إلي جانب ذلك يؤكد الموقف النفعي علي الإدراك الجزئي أو الذري Atomistic في النظرية السوسيولوجية. ويذهب هذا الإتجاه في الإدراك إلي فهم خصائص التفاعل بالمجتمع من خلال إدراك خصائص الوحدات الفردية المكونة<sup>(٩٦)</sup>. إرتباطاً بذلك يركز الإتجاه النفعي علي الجانب التحليلي للسلوك. أعني أن التركيز يتم أساساً علي وحدة السلوك ذاتها. مع إغفال العلاقات بين غايات سلوك مجموعة من الأفراد داخل مجتمع معين. فالتأكيد هنا يكون عادة علي تنوعها وإفتقادها للتكامل<sup>(٩٧)</sup>.

ذلك يعني نفور الإتجاه النفعي من الأهتمام بأي تصور كلي للواقع. ومن ثم فالتفاعل لديه ينتمي إلي الوحدات التي تتجزأ مختلف أنماط السلوك وليس العكس. الإنسان رشيد لدى هذا الإتجاه. يتجه مباشرة إلي إنجاز غاياته المباشرة دون اعتبار للآخر إلا بمقدار كونه وسيلة تساعد علي إنجاز سلوكه. فإذا رأت بعض الإتجاهات النفعية أن هناك كلية نسقية، فهي تراها ناتجة عن تفاعل أنماط السلوك الفردية.

د - ويتميز الإدراك النفعي للواقعة الإجتماعية بالتأكيد علي قدر من الموضوعية في الموقف النفعي من خلال تأكيده أن العلاقة بين أجزاء النسق تكون عادة ذات دلالة علمية وليست منطقية<sup>(٩٨)</sup>. إضافة إلي ذلك تؤكد النفعية علي معرفة الإنسان كمدخل لإدراك هوية السلوك أو الواقعة الإجتماعية. فلكي نقيم نتائج سلوك ما فإن علي الباحث أن يعرفها، ومن أجل السيطرة علي هذه النتائج فإن علي الباحث أن يستخدم العلم والتكنولوجيا لتحقيق ذلك. في إطار ذلك نجد أن المذهب النفعي يري أن العلم والمعرفة يتشكلان بتصورات أدائية واضحة<sup>(٩٩)</sup>. وإذا كان تركيز المذهب النفعي علي قدر المعرفة بأعبارها معياراً لقدرة الإنسان علي تجديد غايات سلوكه، وأيضاً

باعتبارها إطاراً يساعده علي إنتقاء الوسائل الملائمة لإنجاز السلوك. وإذا إتفقنا علي أن المعرفة لها أبعادها الموضوعية، فلا شك أن لها طابعها الذاتي المحض<sup>(١٠٠)</sup>.

هـ- ويرى الاتجاه النفعي أن الاستقراء يعتبر المسلك الملائم للكشف عن معطيات الواقعة الإجتماعية حسبما يذهب جون ستيوارت مل. حيث يبسر الاستقراء الكشف عن القوانين، وهو الأمر الذي أوجب النظر إلي الأخلاق من وجهة نظر طبيعية، وهو الجانب الذي تعتبره الوضعية أخلاذ جانب في تفكيره<sup>(١٠١)</sup>. وذلك يعني التعبير عن موقف وضعي واضح حيث التأكيد علي ضرورة أن يتخذ إدراك السلوك الطابع العملي، أي بالنظر إلي واقعيته وليس بالنظر إلي مقولات منطقية. حيث يبسر ذلك قدر المعرفة العلمية التي تدعم إستقراء الباحث للواقع الذي يهتم به. وهو ما يبعد الباحث عن محاولة إدراك الحقيقة من داخله أو الإدراك الذاتي للسلوك.

وتتصل المجموعة الثانية من المسلمات المتصلة بالواقعة موضع الدراسة أو بالسلوك الذي ينجزه الإنسان الاقتصادي الرشيد. نذكر منها المسلمات التالية: أ - يعتبر التأكيد علي الفرد والحرية الفردية من أهم المسلمات المنهجية التي نقلها المذهب النفعي عن التنوير. ففي دراسة المذهب النفعي للسلوك الفردي نجده يلغي أية كيانات خارج الفرد. حيث أعتبر الفرد مسئولاً عن سلوكه. وقد صاحب ذلك تأكيداً علي حرية الضمير الفردي وليس علي القيم المشتركة لأعضاء المجتمع المسيحي. فقد تم التأكيد علي حق الفرد في الإختلاف عن الآخرين، وبخاصة في وجه الإتجاه نحو قهره من قبل الإتفاق مع سلطة أو تنظيم معين. إستناداً إلي ذلك برز إهتمام عميق بغايات السلوك وشكل ذلك بداية إنطلاق الفكر النفعي<sup>(١٠٢)</sup>.

ب- وتؤكد المسلمة الثانية علي تأكيد المذهب النفعي علي أن مقياس صلاحية السلوك وفعاليته لا يتكون من معايير فوق البشر أو سامية عليهم. ولكنها من داخل البشر أنفسهم، لأنهم المقياس الحقيقي لذلك أعني إفتراض المنفعة بالنظر إلي البشر، من حيث مصالحهم وسعادتهم. وتقييم سلوكيات البشر أو

أية موضوعات بالنظر إلى نتائجها، وهو الأمر الذي يعني تقييمها بالنظر إلى كيفية الاستفادة منها لتحقيق مصلحة، وليس بالنظر إلى طبيعة أنماط السلوك هذه، أو إلى طبيعة الموضوعات ذاتها: فالأشياء لا تصبح في ذاتها خيراً أو شراً، ولكن بالنظر إلى كونها نتاجاً يلقي القبول<sup>(١٠٣)</sup>. فمقياس الحكم على السلوك يستند إلى مدى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وهو الأشباع الذي يحكم عليه ذاتياً من وجهة نظر الإنسان ذاته. لأن الأشباع بطبيعته خبرة ذاتية.

د - وتشكل عشوائية الغايات أحد المسلمات العينية الأساسية للمذهب النفعي. فنظراً لأن هذا الإتجاه يرى في المجتمع مجموعة من الأنماط الرشيدة للسلوك. ورغم أن تصور السلوك لدى النفعية يتضمن إتجاهه نحو إنجاز غايات معينة، فليس بالنفعية ما يشير إلى علاقات هذه الغايات كل بالأخرى، إذ يتركز الإهتمام أساساً على العلاقات بين العناصر الداخلية للسلوك الواقعي كوحدة، وأهمها الوسائل والغايات. ويذهب تالكوت بارسونز إلى إمكانية أن يؤدي هذا التناقض في الإطار النفعي إلى نتائج خطيرة، حيث قد يعني إهمال الإتجاه النفعي لعلاقات الغايات ببعضها البعض معني واحداً فقط، هو أنها ليست علاقات هامة على الإطلاق<sup>(١٠٤)</sup>، وهو الأمر الذي يرفضه الفهم السوسيولوجي الشائع.

٣- قضايا التصور الاجتماعي للمذهب النفعي: يحمل التصور الاجتماعي الذي طوره المذهب النفعي تمجيد التنوير للإنسان من حيث إحترام إرادته وتأكيد قدرته على التغيير. في مقابل ذلك ركز الإتجاه النفعي على تحجيم فاعلية المجتمع بحيث تأكدت ملامح هذا التصور من خلال مجموعة الأبعاد التالية:

أ - فيما يتعلق بنشأة التفاعل يكشف تحليل الموقف النفعي عن إغفاله التام للوجود المجتمعي لحساب الوجود الفردي. إذ يؤكد هربرت سبنسر منذ البداية أن المجتمع هوية أو ذاتاً تتشكل من الوحدات المنفصلة التي تتميز بترتيب دائم نسبياً في إطار منطقة محددة<sup>(١٠٥)</sup>. بذلك يصبح الأفراد هم الوحدات

الأساسية المشكلة للمجتمع، أو هم المتغير المستقل بالنسبة له. وفيما يتعلق بأساس التفاعل الاجتماعي، يؤكد هلفثيوس أن اللذة والألم تثير إنتباهنا وتشجده وأيضاً تحدد أفعالنا. وإذا كان بنتام قد أكد أن سلوك وحياة الأفراد تخضع لسيطرة دوافع نفسية، فإن ذلك من شأنه أن ينتج أنماطاً من السلوك لا تكون خيراً إلا إذا حققت ما ينفع الفرد، بذلك توقفت أخلاقية السلوك علي نتائج وأثاره<sup>(١٠٦)</sup>. بذلك ترى النفعية أن الفرد هو المدخل الوحيد لتأسيس السلوك، لأنه لديه مقاييس الحكم علي فاعلية السلوك وتحقيق غرضه.

بيد أن ذلك يعني أن المجتمع ليس إلا بشراً منفصلين يسعى كل منهم بسلوكه نحو إشباع أنانيته الخاصة. بالنظر إلي ذلك يحاول بنتام علي إستحياء أن يدخل البعد الاجتماعي كأحد مقاييس منفعة السلوك. فهو وإن كان قد أكد أنه من الخطأ أن ترد أفعال الإنسان أو بعضها إلي ما أسماه البعض بالغيرية أو الإيثارية، فإن الغيرية ليست إلا أنانية متكررة<sup>(١٠٧)</sup>، ومن ثم نجده يؤكد شمول اللذة (وامتدادها للآخرين). بيد أن شدة اللذة تتناقض مع شمولها الآخرين، فاللذة تبدو قوية إذا أقتصرت تأثيرها علي صاحبها، ضعيفة متى وزعت علي آخرين. ومن أجل هذا عدل بنتام عن قياس شمول اللذة وأستبعد في آخر أيامه من مذهبه القول (لأكبر عدد من الناس). وأصبح شعار مذهبه (تحقيق أكبر قدر من السعادة)<sup>(١٠٨)</sup>، ومن ثم فقد إرتد ثانية إلي البعد الفردي كأساس للسلوك والمنفعة، وعجز بذلك عن صياغة موازنة بين البعد الفردي والبعد الاجتماعي.

وقد حاول جون ستيوارت مل أن يصور إنساناً ينصف غيره ويعدل بين نفسه والآخرين عند توزيع المنافع. وإتجه بالخير وجهة إجتماعية خالصة. فأقام الصلات بين سعادة الفرد وسعادة المجتمع. وأجب أن يضحي الفرد بسعادة من أجل المجموع. ومن ثم أقر الغيرية وأباح التضحية بشرط أن تكون أداة لخدمة المجموع. وأكد أن في وسع الإنسان أن يعمل علي إسعاد الآخرين. دون أن يكون في ذلك مصلحة له. ذلك ما يفعله البطل الشهيد الذي يضحي براحته في سبيل الآخرين طائعاً مختاراً<sup>(١٠٩)</sup>.

ب- في مقابل ذلك تصر النفعية علي ضرورة أن يكون السلوك الاجتماعي والفردى متحرراً من أية ضغوط خارجية. إذ ترى النفعية منذ البداية المجتمع بتكويناته الكلية نتاجاً لأفراده المكونين بسلوكياتهم وتفاعلاتهم الفردية<sup>(١١٠)</sup>. هذا بالإضافة إلي أننا نجد تأكيداً علي كفالة الحرية الفردية وتحريرها من كل قيد لا تتطلبه حماية مصالح الآخرين<sup>(١١١)</sup>. وهنا يرى جون ستيوارت مل أن السلوك الاجتماعي لا تحكمه أية عوامل خارجة عن ذات الإنسان، فأخلاقية السلوك عند مل تستند إلي مقصد صاحبه ومدى إرادته له<sup>(١١٢)</sup>.

ويؤكد المذهب النفعي علي حرية السلوك الفدي في مواجهة المجتمع من خلال ثلاثة اعتبارات. الأول أن النفعية تدرك الواقع إدراكاً جزئياً. ومن ثم تستنتج خصائص المجتمع من خصائص وحداته المنعزلة<sup>(١١٣)</sup>. ويعني ذلك أولوية الفرد علي المجتمع الذي تتخلق خصائصه من خصائص الأفراد المكونين له. ويتعلق الاعتبار الثاني بالمعرفة التي يمتلكها الفرد لتوجيه سلوكه الاجتماعي. ذلك يعني أن معرفة الإنسان وليست الظروف الاجتماعية هي المحور الرئيسي لسلوكه<sup>(١١٤)</sup>. ويشير الاعتبار الثالث إلي مبدأ عشوائية الغايات، ومن ثم إنتفاء علاقاتها ببعضها البعض مما يجعلها لا تشكل وجوداً مفروضاً علي الفرد من الخارج. ذلك يعني أن الموقف النفعي لا ينفى وجود المجتمع بل يراه إطاراً ناتجاً عن تفاعل مجموعة من البشر، ومن ثم فهو لا يفرض ضغوطاً علي سلوك الإنسان الذي ينبغي أن يكون حراً وإرادياً، وفي هذا الإطار يلعب المجتمع دوره كمجرد مجال يتحقق في إطاره السلوك الفدي.

ج- ويعتبر المذهب النفعي من الاتجاهات النظرية التي نقلت عن التتوير أهتمامه بالمعرفة ودورها في توجيه الإنسان والمجتمع. إذ تدرك النفعية الإنسان بإعتباره يمتلك قدراً من المعرفة العلمية المتعلقة بالواقع الاجتماعي. بحيث تصبح هذا المعرفة الصادقة هي الوسيط الوحيد والملائم لإنجاز سلوكه في إطار الواقع الاجتماعي. وهي تجعل سلوكه معقولاً، وليس مجرد إستجابة لقوي مفروضة عليه<sup>(١١٥)</sup>. خلاصة القول أن لدي المذهب النفعي إيماناً

متطرفاً يعطي من شأن المعرفة، وعدم إمتلاكها يعني إحتمالية الخطأ في توجيه السلوك. ويحاول النفعيون أن يفسروا سبب إنحراف السلوك مؤكدين أن السبب يرجع إلي أن الإنسان إما أنه لم يعرف ببساطة الحقائق الملائمة لسلوكه، ومن ثم كان من الممكن أن يتصرف بأسلوب مختلف لو أنه قد تعرف علي هذه الحقائق. أو أنه أستند في سلوكه إلي اعتبارات أثبتت المعرفة الصحيحة خطأها. فهو قد أعتقد أنه قد عرف بينما هو لم يعرف ( ١١٦ )، وذلك يعني أن رصيد المعرفة التي يمتلكها هي أساس عقلانيته، وأن هذه العقلانية هي المتحكم الوحيد في سلوكه. ومن ثم فالمجتمع بالنسبة للإنسان - من وجهة النظر النفعية - ليس سوي وسائل لتشكيل سلوكه.

د- ويرفض المذهب النفعي أي ضبط قد يمارسه المجتمع علي الفرد، يوضح ذلك ما يذهب إليه البارون د. هولباخ Holbach D. Baron خلال مرحلة التنوير، أن الواجبات لا تستق من الله ولكن من طبيعة الإنسان. بل إن هناك كثيراً من الفلاسفة الذين وافقوا علي تعريف تواسات Touissant للفضيلة علي أنها الإخلاص في أداء الألتزامات التي يفرضها العقل، فالإنسان لا يضر الآخرين ليس لأن ذلك من القواعد اليومية ولكن لأن ذلك ليس من الحصافة في شيء.

ويعني ذلك - كما تذهب النفعية - أنه ليست هناك معايير ترسندنتالية تفرق البشر لأن البشر أنفسهم، وطبيعتهم الأساسية هي الأساس (١١٧). في إطار ذلك فإنه ليست هناك قيم أخلاقية مفروضة علي السلوك من خارجه. ولكن تتبدى أخلاقية أنماط السلوك بالنظر إلي نتائجها بالنسبة للإنسان الذي عليه أن ينجز السلوك. فإذا أنت قيمت البشر والموضوعات بالنظر إلي نتائج سلوكياتهم، فإن ذلك يعني تقييمهم بالنظر إلي مدي فائدتهم لتحقيق غاية معينة، وليس بالنظر إلي هويتهم في ذاتهم.

ويعني ذلك أن الإتجاه النفعي يدين الأشخاص الذين يتمسكون بالفضيلة وينظر إليهم علي أنهم متمركزون حول ذواتهم بل وعصابيون Neurotic، وفضلاً

عن ذلك فإن الشخص غير النافع يكون موضعاً للعقاب، بغض النظر عن مدى تمسكه بالفضائل<sup>(١١٨)</sup>.

ويؤكد ألفن جولدنر أن الاتجاه النفعي لديه ميلاً نحو حالة اللامعيارية، حيث تميل البرجوازية النفعية إلى التخلي عن الدستور الأخلاقي، لأن المنافسة تفرض عليهم إحتقار الوسائل المشروعة أخلاقياً. وبدلاً من ذلك عليهم أن يستخدموا الوسائل القادرة علي تحقيق النجاح<sup>(١١٩)</sup>. ذلك يعني ضمناً أن الاتجاه النفعي - لكونه يسمح لكل شخص أن يسعى لتحقيق أهدافه وأن يختار معايير أخلاقية تحكم أفعاله. يؤكد أنه ليست هناك معايير أو قيم مشتركة، كما يري أن من حق أي شخص أن يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة، لأنه كان يعتقد في الإنسجام الأساسي بين مصالح البشر<sup>(١٢٠)</sup>.

رابعاً: النظرية والواقع الاجتماعي، طبيعة العلاقة المتبادلة<sup>(٥)</sup>

تختلف النظرية الاجتماعية عن التفكير الاجتماعي ، في أن لها علاقة عضوية قوية بالواقع الاجتماعي. ذلك لأن التفكير الاجتماعي بشأن الواقع قد يقدم تصورات مكتملة من الناحية المنطقية عن الواقع غير أنها في غالب الأحيان لا تأخذ تفاعلاته في الحسبان أو الاعتبار. ويمكن القول بأن مرحلة التفكير الاجتماعي وهي المرحلة السابقة علي نشأة علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية، وهي أيضاً المرحلة التي شهدت تفجر الثورة الفرنسية قد قدمت كثيراً من التصورات النظرية المتعلقة بالمجتمع، سواء المجتمع القائم أو مجتمع المستقبل ويدخل في هذا الإطار التصورات التي قدمها فيكو وكدنرسية وحتى أوكست كونت فيما يتعلق بالمجتمع. غير أنه حينما نشأ علم الاجتماع وأصبحت النظرية الاجتماعية أكثر وحدات العلم محورية. فأنها برغم كونها نوع من التفكير المجرد إلا أنها اختلفت عن الفلسفة من ناحية والتفكير الاجتماعي من ناحية أخرى في أن علاقتها بالواقع دائماً قوية ، فالنظرية الاجتماعية تسعى إلي فهم الواقع للتعرف علي مشكلاته لتقديم حلول

<sup>(٥)</sup> ألقى هذه القضية كمحاضرة علي طلاب النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس، وسوف تعاد كتابتها وتوثيقها في الطبعة القادمة إن شاء الله.



لها، أو لترشيده حركة الواقع بما يحقق أكبر عائد اجتماعي، وتجنب الواقع كثيراً من الخسائر والتمزقات ومن ثم فمفند نشأة النظرية الاجتماعية وعلاقتها بالواقع هي الأكثر قوة مقارنة بأنماط التفكير الأخرى.

وتظهر العلاقة قوية بين النظرية الاجتماعية وواقع المجتمع، من خلال المنظرين أنفسهم باعتبارهم بشراً أو مواطنين في المجتمع، يدركون طبيعة مشكلاته بل ويعانون منها أحياناً غير أنهم في نفس الوقت أصحاب أفكار، ولديهم أطروحاتهم وتصوراتهم النظرية التي تساعدهم في أحيان كثيرة على رؤية ما لا يراه الآخرون فيما يتعلق بالتفاعلات الواقعية. ونظراً لأن الواقع الاجتماعي غير ثابت أو متغير بصورة مستمرة ومطرده، فإن هذا التغير قد يكون تدريجياً تتغير في إطاره بعض عناصر أو جوانب المجتمع بصورة تدريجية غير محسوسة. غير أن هذا التغير قد يكون في أحيان أخرى شاملاً وجذرياً، تتغير في نطاقه، وفي فترة محدودة، كل جوانب بناء المجتمع، بحيث تسلم هذه التغيرات الراديكالية في الغالب إلى تخلف شكل جديد للمجتمع. وعلى المستوى النظري فأننا نتصور أن كل مجتمع يحتاج إلى مستوى معين من التغير التدريجي أو التلاؤمي، بحيث يتحقق الاستقرار الاجتماعي إذا تحققت له التغيرات التدريجية التي يحتاجها بناؤه. غير أن هذا المجتمع قد يولج نوعاً من التغير الشامل والجزري في حالتيه. الحالة الأولى حينما تتحقق التغيرات التدريجية بمستوى أقل من المستوى الذي يحتاجه المجتمع، أو أن هذه التغيرات التدريجية لا تتحقق على الإطلاق بسبب ظروف اجتماعية وسياسية مضادة للتغير. وتتمثل الحالة الثانية في ظهور متغيرات جديدة طرأت على بناء المجتمع فغيرت بنيته بصورة شاملة وأساسية.

ذلك يعني أن تاريخ أي مجتمع من المجتمعات ينقسم بصورة دورية إلى مرحلتين تتتابعتان دائماً. مرحلة من التغير الاجتماعي الهادي والتدريجي، وربما المحدود للغاية، وفي هذه المرحلة عادة ما يتمكن المجتمع عن طريق التغيرات التدريجية -أياً كان مستواها- من حل بعض مشكلاته، غير أن

هناك مشكلات أخرى لا تفلح معها التغيرات التدريجية، ومن ثم تتراكم هذه المشكلات علي فترة طويلة من الزمن، بحيث تشكل ضغطاً بنائياً حتي يتحقق التغير الشامل والكلي، أو أن ضغط هذه المشكلات يظل قائماً وله وطأته وتأثيره علي بناء المجتمع حتي يظهر متغير جديد يضيف ضغوطاً هائلة علي بناء المجتمع، ومن ثم يفرض عليه التغير الاجتماعي الشامل. فأذا حدث هذا التغير الشامل تأتي فترة تالية يعيش في إطارها المجتمع في إطار حالة من الاستقرار النسبي، ثم تبدأ بعض المشكلات في الظهور التي قد لا تجد الحل الملائم، والتي تتراكم ضغوطها إلي أن يحدث انفجار جديد. ذلك يعني أن أي مجتمع من المجتمعات يعيش مرحلتين المرحلة المستقرة التي تشهد تغيرات تدريجية بمستوي ملائم أو غير ملائم، وفي رحمتها تتخلق المشكلات التي تولد ضغوطاً من أجل التغير الراديكالي الشامل. ثم تعقبه فترة أو مرحلة الاستقرار في هذا الإطار فأننا نجد أن الفترة التي يعيشها المجتمع مستقرة هي عادة الفترة الأطول، وفي إطارها نجد أن المجتمع يستوعب التغيرات إلي نتجت عن التغيرات الشاملة والجذرية التي حدثت في مرحلة سابقة، وفي ذات الوقت فإنه خلال عملية الاستيعاب والاستقرار هذه تظهر بعض المشكلات التي قد يجد بعضها حلاً بينما البعض الآخر لا يجد حلاً لأنه يتجاوز الإمكانات التلاؤمية للبناء الحالي، ومن ثم تستمر هذه المشاكل والضغوط الناتجة عنها في التراكم، إلي أن تظهر المتغيرات المساعدة فتقود المجتمع إلي انفجار جديد يؤدي إلي تغيير البناء القائم من أساسه.

وعلي التوازي مع هذه الحركة تحدث هذه الحركة تحدث حركة مناظرة علي المستوي الفكري أو التنظيري حيث يعيش التنظير الاجتماعي مرتبطاً دائماً بمرحلتين. في المرحلة الأولى، نجد أن التنظير القائم يتفاعل مع واقع المجتمع الذي يثبت زيف بعض مقولاته أو يضيف إليه مقولات جديدة. وتستمر عملية إثبات زيف المقولات السابقة وإضافة مقولات جديدة إلي أن يصل التنظير أو النظرية إلي حالة تكون فيها عاجزة عن متابعة حركة الواقع وتفاعلاته، ومن ثم ذلك يدفع ذلك إلي قيام نموذج نظري أو نظرية جديدة تستند بالأساس إلي

المقولات التي مازالت صادقة في النظرية القديمة إضافة إلى مقولات جديدة قام المنظر بتحديددها عن الواقع الجديد والمعاش. خاصة إذا كان الواقع قد وقعت به تغيرات شاملة فرضت إبراز عجز النظرية القديمة عن فهمه. وفي هذه الحالة تظهر لدينا - استجابة للواقع الذي خضع لتغيرات شاملة - أبنية نظرية تنتظم فيها المقولات القديمة الصادقة بالإضافة إلى المقولات الجديدة التي جردت عن الواقع الجديد. وهو ما يعني أن فترات الغليانات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية الشاملة، هي الفترة التي تشهد في ذات الوقت تغيرات في بناء النظريات الاجتماعية القائمة، تدفعها أحياناً إلى هجر نماذج نظرية قديمة، وظهور نماذج أو نظريات اجتماعية جديدة قادرة على فهم وتصوير تفاعلات البناءات الاجتماعية التي نتجت عن هذه التغيرات. وذلك استناداً إلى دور المفكرين والمنظرين الاجتماعيين الذين تستتفر التغيرات الشاملة التي يمر بها المجتمع عقولهم وتشمذ همهم من أجل فهم هذه التغيرات الشاملة التي وقعت، ومحاولة تقديم بعض الحلول للمشكلات التي فجرت هذه التغيرات أو تخلفت عنها. هذا بالإضافة إلى محاولة تقديم بعض التصورات النظرية لترشيد حركة المجتمع في المستقبل بما يجنبه توليد مشكلات جديدة وحادة وييسر له توليد تغيرات تلاؤمية بمستوي ملائم للتغيرات التي نظراً على مكوناته أو للمتغيرات التي تستجد أو تطرأ على بنائه.

وعلى هذا النحو يخضع التنظير الاجتماعي لحالتين. الحالة الأولى تأسيس نظريات اجتماعية جديدة متناظرة مع فترة الغليان الاجتماعي أو التغيرات الاجتماعية الشاملة التي مر بها المجتمع. بحيث تسعى هذه النظريات إلى تجديد التفاعلات القائمة في البناء الاجتماعي الجديد. ومن الطبيعي أن تغرز حالة التغير الاجتماعي الشامل هذه عدة نظريات لأن كل مفكر أو منظر اجتماعي يدرك هذه التغيرات الاجتماعية وينظر لها من وجهة نظره واستناداً إلى بناء افتراضاته الكامنة والعواطف المرتبطة بها. ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة التغيرات الشاملة في الأبنية النظرية. ثم تأتي حالة تالية أو ثانية، يكون فيها الواقع الاجتماعي مستقراً نسبياً - بعد أن خضع لحالة من

التغير الاجتماعي الشامل - حيث يعكف الباحثون والعلماء خلال هذه الفترة علي اختبار مقولات وفرضيات الأبنية النظرية القائمة من خلال إجراء البحوث الميدانية، ومن ثم تنتهي جهودهم هذه إلي إثبات صدق كثير من مقولات الأبنية النظرية القائمة، كذلك إثبات زيف قضايا أو فرضيات أخرى كثيرة. ومن خلال البحوث الاجتماعية تسقط المقولات أو القضايا الزائفة التي لم تؤيدها نتائج البحث الاجتماعي الميداني. بينما يتم تعديل قضايا أخرى، وهكذا تعمل فترة الاستقرار الاجتماعي هذه دورها في تعريض التنظير الاجتماعي القائم لاختبارات البحوث الاجتماعية الواقعية. وتدرجياً تتأكد قوة بعض النظريات بينما يبرز ضعف وتهافت نظريات أخرى، يستمر إثبات عجزها برغم محاولات البعض دعم مقولاتها إلا أن يواجه المجتمع تغيرات شاملة وجذرية جديدة تكون هي الفيصل في الحكم علي كفاءة الأبنية النظرية القائمة من حيث قدرة علي فهم هذه التغيرات الجديدة. ولأن التغيرات الاجتماعية الواقعية شاملة وحاسمة فأنها تثبت بما لا يدع مجالاً للشك زيف عديد من الأبنية النظرية القائمة. ومن ثم يبقى علي المقولات القديمة والصحيحة فيها ، يضاف إليها مقولات جديدة جردت عن التفاعلات الاجتماعية الواقعية والمتجددة ، وهكذا تظهر أبنية نظرية جديدة تواكب تفاعلات الواقع الجديدة، وأعتقد أن هذه الحركة سوف تستمد أيداً محكومة من ناحية بالامتداد الرأس في الزمن إلي المستقبل ومن ناحية أخرى بالامتداد الأفقي حيث تنوع الجغرافيا والعمران والمجتمعات إلي أن تفضي إلي بناء النظرية الشاملة لعلم الاجتماع. وتطبيقاً للقضايا النظرية التي طرحناها في الصفحات السابقة فأننا إذا استعرضنا تاريخ التنظير الاجتماعي في علاقته بالواقع الذي جرد عنه، فأننا سوف نجد علاقة عضوية بين التطورات الواقعية التي حدثت في إطار المجتمع، وبين التطورات التي حدثت في الأبنية النظرية المعاشة لهذه التطورات الواقعية. بيد أن هذا لا يمنع من إمكانية أن تلعب الأفكار النظرية بذاتها دوراً رئيسياً في الدفع إلي تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي. يؤكد هذه العلاقة استعراض المراحل التاريخية

التي شهدت تحولات اجتماعية واقعية شاملة، وفي ذات الوقت برزت فيها نظريات اجتماعية شاملة.

وتعتبر المرحلة الثانية التاريخية التي ظهرت فيها نظريات العقد الاجتماعي هي البداية الحديثة التي يمكن أن نبرهن من خلال تحليلها علي وجود هذه العلاقة بين التنظير والواقع الاجتماعي. وتبدأ التغيرات التي ظهرت خلال هذه المرحلة في الفترة التي بدأت مع بداية القرن الخامس عشر وانتهت ببداية القرن السابع عشر. وهي الفترة التي شهدت إكمال تأسيس الدولة القومية. ونحن إذا نظرنا إلي الواقع الأوربي حينئذ فسوف نجد أن هناك عدة متغيرات تشكل هذا الواقع. ويتمثل المتغير الأول في الأوضاع التي كانت عليها الكنيسة الكاثوليكية حينئذ والتي دفعتها من الناحية الفكرية إلي أن تقف أمام أية أفكار جديدة، واعتبرت أن التفكير من داخل الكتاب المقدس، حيث التفسيرات التي وضعها القساوسة، إضافة الفلسفة الأرسطية، هذا التفكير الذي يلقي قبول الكنيسة وموافقتها. وأن أية أفكار غير ذلك تعد خروجاً علي الكنيسة يستحق العقاب. وبالإضافة إلي الجمود الفكري الذي فرضته الكنيسة فقد انتشرت فيها بعض مظاهر الفساد، التي بلغت ذروتها في الظاهرة التاريخية الشهيرة والتي عرفت بصكوك الغفران. هذا بالإضافة إلي إدعاء الكنيسة الوصاية علي الأرض المسيحية، وهي الوصاية التي أباحت لها في أحيان كثيرة التدخل في الشؤون السياسية الأمر الذي فرض أن توجد الكنيسة كثيراً كطرف في الصراعات السياسية، وهو الأمر الذي تجلي في قيام كثير من الحروب الدينية السياسية حينئذ. ولقد بلغ الأمر في بعض الأحيان أن أصبحت الكنيسة مصدراً للشرعية السياسية، أي أنها التي تعطي الحق لتولي أمير أو ملك أمور إمارته أو مملكته.

ويتمثل المتغير الثاني في طبيعة واقع المجتمع الأوربي حينئذ، حيث كانت أوربا تنقسم حينئذ إلي مجموعة من الإقطاعات التي يحكم كل منها أمير يستعين بمجموعة من الفرسان في حكم إمارته التي تضم بالإضافة إلي ذلك شريحة من العبيد أو اقنات الأرض، حيث كان للأمير عليهم حق الملكية في

مقابل حمايته لهم. وفي هذا الإطار فقد كانت موافقة الكنيسة أساساً لتولي الأمير أو السيد الإقطاعي أمر إمارته أو إقطاعيته . بالإضافة إلى ذلك كانت هناك شريحة من البشر الأحرار الذين يتجولون بين المقاطعات الأوربية يقومون بالتجارة بينها، ومن ثم فهم كارهون للحدود بين المقاطعات لأنها تعوق حركتهم بينها، ويسبب ما يفرض عليهم من ضرائب كذلك عند هذه الحدود وقد شكل هؤلاء التجار الأحرار التكوين الجنيني للطبقة البرجوازية، التي أصبحت برجوازية تجارية في مرحلتها التجارية في مرحلتها الأولى ، ثم برجوازية صناعية في المرحلة الثانية التي شهدت قيام الثورة الصناعية.

ويتصل المتغير الثالث في هذا الصدد بحركة الإصلاح الديني، وهي الحركة التي قادها أثنان من القساوسة هما كالفن ومارتن لوثر ، حيث انتقدا تدخل الكنيسة في السياسة، كما انتقدا حالة الجمود التي فرضتها الكنيسة على نمو التفكير. إضافة إلى نقد تدخل الكنيسة في السياسة إلى جانب نقد التدرج الكنسي الذي يؤسس بناءً متدرجاً من رجال الدين يشغلون المسافة بين المسيحي العادي والله، ويدعون احتكار المعرفة بتعاليم السيد المسيح عليه السلام. ومن ثم فقد خرجوا بالمسيحية عن أصولها الصحيحة. ومن ثم فقد أكد كالفن ولوثر أن ضرورة العلاقة مباشرة بين الإنسان والله بلا وساطة من رجال الدين كما أكد علي العودة إلى المسيحية في أصولها الصحيحة التي جاء بها السيد المسيح عليه السلام ، وهي المسيحية التي ترفض التداخل بين الدين والسياسة استلها ما لقول السيد المسيح دع مالمقيصر لقيصر ومالله لله ، ولقد كانت النتيجة المترتبة علي ذلك ظهور جديد هو مذهب "البروتستنتي" الذي أصبح له وجوده الواضح علي خريطة الأرض المسيحية، بل أننا نجد أن عالماً اجتماعياً هو ماكس فيبر أسند إلي قيم المذهب البروتستنتي نشأة النظام الرأسمالي المعاصر. ولقد ساعد علي نجاح حركة الإصلاح الديني اختراع "يوهان جوتنبرج" للطباعة التي ساعدت علي طبع الانجيل بحيث أصبح في متناول عامة البشر، وألغى احتكار الكنيسة ورجال الدين له.

ويشير المتغير الرابع في هذا الصدد إلى التطورات الفكرية والسياسية التي حدثت كنتيجة لحركة الإصلاح الديني. فقد أدى انكماش سيطرة الكنسية علي الفكر إلى إطلاق عقال التفكير العلمي من خارج الكنيسة، حيث أدى التحرر الديني إلى نوع من التحرر الفكري، وهو التحرر الذي أدى بالإضافة إلى متغيرات أخرى كحركة الكشف الجغرافية مثلاً - إلى اكتمال نشأة. وتبلور العلوم الطبيعية، وهو التبلور - الذي أكتمل مع نهاية القرن السادس عشر" وقد كان منطقياً أن يحدث نوع من التحرر السياسي المصاحب للتحرر الديني والعلمي، وأن يقود ذلك إلى تخلق ما يمكن أن يسمى بمشكلة الشرعية. حيث ظهرت هذه المشكلة لأنهييار قوة الكنيسة التي كانت تمنح هذه الشرعية، ونتيجة لانهييار الشرعية السياسية التي كانت تستند إلى أوامر وفرامانات الكنيسة ظهرت شرعيات كثيرة إدعاها البعض من أجل السيطرة السياسية علي الإمارات الأوربية. فقد قامت مثلاً شرعية القوة، فمن يمتلك القوة هو من يحكم، وقامت شرعية الحق الطبيعي، وشرعية الحق الإلهي ، بحيث قاد تعدد الشرعيات وتضاربها المقاطعات والإمارات الأوربية في دخول حروب وصراعات مع بعضها البعض سماها توماس هوبز بحرب "الكل ضد الكل" وكان ذلك إيذاناً بأن المشروع الإقطاعي لم يعد صالحاً للتنظيم السياسي.

ونتيجة لهذه الحروب الشاملة ، بدأ تبلور المجتمع العام ليصبح الوحدة الاجتماعية الأشم التي ينبغي أن تحل محل المجتمع، ولم يعد البناء السياسي للإمارة أو المقاطعة صالحاً للحكم والضبط بل حل محله الدولة كنظام سياسي قادر علي حكم المجتمع العام والسيطرة عليه. ولقد ساعدت البرجوازية التجارية علي نمو هذا المجتمع لأنه يساعد بدرجة أفضل علي تحقيق مصالحها.

ذلك يعني أن التغيرات التي حدثت في الواقع الأوربي كان من المنطقي أن تكون موضوعاً يطرح قضايا كثيرة للحوار أمام التنظير الاجتماعي. ويمكن القول بأن نظريات العقد الاجتماعي التي طرحت خلال هذه الفترة شكلت من ناحية البداية الحقيقية لتأسيس النظرية الاجتماعية، حيث التنظير للمجتمع

العام أو للنسق الاجتماعي الذي يمتلك قدراً نسبياً من الاكتفاء الذاتي، هذا بالإضافة إلى أنها كانت من ناحية ثانية محاولة لمناقشة الأوضاع الجديدة ، حيث واجهتها قضايا صعبة من الضروري أن تجد حلاً لها كقضية الشرعية، وطبيعة المجتمع العام، وقضية الدولة أو النظام السياسي ، بحيث ناقشت هذه النظريات تفاعلات الواقع الاجتماعي من إطار ثلاثي الأبعاد الإنسان والمجتمع والنظام السياسي وطبيعة العلاقة المتبادلة بينهما. علي هذا النحو وجدنا أن الواقع الأوربي الجديد الذي شهد تشكل المجتمع العام ليحل محل الإقطاعيات الأوربية المتناثرة، وشهد كذلك قيام الدولة باعتبارها النظام السياسي القادر علي السيطرة علي هذا المجتمع الكبير . وهو الأمر الذي دفع إلى قيام تنظير العقد الاجتماعي، الذي أسهم فيه توماس هوبز وجان جاك روبرو وديفيد هيوم والقس بركلس حيث حاول جميعهم تقديم تنظير جديد، لم يكن له وجود من قبل بعض مقولاته انتقلت إليه من التنظير القديم السابق علي هذه الفترة ، غير أن غالبية مقولاته جردت عن هذا الواقع الجديد . وهكذا مثلما خضع الواقع الاجتماعي لتغيرات جذرية وشاملة دفعت إلي ظهور واقع اجتماعي جديد ، فان التنظير الذي ظهر شكل تغيراً أو اختلافاً جوهرياً عن التنظير السابق عليه، فهو تنظير يتلاءم مع طبيعة الواقع الاجتماعي الجديد.

وتشكل الثورة الفرنسية الواقعة الثانية التي خضع بسببها الواقع الاجتماعي الأوربي لتغيرات شاملة، إلي جانب أنها شكلت في نفس الوقت نقطة لإنطلاق تنظير اجتماعي جديد. وحسبما هو ثابت في المادة التاريخية، فإن عصر التنوير قد لعب دوراً محورياً في قيام الثورة الفرنسية. وحسبما أشرنا أيضاً فإنه بعد تبلور العلوم الطبيعية واكتمال نموها بدأ المفكرون والفلاسفة يناقشون أوضاع الإنسان في نطاق المجتمع والدولة.

وإذا كانت المرجعية الدينية قد بدأت تتسحب خلال هذه الفترة ، فقد برزت محلها المرجعية الميتافيزيقية أو الفلسفية . وبرز حوار شامل حول الإيمان بالإنسان وقدراته، وأبرزها امتلاك الإنسان للعقل الذي سوف يلعب دوراً في



تأكيد التقدم الإنساني، وفي السعي من أجل تأسيس المجتمع الملائم للحياة الإنسانية. خلال هذه الفترة طرحت أفكار عن الطبيعة الإنسانية، هل هي شريرة أم خيرة. كذلك أفكار تتعلق بالحرية الإنسانية، باعتبار أن الإنسان قد تحرر من طبقات العبودية في المرحلة الإقطاعية. ذلك بالإضافة إلى أفكار تتعلق بالإخلاء الإنساني كعواطف تجمع البشر وتؤكد تعاونهم بدلاً من العواطف التي تفرقهم إلى سادة وعبيد وتؤسس الصراع بينهم إضافة إلى مبدأ المساواة، فالإنسان متساوون بالمولد، ومن المنطقي أن يكونوا متساوون بالمواطنة، بحيث تشكلت هذه الأفكار أو الشعارات مرجعية ناقش فكر التنوير بالنظر إليها واقع المجتمع الأوروبي والتفاعلات الكائنة. ولقد كانت فرنسا أكثر المجتمعات الأوروبية تعرضاً لضغوط التغيير.

ومن ثم فقد كثفت الأفكار النقدية للتنوير الضغوط علي الواقع الفرنسي، الأمر الذي دفع إلى قيام الثورة الفرنسية التي فجرت الصراعات علي كامل الساحة الفرنسية. ولقد ساعدت الدماء التي سالت حينما هدأت انفجارات التغيير إلى تخلق واقع فرنسي جديد حيث أطيح بالارستقراطية وعلي رأسها الملك، وحيث سألت دماء الطبقة الدنيا التي شاربت من أجل الحصول علي الخبز وقع مع ذلك لم تحصل عليه. وبقيت الطبقة المتوسطة علي الساحة. وبينما الجميع منشغل بمصيره إندفعت الطبقة المتوسطة علي غير توقع فحصدت كل شيء. فقد صعد جناحها العسكري للسيطرة علي السلطة من خلال نابليون بونابرت. وإتجاهها الفكري أو المتقف باتجاه الاستمرار بالدعوة إلي تحكيم العقل والعلم، فالمجتمع العام أصبح معقداً، ويحتاج إلي إدارة علمية، فالعلم هو المسئول عن تحديد حاجة المجتمع إلي الاستقرار أو التغيير. ولقد كانت الطبقة المتوسطة تدرك وهي ترفع هذا شعار، أن الطبقة الدنيا والطبقة العليا تفقد امتلاك العلم. ومن ثم فقد سيطرت الطبقة المتوسطة بأجنحتها المختلفة علي مقاليد الأمور في أعقاب الثورة الفرنسية وكانت بحق الطبقة التي لم تخسر شيء لكنها حصدت كل شيء.

وفي الحقيقة كانت هذه النتيجة موضوع حوار تأسس بيد الطبقات الاجتماعية في أعقاب نجاح الثورة الفرنسية. ونحن إذا تأملنا هذا الحوار والخلفيات الكامنة وراءه، لوجدنا أن الطبقات الثلاث قد شاركت في هذا الحوار من خلال مفكريها الذين تولوا تأسيس شرعية للدعوات الطبقية. فالطبقة الأرستقراطية خسرت كل شيء، خسرت السلطة والعرش، وكذلك خسرت السيطرة على المجتمع وربما بعض ثرواتها كذلك. ونتيجة لذلك فقد شككت هذه الطبقة في شرعية الثورة، فقد ذهب كل من دي بونال ودي ميستر إلى المطالبة بالعودة من جديد إلى الأوضاع التي كانت سابقة على قيام الثورة، حيث المجتمع الزراعي، والتقاليد القوية التي تقنن العلاقات والتفاعلات بين البشر وحيث العواطف والمشاعر الدينية قوية تفرض التراحم بين البشر. ولقد بلغ أمر هذه الطبقة أن شكك بعض مفكروها في واقعة الثورة ذاتها، حينما يذهب ادموند قائلًا من الذي منح الثوار شرعية القيام بالثورة؟ إذا كانت بعض أجيال الحاضر قد فوضتهم في ذلك، فهل فوضتهم أجيال الماضي، وهل فوضتم أجيال المستقبل؟ وهو ما يعني أن الطبقة الأرستقراطية رغبت في إستعادة مواقعها من خلال تقديم برهنة فكرية متماسكة تساعد على تحقيق ذلك والإقناع به.

علي خلاف ذلك ذهبت الطبقة الدنيا، مؤكدة أنه إذا كان البعض قد ثار من أجل الخبز، فهو لم يحصل على الخبز الذي ثار من أجله، غير أنه قد كشفت أمامهم مظاهر فساد كثيرة وحتى يتطهر المجتمع، فأن على الثورة أن تستمر حتي يتحقق المجتمع المثالي الذي ننشده والذي يحقق العدل والمساواة وإشباع الحاجات الأساسية للبشر.. وإذا كانت دماء كثيرة قد سالت، فليس هناك ما يمنع من تدفق دماء جديدة حتي يتأسس هذا المجتمع المثالي، الذي يستحق أن يعيش في إطاره الإنسان.

في هذا الإطار تلفتت الطبقة الوسطى حد لها، فوجدت أنها طبقة ينتمي غالبية مفكري عصر التنوير لها، وهم الذين رفعوا شعار التقدم الذي يستند إلى العقل والعلم. ومن ثم فهي طبقة ترفض الفوضي المستندة إلى العواطف

الغوغائية . ثم أن المجتمع تآثرت تقاليده الأرستقراطية، وأصبحت عباءة ضيقة عليّة. والمجتمع الذي تأسس في أعقاب الثورة أكبر من أن يحكمه حاكم فرد من خلال حكم مطلق، ثم أن المجتمع الجديد لا يحتاج إلي مزيد من الفوضى وإلا تآثر كل شيء ورجعنا القهقري مرة أخرى. المجتمع الجديد يحتاج إلي التقدم حسبما أكد ذلك فكر التنوير، لكنه يحتاج أيضاً إلي أن يكون هذا التقدم منظماً ويستند إلي العقل. ومن ثم وجدنا الدعوة التي قادها أبناء الطبقة المتوسطة - سان سيمون وأوجست كونت - لإنشاء علم جديد للمجتمع، سمي في النهاية بعلم الاجتماع يهتم بمتابعة النظام والتقدم من خلال مباحثة الأساسية الاستاتيكا الاجتماعية و"الديناميكا الاجتماعية" أي الاستقرار والتطور الاجتماعي.

وإذا كانت نظريات العقد الاجتماعي تعد تفكيراً في نشأة النظام السياسي في علاقته بالمجتمع، فإن الفكر الناتج عن الثورة الفرنسية يعد بحثاً في طبيعة المجتمع، وأيضاً في ترتيب عناصره. وإذا كانت الثورة الفرنسية قد أنتجت واقعين اجتماعيين جديدين هما النظام الجمهوري باعتباره نظاماً سياسياً جديداً، حيث الحكم بلا وراثة، بالإضافة إلي ذلك فقد أبرزت الثورة الفرنسية مسألة الطبقة الاجتماعية، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحياة الاجتماعية. وإذا كان النظام الجمهوري قد شكل تحدياً للنظرية السياسية القائمة حينئذ في الواقع الأوروبي، لذلك فقد أصبح موضع هجوم من الملكيات المحيطة، فإن مسألة الطبقة الاجتماعية كانت من المسائل التي طرحت بقوة علي علم الاجتماع، لكي تصبح المسألة المحورية لمعظم حواراته بعد ذلك. وهو ما يعني أن الإنجازات النظرية التي ترتبت علي الثورة الفرنسية تمثلت في تأسيس علم الاجتماع، واستكشاف مفاهيم وتكوينات اجتماعية جديدة كالنظام الجمهوري، أي الحكم بلا وراثة، حيث الشرعية المتغيرة التي تمنحها الجماهير، وأيضاً إبراز المسألة الطبقيّة علي خريطة التفكير الاجتماعي بأقوي ما يكون.

وتستبر الثورة الصناعية هي الواقعة الثالثة التي أدت إلى تغيرات إجتماعية شاملة وجذرية، بحيث إنتهت الثورة الصناعية إلى تخلق مجتمع جديد يعتمد علي الصناعة بالأساس، ليحل محل المجتمع الزراعي والرعوي السابق عليه. ولقد بدأت مقومات الثورة الصناعية مع ظهور متغيرات جديدة علي واقع المجتمع الأوربي وكانت لها فاعليتها. ويتمثل المتغير الأول في انهيار الإقطاعيات الأوربية، وظهور المجتمع العام الذي تسيطر عليه الدولة. في هذا المجتمع بدأت البرجوازية التجارية التي ضاقت ذرعاً بالمجتمع الإقطاعي تدعو إلي دعم المجتمع العام الجديد. وفي أعقاب اتساع حركة الكشف الجغرافية بدأت هذه الطبقة تدرك أن هناك واقع إجتماعي أكثر اتساعاً من الواقع الأوربي، ومن الممكن أن يصبح مصدر أرباح كبيرة لتكوين ثروات طائلة، بحيث يتحقق ذلك من خلال قيام بعض عناصر هذه الطبقة بتبني جهود التبادل بين المجتمعات غير الأوربية، الشرقية بالأساس، وبين أوربا عن طريق الحصول علي المادة الخام من هذه المجتمعات، إضافة إلي ما لديها من منتجات في مقابل تصدير المنتجات الأوربية إلي أسواق هذه المجتمعات ، ويمكن القول بأن هذه الطبقة كانت الفاعل الرئيسي وراء حركة الاستعمار التي قامت بها مختلف المجتمعات الأوربية إلي خارج حدودها. فقد أدركت هذه الطبقة ونتيجة هذا الحركة أن الأسواق واسعة، والخامات التي يمكن عادة تصنيعها كثيرة، ومن ثم بدأت الاستثمار في اتجاه بناء الصناعة. ويتمثل المتغير الثاني في ظهور قوة البخار ، وتحقق البدايات الأولى والناجحة لتحول العلم إلي تكنولوجيا، ومن ثم بدأت الآلة البخارية والطاقة البخارية التي حلت محل الطاقة الحيوية ( الإنسانية والحيوانية) . ومع اختراع الآلة البخارية بدأ تأسيس مجتمع جديد، أنتقل من الطاقة البخارية إلي الطاقة الكهربائية بعد ذلك. وأرتبط بظهور قوة البخار وقوع التطورات العلمية الكثيرة التي حدثت، كاختراع الطباعة واختراع البارود، وبدأ وكان هناك وعد أو تحالف جديد بين الصناعة والعلم والتكنولوجيا، وهو التحالف الذي شارك بفاعلية في قيام المجتمع الصناعي الحديث.

ويعتبر قيام المجتمع الصناعي الجديد ثورة غيرت كل شيء، بحيث يمكن القول بأن ظهور هذا المجتمع يناظر ظهور المجتمع الذي تخلق عن الثورة الفرنسية، بل يعد استكمالاً له في اتجاه تأسيس مجتمع جديد. ومن ثم كان قيام المجتمع الصناعي نهاية المطاف أو المسيرة التي بدأت مع الثورة الفرنسية. أو أن الثورة الصناعية في إنجلترا تعد استكمالاً للثورة السياسية التي حدثت قبل ذلك في فرنسا ( الثورة الفرنسية، بحيث تخلق لدينا في النهاية مجتمع جديد له طبيعة وخصائص جديدة تفصله عن المجتمع السابق عليه.

فقد أصبح المجتمع الجديد يستند في قاعدته الاقتصادية إلى الصناعة بالأساس، والصناعة من طبيعتها أن تؤكد ثقة الإنسان بذاته وإرادته، فهو الذي يصنع الأشياء ويخلقها. ومن ثم فهو علي عكس المجتمع الزراعي الذي يعتمد فيه الإنسان بقدر كبير علي الطبيعة. منذ أن يصنع البذرة في التربة، تبدأ دورة نباتية لا يتدخل فيها بل يقوم برعايتها فقط. لذلك ازدهرت المشاعر والعواطف الدينية، وكان للدين مكانته في المجتمعات الزراعية، علي حين خبت جذوته في المجتمعات الصناعية. وإلي جانب أن الدين كان له دور في المجتمعات الصناعية. فأن العائلة ضعفت كذلك. ففي المجتمعات الزراعية تلعب العائلة دوراً كبيراً في حياة الإنسان. العائلة في النظام الحرفي هي الأساس، والورشة الحرفية ملحقة بمسكن العائلة، كانت العزوة للعائلة هي المرجعية لتحديد المكانة التي يشغلها الشخص، وكانت العائلة الممتدة الأكثر ضبطاً وقدرة علي التنشئة الاجتماعية السليمة.

وحيثما ظهر المجتمع الصناعي كان أول شيء نتج عن ظهوره هو فصل الأسرة عن العمل. لم تعد الورش الحرفية المتفرقة والملحقة بالمنازل هي النمط السائد. بل نشأ نظام المصنع الكبير، الذي قد يبتعد عشرات الكيلو مترات عن مسكن الأسرة. وبذلك تم فصل العامل عن أسرته، في حياته العائلية المرجعية هي الأسرة وفي حياة المصنع المرجعية هي لوائح المصنع. لم يكتف النظام الصناعي بذلك، بل إتسع التباين في بناء الأسرة، فبعد أن كان الجميع يعملون عملاً متجانساً يتمثل في العمل الزراعي أو

العمل الحرفي، أصبح الأبناء يعملون في الزراعة، بينما آخرون في الورشة الحرفية الصغيرة، بينما البعض الثالث ملحق بالنظام الصناعي، ولكل منهم منظومته القيمية التي توجه سلوكياته، ومن ثم دب التباين حتي في قيم المجتمع، وثقافته. بالإضافة إلي ذلك، فقد خرجت المرأة إلي العمل للحصول علي أجر اقتصادي يزيد من دخل الأسرة، وخرج الأطفال الصغار إلي العمل كذلك، كلهم بأجور زهيدة حتي يحققوا جميعهم دخلاً ملائماً للأسرة يكفي إشباع حاجاتها الأساسية بالكاد، ولا يكاد يصمد أمام موجات التضخم . وارتفاع الأسعار. ونتيجة لذلك انهيار التدرج الذي ساد الأسرة الأبوية، وحدثت إستقلالات إقتصادية عديدة قادت في أحيان كثيرة إلي إنهيار الأسر وتفككها. بحيث تلا ذلك إرتفاع معدلات الطلاق وكذلك ارتفاع معدلات انحراف الأحداث والجريمة.

ولقد برزت المسألة الطبقيّة بوجه قبيح علي المسرح فقد عمل الرأسماليون بدأ وبلا هوادة للحصول علي أرباح أعلي، ومن ثم فقد عملوا علي تخفيض الأجور مرات عديدة، حتي يستمدوا من عوائده القدرة علي المنافسة بالسلع في الأسواق وقد أدي ذلك إلي زيادة أرباح الطبقة الرأسمالية وتحقيق التراكم الرأسمالي المملوك لها. غير أنه يعمق في نفس الوقت عن بؤس الطبقة العاملة، التي تعرضت لعذابات كثيرة سببته! التخفيضات المتتالية للأجور، والظروف السيئة التي تعمل في نطاقها الطبقة العاملة وأبرزها أمد ساعات العمل اليومية، ذلك بالإضافة إلي البطالة وعدم انتظام أيام العمل. الأمر الذي ساعد علي خلق ظروف موثقة لتفجر الصراعات الاجتماعية. ولقد كان منطقياً أن يتجه المجتمع - استمراراً لهذا التفاعل الاجتماعي المرضي أو المنحرف نحو حالة من الاستقطاب الاجتماعي الذي تختفي في إطاره الطبقة المتوسطة - الذي يهدد بانفجار صراع إجتماعي حاد وشامل.

ولقد كان منطقياً أن تؤدي هذه التغيرات إلي ظهور تنظيم اجتماعي يحاول تأمل هذه الأوضاع. حيث يحاول هذا التنظيم تأمل الواقع الاجتماعي القائم، وتشخيص المشكلات الكائنة فيه، ومحاولة الوصول إلي حلول لهذه المشكلات

، أو إلي بناء مجتمع صوري مثالي تنتقي فيه المشكلات والصراعات والصراعات وصنوق البؤس والعذاب الإنساني. ويمكن القول بأن نظريات المرحلة الكلاسيكية بكاملها شكلت محاولة لتأمل الأوضاع القائمة في المجتمع الصناعي وتحديد أسباب مشكلاته. فقد حاولت الماركسية التأكيد علي اغترابات الطبقة العاملة، وسلبها بغير وجه حق لفائض قيمة عملها، وهو الغائض الذي شكل أساسي التراكم الرأسمالي الذي إمتلكته الطبقة الرأسمالية، ووجدت الحل في تأسيس المجتمع الشيوعي، كمجتمع إنساني تختفي فيه الملكية الخاصة لرأس المال وتسود الملكية الجماعية. واستناداً إلي ذلك يختفي التمايز الطبقي والاغتراب وتحل المساواة والاخوة الإنسانية، وتتحقق الوفرة المادية حتي يتمكن كل شخص في المجتمع أن يأخذ بحسب حاجته. في المقابل نجد أن عالم الاجتماع فيبر يقدم برهنة تضيفي الشرعية علي عملية التراكم الرأسمالي إلي تحققت للرأسمالية بل وعملية الاستغلال مؤكداً أن هذا التراكم ليس وليد فائض القيمة المسلوب من الطبقة العاملة علي ما يذهب كارل ماركس، ولكنه تحقق نتيجة للمثابرة والعمل الدؤوب، ونتيجة أيضاً لتبني القيم البروتستنتية المتطهرة، وأن الطبقة العاملة لم تتحول إلي الطبقة الرأسمالية لأن عناصرها تنقصهم القيم التي تدعم النمو الرأسمالي. علي خلاف ذلك نجد أن إميل دوركيم ينظر للمجتمع الصناعي، بأنه يشغل قيمة تطور نظام تقسيم العمل الإجتماعي، وان هذا المجتمع ظهر نتيجة للتحويل من مجتمع التضامن الآلي إلي مجتمع التضامن العضوي، وأن مرحلة التحويل قد تعاني من حالة من الفوضى أو حالة الأنومي، وهذا الحالة التي قد تهدد بصداقات اجتماعية واقية، الأمر الذي دفع إميل دوركيم إلي تأسيس مجموعة من الآليات التي تيسر تحقيق الاستقرار الاجتماعي كالقانون والدولة والجماعة المهنية، ثم يوصي إميل دوركيم أصحاب الأعمال أن يخففوا من غلوائهم، وأن يخفف العمال من حقدهم كذلك، وليجمع الفريقان في إطار إجتماعي متماسك تؤكد الجماعة المهنية ويرسخ الاستقرار الاجتماعي. بينما رأي فلفريدو باريتو تقسيماً آخر للمجتمع حيث الصفوة

والجماهير، والصفوة لها أجنحة كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأن هذه الصفوة تنقسم إلي فئتين الثعالب المجددون وأصحاب الأعمال المؤسسون للمشروعات. الأسود الذين يحافظون علي إنجازات المجتمع وتقاليدته التي تحققت في عهد الثعالب، والجماهير بعيدة عما دورة الصفوة، التي تنتقي من الجماهير ما يدعم دماءها وقوتها.

وترتبط دورة الصفوة بدورة التغير الاجتماعي في المجتمع. وهكذا وجبنا أن نظريات المرحلة الكلاسيكية جميعها تقريباً تحاول أن تتأمل الواقع الصناعي وتحاول تشخيص مشكلاته بحثاً عن الحلول لمواجهة هذه المشكلات . وهكذا تتأكد الفرضية التي أشرنا إليها، والتي تذهب إلي وجود علاقة بين التغيرات الاجتماعية الشاملة والجذرية وبين ظهور أبنية نظرية شاملة أيضاً، وكلية تحاول تأمل التفاعلات الاجتماعية التي نتجت عن هذه التغيرات الشاملة والجذرية. ويعد ظهور المجتمع التكنولوجي مرحلة جديدة في هذا التطور التاريخي، وإذا كانت نظريات المرحلة الكلاسيكية قد لعبت دوراً في فهم المجتمع الصناعي في مرحلة الأولى، فلقد طرأت تطورات كثيرة علي المجتمع الصناعي جعلته يتحول إلي مجتمع جديد يختلف عن المجتمع الصناعي الأول، الذي قامت نظريات المرحلة الكلاسيكية لفهمه، فقد انتشرت التكنولوجيا بكثافة في هذا المجتمع حتي بدأت تحل تدريجياً محل البشر، بل تطورت التكنولوجيا ذاتها حتي أصبحت متحكمه في الوجود والمصير الإنساني بل ومسيطرة عليه، ظهرت تكنولوجيا العمل فألقت بظلال الشك علي مفهوم فائض القيمة وظهرت تكنولوجيا المعلومات فساعدت علي مضاعفة كم المعرفة التي تمتلكها الإنسانية في السنوات الأخيرة قدر ما امتلكنه الإنسانية في جملة تاريخها وبرزت التكنولوجيا المنزلية فزادت من مساحة الفراغ لدي أعضاء الأسرة، وظهرت تكنولوجيا الإنتاج فساعدت علي تحقيق إنتاج الجملة، المدخل لتحقيق دولة الرفاهية، وبدأت الإنسانية تواجه مشكلات وأزمات جديدة. وبدأ المجتمع الصناعي في مرحلة الأخيرة يخضع لتحولات شاملة وجذرية ومتابعة تنتقل به إلي المجتمع التكنولوجي الحديث



في هذا المجتمع التكنولوجي الحديث فقدت البروليتاريا دورها التاريخي في تأسيس المجتمع الشيوعي، ولم يعد فائض القيمة مولداً لاغتراب البروليتاريا وتأكلت كثير من القدرات العقلية والعضلية الإنسانية لأن التكنولوجيا الحديثة أصبحت تقدم بذات الوظائف نيابة عن الإنسان . وإذا كان التفاعل الإنساني هو فعل واستجابة أو رد للفعل، فإن الإنسان المعاصر أصبح عاجزاً عن تقديم استجابة لفعل التكنولوجيا سوى التكيف مع فعلها. أصبح علي الإنسان المعاصر أن يوسع قدرته علي التكيف مع المتطلبات التكنولوجية ويعمقها، حتي يعبر حدود التكيف إلي التكيف الفائض، حيث يتخلق إنسان المجتمع التكنولوجي غير القادر علي الفعل، ولكنه القادر فقط علي الخضوع والتكيف، إنه الإنسان ذو البعد الواحد، في هذا المجتمع أصبح النظام باطشاً ومسيطرأ ، وتلاشي الدور التاريخي للبروليتاريا، وأتسع الاغتراب الاقتصادي ليتحول إلي اغتراب ثقافي شامل. ومع كل هذه التغيرات الشاملة والجزرية والمتتابعة سقطت قدرة النظريات الكلاسيكية علي المتابعة والفهم، وبرزت الحاجة إلي تنظير جديد.

ولقد دفعت هذه التغيرات الدافعية الشاملة إلي بروز اتجاهات نظرية عديدة تحاول أن تتعامل مع الواقع الاجتماعي الجديد، وتسعي إلي أن تشخص أوضاعه وتجد حلاً لمشكلاته. ويعتبر تيار النقد الاجتماعي بفضائله المختلفة رد فعل أو استجابة لمثل هذه التفاعلات الواقعية.

ونحن إذا تأملنا تيار النقد الاجتماعي لوجدناه يضم عدة فصائل كل منها يعالج جانب معين من جوانب الواقع الجديد. وإذا كان النقد الاجتماعي الذي أنطلق من معهد البحث الاجتماعي الكائن في مدينة " فرانكفورت أم مين " هو الذي يشكل المجري الرئيسي للنقد الاجتماعي، فأنا نجد أنه يؤدي مهمته علي جبهتين، الجبهة الأولى علي الصعيد النظري، حيث إعادة النظر في بعض المقولات الماركسية لتطويرها لتظل الماركسية محتفظة بروحها الثورية، وتفلت من حصار أن تتحول إلي نظرية محافظة. ومن ثم فإنه من الضروري إعادة النظر في عدة مقولات ماركسية لملاءمتها مع الواقع

الجديد. كمقولة الدور التاريخي للبروليتاريا، وفائض القيمة، والإنهيار الحتمي للنظام الرأسمالي، ونمط الاغتراب السائد في المجتمع، وحالة الفرد في علاقته بالنظام، وإمكانية استخدام مناهج وأدوات البحث الاجتماعي المتبعة في العلوم الإنسانية الفردية، إلي جانب الجدل، هذا مع إجراء البحث والدراسات التي تساعد علي منع ظهور الشخصية الغاشية من جديد.

وعلي الجبهة الثانية حاول هذا التيار النقدي البحث عن قوي إجتماعية بديلة تحل محل البروليتاريا، لتقوم بالدور التاريخي الذي كان من المفترض أن تقوم به البروليتاريا . ولقد عثر علي ضالته في الشباب والزنوج والفقراء وكل القوي الخارجية علي النظام، في قوي منفصلة عن النظام وليست مندمجة فيه، ولا تشاركه المصالح.

ويتمثل التيار الثاني للنقد الاجتماعي في الفكر النقدي الذي قدمه الفيلسوف الفرنسي الجزائري المولد فرانز فانون. ويعد هذا التيار النقدي انعكاسا للصراع الذاتي خلال الخمسينات والستينيات بين القوي الاستعمارية وقوي التحرير الوطني التي تسعى إلي تحرير مجتمعاتها. حيث يحافظ فرانز فانون علي روح العنف السامي أو الإنساني الذي قالت به بعض المقولات الماركسية ، العنف الذي يظهر النفس لأنه يسعى لتحقيق أهداف إنسانية سامية. وفي مؤلفاته العديدة وأبرزها المعذبون في الأرض و سوسيولوجية ثورة " يطالب ترانز فانون المعذبين والمقهورين بأن يتحركوا لنيل حرياتهم من قاهريهم ولد كان السبيل إلي ذلك سبيل العنف.

ويعتبر التنظير الذي قدمه عالم الاجتماع س. رايت ميلز في نقد المجتمع الأمريكي أحد فصائل النقد الاجتماعي التي برزت خلال هذه الفترة غير أنها اقتصررت في توجيه نقدها إلي الواقع الأمريكي الذي تجاوز بالتطورات التي حدثت فيه تدفقات الماركسية وسائر النظريات الكلاسيكية. وقد لمس س. رايت ميلز في نقده تأثير المشكلات العامة التي يعاني منها المجتمع الأمريكي علي المواطن العادي ، تحدث أيضاً عن صفوة القوة، وعن المركب الصناعي العسكري، حيث حاول من خلال نقده تشخيص

أوضاع الواقع الأمريكي، وجذور المشكلات التي بدأت تظهر فيه، بروح نقدية ويسار به واضحة.

ويمكن القول بأن التنظير الذي قدمه نالكوت بارسونز، والذي تحور حول نظريته في الفعل الاجتماعي إنما هي انعكاس لواقع أزمة الكسالة العظيم التي حدثت مع نهاية الثلاثينات، محاولة لإعادة فهم الواقع الأمريكي ولو من منظور خارج إطار النقدي الاجتماعي. كما أننا يمكننا أيضاً أن ننظر إلى الإسهامات التي قدمها روبرت ل. ميرتون كاستمرار للمنظور البارسونزي، حيث ركز نقده بالأساس علي التناقض الذي بدأ المجتمع التكنولوجي ( الأمريكي) يشهده. وردود الفعل المحتملة لهذا التناقض وهي ردود الفعل الأغراقية الأربعة للخروج علي النظام القهري والمتناقض. هذا بالإضافة إلي تطويرات نظرية أخرى عديدة كالمنهجية الشعبية لجار فنكل ، وعلم اجتماع المسرح لإرفنج جوفمان.

وتعد التطورات الحديثة التي بدأت تطرأ علي النظام العالمي والتغيرات التي طرأت علي المجتمعات الكائنة فيه وعلي العلاقات الدولية الكائنة بين هذه المجتمعات ظروفًا مواتية لظهور فكر اجتماعي جديد. فقد حدثت في الظروف الأخيرة مجموعة من الظروف العالمية فرضت ظهور نظام عالمي جديد.

فقد أنهار الاتجار السوفيتي كقوة عالمية موازية للولايات المتحدة تحافظ علي توازن النظام العالمي في مواجهة الولايات المتحدة علي خلفية القسوي الرأسمالية الضريبية باعتبارها القوة العظمي التي تسعى إلي ترتيب أوضاع العالم بما يحقق مصالحها. وسقطت غالبية تجارب التنمية في العالم الثالث، فقد تبذرت الموارد القومية في محاولة الحفاظ علي الاستقلال أو من خلال وقائع الفساد ونتيجة لذلك أتجه هذا العالم إلي الاستدانة، فلما عجز عن سداد القروض لم يكن أمامه من سبيل إلا طلب المساعدات. وعلي صعيد العالم المتقدم، وبخاصة الولايات المتحدة وقعت ثورة المعلومات وتطورت تكنولوجيا الإعلام، بحيث ضاعفت من حجم المعرفة التي تمتلكها الولايات

المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت المعرفة قوة تحتكرها الولايات المتحدة التي تمكنت من بلوغ حالة دولة الرفاهية.

ونظرت الولايات المتحدة علي الصعيد العالمي فلم تجد قوة موازية لها. ورأت الفرصة مواتية لتحقيق أمان أبدي لها عن طريقة تحول العالم بأجمعه إلي قوة مواتية لنمو النموذج الأمريكي. وبدأت عولمة النمط الأمر الأمريكي من خلال عدة طرق. ويتمثل الأول في محاولة خلق تجانس ثقافي عالمي وفق نمط الثقافة الأمريكية، وهو ما يعني اختراق الثقافة القومية والعمل علي تقنياتها وانهارها وإسقاطها. وعلي غرار التعددية الأمريكية بدأت الولايات المتحدة تفرض هذه التعددية علي العالم، بحيث دفعت من ناحية إلي سقوط الثقافات القديمة واضعاف المؤسسات المرتبطة بها كالدولة، ومن ناحية أخرى إبراز الثقافات المحلية والتجمعات العرقية علي حساب التجمعات القديمة، وبالتالي دفع الكيانات الصغيرة إلي تبني النمط الأمريكي اجتماعياً وثقافياً، فقد أصبح بإمكانية أي النمط الأمريكي استيعابها بعد النشر ذم الذي يصيبها. ولقد استخدمت القوة الأمريكية آليات كثيرة لتحقيق هذه الأهداف، منها الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، ومنها آلية الشركات المتعدية الجنسية، وسلاح الفروض والمساعدات، ثم القوة العسكرية المباشرة إذا لم تغلح الآليات السابقة.

وأمام هذه التغيرات الشاملة فقد كان منطقياً أن يتحرك التنظير السوسيولوجي لكي يتابع التغيرات التي حدثت علي الصعيد العالمي، وعلي صعيد المجتمعات المحلية .

فقد أصبحت فكرة النسقية التي كانت مؤسسة علي قالب المجتمع القومي حائرة الآن بين النسقية علي الصعيد العالمي، والنسقية الفرعية علي الصعيد المحلي. كذلك عملت التعددية علي الصعيد الأمريكي، ومحاولة التفكيك التي تقوم الولايات المتحدة علي الصعيد العالمي، علي إبراز المفرد، وألقت بظلال الشك علي مقولة التكرار والاطراد والقانون العلمي الذي يحكم الظواهر أو الوقائع الاجتماعية المطردة في تجانسها، وأصبحت الحاجة إلي

إدراك كل مفردة علي حدة علي الطريقة الأمثل لفهمها، ومن ثم برر الإدراك الذاتي والفهم والبحث عن المعني، علي الإدراك الموضوعي من خلال المؤشرات الخارجية للشيء. وهو ما يعني أنه طالما أن الواقع قد خضع لتغيرات شاملة وجذرية فإن النظرية الاجتماعية تعيش بدورها حالة مراجعة لمقولاتها الآن لإعادة ترتيب البيت النظري واستكمالها بما يساعد علي فهم الواقع الاجتماعي الجديد.

ذلك يعني أننا فيما يتعلق بعلاقة التطور النظري بالتطور الاجتماعي والمجتمعي، نجد أنفسنا في مواجهة ثلاثة حالة رئيسية.

الحالة الأولى حيث تحدث تغيرات إجتماعية شاملة وجذرية في بعض الفترات التاريخية بسبب متغيرات عديدة. ومن الطبيعي أن تؤدي هذه التغيرات إلي تغيرات مناظرة في الأبنية النظرية المعاشة للواقع الذي تغير من خلال إلغاء بعض مقولاتها القديمة التي لم تعد ملائمة أو أصبحت مهجورة، وتطويع بعض المقولات الجديدة، أو تعديل بعض المقولات القائمة، بما يساعد علي توفير منهم متكامل لهذا الواقع الجديد، ومن ثم التطورات النظرية تقع عادة مناظرة للتطورات أو التغيرات الواقعية.

وفي الحالة الثانية، حيث يكون المجتمع الواقعي مستقر نسبياً، وتحدث فيه بعض التغيرات التدريجية التلاؤمية اليومية فإن الجهود العلمية والنظرية خلال هذه المرحلة تسعى إلي اختبار المقولات النظرية التي نتجت عن مرحلة التغير السابقة من خلال الدراسات الواقعية المتتابة. ويكون من نتيجة ذلك تأكيد هدف بعض القضايا وإلقاء الشك علي قضايا أخرى أو زيفها، وهكذا تخضع النظرية أو النموذج النظري خلال هذه الفترة لحالة نمو حولي متناقص، حيث تتجه بعض المقولات إلي الخروج من النسق النظري لإثبات زيفها وعدم ملاءمتها، علي حين يتأكد في المقابل صدق قضايا أخرى بينما تضاف قضايا أخرى جديدة ثم اكتشافها من خلال البحوث الاجتماعية الواقعية، بحيث تتراكم كل هذه التعديلات في اتجاه السلب أو الإيجاب، حتي تحدث تغيرات إجتماعية واقعية شاملة تدفع النظريات والنماذج النظرية

القائمة إلى إسقاط القضايا الزائفة وتدعيم القضايا الصحيحة إلى جانب تطوير قضايا جديدة يستكمل بها النموذج النظري بناءه ليصبح قادراً على إدراك تفاعلات الواقع الجديد.

وتتكمّل الحالة الثالثة مع الحالتين السابقتين. وإذا كانت الحالتين السابقتين تؤكدان علي النمو الرأس والتطوري في التنظير الاجتماعي، فإن الحالة الثالثة تشير إلى أن النظرية أو النموذج النظري لا تقود تطوراً مستقلاً فقط، حيث تتفاعل قضايا الحالتين مع الواقع، لتصل إلى قضايا جديدة تتجاوز القضايا السابقة. ولكننا نجد أن النظرية أو النموذج النظري يقود بالإضافة إلى ذلك تفاعلاً بينه وبين النظريات المعاصرة له، من خلال هذا التفاعل فإن النموذج النظري، قد يتجلى عن بعض مقولاته، خاصة إذا دعم البحث الواقعي ذلك، وقد يعدل في مقولاته أو قضاياها، وقد يستحدث قضايا جديدة يستكمل بها لقاءه أدائه وبنائه النظري.

ومن المفترض أن يعود هذا التفاعل المتعدد الأبعاد إلى ما يمكن أن يأمله علم الاجتماع، حيث الوصول إلى النظرية العامة والشاملة التي يمكن أن يتحقق وجودها إذا أتجه الواقع الإنساني إلى التجانس. أما بفعل العولمة أو بفعل التفاعل بين المجتمعات والشعوب والثقافات الذي أصبح متاحاً بفعل ثورة الاتصال والمواصلات أو بفعل منجزات التحديث، وأيضاً إذا تفاعلت النظريات أو النماذج النظرية واتجهت نتيجة لهذا التفاعل إلى الالتقاء باتجاه تأسيس النظرية الشاملة، وأيضاً إذا أمكن تطوير وتنويع منهج وأدوات البحث الاجتماعي بما يساعد علي جمع المعطيات التي تساعد في إدراك الأوجه المتباينة للحقيقة الاجتماعية.

## المراجع

- 1- Mackenwei, Norman, A Guide to Social Siences, (ed)  
Weidenfeld and Nicolson, 1968, pp. 185- 186.
- 2- Zeitin, Irving, 1969, p. 42.
- ٣- زكي نجيب محمود، نحو فلسفة علمية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٥٩، ص ٣٤٧.
- ٤- زكريا إبراهيم، ١٩٧٠، ص ١٣٩.
- ٥- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٣٤٣.
- ٦- زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٣.
- ٧- هيربرت ماركيوز، العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الإجتماعية، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٨٩.
- ٨- نفس المرجع، ص ١٢٦.
- ٩- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٣٤٣.
- ١٠- زكريا إبراهيم، مرجع سابق ص ص ١٦٦ - ١٦٧.
- 11- Norman Mackenwei, Op, Cit, p. 20.
- ١٢- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٣٤٦.
- 13- Martindaele, D, the Nature and types of Social Theory,  
London, Routledge & Kegan Paul, 1961, P. 55.
- ١٤- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.
- ١٥- حسن شحاته سفيان، ١٩٥٩، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٠.
- ١٦- هيربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ١٣٦.

17- Harris, Marvin, the Rise of Anthropological Theory,  
London, Routledge & Kegan Paul, 1968, p. 70.

١٨- زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٣.

19- Irving Zeitlin, Op, Cit, p. 50.

٢٠- هيربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ٣٤.

٢١- نفس المرجع، ص ص ٢٥٠ - ٢٥١.

٢٢- نفس المرجع، ص ٢٢٦.

٢٣- زكريا إبراهيم، مرجع سابق ص ص ١٦١ - ١٦٢.

٢٤- نفس المرجع، ص ١٦٩.

٢٥- جورج بوليتزر، موريس كافين، أصول الفلسفة الماركسية، ترجمة  
شعبان بركات ج (١، ٢) منشأة المكتبة العصرية ص ٥٧.

٢٦- زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ١٦٥ - ١٦٦.

٢٧- جورج بوليتزر، مرجع سابق، ص ٩٢.

٢٨- هيربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ص ١٤٩ - ١٥٠.

٢٩- نفس المرجع، ص ١٤٩.

٣٠- جورج بوليتزر، مرجع سابق، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

٣١- هيربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ١٥٦.

٣٢- زكريا إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ١٦٥.

٣٣- جورج بوليتزر، مرجع سابق، ص ١٣٧.

34- Don Martindale, Op, Cit, p. 55.

٣٥- حسن شحاته سغفان، مرجع سابق، ص ١٩٧.

٣٦- نفس المرجع، ص ٢٠٠.

٣٧- نفس المرجع، ص ٢١١.



- ٣٨- نفس المرجع، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
- ٣٩- نفس المرجع، ص ١٩٧.
- ٤٠- نفس المرجع، ص ١٩٨.
- ٤١- هريبرت ماكينوز، مرجع سابق، ص ٢٤٩.
- ٤٢- حسن شحاته سغفان، مرجع سابق، ص ١٩٨.
- ٤٣- محمد عارف عثمان، مرجع سابق، ص ٣٩٧.
- 44- Irving Zeitlin, Op. Cit. p. 111.
- 45- Don Martindale, Op. Cit, p. 58
- 46- Ibid, p. 58.
- ٤٧- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٣٢
- 48- Don Martindale, op, cit, p. 58.
- ٤٩- هريبر ماركيوز، مرجع سابق، ٢١١
- ٥٠- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٢٣.
- 51- Gouldner, Alvin, The Coming Crisis of Western Sociology, Heinman, London, 1971, p.
- ٥٢- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- ٥٣- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٤٥.
- ٥٤- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٢٠.
- ٥٥- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٥٥.
- ٥٦- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٤٦.
- ٥٧- نفس المرجع، ص ص ٤٧، ٤٨.
- ٥٨- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٢.
- ٥٩- نفس المرجع، ص ص ٣٢.

- ٦٠- زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ٤٩.
- 61- Marvin Harris, op, cit, p. 62.
- 62- Ibid, p. 63.
- ٦٣- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٣٥.
- ٦٤- هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ٣٤.
- 65- Irving Zeitin, op, cit, p. 77.
- ٦٦- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق، ص ٣٤.
- ٦٧- هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ٣٨.
- ٦٨- نفس المرجع، ص ٣٩.
- ٦٩- نفس المرجع، ص ٣٣٩.
- 70- Alvin Gouldner, op cit, p. 103.
- ٧١- هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ٣٤٣.
- 72- G. H. Sabine: Op. Cit. P. 476.
- 73- Don Martindale: Op. Cit. P. 59.
- 74- G. H. Sabine: Op. Cit. P. 569.
- ٧٥- توفيق الطويل، الفلسفة الخلقية، مرجع سابق، ص ٢٩٢.
- 76- G. H. Sabine: Op. Cit. P. 569.
- 77- Ibid, P. 568.
- ٧٨- توفيق الطويل، الفلسفة الخلقية، مرجع سابق، ص ٢٨٧ - ٢٨٨.
- ٧٩- هربرت ماركيوز، مرجع سابق، ص ٣٣٣.
- ٨٠- توفيق الطويل، الفلسفة الخلقية، مرجع سابق، ص ٢٨٧.
- 81- Don Martindale: Op. Cit. P. 59.
- 82- Don Martindale: Op. Cit. P. 59.

- 83- Alvin Gouldner: The Coming crisis of sociological theory, Op. Cit. P. 70.
- 84- Ibid, P. 54.
- 85- G. H. Sabine, Op. Cit. P. 562.
- 86- Alvin Gouldner: Op. Cit. P. 62.
- 87- Ibid, P. 63.
- 88- Ibid, PP. 63 – 64
- 89- G. H. Sabine, Op. Cit. P. 564.
- 90- Ibid, P. 475.
- 91- Ibid, P. 476.

٩٢- توفيق الطويل، مرجع سابق، ص ١٤٠.

- 93- G. H Sabine, Op. Cit. P. 564.
- 94- A. Gouldner: Op. Cit. P. 55.
- 95- M. Harris: Op. Cit. P. 54.
- 96- Don Martindale: Op . Cit. P. 52.
- 97- Ibid, P. 59.
- 98- G. H Sabine, Op. Cit. P. 567.
- 99- A. Gouldner: Op. Cit. P. 59.
- 100- T. Parsons: Op. Cit. P. 66.

١٠١- توفيق الطويل، المشكلة الخلقية، ص ٢٩٣.

- 102- Don Martindale: Op. Cit. P. 53 – 54.
- 103- Ibid, PP. 63 – 65.
- 104- A. Gouldner: Op. Cit. P. 66.

- 105- T. Parsons: Op. Cit. P 59.
- 106- Don Martindale: Op. Cit. P. 66 – 67.
- ١٠٧- توفيق الطويل، المشكلة الخلقية ص ٢٩١.
- ١٠٨- المرجع السابق، ص ٢٩١.
- ١٠٩- نفس المرجع، ص ٢٩٢.
- ١١٠- نفس المرجع، ص ص ٢٩٤ – ٢٩٥.
- 111- Don Martindale: Op. Cit. P. 67.
- ١١٢- توفيق الطويل، المشكلة الخلقية، ص ٢٨٩.
- ١١٣- المرجع السابق ص ٢٩٩.
- 114- T. Parsons: Op. Cit. P. 52.
- 115- Ibid, P. 58.
- 116- Ibid, P. 61.
- 117- Ibid, PP. 65- 67.
- 118- A. Gouldner: Op . Cit. P. 66.
- 119- Ibid, P. 67.
- 120- Ibid, PP. 67- 68.

## الفصل الرابع

### الافتراضات القاعدية للنظرية الاجتماعية

#### أنماط ونطاق فاعليتها

#### تمهيد

يختلف التنظير السوسيولوجي عن التفكير أو التنظير الاجتماعي، حيث يرتبط الثاني بفترة ما قبل نشأة علم الاجتماع، بإعتبار أن المجتمع وتكوينه وآليات تفاعله شكلت بؤرة اهتمام كثير من المفكرين، الذين وان انتموا إلي تخصصات عديدة، إلا أنهم قدموا مجموعة من التأملات التي تتصل بطبيعة المجتمع، نشأته، المتغيرات الأساسية الضابطة لإيقاعه وحركاته. إضافة إلي تحديد الأطوار أو المراحل التي قطعها المجتمع في تطوره حتي الآن ، ثم ما هي الأطوار أو المراحل التي من المحتمل أن يعبرها في المستقبل ويمكن القول بأن التفكير الاجتماعي تميز بالطابع الموسوعي، أي التفكير الشامل الذي يتأمل كل الجوانب ومكونات المجتمع دفعة واحدة ومن ثم فهو لم يكن تفكير متخصصا ومن ناحية ثانية كان التفكير الاجتماعي ذو طبيعة تأملية حيث كان تفكيراً افتراضياً لم يثبت البحث العلمي صدقه. بالإضافة إلي ذلك فقد كانت له طبيعته الإطلاقيه غير النسبية ومن ثم فقد فشل التفكير الاجتماعي في أن يشكل معرفة متراكمة بقدر ما شكل تصورات مختلفة أو متابينة عن المجتمع.

علي خلاف ذلك نجد أن التنظير الاجتماعي قد بدأ بعد ظهور علم الاجتماع ذاته. حيث بدأ بعض المهتمين بشئون المجتمع، تطوير بعض الفرضيات المتعلقة بطبيعة المجتمع، في ديناميته وإستقراره، مع التأكيد علي إمكانية إختبار هذه الفرضيات للوصول من خلالها إلي حقائق علمية يمكن أن تشكل مادة لمجموعة من القوانين التي تزيد من سيطرة الانسان علي المجتمع. وإذا كان التنظير الاجتماعي يشهد علي وجود نظريات أو انساق نظرية متابينة إلا أن هذا التباين يؤدي عادة الي تأسيس احتمالات التكامل بين الجوانب الصادقة للمعرفة ومن ناحية أخرى تحقيق التراكم، وهو التراكم

الذي يتطلب كشرط ضروري إختبار فرضيات المعرفة للكشف عن مدي صدقها في فهم الواقع الاجتماعي. ومن هنا لا نتوقع أن تشكل المعرفة الاجتماعية أو التنظير الاجتماعي بدايات جديدة، بقدر كونه محاولة دائمة لاختبار فاعلية متغيرات جديدة لم يتم إختبارها من قبل .

وتشكل النظريات الاجتماعية جوهر التنظير الاجتماعي لكونها تشكل الوحدة أو المكون الرئيسي للعلم. وتكتسب النظرية، أولويتها من حيث كونها هي التي تشكل الطبيعة الأساسية لعلم من العلوم. وإذا كان هناك من يقسم النظرية الاجتماعية إلي كلاسيكية وحديثة ومعاصرة فإننا نعتقد أن النظرية الاجتماعية الاجتماعية بمجموعها هي نظرية معاصرة. ذلك لأن النظرية الاجتماعية عمرها قصير للغاية فهي قد بدأت مع البدايات الأولى للقرن التاسع عشر وحتى الآن <sup>(١)</sup> حيث نجد أن كافة النماذج النظرية التي، طرحت، ما هي إلا محاولات للبحث عن نظرية اجتماعية شاملة. ومن ثم فإن كل القضايا والمفاهيم والأفكار خاضعة للفحص بغض النظر عن الفترة أو السياق التي ظهرت فيه . هذا بالإضافة إلي أننا نجد أن غالبية الأفكار التي طرحت في المرحلة الكلاسيكية يعاد إنتاجها في كل مرحلة، قد تظهرت ذات الأفكار بطبيعة جديدة، غير أننا لا نستطيع فهمها دون التعرف علي بداياتها القديمة .

هذا إلي جانب أنه بغض النظر عن طبيعة تحديدنا لطبيعة النظرية الاجتماعية ( الكلاسيكية، وسيطة أو حديثة، ومعاصرة ) فإن كل نظرية تعتبر كلاسيكية إذا كانت سابقة علي العصر ومعاصرة في عصرها، وتصبح معاصرة لذات الظروف التي انتجتها .

علي هذا النحو فنحن ندرك النظرية الاجتماعية بإعتبارها إمتداداً لخبرة الحياة اليومية. فلا شك أننا نواجه في حياتنا اليومية عددا من الظواهر التي ندرك بعضها بينما قد يتطلب الآخر الحاجة إلي الفهم. ويعني الفهم تحديد الطبيعة الأساسية للشيء، ثم ما هي العوامل أو الأسباب التي دفعت إلي ظهوره أو الاهتمام به أو حددت طبيعته؟ ثم ما هي النتائج المحتملة للتفاعلات الحادثة في الشيء. فمثلا إذا أتى صديق لنا سلوكاً لا يتسق كليا مع سلوكه النمطي

أو المتوقع فإنه من المحتمل أن نسأل أنفسنا عن السبب أو الاسباب التي جعلته يفعل ذلك ؟ ومن ثم سوف نحاول من خلال التأمل أو الاستطلاع العقلي أن نصل إلي مجموعة من التفسيرات المحتملة لهذا السلوك . حيث يمكن أن نفسر هذا السلوك غير النمطي أو المتوقع بالضغط العاطفي أو المشاعري الذي تعرض له الشخص، أو لموقف غير عادي تعرض له، أو لصدمة الحالة السيكلوجية أو البيولوجية التي يمر بها الشخص ، أو لأننا منذ البداية لم نكن نعرف هذا الشخص ومن ثم لم نتعرف علي سلوكه النمطي .

فإذا قمنا بتحديد مجموعة من الأسباب المحتملة لسلوك الصديق غير النمطي فإننا قد نبدأ في تفحص كل عامل أو سبب للنظر في مدي مسؤوليته عن هذا السلوك غير المعتاد، إلي أن نستقر حول عامل أو سبب بعينه ثم نبدأ في تطوير معرفتنا بهذا العامل في إتجاه الحصول علي تفاصيل أكثر . علي هذا يصبح العامل أو المتغير الذي وافقنا عليه هو البداية السببية أو المسئول سببيا عن هذا السلوك وعلي هذا النحو نجد أن الممارسة العلمية لتأسيس نظرية إجتماعية لفهم التفاعل في المجتمع لا تختلف كثيرا عن خبرتنا الحية بالحياة اليومية.

غير أننا ونحن نؤسس النظرية الاجتماعية فإننا نراعي أن تكون أكثر ترتيبا من خبرة الحياة اليومية، وأكثر شمولاً . بحيث يمكننا بواسطتها أن تفسر تفاعلات غير تلك التي تتصل بها من خلال الخبرة المباشرة، هذا بالإضافة إلي أن تأسيس النظرية يفترض أن يكون موجها ببعض القواعد المحددة والمنطق عليها. إضافة إلي أن بناء النظرية يتم عادة بوعي ذاتي واضح<sup>(٢)</sup> . وعند هذا المستوي فنحن ننظر إلي أن تعريف النظرية باعتبارها نسقا شاملا من الافكار التي تتناول الموضوعات ذات الأهمية الجوهرية في الحياة الاجتماعية<sup>(٣)</sup> . يعتبر إمتداد لفهمنا للنظرية باعتبارها امتداد أو إستمرارا لخبرة الحياة اليومية. وفي نفس الوقت فإن مثل هذا التعريف يشكل في حد ذاته مقدمة للتعريف المتخصص للنظرية الاجتماعية باعتبارها مجموعة من القضايا المتسادة، تلك التي تساعدنا علي تفسير التفاعلات

الحادثة بالحياة اليومية والتنبؤ بمسارها <sup>(٤)</sup>. بذلك يتوازي الانتقال من هذا التعريف العام إلي التعريف المتخصص، مع الانتقال من الفهم والتفسير المتحقق من خلال خبرة الحياة اليومية إلي الفهم والتفسير المتخصص من خلال النظرية الاجتماعية باعتبارها خبرة علمية مبنية مستندة إلي المعرفة الصادقة.

#### أولاً: إفتراضات التنظير الاجتماعي

إستنادا إلي دور النظرية السوسيولوجية في فهم وتفسير تفاعلات الحياة اليومية المتخمة بكم هائل من الحقائق الجزئية، أو التي تدرك علي الأقل إدراكا جزيئاً. فإننا نكون أمام مكونين أحدهما نظري والآخر واقعي. وبرغم وجود اختلاف بين كلمة " نظرية " وكلمة " حقيقة " فليس هناك تناقض بينهما فمن خلال البحث الواقعي تتم محاولة تأسيس الحقائق المتعلقة بالموقف والكشف عن طبيعة انتظامها. ويحدث التنظير حينما نحاول تحديد الأسباب التي جعلت الحقائق علي ما هي عليه الآن وفي هذا الاطار يعتبر البحث والتنظير عمليات متداخلة، تدعم كل منها الأخرى معرفياً. وإذا كانت كلمات " حقيقة " " نظرية " تشير إلي ظواهر مختلفة كلية، غير أنها تتكامل لتحقيق الفهم الشامل والعميق لأية ظواهر أو معطيات واقعية.

إذ يعتبر " حقيقة " أن يعيش كثير من البشر في الأماكن التي نسميها الآن " بالمدن " غير أننا إذا أردنا أن ننظر بشأن هذه الحقيقة وأن نفسرها، فإن ذلك يفترض علينا تحديد الأسباب السيكولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تدفع البشر إلي تفضيل الحياة بالمدن <sup>(٥)</sup>. ثم نحاول التمييز بين هذه الأسباب لتحديد أكثرها فاعلية في دفع البشر للسكني في المدن أو في تحديد الأوزان النسبية لمجموعة الأسباب التي دفعت البشر للسكن في المدن. وفي هذا الاطار قد نعتقد ان متغيراً معيناً هو الذي يلعب دوراً رئيسياً في هذا الصدد كأن نقول أن البشر ينتقلون إلي المدينة لأن الوظائف والأعمال متيسرة بها، ويصبح هذا الاعتقاد أو الافتراض احتمالاً وان كان منطقياً إلي أن تؤكد الحقائق. فإذا حدث أن تفحصنا الواقع — إنتقال البشر إلي المدينة —



فإننا قد نتثبت من صحة هذا الافتراض. وقد يظهر ما يناقض هذا التفسير ويشير إلي فاعلية متغير آخر. حيث نجد مثلا أن البشر ينتقلون إلي المدن دون أن يكون بها وظائف متيسرة. هنا نجد أن الحقائق تلعب دورا أساسيا، في إثبات زيف الافتراض النظري أو النظرية. وفي هذا الاطار هناك تعادل موضوعي بين نسبية الحقيقة واحتمالية تغيرها وبين إستحالة ان تكون النظرية صحيحة بصورة مطلقة.

من الحقائق الثابتة أيضا فيما يتعلق بالنظرية الاجتماعية. أن النظرية من حيث كونها بناء تتكون من مجموعة القضايا التي تتسق فيما بينها اتساقا منطقيا لتشكل تصورا للواقع الاجتماعي<sup>(١)</sup>. علي هذا النحو يشكل بناء النظرية الذي ندركه قمة جبل الثلج العائم. ذلك لأن هناك مجموعة من المكونات النظرية التي تشكل جوانب خافية من بنية النظرية. قد لا نري منها سوي النسق النظري الذي نعمل وفق قضاياه، إن وصفا أو تحليلا أو تفسير بيد أننا إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن هذا النسق يستند علي كم هائل من الافتراضات التي تتغلغل في قضايا النسق النظري، وتتشعب بها قضاياه. هذه الافتراضات تضم انواعا عديدة تختلف من حيث درجة شمولها وعمق فاعليتها.

فهناك الافتراضات العامة، التي تؤكد أن هناك عالما اجتماعيا - خارجنا، وإن هذا العالم جزء من الكون المحيط بنا وان كانت له خصوصيته وانتظامه في إطار انتظام هذا الكون وان هذا العالم قابل للإدراك. قد ندركه ذاتيا أو ندركه موضوعيا وأن حواسنا الخمسة هي وسائلنا في هذا الإدراك إلي غير ذلك من الافتراضات العامة التي تشكل علاقتنا بعالمنا المحيط وأسلوب ادراكنا له .

وتعتبر الافتراضات الكامنة هي النمط الثاني من الافتراضات التي تستند إليها بنية النظرية الاجتماعية. وتتطور هذه الافتراضات من خلال خبرة الإنسان في حياته الخاصة وحياة الجماعة التي ينتمي إليها والطبقة الاجتماعية التي تشكل إطاره الاجتماعي. بحيث نجد أن الافتراضات الكامنة Back ground

هي التي تحدد طبيعة نظرة الانسان إلى عالمه المحيط، ما هو شكل هذا العالم، هو ثابت أم متغير ما هي المتغيرات التي تلعب دورا رئيسا في تشكيل تفاعل هذا العالم. ما هي طبيعة هذا العالم قاعدته الأساسية الدينامية والتغير، أم أنه عالم ثابت ومستقر بالأساس بحيث نجد أن هذه الافتراضات الكامنة هي التي تحدد وجهه نظرنا في المجتمع وطبيعة التفاعلات السائدة فيه، إضافة إلى أنها تفرض علينا اختيار البنية النظرية التي تتسق ووجهه نظرنا أو بالأصح وفروضنا الكامنة.

وتعتبر إفتراضات المجال Domain Assumption هي الخط الثالث الذي تعتمد عليها بنية النظرية. ويقصد بها مجموعة الافتراضات المرتبطة بالمجال الاجتماعي الذي نعمل فيه، كالفترضات المتعلقة بالتصور الطبقي للمجتمع، وكذلك لعلاقات الطبقات الاجتماعية ببعضها البعض، كذلك الافتراضات المتعلقة بالجماعات الاجتماعية المختلفة الموجودة في المجتمع كالفترضات والتصورات المتعلقة بالزواج في مجتمع كمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية أو المتعلقة بالبيض في القارة الأفريقية. حيث يعني إختيار أي من الافتراضات المتعلقة بالمجال الذي نعمل فيه، أن هذا الاختيار يقربنا من النسق النظري الأكثر تطابقا مع وجهة نظرنا أو إختيارنا .

ذلك يعني أن النسق النظري أو النظرية هي المتغير التابع لكل هذه المتغيرات المستقلة، الافتراضات بمستوياتها المختلفة. وإذا سلمنا بهذه الحقيقة فإنه يترتب علي ذلك مسألتين. الأولى انه من الصعب علي الباحث أن يغير نظريته بإعتبار أن الافتراضات الفاعلة ( العامة، الكامنة وافتراضات المجال) مازالت ثابتة لم تتغير، الامر الذي يجعل من الصعب إنجاز إختيار جديد يتناقض مع افتراضاته القاعدية وإلا كان هناك تناقص بين تصوراته وقناعاته الكامنة في اللاوعي وبين ممارسته النظرية. والثانية ضحالة المحاولات التي تبذل للتوحيد أو لصياغة تكامل بين النظريات المتناقضة كتلك التي بذلها فغن دينبرج Vangen Berg أو دي ميراث Demerath j N والتي استهدفت التوفيق او المصالحة بين الماركسية والنظرية الوظيفية لأن ذلك يعد من باب

المصالحة أو التوفيق بين المتغيرات التابعة. بينما الافتراضات القاعدية لكل نظرية من النظريات ما زالت ثابتة كما هي وتتاقض مع نظيرتها<sup>(٧)</sup>.

ذلك يعني ضرورة أن نهتم ونحن نحاول تأمل بناء النسق النظري بمجموعة الافتراضات القاعدية علينا إختيار نظريا بعينه .وبذلك تجعلنا أميل لتبني هذا النسق النظري أو ذاك بإعتباره الاطار المرجعي الذي يوجه جهودنا العلمية في نطاق عمليات الوصف والتحليل والتفسير .

وتتصل الحقيقة الثانية بطبيعة صياغة النظرية ذاتها. حيث تكون النظرية كما اشرنا من مجموعة من " العبارات " التي تسمى " قضايا " فإذا لاقت هذه القضايا تسليما وقبولا واسعا وإذا دعمتها نتائج البحوث الواقعية فإن هذه القضايا تتحول لتصبح " قوانين علمية " ومع ذلك فإننا نؤكد أن النظرية تتشكل بالاساس من الافتراضات أو التعريفات المتعلقة بالمفاهيم وبالمثل من مجموعات من القضايا التي قد تصل درجة التصديق ببعضها إلي مستوي القوانين، حتي أنه يطلق عليها " قوانين " غير أنه من المؤكد في هذا الصدد أنه ليس صحيحا أن نقول أن النظرية والقوانين هما شيئا واحدا أو هما نفسي الشيء<sup>(٨)</sup> .

وإذا قلنا أن النظرية تصاغ علي هيئة بناء يتكون من مجموعة من القضايا ، فإن النظريات تصاغ — كما هي الحال في علم الطبيعة — في بعض العلوم عادة علي هيئة معادلات رياضية بل إننا نجد أن علم الرياضيات ذاته ليس أكثر من نسق عالي التجريد يتكون من الرموز العامة أعني اللغة ولكن في أكثر مستوياتها تجريدا. وبرغم أنه يمكن صياغة النظريات بأي لغة، إلا

---

<sup>(٧)</sup> من الدعوات الساذجة التي طرحت علي الجماعة العلمية في علم الاجتماع دعوي سلة المفاهيم والتي تشير الي امكانية ان يستخدم الباحث مفاهيم أو قضايا تنتمي لنظريات مختلفة لفهم أي من ظواهر الواقع الاجتماعي مثل هذه الدعوة تشير الي فهم ديناميات الابنية النظرية وتلعب دورا أساسيا في تشويه عقول طلابنا .

أنه كلما كانت اللغة أكثر تحديدا كلما كان ذلك افضل بالنسبة لأغراض بناء النظرية أو إختيار قضايها<sup>(١)</sup>.

وارتباطا بذلك فإنه إذا كان إختيار النظريات يتضمن في الغالب الاستفادة من الارتباطات، أو التحليلات الإحصائية الأخرى. حيث نجد أن هذه الإجراءات والتقنيات تساعد علي اكتشاف الحقائق إذ يخبرنا معامل الارتباط علي سبيل المثال إلي مدي يرتبط متغيرين أو أكثر ببعضهما البعض أعني أن الارتباط يوضح لنا إلي أي مدي يحدث شيء حينما يحدث أو لا يحدث آخر<sup>(١٠)</sup>. ونجد هنا ان الارتباط يوضح " الحقيقة " التي هي طبيعة العلاقة بين المتغيرين، بيد أن توضيح الحقيقة لا يعد تفسيراً لها. فهذه العلاقة وأن اكتشفت بواسطة التحليل الإحصائي، إلا أن تفسير وجودها أي إبراز سبب أو علة وجودها تصبح مهمة العقل الإنساني المزود بنسق نظري يساعده علي الإدراك العلمي السليم فهو — أي العقل الانساني — وليست المعادلات الإحصائية — الذي عليه ان يجب بتحديد المتغيرات المسؤولة عن وجود هذه العلاقة. أو عن وجودها بالنحو الذي هي عليه.

وترتبط الحقيقة الثالثة بمستوي التجريد الملائم لصياغة النظرية الاجتماعية حيث يحدد مستوي التجريد مستوي شمول النظرية ومدي إقترابها أو علاقتها بالواقع. ومنشأ ذلك ان العالم الذي نعيش يتكون من فئات يسودها في الغالب تنوع لا نهائي فهناك " الاسرة " كأحدى الفئات، غير ان كل عائلة أو اسرة تختلف بالتأكيد عن الأخرى. وهناك " الكتاب " كأحدى الفئات الموجودة في هذا العالم . لكن ليس هناك كتاب يشبه آخر ومن ثم فلكي نحصل علي معني من هذا الكم الهائل من المدخلات المحسوسة، والتي يتعرض لها البشر بصورة يومية فإننا نجدهم يجردون بعض العناصر المشتركة بين عدد من الحالات الواقعية التي تقع في إطار فئة محددة بحيث يمكنهم التأكيد بعد ذلك علي أن حالات معينة تعتبر جزءا من فئات

الموضوعات<sup>(٥)</sup> وعلي هذا النحو تعتبر الكلمات والمفاهيم مجرد تجريدات غير أن هذه الكلمات تختلف عن بعضها البعض من حيث مستوي التجريد. بحيث يمكننا صياغة ثباين مستويات التجريد علي هيئة متصل علي أحد أطرافه توجد مثل كلمة "كتاب" ، وهي كلمة تستحضر صورة واقعية واضحة تماما للعقل ومن ثم فإذا اغلقت عينيك، فإن بإمكانك أن تتصور أو تستحضر أو تري "كتابا" بينما علي الطرف الآخر من المتصل نجد الكلمات العالية التجريد والتي تشير إلي كم هائل من الظواهر الواقعية التي قد تختلف من جوانب كثيرة والتي قد تشترك في عنصر واحد أو عنصرين فقط ولذلك فإنك لا تستطيع بسهولة أن تغلق عينيك وتتصور أو تري "الديمقراطية" أو "المكانة الاجتماعية" أو "النسق الاجتماعي" .

وفي هذا الإطار ينبغي أن ندرك أن المصطلحات المستخدمة في أي علم من العلوم تختلف عن بعضها البعض علي هذا المتصل من التجريد. و لذلك يعتبر مفهوم " الجريمة " علي سبيل المثال أكثر واقعية من مفهوم "الانحراف" الذي قد يضم كل الجرائم، ولكنه قد يضم أشكال أخرى من إنتهاك المعايير أو القواعد. وعلي هذا النحو تعتبر الجريمة مصطلحا أكثر تجريدا من مصطلح "الاغتصاب" RAPE أو السطو BURGLARY

---

(٥) تعتبر كلمة "كتاب" تجريد يلفت الانتباه إلي الشيء الذي له وجوده الفيزيقي، الذي له غلاف وبين دفتي الغلاف توجد حزمة من الأوراق المرتبطة ببعضها البعض حيث تحتوي كل ورقة علي رموز، صور، وتوضيحات ، وما إلي ذلك ونحن في العادة نتجاهل الاختلافات المتعلقة بالحجم أو اللون أو عدد الصفحات أو أسلوب الطباعة وغير ذلك من الجوانب التي نسقطها في حالة الصياغة التصويرية للكلمة العامة "كتاب" وكذلك نطلق كلمة العائلة علي مجموعة الأفراد الذين يرتبطون بعلاقة قرابته من الدرجة الأولى ويعيشون في نفس المكان معيشة واحدة ونتجاهل هذه العائلة عائلة نووية أو ممتدة أو متصلة وغير ذلك من الجوانب التي تجعل العائلة الواقعية تختلف عن بعضها البعض.

باعتبار أن الأخيرة مصطلحات تشير إلى أفعال أو وقائع محددة يمكن تصورها بصورة أكثر تحديدا من مصطلح الجريمة .

فإذا افترضنا أن الظواهر الواقعية هي الأقرب من طرف المتصل الأقل تجريدا بينما التنظير أو التجريد هو الأقرب من طرف المتصل الأعلى تجريدا، فإن العملية العلمية سوف تتضمن حركة إلى الأمام والى الخلف علي متصل التجريد فحينما يشارك الباحث في جمع المعطيات من الواقع فإن هذا الباحث يمارس جهده العلمي حاليا علي مستوي واقعي نسبيا او عند الطرف الأقل تجريدا من المتصل أما عندما يحاول تفسير نتائج بحثه لهذه المعطيات فإننا نجده يتحرك إلى منتصف المتصل وفي حالة التنظير — أي التعامل مع المفاهيم المجردة — فإنه يعمل وفق مستويات اعلي من التجريد . ذلك يعني ان النظرية والبحث يغذي كل منهما الآخر معرفيا. وفي هذا الاطار لابد وان نؤكد علي تماسك التنظير عند أي مستوي من مستويات التجريد حيث تتصل المفاهيم والمصطلحات التي عند مستوي معين من التجريد، بنفس التماسك الذي تكون عليه الظواهر والمعطيات الواقعية <sup>(١١)</sup> .

وترتبط الحقيقة الخامسة بالحقيقة السابقة، حيث تتابن مستويات التنظير بتباين مستويات التجريد فعلي الطرف الأكثر تجريدا من المتصل السابق نجد الأنساق النظرية في علم الاجتماع، حيث يتكون النسق النظري من المصطلحات الأكثر عمومية وتجريدا حتي أن الباحثون يجدوا من الصعب بل من المستحيل أحيانا تأسيس علاقة أو صلة بين النظري من ناحية والعالم الواقعي من ناحية أخرى، وعلي سبيل المثال تستخدم بعض النظريات الاجتماعية في المدرسة البنائية الوظيفية لغة أكثر تجريدا، ونتيجة لذلك تفشل بعض نظريات هذه المدرسة في أداء وظائفها الرئيسية من حيث تفسير المعطيات المتعلقة بالحقيقة الواقعية<sup>(٥)</sup>

(٥) رغم أن البارسوتزية تعتبر من النظريات الأكثر شمولا وتجريدا إلا أنها ليست منقطعة الصلة عن الواقع الاجتماعي إذ يمكن اشتقاق بعض القضايا أو الفرضيات الخاصة من فرضياتها أو قضاياها العامة لكي تساعدنا في تحليل واقع اجتماعي بعينه وتفسير التفاعل بين عناصره ومن الطبيعي أن يؤدي فحص واختيار هذه الفروض أو =

وتعتبر النظرية البارسونزية تجسيدا لذلك واستجابة لهذا الموقف فقد طالب بعض علماء الاجتماع بالقناعة بمستويات من التجريد اقل نظرية وعمومية من المستوي السابق. مستوي من التجريد يقع عند منتصف المتصل او ادني من ذلك فقد طالب مثلا عالم الاجتماع روبرت ميرتون Robert K M ertn بأهمية تطوير النظريات المتوسطة المدي. حيث طالب ميرتون علماء الاجتماع أن يكونوا أكثر تواضعا في أهدافهم حينما يطورون نظرياتهم فبدلا من محاولة تطوير نظريات عامة، ومن ثم أكثر تجريدا لتفسير الأداء الوظيفي للأبنية الكلية للمجتمعات، نجده قد اقترح إمكانية تطوير مجموعة من النظريات الأقل عمومية لتفسر العناصر او المكونات الأصغر في الواقع الاجتماعي (١٢).

وعلي ذلك يطالب مدخل ميرتون من علماء الاجتماع أن يركزوا جهودهم علي تطوير نظريات للانحراف والتدرج الاجتماعي وعلاقات الاقلية بالأغلبية ، والتغير السكاني، وغير ذلك من النظريات الأقل تجريدا ولكنها النظريات الأكثر اقترابا من الواقع الاجتماعي والأكثر قوة من حيث الارتباط به. ومن ثم الأكثر قابلية للفحص والاختبار (١٣). ويؤكد ميرتون أنه بعد تطوير مجموعة من هذه النظريات الاقل تجريدا فإننا ينبغي أن نتحرك بها الي مستوي أعلي من التجديد ومن ثم تطوير نظريات أكثر عمومية وأكثر شمولاً واستناد إلى أن علم الاجتماع يسير في نفس الطريق الذي سارت فيه العلوم فإننا نجد أن روبرت ميرتون يطالب علم الاجتماع — علي أساس من المماثلة — أن يطور نظرية نيوتونية في الميكانيكا أولاً قبل أن يحاول تطوير نظرية أنيشتين عن النسبية .

---

= القضايا الفرعية إلي إلقاء الضوء علي مدي الثقة في الفرضيات أو القضايا العامة للنظرية. ذلك لأن منشأ بناء النظرية العامة لتالكوت بارسونز يستند بالأساس الي القضايا او الفرضيات النظرية التي ثبت صدقها علميا في علوم النفس والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع .

ولا تقتصر مجموعة الحقائق السابقة علي النظرية الاجتماعية من حيث كونها نسقا نظريا يتألف من مجموعة من القضايا. ولكنها تتسع لتشمل نظرية اخري شبيهة بالنظرية الي حد كبير، او اكثر اقترابا منها. فإضافة الي مجموعة الفروض العامة أو الفروض الكامنة أو افتراضات المجال وهي التكوينات النظرية التي تفرض طابعا أو لونا معيناً علي أي من النظريات الاجتماعية التي يضمها علم الاجتماع الآن. نجد أن هناك أبنية نظرية متماسكة وتؤدي دور النظرية تقريبا ويمكن وضعها كذلك علي نقطة معينة من متصل الواقعية والتتظير أو الأدنى تجريدا والأعلى تجريدا. من هذه الأبنية النظرية النموذج Model النظري الذي يجسد الواقع أو هو بالأصح "ماكيت" مصغر له، نلجأ إلي بنائه حينما نفتقد وجود النظرية القادرة علي التعامل مع الواقع ومن هنا يؤكد بعض العلماء أن هذا النموذج يمكن أن يصلح قنطرة للعبور الي بناء النظرية علي خلاف ذلك نجد النموذج الموجه

Paradigm الذي يقع علي عكس النموذج المجسد للواقع وعلي نقيضه، علي الطرف الأكثر تجريدا من المتصل حيث يتكون هذا النموذج من مجموعة الفرضيات أو القضايا المشتقة من نظرية قائمة واكثر تجريدا، أو هي مجموعة من القضايا أو الافتراضات القائمة بغض النظر عن تضمناها داخل بنية نظرية متماسكة ، وهي علي هذا النحو التي تشكل وجهه نظر محددة الي السياق المحيط وما يحدث به من تفاعلات وسوف نعرض فيما يلي لبعض من هذه الأشكال النظرية<sup>(١٤)</sup>.

#### ثانيا: الافتراضات العامة General Assumption

تحدد مجموعة الافتراضات العامة طبيعة نظرة الباحث وأسلوب عمله في هذا النطاق من المعرفة واستناد إلى ذلك نجد أن مجموعة الافتراضات العامة وان كانت موضع اتفاق في نطاق الجماعة العلمية إلا أنها تكون معروفة الي حد ما بالنسبة للثقافة العامة، ومن ثم فهي مقبولة ومسلم بها من وجهة نظرها وقد يحدث ان تتباين الافتراضات المتعلقة بنمط معين من المعرفة عن الافتراضات العامة التي تنظم العمل في نطاق معرفة أخرى



فمثلا نجد أن الافتراضات التي نعمل وفقا لها في نطاق المعرفة العلمية. والتي تعتبر في حد ذاتها جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للبشر قد تتناقض ظاهريا مع بعض الافتراضات التي تتضمنها المعرفة الدينية أو الفلسفية ومع ذلك فنحن نوافق علي كليهما ونسلم به. وعلي سبيل المثال فنحن نفترض ان هناك واقع "موجود خارجنا" وأنا يمكننا التعرف عليه في كل لحظة باستخدام حواسنا، أو في كل لحظة نأتي فعلا معينا ندرك مقدما أسبابه ونتائج وفي هذا الاطار فنحن نفترض عالما تحكمه السببية في كل لحظة نحاول أن تفسر أي ظاهرة لأنفسنا أو للآخرين بدون الإشارة إلى سببية قائمة ولا ندركها وبرغم أننا نعتقد بوجودها وندرك فاعليتها . فحينما نعمل في إطار السببية العلمية، لا نشير الي الله، أو أي كائن لا يمكن التحقق من وجوده مباشرة او ندركه بحواسنا كما ندرك الموضوعات فتلك سببية دينية ندركها من خلال الإيمان العميق. بإيجاز نحن حينما نتصرف لإدراك السببية في مجال العلم فإننا نتصرف علي أساس من الافتراضات العامة التي سوف نعرض لها .

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد ان الافتراضات العامة لأي نوع من أنواع المعرفة تحدد في العادة أسلوب العمل في إطار هذا النوع من المعرفة فمن خلال تحديدها لطبيعة الظواهر الكائنة في مجال المعرفة، اعني تحديد طبيعة المادة التي نتعامل بها فإنها تحدد انسب أساليب التعامل مع هذه المادة تحدد هذه الافتراضات حدود قدرات الباحث علي المعرفة، فمثلا تؤكد المعرفة العلمية علي الإدراك المباشر للشيء من خلال مؤشرات خارجية التي ندركها. علي حين أن المعرفة الأدبية أو الفنية تؤكد علي قدرة الإنسان علي التواصل أو التأثير الذاتي بالموضوع الذي يشكل إطار إهتمامه في هذا الاطار تتضمن المعرفة العلمية وهي مجال الاهتمام الأساسي في هذا المؤلف توفر مجموعة معينة من الافتراضات العامة والشاملة التي تتعلق بالواقع وما هو مدخلنا لمعرفة هذا الواقع. وفي الغالب تلقي مثل هذه الافتراضات قبولا واسعا بين الجماعات العلمية المختلفة بغض النظر عن التخصص العلمي.

من هذه الافتراضات مثلاً. أن يسلم الباحثون في أي علم من العلوم بوجود واقع في "الخارج" وأن الحياة ليست وهماً موجوداً داخل العقول الذاتية للبشر. حيث لا يفترض العلم وجود هذا الواقع خارج عقول الأفراد فقط، ولكنه يفترض أيضاً إمكانية معرفة هذا الواقع وهو ما يعني افتراض مجموعة من البشر القادرين علي فهم ومعرفة هذا الواقع كذلك قادرين علي تحديد طبيعته بدقة متناهية. بحيث يترتب علي ذلك إن كل من العلوم يسعى الي فهم جانب معين من جوانب الواقع<sup>(١٥)</sup>. وأنه إذا بدت هذه المعارف في مرحلة معينة ذات طبيعة جزئية، فإنها بتطورها وتراكمها سوف تلتقي مع المعارف التي توفرت عن العلوم الأخرى بحيث أننا بإمكاننا ان نتصور احتمالاً إمكانية تكامل المعرفة العلمية في المستقبل، بحيث يدعم بعضها البعض، وتشكل معرفة شاملة تتوازي مع كلية الحقيقة الواقعية في أساسها.

وما دمنا قد افترضنا بأن الواقع موجود "خارج عنا" فإن هناك افتراض آخر لابد وان يتكامل معه. وهو إننا نستطيع معرفة هذا الواقع من خلال الاستخدام المباشر لحواسنا<sup>(١٦)</sup>. وفي هذا الاطار نجد أن وسائل المعارف الأخرى ليست مقبولة في إطار المعرفة العلمية فمثلاً ترفض المعرفة العلمية الاستيطان الذاتي كوسيلة من وسائل اكتساب المعرفة او الحصول عليها برغم أن هذه المناهج يمكن أن تكون مقبولة لاكتساب المعرفة في أنماط أخرى من المعارف وعلي هذا النحو نجد أن المعرفة العلمية تحدد الوسائل التي يمكن ان نكتسب من خلالها المعرفة بشرط أن تكون هذه الوسائل ملائمة لاعمال حواسنا، تأكيداً لذلك فإننا نجد أن مناهج وطرق البحث في العلوم المختلفة هي من النوع الذي يمكن الاستفادة به باستخدام حواسنا وإعمال عقولنا كالملاحظة القابلة للمقارنة وتحليل المضمون حيث نجدها جميعها إجراءات منهجية تلعب حواسنا دوراً أساسياً لإنجازها.

ويرتبط بذلك افتراض ثالث يؤكد علي إننا إذا كنا نرغب في الحصول علي المعرفة العلمية المتعلقة بشيء ما فإننا ينبغي أن نفترض أساساً أن الظواهر موضع الاهتمام أو التي نطلب المعرفة بشأنها قابلة

للملاحظة والقياس. بغض النظر عن كون الملاحظة بدائية أو أن هذا القياس غير مكتمل ومن الطبيعي أن تكون هذه الوسائل المختلفة طوع حواسنا الخمس وهي "السمع" و"الرؤية" و"التذوق" و"الشم" و"الإحساس" <sup>(١٧)</sup>. ومن الطبيعي أن يفترض ذلك وجود بعض الجوانب في الظاهرة قابلة للملاحظة والقياس وهي الجوانب التي تعبر عن وجودها الخارجي غير أننا في بعض الأحيان قد لا نجد الظاهرة موضع الاهتمام موجودة بذاتها في الخارج. فمثلاً ظاهرة الطلاق لا توجد في مكان معين وزمان بعينه بحيث نستطيع لمس أو ملاحظة حدود وجودها كوجود "مظاهرة أو إضراب" مثلاً. في هذه الحالة فإننا نستطيع التعرف علي وجود هذه الظاهرة — الطلاق — من خلال مؤشراتنا، أي من خلال عدد حالات الطلاق التي تقع سنوياً، مع توزيع هذا العدد بالنظر الي متغيرات عديدة كالمكان، وعمر الزوجين، عدد الأولاد، وغير ذلك من المتغيرات التي تساعدنا علي تلمس حدود الوجود الخارجي للظاهرة وعلي ذلك يمكننا القول بأن الظواهر الموجودة بالخارج، يمكن أن يكون وجودها وجوداً مباشراً، ومن الممكن أن يكون وجودها غير مباشر ومن ثم ندركها من خلال مؤشراتنا المختلفة. ونظراً لأن المعرفة العلمية تسعى إلى الوصول الي التعميمات التي يمكن إذا تعمقت درجة الثقة بها أن تتحول إلى قوانين. بحيث تستخدم هذه التعميمات أو القوانين في السيطرة علي العالم الخارجي وضبط إيقاعه وتفاعلاته. فإن ذلك يتطلب منا أن نؤكد افتراض آخر يذهب الي التأكد بأن ثمة نظام في هذا الكون وأن هذا النظام يمكن فهمه وإدراكه بواسطة البشر فإذا تصورنا العالم بإعتباره مجموعة من الحوادث أو الظواهر التي تتميز بتفردها والتي تقع بعشوائية كاملة، أعني دون أن يحكمها نظام أو نمط أو إطار فإنه سوف يصبح من الصعب الوصول الي تعميم يمكن أن يحكم أو يجرّد هذه الحوادث أو الظواهر المنتشرة، وبدون التعميمات التي تشكل قاعدة لقيام النظريات والقوانين لن يكون هناك علم.

وبعبارة أخرى نجد أن كل العلوم تسعى إلى الوصول إلى التعميمات  
التي تصور التفاعلات الخاصة بالظواهر المتكررة الوقوع وهو ما يعني أن  
هذا السعي يفترض بصورة مسبقة أننا في عالم أساسه الانتظام وليست  
العشوائية وعلي سبيل المثال علينا أن نتخيل ما يمكن الوصول إليه إذا حاولنا  
أن نفهم الجريمة، باعتبار أن علينا أن نتخيل ما يمكن الوصول إليه حاولنا أن  
نفهم الجريمة، باعتبار أن كل حادثة أو فعل إجرامي منفرد بذاته تماما، سواء  
في أسباب حدوثه أو كيفية حدوثه أو طبيعة نماذج البشر الذين يميلون  
لارتكاب هذا السلوك، وكيف يعاملهم الآخرون، وغير ذلك من الجوانب أو  
التساؤلات. التي تتطلب لمعالجتها معالجة علمية ضرورة أن يتكرر وجودها  
في الحوادث أو الأفعال الإجرامية التي نتعرض لها بالبحث والتحليل بحيث  
يمكننا وجودها في النهاية أن نصل إلى التعميم الذي يذهب إلى أنه من  
المحتمل أنه إذا توفرت أسباب أو متغيرات معينة أن يقع أو يحدث فعلا  
إجراميا بعينه ويحدث أيضا بأسلوب محدد.

ويتعلق بافتراض أدراك العالم باعتبار أنه يتكون من مجموعة من  
التفاعلات أو الحوادث أو الظواهر المنتظمة، إفتراض آخر تؤكد عليه  
مختلف العلوم . وهو الافتراض المتعلق بالسببية. وهو ما يعني أنه إذا كان  
العالم الذي نعيش يتكون من مجموعة من المكونات أو العناصر، فإنه من  
الطبيعي أن تكون هناك علاقات بين هذه المكونات أو العناصر. وما دام  
العالم منظما ومطردا في تفاعلاته علي نحو ما اتضح لنا في الافتراض  
السابق فإنه من الطبيعي أن نستنتج وجود علاقات سببية بين هذه المكونات  
أو العناصر من هنا يصبح من الضروري علي العلماء أن يفترضوا وجود  
السببية أو الارتباط المنطقي بين العمليات أو العمليات أو الحوادث القابلة  
للإدراك وبين حوادث أو ظاهرات أخرى. حيث يمكن أن يؤدي فعل عنصر  
أو مكون إلى تأسيس فعل عنصر أو عناصر أخرى. بحيث يصبح الفعل  
الأول سببا أما الثاني فيعتبر نتيجة لهذا السبب أو الأسباب .

وقد تطور إدراك العلم لافتراض السببية فبعد أن كانت هناك السببية البسيطة أو الأحادية والتي يؤدي في إطارها فعل عنصر معين إلى حدوث نتيجة محددة في عنصر آخر. ظهرت أنماط كثيرة من السببية، مثل السببية الوظيفية التي تدرك أنه وإن كان عنصر معين يؤثر في عنصر آخر إلا أن هذا العنصر الأخير قد يؤثر بدوره في العنصر الأول وهنا نجد أن عناصر أو مكونات البناء الإجماعي تتبدل عادة التأثير والتأثر، وهو اصطلاح علي تسميته بالسببية الجماعية، بمعنى أن تفاعل مجموعة من العوامل من الممكن أن يؤدي إلى نتيجة معينة. ولم يعد في إطار هذه السببية ما يسمى بالمتغير المستقل أو المسبب، والمتغير التابع الذي حدثت في نطاقه النتيجة، بل إننا نجد أن جملة العناصر أو المتغيرات التي تشكل بناء معين تتبادل المواقع من حيث التأثير أو التأثير، أو من حيث موقعها ومكانها في مجري أو حدوث التفاعل الاجتماعي<sup>(١٨)</sup>. هذا بالإضافة إلى نمط السببية التطورية المتصاعدة والتي تتبادل فيها مجموعة من العناصر التي تشكل بناء المجتمع التأثير والتأثر، ولكنها من خلال عملية التفاعل هذه ترتقي دائما إلى أوضاع جديدة غير الوضع التي بدأت منه التفاعل. فكل دائرة من التأثير والتأثر تضيق قيمة جديدة مضافة إلى التفاعل تجعله يختلف عن التفاعل الذي كان سائدا من قبل.

ويرتبط بافتراض التأكيد علي العلاقات السببية افتراض آخر يؤكد ويتعلق باعتقاد أو افتراضه إنتقاء "الإرادة الحرة" وذلك لأننا إذا اعتقدنا بالإرادة الحرة للإنسان فإن ذلك سوف يعني أن السلوك الإنساني سوف لا يكون محكوما بآية سببية غير خاصته الميتافيزيقية التي لا يمكن إدراكها بواسطة حواسنا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ذلك يعني أن مفهوم "الإرادة الحرة" ينكر مفهوم "السببية" فيما يتعلق بالسلوك الإنساني ومن ثم فإن القول "بالإرادة الحرة" يتناقض أيضا مع الافتراض الذي يؤكد علي انتظام العالم وعدم عشوائيته ولا يعني أن نقول بانتقاء "الإرادة الحرة" أننا ننكر أن لدي البشر اختيارات وبدائل فيما يتعلق بكل شيء يفعلونه<sup>(١٩)</sup>.

غير أن العلوم الإنسانية تفترض أن هذه البدائل محدودة ومنمطة وأن الاختيارات التي تتحقق منظمة "وغير عشوائية" وتسببها ظواهر "ويمكن التعرف عليها". فهي ظواهر تتعلق بالموقف أو السياق أو الشخص القائم بالاختيار وفي هذا الإطار فإنه يمكن تعديل هذا الافتراض بحيث يتضمن أن السلوك الإنساني ليس محتما بصورة مسبقة، بالمعنى الكامل والمحدد لكلمة "محدد قبلا" ولا هو ناتج عن "الإرادة الحرة" وحدها. وهو ما يعني أن البشر مثل كل الظواهر الموجودة في هذا العالم، يتصرفون بصورة تتضمن حدا أدنى من الحتمية، وهو ما يعني أن ما يحدث يمكن علي الأقل إخضاعه للتفسير السببي الذي يحاول تحديد العوامل التي تهيئ لحدوث النشاط أو الفعل موضع الاهتمام<sup>(٢٠)</sup>. غير أننا نعتقد أن مساحة إرادة الكائن البشري في إنجاز فعل يعبر عن إختياره الحر، هي مساحة واسعة لاعتبارين. الاعتبار الأول أن السببية الذي ينظم العلاقات بين المتغيرات المختلفة لم يتم اكتشافه بصورة كاملة ومن الواضح أنه كلما انتقلنا من نمط معين من السببية إلي آخر أكثر تقدما كلما اتسعت المساحة التي يتعرض فيه العنصر لتأثير أكثر من متغير، وهو الأمر الذي يعني احتمالية أن تلغي بعض المتغيرات سببية المتغيرات الأخرى الأمر يعني ضعف إجمالي تأثير المتغيرات السببية علي الإنسان. وهو يعني اتساع مساحة الحرية الإنسانية في الاختيار، فإذا قلنا أن سلوك الإنسان يخضع لفاعلية المتغيرات الاقتصادية والدينية والعائلية فإنه إذا تناقض تأثير هذه المتغيرات مع بعضها البعض فإن ذلك يعني أن مساحة الحرية والاختيار سوف تكون أوسع أمام الإنسان مما لو خضع لتأثير متغير واحد لا يؤثر شيء علي تأثيره السببي. أو مما لو خضع لتأثير جملة من المتغيرات التي يدعم تأثير بعضها تأثير البعض الآخر من هنا فإنه يمكن القول أنه كلما تحرك الإدراك الإنساني من التأكد علي السببية البسيطة أو الأحادية إلى السببية المتعددة أو الجماعية كلما اتسعت مساحة الاختيار الإنساني ولعبت الإرادة الحرة للإنسان دورا أساسيا في إنجاز السلوك. بالإضافة إلى ذلك فإننا نعتقد أنه كلما قطع المجتمع شوطا علي طريق التقدم

كلما تزايد اكتشاف عدد المتغيرات المؤثرة في السلوك، كلما انتقل السلوك الإنساني كذلك من حاله لتأثير المجتمع خضوعا كاملا إلى حلة تتسع فيها مساحة حرية الاختيار أو أعمال الإرادة الحرة ويتمثل الاعتبار الثاني في انه حتى إذا وافقنا علي الفهم السببي الضيق والأحادي والذي بمقتضاه حيث تؤثر المتغيرات الأخرى علي الإنسان فتعرض عليه سلوكا معيناً ، يعد نتيجة للتأثير الذي فرض عليه أو تأثر به ، فإن الذات الإنسانية تعد بتكوينها السيكولوجي والاجتماعي متغيرا يشارك الي جانب بعض المتغيرات الأخرى في تسبب السلوك.

وفي هذا الاطار يمكننا الوصول إلى نتيجتين الأولى أن تأثير الذات الإنسانية كمتغير قد يتجاوز تأثير المتغيرات الأخرى في تحميم السلوك ومن ثم يصبح السلوك في هذه الحالة هو بالأساس نتيجة للتكوين الذاتي للإنسان أو هو تعبيرا عن هذه الذات المحددة بما يتجاوز تأثير أي متغير والثانية أنه كلما قطعت المجتمعات شوطا علي طريق التقدم كلما انعكس ذلك علي تطور الشخصية الإنسانية ذاتها. بحيث نجد أن الشخصية تنتقل من حالة التجانس الذي تميزت به في إطار المجتمعات البدائية أو الأولية إلى حالة من الميل الي التفرد والتعددية حيث نجد ان تفرد الذوات الفردية يكون اكثر عمقا في المجتمعات المتقدمة الأمر الذي يجعل الفعل أو السلوك الذي تؤديه الشخصية معبرا عن الذات الفردية بالاساس إضافة إلى تأثير بعض المتغيرات الأخرى في السياق الاجتماعي. حتي أننا نجد أن هناك بعض الباحثين الذين يحاولون فهم السلوك البشري ليس من خلال الاطرادات التي يخضع لها علي نحو ما يؤكد أصحاب الاتجاه الوضعي، ولكن من حيث مدي اعتبار الفعل أو السلوك الإنساني معبرا عن ذات إنسانية متفردة وينبغي فهمه ذاتيا منفردا .

غير أننا قبل أن نترك هذه القضية نريد التأكيد علي ان الافتراضات الاساسية او العامة للعلم ليست ثابتة أبدا، ولكنها قد تتغير من عصر إلى آخر فإذا نظرنا مثلا إلى الفترة التي نشأت فيها العلوم الطبيعية ومن ثم العلوم السلوكية والاجتماعية فإننا سوف نجد ان الافتراضات الوضعية أو العلمية

هي التي حكمت أداء العلم الاجتماعي بيد أننا نجد أنه ابتداء من منتصف القرن العشرين ظهرت مجموعة من التيارات الفكرية في نطاق علم الاجتماع والتي تـري إمكانية تحقيق الفهم الاجتماعي والحصول على المعرفة الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع وفق افتراضات أخرى غير الافتراضات العامة المحددة لطبيعة العلم حالياً .

### ثالثاً : الافتراضات الكامنة Background Assumption

تحتوي أي نظرية من النظريات الاجتماعية على نوعين من الافتراضات حيث تشير المجموعة الأولى من الافتراضات إلى تلك الافتراضات المصاغة بصورة صريحة، والتي يمكن تسميتها بصورة صريحة " بالمسلمات " غير أنه بالإضافة إلى ذلك تحتوي النظرية الاجتماعية على مجموعة من الافتراضات غير المحددة ومن ثم غير المسلم بها، ويمكن تسميتها بالافتراضات الكامنة، وذلك لأنها تشكل الإطار أو الخلفية التي تنبثق عنها المجموعة الأولى من الافتراضات، أي المسلمات وتتطبع في الغالب بطابعها هذا إلى بالإضافة إلى أنه لا يمكن صياغة الافتراضات الكامنة بصورة صريحة وذلك لكونها تبقى دائماً في خلفية انتباه المنظر، أو بالأصح في لا وعية من هنا فإذا كانت المجموعة الأولى من الافتراضات الأولى أو المسلمات تشغل محور انتباه المنظر ووعيه، فإن الافتراضات الكامنة تظل غير محددة المعالم في اللاوعي غير أن هناك علاقة عضوية بين نوعي الافتراضات، وإن كانت الافتراضات الكامنة لها الأولوية في تشكيل الافتراضات الصريحة أو مسلمات النظرية وبينما نجد أن المسلمات النظرية تشكل الانتباه المركز بالنسبة للمنظر، نجد أن الافتراضات الكامنة تشكل جزءاً مما يسميه ميشيل بولاني Micael Plonayi "الانتباه الثانوي للمنظر " (٢١) وفي الغالب توجد الافتراضات الكامنة متضمنة في المسلمات النظرية للمنظر فهي تؤدي دورها من خلالها أو إلى جوارها، ومن ثم يقال أن الافتراضات الكامنة تشكل " الرفيق الصامت " للمسلمات النظرية الصريحة وفي هذا الإطار يمكن أن تلعب الافتراضات الكامنة أدوار عديدة.



فهي قد تلعب دورها باعتبارها تقدم أسس الانتقاء، أي الاهتمام والتركيز علي موضوعات معينة دون أخرى. حيث نجد ان النظريات المختلفة قد تختلف من حيث طبيعة الجوانب التي تركز عليها في بناء المجتمع، أو الموضوعات، أو الظواهر التي ينبغي أن نتعرض لها بالبحث أو الدراسة فتؤكد ماركس علي دراسة المتغيرات الاقتصادية وفائض القيمة كأسس لنمو النظام الرأسمالي، يتناقض وتؤكد ماكس فيبر علي المتغير الديني والقيم البرتستنتية كأساس لنمو الرأسمالية المعاصرة، يرجع بالأساس إلى تباين الافتراضات الكامنة عند كل منهما بحيث جعلته يركز علي مكونات أو عناصر معينة في بناء المجتمع دون أخرى .

بالإضافة إلى ذلك تؤثر الافتراضات الكامنة علي تماسك مسلمات النظرية من حيث كونها تشكل الرابطة الخفية التي تربط هذه المسلمات ببعضها البعض وإذا كان شرطاً من شروط النظرية أن لا تتناقض قضاياها مع بعضها البعض فإن ذلك يرجع إلى أن تصور وجود هذا التناقض غير ممكن لأن كل المسلمات تنطلق من خلفية واحدة أو من إطار واحد يجعلها تشترك في اتجاه واحد، وتتكامل لكي تشكل وجهة نظر واحدة. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الافتراضات الكامنة تؤثر منذ البداية وحتى النهاية علي صياغة النظرية من حيث تحديد القضايا التي تشكل بناء النظرية، ثم أسلوب تجريد هذه القضايا حتى تصبح صالحة لتشكيل بنية النظرية، ثم اختبار هذه لقضايا حتى تصبح علي درجة عالية من الثقة في هذه النظرية، وأيضاً طبيعة العلاقة بين النظرية والواقع أو المجتمع. إلى جانب ذلك تحدد الافتراضات الكامنة طبيعة اداء الباحثين الذين توجههم النظرية خلال المراحل المختلفة للاستعانة (عمليات الوصف والتحليل والتفسير) وما هي المتغيرات التي يوليها الباحثون أهمية وأولوية علي متغيرات أخرى.

كذلك تؤثر الافتراضات الكامنة علي الدور الاجتماعي حيث تؤثر علي استجابة هؤلاء الذين يتفاعلون أو يتواصلون من خلالها إذ ترفض النظريات في الغالب أو يوافق عليها إستناداً الي الافتراضات النظرية الكامنة

بها، أو المتضمنة فيها<sup>(٢٢)</sup>. إذ نجد علي سبيل المثال أن يقبل النظرية هؤلاء الذين يعتقدون في فرضيتها الكامنة، بعض النظر عن تفاعلهم مع بعضهم البعض بشأن ذلك لكونهم يجدونها مقبولة وتعكس قدرا كبيرا من ذواتهم وقناعاتهم. وذلك يرجع الي ان النظريات الاجتماعية والقضايا والمفاهيم المشكلة لها تحتوي إضافة الي الايحاءات المحددة للنظريات، علي شحنة من المعاني الفائضة والمشتقة في جانب منها من الافتراضات الكامنة ومن شأن هذه المعاني أن تعكس الافتراضات الكامنة التي تتسق مع افتراضات الذين يسمعون بهذه النظرية كما أنها، أي هذه المعاني، قد تولد نوعا من النفور من النظرية عند هؤلاء الذين تتناقض إفتراضاتهم الكامنة للنظرية. وفي هذا الاطار تتابن الافتراضات الكامنة بين الذين يناصرون النظرية الماركسية مع هؤلاء الذين يناصرون البنائية الوظيفية، وحيث يرفض كل فريق النظرية الأخرى لن معانيها تتناقض مع المعاني التي تعكسها إفتراضاتهم الكامنة .

واستناد إلى ذلك فإن الالتزام بنظرية معينة يعتبر عملية معقدة للغاية أكثر مما هو مفترض بحسب قواعد المنهج العلمي. حيث يؤكد الأخير علي أن الالتزام بنظرية معينة أو التخلي عنها يكون في العادة بالنظر إلى اعتبارات فكرية رشيدة حيث تذهب هذه الاعتبارات إلى أن رفض النظرية أو قبولها يتم بالاستناد الي الفحص المتعمد والتقدير الرشيد للمنطق الصوري للنظرية وكذلك الأدلة التي تؤيدها فإذا اقتنع علماء الاجتماع بوجهة النظر هذه فإن ذلك يعني استعدادهم لتفسير سلوكهم بأسلوب يختلف جذريا مع الأسلوب الذي يفسرون به سلوك الآخرين، أي بالتأكيد علي اتباع البشر لسلوكيات معينة أو موافقتهم علي أشياء محددة بالمجتمع بالنظر إلى القواعد الاجتماعية التي تنظم، ذلك بغض النظر عن الأبعاد الداخلية أو الذاتية. إضافة الي ان يشهد علي استعدادنا لتفسير سلوكنا كما لو كان يتشعب بالتكيف التلقائي مع أخلاقيات البحث العلمي<sup>(٢٣)</sup> . بغض النظر عن قيمتنا وذواتنا وخبراتنا التي بداخلنا والتي حصلنا عليها نتيجة لتفاعل اجتماعي طويل له بعده الزماني والتاريخي .

ارتباطا بذلك يتمثل احد أسباب الاقتناع بالنظرية في مدي تطابق أو تناسب هذه الأسباب مع الافتراضات الكامنة التي يعتقد فيها المنظر . وفي هذا الإطار فإننا نشعر ان النظرية مقنعة بديها حينما نستخدمها باعتبارها شيئا معروفا أو نشئبه في أننا نعرفه قبل ذلك وتصبح النظرية ملائمة لأنها تؤكد افتراضا يعتقد فيه من يقتنع بالنظرية. غير انه افتراض غير واضح بالنسبة له أنه بالتحديد افتراضا كامنا. وفي نطاق ذلك نجد ان النظرية المقنعة أو المفهوم المقنع بديها هي تلك النظرية التي تجعل المنظر "حساسا" كما يذهب بلومر Herbert Blumer ولكنها لا تجعله حساسا لشيء موجود في العالم الخارجي فقط، ولكن أيضا لشيء مازال غامض حتي الآن في عالمه الداخلي، ويمكن القول بأن قدرا كبيرا مما يعتبر الآن نظرية اجتماعية معروف لهذه الاعتبارات أو الأسباب<sup>(٢٤)</sup>. وفي الغالب تكون الافتراضات الكامنة من أحجام مختلفة وكذلك هي تتحكم في مجالات من مساحات مختلفة واستنادا الي ذلك نجد ان بالامكان ترتيب الافتراضات الكامنة علي شكل مخروطي مقلوب، يركز علي قمته المدببة، حيث نجد في اعلي هذا الشكل الافتراضات الكامنة عند المحيط الاكثر اتساعا . فليس هناك مجال محدد تنطبق عليه أو تناسبه الافتراضات وأنما هي تناسب كل المجالات وفي العادة تتكون هذه الافتراضات من المعتقدات العامة للغاية والتي ترتبط بالعالم الذي نعيش فيه والتي يمكن ان تنطبق من حيث المبدأ علي أي موضوع بدون تحديد، فهي كما يسميها ستيفان بيبير Stephan Pepper إفتراضات عالمية ولكونها إفتراضات مبدئية أو قبلية عن العالم وكل شيء بداخله، فإنه تؤدي دورها باعتبارها أكثر التوجهات عمومية، فهي التوجهات التي تجعل الخبرات غير المألوفة ذات معني لكونها تقدم تفسيراً أو تبريراً لها<sup>(٢٥)</sup> . بالإضافة الي ذلك فهي تقدم الحدود المرجعية التي تتحدد بواسطتها الافتراضات الاقل عمومية ومن ثم تتأثر بواسطتها وهي الافتراضات التي تقع اسفل الشكل المخروطي فكأن الافتراضات الأعلى هي التي تطبع بطابعها ورؤيتها افتراضات النطاق الأقل .

وفيما يتعلق بطبيعتها الأساسية تتكون هذه الافتراضات العالمية من أكثر المعتقدات أولوية وانتشار وتعلق بما هو واقعي علي سبيل المثال تتضمن الميل إلى الاعتقاد بأن العالم والأشياء المتضمنة فيه هو عالم واحد ومتعدد في ذات الوقت الي جانب ذلك فهي تتضمن الاستعداد للاعتقاد بأن العالم في "الحقيقة" علي درجة عالية من التماسك والتكامل (بغض النظر عن كونه عالما واحدا أو متعدد ) أو الاعتقاد المعتاد الذي يشير إلى أنه متناثر وضعيف الارتباط ببعضه البعض وإذا ان نسمي الأشياء بأسمائها الصحيحة تسمي الفروض العالمية أي التي تتصل بالعالم في كليته وليست قاصرة علي أحد اجزائه في بعض الأحيان بالافتراضات الميتافيزيقية (٢٦) .

وهناك تساؤلين رئيسين يمكن طرحهما فيما يتعلق بدور الافتراضات الكامنة بالنسبة للعلم الاجتماعي أو في إطاره، سواء كانت هذه الفروض ذات طبيعة عالمية شاملة أو تقتصر علي مجال بعينه ويدور السؤال الأول حول مدي أهمية أو ضرورة أن يستند العلم الاجتماعي — لأسباب منطقية — بدرجة لا مفر منها الي بعض من هذه الافتراضات، حيث يعتبر السؤال الذي يتعلق بمدي حاجة النظريات الاجتماعية — بصورة لا يمكن تجنبها — الي الاستناد منطقيا الي بعض الافتراضات الكامنة، سؤال يشكل قضية هامة بالنسبة للمناطق أو فلاسفة العلم، فهو من الموضوعات التي تعالج ضمن اهتمام فلسفة العلم أو علم اجتماع المعرفة. ويتعلق السؤال الثاني وهو الذي اهتم به الان، بمدي إستعداد العلماء الاجتماعيين إلي إلزام أنفسهم ببعض الافتراضات الكامنة فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع، وهي الافتراضات التي لها تأثير ونتائج وذات دلالة بالنسبة لنظرياتهم. وهم في الحقيقة يلتزمون بمثل هذه الافتراضات وفي هذا الإطار يمكن القول بأن اداء علماء الاجتماع يتأثر مثلما يتأثر اداء الآخرين بمجموعة من المعتقدات النظرية الفرعية، و هو ما نقصده بالافتراضات الكامنة أعني المعتقدات المتعلقة بكل أعضاء المجالات المختلفة التي تتشكل تشكلا رمزيا. ذلك يعني ان علماء الاجتماع

يستخدمون الافتراضات الكامنة وهم كذلك يتأثرون بها بحيث يمكن اعتبار ذلك موضوعا امبيريقيا يمكن لعلماء الاجتماع دراسته وإثبات صدقه (٢٧).

وتتميز الطبيعة الأساسية للإفتراضات الكامنة بأنها لم تختار أصلا لأسباب Instrumental أي بالأسلوب الذي قد يختار به الباحث للدالة الإحصائية أو يحدد مجموعة من الأسئلة التي يقصد بها جمع معطيات معينة إذ لا تختار هذه الافتراضات ولكنها تفرض نفسها من داخلنا علي إختياراتنا وممارساتنا النظرية. فهي مستوعبة Internalized بداخلنا قبل عمر الإدراك العقلي بوقت طويل، فهي تعتبر أدوات إدراكية محملة بشحنة عاطفية تطورت مبكرا من خلال عملية التنشئة الاجتماعي في ثقافة معينة وترسخت بعمق في بنائنا الأخلاقي ومن ثم قابلة للتغير إرتباطا بالتغيرات التي تطرأ علي الشكل أو الطابع الاجتماعي العام. ومن ثم فهي تختلف إرتباطا بالتغيرات التي تطرأ علي ممارسات وخبرات التنشئة الاجتماعية، ومن ثم فهي قابلة للاختلاف باختلاف العمر وجماعات الرفاق (٢٨).

وفي محاولة التعرف علي الروافد والمصادر الرئيسية للافتراضات الكامنة فإننا سوف نجد أن لدينا مصادر عديدة، تصدر عنه بعض من هذه الافتراضات أو التصورات غير أننا نجدنا في النهاية أمام مجموعة من الافتراضات الكامنة، التي تبلورات في داخل اللاوعي الإنساني نتيجة لتفاعل هذه المصادر جميعها. وهي في وجودها وفعاليتها مثل وجود الرواسب عن باريتو. فهي قوي عاطفية توجه الاختيارات النظرية للإنسان من الداخل. وفي العادة نجد أن الافتراضات الكامنة تغطي الجوانب المختلفة للمجتمع أو العالم الذي نعيش فيه أننا إذا تبيننا مجموعة من الأفكار فيما يتعلق بجانب معين من جوانب الحياة، فسوف نجد ان هذا التبني كان إلى حد إلى كبير تحت تأثير الافتراضات الأساسية الكامنة في عمق الذات البشرية ومن الطبيعي أنه إذا حدث تغير في طبيعة مصادر هذه الافتراضات الكامنة، فإن

هذه الافتراضات سوف تتغير أيضا، وكذلك سوف تتغير الاختبارات النظرية التي أستخدمت إلي هذه الافتراضات الكامنة (\*) ونستطيع فيما يلي أن نحدد المصادر الأساسية التي يستوعب من خلالها الفرد إفتراضاته الكامنة:

١- ويشكل التراث الثقافي والاجتماعي للمجتمع أحد المصادر الرئيسية للافتراضات الكامنة. ومن الطبيعي ان يضم هذا التراث بداخله الدين والأخلاق الاجتماعية التي تراكمت عبر التاريخ الطويل للمجتمع . وكذلك الخبرات التي مر بها المجتمع، والتي تبلورت من خلال التفاعلات الاجتماعية الكائنة به ، أو التي تسود العلاقة بينه وبين المجتمعات الأخرى بحيث هذا الأثر الثقافي خبرة أو تجربة تاريخية تحدد نظرة المجتمع، و من ثم أعضاءه المكونين له، إلى كل عناصر أو مكونات المحيط. فهي تحدد نظرة المجتمع الي الكون، منشأة ومنتهاه ، والي العالم الآخر وطبيعة القوي المختلفة التي تنتمي اليه وتلعب دورا فاعلا في إطاره ثم مكانه المجتمع تكون في هذا الكون الشامل، ومكانه الإنسان في المجتمع والكون ومدي خضوعه للمجتمع وقوانينه أم مدي قدرته علي تأسيس التفاعل الاجتماعي وضبط إيقاعه . حيث نجد أن هناك كثير من الافتراضات الكامنة التي تنتمي بالأساس إلى هذا التراث، والتي تشكل توجهات الإنسان الي الآخر، أي اخر، والتي تحدد طبيعة الاختيارات النظرية التي يؤسسها الباحثون في هذا المجتمع. فمثلا لا نستطيع ان ننكر تأثير التراث الأوربي، الخبرة الأوربية والدين المسيحي وعصور

---

(\*) علي سبيل المثال ظل عالم الاجتماع فلبريدو وهو في بداية حياته ولفترة طويلة بعد ذلك أثناء ان كان يعيش مصاعب اقتصادية وحياتيه عديدة يمتدح النظم الاشتراكية ويدافع عن الأغلبية الفقيرة غير انه بعد وفاة احد أعماله الأثرياء وورث عنه ثروة كبيرة بدأ بتحور حياة ناعمة في قرية "سيليني" بإيطاليا غير انه بتغير حياته علي هذا النحو نجده اصدر مؤلفا ينتقد فيه بحده النظم الاشتراكية من الطبيعي ان تؤثر الافتراضات الكامنة والتي تنتج عن تفاعل السياق مع الخبرة الشخصية علي الاختيارات النظرية للباحث .

الانحطاط والتتوير علي تحديد طيبة النماذج النظرية التي ظهرت في أوروبا . كذلك لا نستطيع ان ننكر تأثير المسألة اليهودية علي تحديد موقف ماركس من الدين، ولا نستطيع ان ننكر تأثير "المحارق" في اوشفيتز علي اختيارات الباحثين اليهود لفكر النقد الاجتماعي وقيامهم بالمزوجة بين الماركسية من ناحية والفكر السوسيولوجي البرجوازي من ناحية أخرى (\*)

٢- وبشكل السياق الاجتماعي المصدر الثاني - في اعتقادنا - للافتراضات الكامنة ونقصد بالسياق الاجتماعي مجموعة الأطر الاجتماعية التي يعيش في إطارها الفرد، وحيث يتفاعل من خلالها مع الآخرين، ويتأثر بالتفاعل الحادث بها، بل ، ويستدعها بصورة متجددة ومتتابعة خلال مراحل حياته المختلفة ويعتبر المجتمع بكامله سياقاً اجتماعياً شاملاً يطبع الفرد بطابعه، بحيث نجد نظرة الفرد الي ما حوله تتشكل بما يحدث من تفاعلات في السياق وبما يضم من عناصره ، إذ يستوعب الفرد أو مجموعة الأفراد من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية المستمرة والمتتابعة المضمون الثقافي والاجتماعي للمجتمع. وبذلك تعبر توجهاته عن روح المجتمع بصورة عامة، وإذ كان الباحثون في العلم والعلم الاجتماعي هم أعضاء في المجتمع قبل أن يكونوا أعضاء في الجماعة العلمية، فإنه من الطبيعي أن تتشكل لديهم بعض الافتراضات الكامنة التي تنتقل إليهم عادة مما يحدث في السياق الاجتماعي ومن ثم تشكل وجه نظرهم في الاختيارات النظرية .

\* بطبيعة الحال يطرح ذلك للمناقشة والحوار الدعوي التي يؤكد بها البعض حول اعتبار العلم الاجتماعي الأوربي علماً عالمياً أو جزءاً من الثقافة العالمية التي ينبغي أن تأخذ بها كل المجتمعات. مع أن هناك كثير من النظريات أو القضايا أو الفرضية التي قد لا تتسق مع الافتراضات الكامنة في تراثنا، الأمر الذي يثير معضلة "إستمولوجية" تحتاج إلي التأمل والبحث الجاد .

تأكيدا لذلك فإنه نظرا لتعرض البلاد المختلفة لعمليات استغلال تاريخي ومعاصر، فإننا نجد الباحثون في العلم الاجتماعي أميل ما يكون لتبني الأطر النظرية التي تدافع عن واقعهم وتفضح عملية الاستغلال. إذ نجد أن النسبة الغالبة لديهم اختيارات ماركسية أو ماركسية محدثة، أو إختبارات تقع في إطار نظرية التبعية أو النقد الاجتماعي، لكنهم يكونون في الغالب أبعد ما يكون عن اختيار الفرضيات النظرية التي تبرر عملية الاستغلال البرجوازي .

ويرتبط بالسياق الاجتماعي السياق الطبقي، وهو سياق فرعي من هذا السياق العام، قد تقترب الطبقات المكونة للبناء الطبقي لتعكس الروح العامة للمجتمع وقد تتباعد عن بعضها، حتى بعض هذه الطبقات تعيش في حالة من العزلة عن مجتمعها متقدمة عليه أو حتي متخلفة عنه . في الحالة الأولى نجد بعض برجوازيات العالم الثالث تتعدد نوعية حياه أقرب إلى نوعية حياة البرجوازيات العالمية من حياة مجتمعاتها، وفي الحالة الثانية نجد بعض الطبقات الاجتماعية الدنيا والمهشمة اجتماعيا في المجتمعات المتقدمة اقرب إلى تبني شعارات واتجاهات فقراء العالم الثالث . السياق الطبقي يزود الفرد ببعض الافتراضات الكامنة التي تحدد وجهة نظره في أحداث وقضايا عالمه المحيط وإذا كان الفرد عضوا في الجماعة علمية فإنها تحدد إختباراته النظرية كذلك ويرتبط بالسياق الطبقي او يتناظر معه انتماء الفرد لسياقات اجتماعية أخرى مضافة او بديلة كانتماء الفرد الي جماعات معينة، كالجماعات القبلية أو العائلية. إذا كانت من القوة — كما هي الحال في المجتمعات التي ما زالت تعيش في المرحلة الانقسامية — فإنها من الطبيعي أن تؤثر علي وجهة نظر الفرد، ومن ثم علي الاختيارات النظرية لهذا الفرد، إذا كان باحثا علميا كذلك انتماء الفرد لجماعة الأغلبية أو الأقلية في المجتمع. إذ من الطبيعي أن تزود هذه السياقات المباشرة اعضاءها ببعض



الافتراضات الكامنة\* والتي قد تحدد اختياراتهم النظرية بعد ذلك ويدخل في هذا الإطار الجماعة الدينية التي ينتمي إليها ، أو الجماعة العرقية التي ينحدر من أسلافها، إذ تشبه السياقات الاجتماعية العديدة مجموعة من الدوائر المتداخلة، والتي تشع محيطاتها جميعها تأثيراً علي مركز هذه الدوائر حيث الفرد. ومن شأن هذه التأثيرات أن تشكله من الداخل، أو تزوده بشحنة عاطفية مصحوبة بمجموعة من الافتراضات الكامنة والمؤثرة علي سلوكياته الاجتماعية، واختباراته الفكرية او النظرية .

٣ - وتشكل الخبرات الحياتية للإنسان المصدر الثالث للافتراضات التي يحملها الفرد بداخله، ذلك لأن الإنسان يشارك في التفاعل الاجتماعي وتتشكل به. ومن خلال هذا التفاعل تتشكل لديه وجهة نظر فيما يتعلق بالتفاعل أو العمليات القاعدية في المجتمع. هل التعاون الذي يشكل العملية الرئيسية التي تصبغ بلونها التفاعل والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع، أم أن الصراع هو العملية الرئيسية التي تشكل قاعدة المجتمع، هل البشر خيرون بطبيعتهم، أم ان حالة الشر هي حالة استثنائية طارئة لا تشكل عنصراً أصيلاً في الإنسان هل البشر شريريون بطبيعتهم، ومن ثم فهم يحتاجون الي قدر هائل من القواعد والقوانين والقيود التي تنظم سلوكياتهم حتي يستطيعون التعايش مع بعضهم البعض. حيث نجد أن هذه القناعات أو المعتقدات تتسرب الي داخل الإنسان - عن غير وعي وتستقر في منطقة اللاشعور أو اللاوعي - لتشكل افتراضات كامنة

(\*) في حوار بين اثنين من الباحثين، أحدهما ينتمي الي جماعة الاغلبية، بينما ينتمي الثاني الي جماعة الأقلية أكد الأول أن معايير المجمع هي في الغالب معايير الثقافة الغالبة بحكم ان الذين يعملون وفقاً لها هم الاغلبية العديدة لمجتمع علي ذلك رد الباحث الثاني بأنه في حالة وجود ثقافة أقلية أرقى من ثقافة الاغلبية، فإن من شأن معايير ثقافة = الأقلية أن تفرض نفسها باعتبارها المنطقة للتفاعل الاجتماعي، بحكم أنها المعايير الأرقى والأولي لكونها تؤدي وظيفتها بكفاءة أعلى، وبتكلفة اقتصادية أقل ولا شك ان اختلاف خطابهما يعكس افتراضات كامنة تسللت الي كل منهما من خلال سياقه الاجتماعي المباشر .

تشكل وجهة نظر البشر في الحياة ، بل واختياراتهم النظرية إن كانوا أعضاء في الجماعة العلمية للعلم الاجتماعي .

٤ — بالإضافة الي ذلك فإن هناك مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن تؤسس سياقات فرعية تعتبر بدورها مصدرا لعدد من الافتراضات الكامنة من هذه المتغيرات متغير النوع، حيث ينقسم البشر إلى ذكور أو إناث، فإذا كان المجتمع تقليديا ويميز بين الذكور والإناث وتتحيز الثقافة والقيم لنوع علي حساب آخر، وكذلك تتميز الممارسات الاجتماعية نحو كل منهما. فإنه من المنطقي أن يكون لجماعة النوع، كسياق اجتماعي — المرأة مثلا في المجتمع التقليدي — مجموعة من الافتراضات الكامنة التي تشكل وجهة نظرها، حتي في اختياراتها النظرية إن كانت عضوا في الجماعة العلمية كذلك التباين الريف الحصري، حيث يؤدي ذلك إلى أن ينشأ الفرد في سياق يختلف عن الآخر، ومن المتوقع أن يزوده سياقه ببعض العواطف أو الافتراضات الكامنة التي تشكل أساسا لاختياراتهم الاجتماعية والثقافية والفكرية، ويصبح لهذا التباين تأثيره الواضح كلما كان الانفصال أو التباين واضح بين الريف والمدينة ، كما هي الحال في بعض مجتمعات العالم الثالث بيد أننا ونحن نعرض لتأثير السياقات الاجتماعية المختلفة، والمتغيرات المرتبطة بها، علي تأسيس بعض الافتراضات الكامنة في بناء شخصية الباحث أو المنظر والتي تجعله يميل الي الارتباط ببعض القناعات النظرية أو النظريات المحددة ، فإنه تحضرنا في هذا الاطار أربعة حقائق رئيسية.

أ — وتتمثل الحقيقة الأولى في أنه إذا تعددت السياقات الاجتماعية التي يتعرض لتأثيرها الفرد، فإن الافتراضات الكامنة في بنائه تكون في العادة نتاجا للتفاعل بين الأطر أو السياقات المختلفة التي يتعرض لتأثيرها الفرد وفي هذا الإطار نواجه باحتمالات عديدة الأول ، أن تكون هذه السياقات متسقة ومتوافقة مع بعضها البعض، الأمر الذي يدعم الافتراضات الكامنة التي يزود بها الفرد نتيجة لارتباطه بهذه السياقات والثاني، أن يتغلب أحد

السياقات الأخرى من حيث درجة تأثيره علي الفرد او من حيث مدي ارتباط الفرد به الأمر الذي يجعل الافتراضات الكامنة التي يستوعبها الفرد بداخله ترتبط بصورة اساسية بهذا السياق . والثالث أن تتناقض هذه السياقات من حيث مضامينها مع البعض فيضعف في النهاية تأثيرها علي الفرد، ومن ثم فقد يحصل الفرد في هذه الحالة علي إفتراضاته الكامنة من أقواها، أو من مصادر أخرى ربما من خارج هذه السياقات جميعها .

ب — أنه من الطبيعي أن تكون الافتراضات الكامنة في شخصية الإنسان متسقة الي حد كبير مع مضامين سياقاته وخبراته الحياتية الي حد كبير حيث تصبح خبرات الحياة والسياقات التي تولدت فيها هذه الخبرات هي المتغيرات المستقلة التي من الممكن أن تصدر عنها افتراضات معينة كامنة في شخصية الفرد بحيث تلعب هذه الافتراضات الأخيرة دورها من حيث كونها تشغل مكانه المتغيرات الوسيطة التي تؤدي الي المتغيرات المستقلة علي المتغيرات التابعة، وحيث تتمثل الأخيرة في القناعات أو الاختيارات النظرية للفرد، أو الباحث إذا كان عضوا في الجماعة العلمية. الأصل أو القاعدة الأساسية أن يكون الأمر علي هذا النحو . وأن ما يخالف ذلك يعتبر حالة استثنائية، أو خروج علي القاعدة .

ج — وتتمثل الحقيقة الثالثة في وضع مضاد تقريبا الوضع الذي تصوره الحقيقة السابقة . حيث من المحتمل في بعض الاحيان ان ينفصل الفرد عن خبراته أو سياقاته السابقة، ومن ثم عن الافتراضات الكامنة التي تزود بها من خلال معايشة هذه السياقات. ومن الطبيعي أن يكون ذلك دافعا للارتباط بسياقات أو أطر اجتماعية جديدة ، يرتبط بها الفرد ويأخذ عنها بدون وعي افتراضات كامنة جديدة ويحدث ذلك في العادة حينما تحدث قطيعة بين الإنسان وسياقاته الاجتماعية، أو بالأصح بينه وبين سياقاته المحورية. قد يحدث بسبب الحرمانات التي واجهها الفرد وعدم إشباع حاجاته في ظل هذه السياقات، أو بسبب بعض الخبرات المؤلمة

التي واجهها أثناء حياته بهذه السياقات بحيث يعتبر ذلك أساسا للتكرار لهذه السياقات والانفصال عنها مثال علي ذلك، انفصال بعض أبناء الفقراء الذين تعلموا عن أوضاعهم الطبقية ومن ثم تنمية أو تطوير ارتباطات طبقية مضادة . وقد يساعدهم علي ذلك الارتباط بطبقات جديدة الامر الذي يجعلهم عرضة لتبني الافتراضات الكامنة من السياقات الجديدة . أو هجر أبناء العالم الثالث لمجتمعاتهم . والحياة بمجتمعات غريبة عنها، وتعرضهم بالتالي لتبني افتراضات كامنة جديدة مرتبطة بهذه السياقات الجديدة، كذلك اتجاه أبناء الآباء المتدينين إلى تبني مواقف دينية ملحدة .

د - أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تكون السياقات الاجتماعية التي ينشأ في نطاقها الفرد ضعيفة ومن ثم فإن الافتراضات التي يمكن ان يستوعبها الفرد تصبح ضعيفة كذلك، أو هي ضعيفة من حيث درجة تجذرها في شخصية الفرد. الأمر الذي يؤسس لدي نمط الشخصية القدرة علي الارتباط بهذه السياقات وتأسيس ارتباطات جديدة مع سياقات جديدة، من الممكن أن ينفصل عنها بدورها في مراحل تالية. ونتيجة لذلك تصبح الخبرات الحياتية للشخص هي مصدر افتراضاته الكامنة بذاته، في مثل هذا الوضع نجد ان الشخصية هي الوحدة المستقلة بذاتها ، او يصبح من السهل عليها تغيير اختيارها النظرية، مع تغيير افتراضاتها الكامنة. وفي هذه الحالة نجد أن هذه الافتراضات لم تعد كامنة، ولكن يدرسها الفرد ويحاول ان يؤسس اختيارات نظرية أو اعتقادية تتسق مع هذه الافتراضات ، وتساعد في النهاية علي تحقيق مصالحه. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يعمل الفرد او الباحث لصالح تطوير النسق النظري الذي وقع عليه اختياره، بقدر ما يعمل علي الاستفادة من النسق النظري في تحقيق مصالحه وإضافة إلى فهمنا لمجموعة الحقائق السابقة والمتصلة بطبيعة العلاقة بين الافتراضات الكامنة وبين السياقات الاجتماعية للفرد، أو بين هذه الافتراضات والاختيارات النظرية أو المعتقدات النظرية للباحث، فإنه لكي نفهم علم الاجتماع الاكاديمي، فإن علينا ان نفهم الافتراضات الكامنة

فيه، سواء كانت افتراضات ذات طبيعة عالمية شاملة أو افتراضات تتعلق ببعض المجالات فقط . حيث يمكن استنتاج هذه الافتراضات من خلال النظريات الاجتماعية القائمة التي تعمل استناد إليها وعلى النحو تعتبر النظريات الاجتماعية جزءا - وليس كل المعطيات التي نستطيع بواسطتها إدراك الافتراضات الكامنة للمنظر. حيث تعتبر النظريات مجرد جزء من المعطيات لأن كل المنظرين يخلفون وراءهم أثارا كثيرة وبارزة غير منشوراتهم الرسمية فهم الي جانب التنظير يكتبون الرسائل (الخطابات )، ولهم مناقشاتهم، ويلقون محاضرات غير رسمية ، ويتبنون مواقف سياسية. بإيجاز، فهم لا يكتبون المقالات المتخصصة فقط بل يعيشون من خلال كل الأساليب التي قد يعيش من خلالها الآخرون، وليس غريبا ان نجري معهم المقابلات حتي يمكن التعرف علي بعض المعطيات التي تساعدنا في التعرف علي افتراضاتهم الكامنة .

استناد الي كل ما سبق تقدم الافتراضات الكامنة " رأس المال " العقلي الموروث الذي وهب به المنظر منذ وقت طويل قبل أن يصبح منظرا. والذي يستثمره أخيرا في أدائه لمختلف أدواره العلمية . بحيث يدمج هذه الافتراضات بتدريبه المهني، ونظرا لان الافتراضات ذات طبيعة نظرية ثانوية، أو خافية اللاوعي، فإننا نجدها تمنح النظريات القائمة إدعاءاتها، وقوتها ومداهها إلي جانب انها تحدد مواضع اهتمامها، وتركيزها وكذلك تؤسس نطاق حركتها وذلك بهدف التطوير الفني Technical لها. ومع ذلك فقد نتجه الافتراضات الكامنة عند مواضع معينة لكي تلعب دورها في نطاق ظروف جديدة ، غير ملائمة علميا واجتماعيا مع هذه الافتراضات ومن ثم تؤسس تناقضا أو تناقضا مؤثرا للمنظر بحيث ان الافتراضات الكامنة تشكل، حينئذ الحدود التي تمنع أو تعوق التطور الأبعد للنظرية. وحينما يحدث ذلك ، فإننا لا نكون في حاجة فقط الي تصحيح فني صغير، ولكننا نكون بالأخرى علي وشك حدوث تحول عقلي جذري واساسي. ومرة ثانية قد يظهر جيل جديد وافتراضات جديدة افتراضات لا تعكسها بصورة ملائمة النظريات

المستندة الي الافتراضات القديمة، والتي يشعر جيل الشباب بخطئها وعبثيتها. حينئذ يمكن القول بأن النظرية، وربما النظام العقلي الذي يستند إليها علي شفا أزمة<sup>(٢٩)</sup> .

#### رابعاً : افتراضات المجال Domain Assumption

الي حد كبير تعتبر افتراضات المجال حالات خاصة من الافتراضات الكامنة (التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة )، أو هي الافتراضات الكامنة، ولكن تلك التي يتحدد تطبيقها بالإنسان والمجتمع. بذلك تصبح الافتراضات الكامنة هي افتراضات المجال حينما تطبق علي أعضاء مجال واحد بعينه. ومن ثم يطلق عليها أحيانا ميتافيزيقا المجال<sup>(٣٠)</sup> . وعلي سبيل المثال يمكن أن تتضمن افتراضات المجال فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع ، الميل إلى الاعتقاد بان البشر عقلانيين أو غير عقلانيين بطبيعتهم ، أو أن المجتمع مستقر أو غير مستقر في قاعدته الأساسية، وانه يمكن التنبؤ بسلوك الانسان والمجتمع، أو ان إنسانية الإنسان الحقيقة تكمن في مشاعره وعواطفه. ذلك يعني أن افتراضات المجال تعتبر موضوعا يتحدد في النهاية من خلال تحديد ما يعتقده البشر، بما فيهم علماء الاجتماع، فيما يتعلق بمجال بعينه وفي العادة تكون افتراضات المجال أقل انطباعية وميتا فيزيقية من الافتراضات الكامنة المتعلقة بالعالم . برغم أن كليهما افتراضات كامنة وتضم افتراضات المجال تلك التي ترتبط بأعضاء مجال بعينه وتشكل تلك الافتراضات في جانب منها افتراضات المفكر المتعلقة بهذا المجال من العالم، وهي بدورها تشكل نظرياته التي كتبها بصورة متعمدة . وفي هذا الإطار يمكن اعتبار افتراضات المجال أحد جوانب الثقافة الاشمل والأكثر اتصالا بمسلمات النظرية . هذا إلى جانب ان هذه الافتراضات تشكل أيضا أحد الروابط الهامة التي تربط بين إنجاز المنظر وبين المجتمع الأكبر<sup>(٣١)</sup> .

ويسمي الفن جولدنر الافتراضات ذات العلاقة نسبيا بموضوع البحث الذي تهتم به النظرية " بافتراضات المجال " وهو يؤكد أن هذه الافتراضات توجد بصورة شائعة في النظرية الاجتماعية ولكنه في الغالب ليست معلنة أو

موجودة بصورة صريحة . وهي تنشأ وتعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها التحيزات أو المعتقدات النمطية في علم الاجتماع (٣٢) . ويذهب جولدنر لتوضيح بعض افتراضات المجال فيذكر بعض نماذجها علي النحو التالي .

- (١) أن هناك استعداد للاعتقاد بوجود بعض الخصائص التي تظهر عند أو بين أعضاء مجال معين .
- (٢) هذا الافتراض السابق الذي يكتسبه الباحث يعتقد فيه قبل أن تكون له خبرة بأي شيء يشبه العينة الممثلة لأعضاء المجال.
- (٣) أن هذه الافتراضات تستند إلى المشاعر والعواطف القوية المتعلقة بأعضاء المجال.
- (٤) أن هذه الافتراضات المستندة إلى العواطف أو المشاعر هي التي تشكل تفاعلاته وعلاقاته مع أعضاء المجال.
- (٥) أن هذه الافتراضات لا يمكن أن تتغير أو تهتز بصورة كاملة، حتي ولو ابرز التفاعل مع أعضاء المجال خبرات تناقض مع هذه الافتراضات (٣٣) .

ويري الفن جولدنر وهو الباحث الذي أكد علي دور هذه الافتراضات في فهم الأطر النظرية، ان التغيرات الأساسية والشاملة في الأنساق النظرية لا تنتج بسبب اكتشاف تكتيفات جديدة للبحث. كذلك لا تنتج بسبب الأساليب الجديدة لإدراك المعطيات الموجودة منذ وقت طويل .

---

\* من الممكن ان يؤدي اكتشاف معطيات جديدة ، او تقديم تفسيرات جديدة لذات المعطيات القائمة الي التعديلات محدودة في بناء النظريات القائمة ، مثلما أدى الاكتشاف الذي قدمه روبرت ميرتون فيما يتعلق بالوظائف الكامنة للسلوك او الظاهرة الاجتماعية الي تحقيق تطوير في النظرية او التفسيرات الوظيفية وكذلك من الممكن ان نجد ذلك الوصول الي تكتيكات جديدة الكشف عن المعطيات لم تكن تدرك من قبل غير ان هذه الاكتشاف لا تغير بناء النظرية كلية، ولكن يتغير بناء النظرية حينما افتراضات كامنة جديدة ( عامة او خاصة بمجال بعينه) حيث يجعل هذه الافتراضات الجديدة النظريات القائمة قديمة ومن ثم تحل محلها نظريات جديدة .

ولكن تقع التغيرات الأكثر شمولاً وراдикаلية في الأنساق النظرية أو الأطر التصورية بسبب تغير الافتراضات الأساسية التي تقع في خلفه هذه الأطر أو الأنساق النظرية ، سواء كانت افتراضات عامة وشاملة أو عالمية أو افتراضات تتعلق بالمجال أي بمجال اجتماعي بعينه . ذلك لان التغير في الافتراضات سوف يعني تغيراً في الأسلوب الذي ننظر من خلاله الى العالم لكونه سوف يحدد ما هو حقيقي وله قيمة وما هو غير ذلك <sup>(٣٤)</sup> وهو ما يعني ان النظريات القائمة تصبح نظريات قديمة ومهجورة إذا ظهرت افتراضات جديدة تناقض أو تلغي الافتراضات القديمة التي تستند اليها النظريات القديمة، الامر الذي يشكل دعوة أو يهيئ الظروف، لحدوث تحولات نظرية جديدة.

ويؤكد جولدنر ان جانباً كبيراً من النظريات المتماسكة الصياغة في علم الاجتماع تستند الى الافتراضات الكامنة التي لدي المنظر فيما يتعلق بالمجال أو المجالات التي تهتم بها النظرية . ذلك يعني التأكيد علي أن النظريات الاجتماعية المتماسكة الصياغة تنتج في جانب منها عن الافتراضات الكامنة للمنظر والخاصة بالمجال الذي تعالجه أو تتناوله النظرية. بل إننا نجد ان النظرية تتطور بتطور هذه الافتراضات، أي من خلال التأثير بها والتفاعل معها. الامر الذي يفرض في بعض الاحيان — لاعتبارات الصدق والاتساق — ضرورة التزام المنظر بإطرح الصريح لافتراضاته المتعلقة بالمجال الذي يتناوله.

ويحدد المجال الاجتماعي باعتباره مجالا حقيقياً أو واقعياً له تأثيره ونتائجه بالنسبة لصياغة النظرية ويتمثل جوهر الافتراضات المتعلقة بالمجال في كونها مترابطة منطقياً من الناحية العقلية . وهو ما يعني انها قد تأخذ شكل النظرية ليست لأنها تستند الي التليل والبرهنة أو لامكانية البرهنة عليها ، ولكن لكونها تلعب دوراً أساسياً لدفع المنظر الي التركيز علي مواضيع معينة ، غير أننا إذا حاولنا تحديد افتراضات المجال بالنسبة لأحد الأشخاص، فإن هناك احتمالية كبيرة ان يخفي افتراضاته ، لمجرد أنه يريد ان يبدو معقولا من خلال طرح مقولات نظريته بصورة واضحة ومتسقة،



بغض النظر عن افتراضات المجال التي لم يصرح بها . ذلك لأن الشخص لا يريد أن يسلم بامتلاكه لافتراض لا يستطيع أن يقدم منطقاً سليماً بشأنه وفي هذا الإطار قد يوجد ميل كبير لتزيين الشخص لافتراضاته الخاصة بالمجال . إذا أعلن عنها أو إخفائها من خلال برهنة معقولة وفي هذا الإطار فإننا نجد أن قطاعاً كبيراً من علماء الاجتماع ينظرون إلى افتراضاتهم الخاصة بالمجال كما لو كانت حقائق إمبريقية .

وفي هذا الإطار هناك مسألتين ينبغي إدراكهما بصورة واضحة، وتتمثل الأولى في ضرورة أن يسلم المنظر بأن ما يشكل جوهر اهتمامه ليس فقط ما يوجد في العالم أمامنا ، ولكن ما يوجد بداخلنا كذلك إذ ينبغي أن يمتلك المنظر القدرة على أن يستمع لصوت ذاته وليس لأصوات الآخرين فقط بينما تفرض المسألة الثانية ضرورة أن يمتلك المنظر شجاعة الإعلان أو التصريح بمعتقداته ، أو على الأقل الشجاعة الكافية للتسليم بمسئوليته عن معتقداته ، سواء منحها العقل مشروعية أم لا فإذا لم يستطع المنظر تحرير افتراضاته الخاصة بالمجال من النطاق المعتم للوعي الثانوي، وأن يدفع بها إلى النطاق الأوضح لبؤرة الوعي ، حيث يمكن الاعتقاد الثابت فيها من خلال البحث والدراسة فإنها لن تتعرض لمحنة العقل أو تخضع لاختبارات البرهنة وفي هذا الإطار يؤكد جولدنر إن المنظر الذي يفتقد الشجاعة والبصيرة النافذة للتصريح بافتراضاته يكون شخصاً قد اختار المهنة الخطأ<sup>(٣٠)</sup> .

وبذلك يعتبر من المهم لكي نحدد افتراضات المنظر الخاصة بالمجال أن نمتلك البصيرة النافذة لإدراك ما يعتقد فيه الشخص ، وكذلك الشجاعة لإبراز ما ندركه . ولما كانت الشجاعة والبصيرة النافذة موارد أخلاقية نادرة فإن الأمر المهم في قراءة تشخيص منظر لافتراضاته الخاصة بالمجال ، أن نكون على وعي مستمر في أنه من المحتمل عند نقطة معينة ، فإن الخداع قد يدفعنا للسير في الطريق الخطأ .

ويذهب جولدز إلي أننا نبدأ في عملية تعلم افتراضاتنا الخاصة بالمجال مثل تعلم افتراضاتنا الكامنة ذات الطبيعة الشاملة أو العالمية - منذ بداية تعلمنا لمبادئ لغتنا، وتستمر هذه العملية بعد ذلك مدي الحياة. وذلك لأن اللغة تقدم لنا المقولات Categories التي بواسطتها تتشكل المجالات التي تشير إليها افتراضات المجال. وأثناء تعلمنا للمقولات والمجالات التي تحددها. فألسنا نكتسب عدداً متنوعاً من الافتراضات والمعتقدات المتعلقة بأعضاء المجال، وفي الحقيقة تنتج كل المقولات المحددة للمجال، وكذلك تؤدي دورها بنفس الأسلوب الذي تنتج به الأفكار النمطية Stereotypes أو تؤدي دورها. وعلي هذا النحو، فأتساءل تعلم الأطفال البيض لمقولة الزنجي، فأنهم يتعلمون أيضاً بعض من الافتراضات الكامنة - التحيزات - المتعلقة بالزنج، كمجال يضم مجموعة من البشر الذين لهم خصائص محددة، كافتراض أنهم، علي سبيل المثال "كسالي وأنانيون" بالإضافة إلي ذلك فنحن نتعلم كذلك بعض الافتراضات المعيارية Normative الكامنة المتعلقة بهذا المجال أيضاً. أعني المعتقدات المتعلقة بقيمهم الأخلاقية، وجوانب الخير أو الشر فيهم ومن الطبيعي أن تتداخل الافتراضات الوجودية والمعيارية بدرجة قوية حتي أنه يصبح من الصعب الفصل بينهما، إلا إذا كان الفصل تحليلياً. وبأسلوب مماثل فنحن نتعلم المقولات اللغوية مثل مقولات "الإنسان" و "المجتمع" و "الجماعة" و "الصديق" و "الأب" و "الفقير" و "المرأة" وفي العادة يصاحب كل مقولة من هذه المقولات الافتراضات الكامنة المتعلقة بالأفراد الذين يندرجون تحت هذه المقولة، وكذلك الاستعداد لنسبة خصائص معينة لكل أعضاء المجال الذي يشكل بواسطة هذه المقولة أو تلك. كأن نقول أن الأصدقاء مخلصون أو أنهم مخادعون، أو أن الإنسان ضعيف أو أنه حيوان قوي. أو أن المجتمع متماسك ومستقر أم أنه غير مستقر. أو أن الفقراء يستحقون المساعدة أو لا يستحقون<sup>(٣٦)</sup>.

ويعتبر التعرف علي افتراضات المجال الخاصة بنظرية معينة أو مجموعة من النظريات مسألة هامة لتحقيق الفهم الكامل للنسق النظري. وذلك

لأنها تعكس في الغالب التوجهات والقيم الاجتماعية والسياسية الكامنة وراءها. وذلك لأن النظريات قد تتشعب بصورة غير واضحة بمضامين سياسية بعيدة تماماً عن معانيها ومتضمناتها العلمية، حيث يتجلى ذلك بوضوح إذا نحن قد تفحصنا الحوار العدائي الدائم بين منظري الصراع والاتفاق، حيث سمي الأول "بالراديكاليين" بينما سمي الفريق الثاني "بالمحافظين" وفي محاولة لفهم هذه المنظورات حدد لا نسكي الافتراضات الأساسية التي يختلفون عليها وهي كما يلي:

(١) لا يثق المحافظون في الطبيعة الأساسية للإنسان. ومن ثم فقد أكدوا على الحاجة إلى النظم الاجتماعية المقيدة.. بينما لا يثق الراديكاليون في هذه النظم الاجتماعية المقيدة، ومن ثم فقد تبنا وجهة نظر متفائلة فيما يتعلق بطبيعة الإنسان " تأكيداً لذلك " إذ نحن تأملنا الخلاف بين توماس هوبز وبين جان جاك روسو فيما يتعلق بالطبيعة الأساسية للإنسان. أو الخلاف بين ماركس ودور كيم فيما يتعلق بهذه الطبيعة . حيث أثرت هذه الافتراضات الكامنة على الأنساق النظرية التي قدمها كل مفكر من هؤلاء المفكرين (٣٧).

(٢) ينظر المحافظون تقليدياً إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً له حاجاته العديدة الخاصة به، والتي ينبغي أن تشبع إذا رغبتنا في إشباع حاجات ورغبات الأعضاء المكونين، بينما يميل الراديكاليون إلى النظر إلى المجتمع بدرجة أكثر باعتباره الأطار الذي يقع في داخله صراعات عديدة ... ويرتبط بذلك تأكيد المحافظين على القوانين التلقائية للنسق، فالنسق هو الذي يحدد الحاجة إلى كل من عمليات الاستقرار أو الصراع أو التغيير، التي يميل إلى أي منها النسق نتيجة لظروف تسيطر عليه، بينما يعتقد الراديكاليون على خلاف ذلك في الإرادة الإنسانية، أي قدرة الإنسان على تغيير واقعة ومن ثم إمكانية فرض الاستقرار عليه.

(٣) يؤكد الراديكاليون عموماً على القهر باعتباره العامل الرئيسي لتثبيت حق الثروة الخاصة والحفاظ عليها... والنظم الأخرى التي تؤدي إلى

ظهور الامتيازات والحقوق غير المتساوية، بينما أكد المحافظون.. علي أن الفرد يلعب دوراً محدوداً فقط وأن عدم المساواة تظهر باعتبارها نتيجة ضرورية للاختلافات الداخلية.. وارتباطاً بذلك يؤكد الراديكاليون علي أن حالة عدم المساواة أو التباين هي حالة طارئة علي المجتمع البشري، فالمجتمع الإنساني انطلق من حالة المشاعية الأولى التي كان البشر متساوون في إطارها في كل شيء. وأن علي البشر أن يناضلون كي ينفوا حالة عدم المساواة هذه، ويعيدوا إلي الإنسانية عصر الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات. علي خلاف والواجبات. علي خلاف ذلك ينسب المحافظون صنوف التباين وعدم المساواة بين البشر إلي التباين في القدرات والاستعدادات الطبيعية، فالتباينات الاجتماعية لها أصلها وأساسها في الطبيعة الفطرية للبشر.

٤) يختلف ممثلوا التيارين فيما يتعلق بالدرجة التي تولد عندها عدم المساواة الصراع في المجتمع. فبينما ينظر الراديكاليون إلي تفجر الصراع باعتباره النتيجة الحتمية لعدم المساواة. ومن ثم فعلي القوي المقهورة في المجتمع أن تشن الصراع أو النضال ضد أوضاع وحالة عدم المساواة، لخلق مجتمع إنساني نظيف تسوده كل مظاهر المساواة في الحقوق والواجبات.

علي خلاف ذلك نجد المحافظون يقللون من شأن عدم المساواة باعتبارها المولدة للصراع في المجتمع ويرون أن في ذلك اختزال لمقولة الصراع ذاتها وإذا سلمنا بأن عدم المساواة يمكن أن يقود في بعض الظروف إلي الصراع، فإن أسباب كثيرة أخرى موجودة في المجتمع قد تسبب الصراع، فهناك الصراع بين الجماعات دفاعاً عن مصالح مكتسبة، أو للحصول علي بعض من هذه المصالح، وهناك الصراع بين الأجيال، وهناك الصراع الثقافي الذي يسود المجتمع في بعض من مراحله<sup>(٣٨)</sup>.

٥) وضع الراديكاليون تأكيداً كبيراً علي القوة والاعتقال والثورة باعتبارها القنوات الرئيسية التي بواسطتها يتم اكتساب الحقوق والامتيازات. بينما

ركز المحافظون . علي الطرق الأكثر شرعية كالعمل، ويرون أن الأساليب التي يقول بها الراديكاليون قد تنطبق علي بعض العصور القديمة، بينما في العصر أو المجتمع الحديث، فإن العمل والقدرة علي الإنجاز تعتبر الآليات الرئيسية للحصول علي الثروة، هذا بالإضافة إلي القناعة بتداول الثروة ، فمن خلال الحراك الاجتماعي المفتوح القنوات يتم تداول الثروة فمن يمتلكها اليوم يفقدها غداً. ومن يمتلك الكثير منها اليوم قد يمتلك الأقل غداً. هذا بالإضافة إلي تغيير مفهوم الثروة عموماً وعدم قصرها علي المفهوم الاقتصادي للثروة<sup>(٣٩)</sup>.

٦) ينظر المحافظون عادة إلي حالة عدم المساواة باعتبارها حالة ذات طبيعة حتمية وتتأسس حتميتها من حاجة المجتمع إلي هذه التباينات والاختلافات، فالتباين علي ما يذهب المحافظون يولد التكامل. هذا بالإضافة إلي أنهم يؤكدون علي أن حالة عدم المساواة هذه لها أساسها في الطبيعة الأساسية والفطرية للبشر، فنحن نولد ونحن متباينين في استعدادتنا الأساسية. علي خلاف ذلك يري الراديكاليون أن حالة عدم المساواة هذه حالة طارئة، وتعبّر عن مجتمع متناقض، ويسوده الظلم والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي<sup>(٤٠)</sup>.

٧) يوجد خلاف بين الراديكاليين والمحافظين فيما يتعلق بالموقف من الدولة أو القانون. فعلي حين ينظر الراديكاليون إلي كليهما باعتبارهما أدوات للقهر، تستخدمها الطبقات الحاكمة مصالحها من ناحية، ولإستغلال الطبقات الأخرى من ناحية ثانية وللحفاظ علي الأوضاع القائمة كما هي. من ناحية ثالثة ومن ثم فعملية التغير لابد أن تحتوي علي جهد لإلغاء الدولة والقانون القائم. علي خلاف ذلك ينظر إليها المحافظون باعتبارها - أي الدولة والقانون - عناصر مكونة في بناء المجتمع، وأنها أدوارها ووظائفها التي تؤديها كما تؤدي عناصر المجتمع الأخرى أدوارها ووظائفها. وأن وظيفة الدولة والقانون هي تحقيق الضبط الاجتماعي بمعناه الواسع، وذلك بهدف المحافظة علي درجات عالية من التماسك والاستقرار الاجتماعي، حتي يتفرغ البشر والمكونات الاجتماعية الأخرى لأداء المهام المعينة لهم اجتماعياً<sup>(٤١)</sup>.

## المراجع

- ١- Laing, R. D: The Politics of Experience. New York. Ballamtive Books, ١٩٦٨. PP. ١٢ - ١٧.
- ٢- Ibid. P. ١٩.
- ٣- R. K. Meron: Op. Cit. P. ٣٨.
- ٤- R. D. Liamg: Op, Cit. P. ٢٠.
- ٥- Osgood, C. E & George Susi, and Percy Tannenbaum: The Measurement of Meuning. Urbama. University of Illinois Press. ١٩٧٥. P. ١١٢.
- ٦- علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، ١٩٨١، ص ٤٢.
- ٧- المرجع السابق ص ٥٨٠.
- ٨- T. Parsons: The present position and prspects of systematic theory in sociology. Op. Cit. p. ٢٠٣ .
- ٩- Ibid. P. ٢١٣.
- ١٠- Pepper stephan. C: world Hypotheses: A study in Evidence. Brekeley. Universty Press al Clifornia Press. ١٩٦٢. P. ٨٤.
- ١١- R. K. Merton: Op. Cit. P. ١٣.
- ١٢- Ibid. ١٥.
- ١٣- Ibid. ١٦.
- ١٤- Stephan C. Pepper: Op. Cit. P. ١٦٠.
- ١٥- Ibid. P. ١٧٢.
- ١٦- Ibid. P. ١٧٥
- ١٧- Ibid. P, ١٧٧.
- ١٨- علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، ١٩٩١، ص ٥٢.
- ١٩- Stephan C. Pepper: Op, Cit. P. ١٦٥.

- ٢١- Ibid. P. ١٦٥
- ٢٢- Gouldner, A. The coming crises of western sociology. Op. Cit. P ٣.
- ٢٣- Ibid. P. ٣٣
- ٢٤- Ibid. P. ٣٥.
- ٢٥- R. D. Liang: Op. Cit. P. ٢٢.
- ٢٦- Stephan C. Pepper: Op. Cit. P. ١٧٠.
- ٢٧- Alvin Gouldner: Op. Cit. P. ٤١.
- ٢٨- Ibid. P. ٤٢
- ٢٩- Ibid. P. ٤٥
- ٣٠- Ibid. P. ٥٥
- ٣١- Ibid. P. ٥٧
- ٣٢- Ibid. P. ٥٧
- ٣٣- Ibid. P. ٦٣
- ٣٤- Ibid. P. ٦٥
- ٣٥- Ibid. P. ٦٧
- ٣٦- R. D. Liang: Op. Cit. P. ٤١.
- ٣٧- Alvin Gouldner: Op. Cit. P ٧٠.
- ٣٨- Ibid. P. ٧١
- ٣٩- Ibid. P. ٧٢
- ٤٠- Ibid. P. ٧٣
- ٤١- Ibid. P. ٧٥
- ٤٢- Ibid. P. ٧٦

رقم الإيداع - الترقيم الدولي

رقم الإيداع

٨١٩٠

الترقيم الدولي

I . S . B . N .

977 - 023473 - 7